

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن
جامعة سكاريا بدولة تركيا، ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، عمان، الأردن

المجلد 02 العدد 22

إدارة المجلة

المشرف العام: أ.د/ خالد الخطيب، عمان -الأردن-

المشرف العام المساعد: أ.د/ مصطفى كمال شان، جامعة سكاريا -تركيا-

نائب المشرف العام: الدكتور صائب كامل اللالا، جامعة الأميرة نورة - السعودية -

مدير المجلة: أ.د /فوزي بن دريدي جامعة محمد الشريف مساعديّة -سوق اهراس -الجزائر-

رئيسة التحرير: د/ نعيمة رحماني جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان- الجزائر-

العنوان الإداري للمجلة

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، عمان -الأردن-

شارع وصفي عمان

الهاتف /الفاكس: 0096265153561

البريد الإلكتروني: inforemaah@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.dirassatmagazine.com

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

جامعة سكاريا بدولة تركيا، ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن

تصنيف ضمن قواعد البيانات العالمية

القاعدة الأولى



المجلة مصنفة ضمن قاعدة بيانات ابيسكو EBSCO العالمية ومن ضمن فروعها

قاعدة ERIH مقرها بماساتشوستس الولايات المتحدة الامريكية

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

القاعدة الثانية

ASKZad

مصنفة ضمن قاعدة بيانات أسك زاد ASK ZAd

مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية، والامارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية
والمملكة الأردنية الهاشمية

القاعدة الثالثة

**دار المنظومة**
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مصنفة ضمن قاعدة بيانات دار المنظومة

Dar Almandumah مقرها بمدينة الرياض، المملكة السعودية.

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

القاعدة الرابعة



مصنفة ضمن بوابة الكتاب العلمي مقرها بعمان، الأردن

خامسا



حاصلة على معام التاثير العربي لعام 2019م من اتحاد الجامعات العربية

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

جامعة سكاريا بدولة تركيا، ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د/ أحمد أويسال مدير مركز دراسات الشرق الأوسط تركيا

أ.د/ فؤاد الدراويش، جامعة طوليدو، أمريكا أ.د/ لودوفيك زاهد، معهد calem، فرنسا
أ.د/ هاني العريان، جامعة أليكانتي، اسبانيا أ.د/ حاجي دوران، جامعة جيلشيم، تركيا
أ.د/ خالد الجندي، الجامعة اللبنانية، لبنان أ.د/ سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د/ فاضل بيات، مركز إرسيا، تركيا أ.د/ ماغي حسين عبيد، الجامعة اللبنانية،
لبنان أ.د/ يوسف قاسمي، جامعة قالمة، الجزائر أ.د/ خليف مصطفى حسن
غرابية، جامعة البلقاء، الأردن أ.د/ رحيم حلو محمد البهادلي، جامعة
البصرة، العراق أ.د/ ماجد بن عبد العزيز بن ناصر التركي، مركز الاعلام والدراسات
العربي-الروسية، الرياض، السعودية. أ.د/ شينول دورغون، جامعة جيلشيم،
تركيا أ.د/ ماجد محمد الخياط، جامعة البلقاء التطبيقية،
أ.د/ علي عطية شرقي سعدون الكعبي، جامعة بغداد، العراق

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

أ.د/ وجدان فريق عناد، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العراق
أ.د/ جاسم يونس محمد الحريري، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق
أ.د/ علي أبو زيد، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية، اسطنبول، تركيا
أ.د/ عماد الدين الرشيد، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية، اسطنبول،
تركيا أ.د/ مصطفى قطب، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية،
اسطنبول، تركيا أ.د/ محمد خليل جيجيك، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية
والإسلامية، اسطنبول، تركيا أ.د/ مصطفى كمال شان، جامعة سكاريا، تركيا
أ.د/محمد تيفون أمان، جامعة سكاريا، تركيا أ.د/ حاجي موسى تاسديلين، جامعة
سكاريا، تركيا

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن
جامعة سكاريا بدولة تركيا، ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن

الهيئة العلمية التحكيمية

د/عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الشقير، جامعة الملك سعود، السعودية
د/محمد خالد المرهاوي، جامعة باشاك شهير، تركيا
د/اسلام البوريني، جامعة الفلاح، الامارات
د/سوسن عبد اللطيف، الجامعة الأمريكية، مصر
د/أفاق أحمد، جامعة عليكرة الإسلامية، الهند
د/احمد محمد احمد سلامة، جامعة سامراء، العراق
د/علي سيف سعود اليعربي، مركز شمال الشرقية سلطنة، عمان
د/سليمان موصلي، الجامعة العربية الدولية، سوريا
د/دعاء عبد الرحمن محمد مصطفى، جامعة حائل، السعودية
د/مولاي عمر صوصي، جامعة القروين، المغرب
د/حمادة عبد الرزاق علي حمادة، جامعة القصيم، السعودية
د/عبد الرزاق محمود إبراهيم جامعة دهوك العراق

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- د/ أحمد عبد الله محمد آدم، جامعة الجزيرة، السودان
د/ سميرة الوهّازي جامعة جنـدوبة تونس
د/ رضا سلاطنية، جامعة سوق اهـراس، الجزائر
د/ أروى الجـعري، الجامعة الأردنيـة، الأردن
د/ عبد السلام أحمد الدار، جامعة تعـز، اليمن
د/ خالد بن محمد بن احمد السعدي، جامعة الباطنة سلطنة، عمان
د/ علي سعيد المهـنكر جامعة ليبيا
د/ ولد الزين ولد الامام، جامعة نواكشـط، موريتانيا
د/ خليل عبد الله علي حسن، جامعة غرب كـردفان، السودان
د/ جهاد علي فلاح السعايدة، جامعة البلقـاء التطبيقية، الأردن
د/ محمود الـدري، جامعة الازهر، مصر
د/ إلكير كالان، جامعة أنقرة تركيا
د/ شاهر إسماعيل شاهر، جامعة صن يات سين، مدرسة الدراسات الدولية، الصين
د/ إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب، جامعة طنطا، مصر
د/ عبد الرؤوف أحمد بني عيسى، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
د/ اسلام راسم البياري، جامعة الاستقلال - فلسطين
د/ أكرم محمد يحي جاسم الحيالي، جامعة الموصل، العراق
د/ خالد ناصيف، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية، اسطنبول، تركيا
د/ احمد صوان، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية، اسطنبول، تركيا
د/ عمر عبد الله، أكاديمية باشك شهير للعلوم العربية والإسلامية، اسطنبول، تركيا

شروط النشر في المجلة

- الأفكار والآراء التي يتضمنها البحث لا تعبر عن رأي المجلة وإنما هي وجهة نظر أصحابها. كما أنّ ادارة المجلة بفروعها وخاصة هيئة التحرير، غير مسؤولة عن أيّ سرقة علمية تتم في البحوث المقدمة لها.
- 1- تنشر مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الأبحاث الأصلية ذات المنهجية العلمية الرصينة والتي تلتزم بالموضوعية، وتتوافر فيها الدقة والجديّة.
 - 2- كلّ بحث لا يحترم شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار.
 - 3- تخضع كلّ الأبحاث إلى التحكيم من قبل هيئة مختصة، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المقترحة.
 - 4- للمجلة كلّ الحق في أن تطلب من الباحث أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب مع طبيعة المجلة.
 - 5- لا يجب أن يكون البحث قد سبق نشره أو كان جزءا من كتاب منشور.
 - 6- يتعهد الباحث بعدم تقديم البحث للنشر في جهة أخرى، بعد إقرار نشره في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلاّ بعد الحصول على إذن كتابيّ بذلك من مدير المجلة.
 - 7- لا تتجاوز صفحات البحث المقدم 20 صفحة.
 - 8- على الباحث احترام شروط الكتابة التالية:
*تحتوي الصفحة الأولى من البحث على؛ عنوان البحث، الاسم الكامل للباحث ودرجته العلمية، والجامعة التي ينتمي إليها باللّغة العربيّة واللّغة الانجليزية، البريد الالكتروني للباحث، ملخّص للدراسة في حدود 150 كلمة حجم 12 بلغة المقال وبلغة أجنبيّة (الإنجليزية)، الكلمات المفتاحية بعد الملخّص.

*تقدّم الأبحاث مكتوبة ببرنامج Word بخط Traditionnel Arabic حجم 14، تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 14 مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط. أما الأبحاث المكتوبة باللغة اللاتينية فتكتب بخط Time new Roman، بحجم 12 وتكون الحواشي 4 سم على جوانب الصفحة الأربعة، كما تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المقال، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية أسفلها، أما الجداول ترقيمها متسلسلاً وتكتب عناوينها أعلاها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

*يلتزم الباحث بنهيمش المعلومات على طريقة APA American Psychological Association

*بالنسبة لعلامات الترقيم، توضع النقطة (.) بعد الكلمة مباشرة دون وجود فراغ بينهما، ويوضع فراغ واحد بين النقطة وبداية الجملة التالية. كما لا توضع النقطة (.) أبداً في العناوين، أما إذا كان العنوان يضم عنوانين أحدهما فرعي والآخر رئيسي فيفصل بينهما بنقطتين.
*تكتب واو العطف ملتصقة بالكلمة التي تليها ولا يترك فراغ بينهما.

* ضبط اتجاه النص بالعربية من اليمين الى اليسار، والنص بالأجنبية من اليسار الى اليمين، وضبط اتجاه الجمل في التصوص إذا كانت باللغة العربية او بالأجنبية.

* عدم الإكثار من الفقرات وجمعها في نص سياقي واحد، واللجوء الى الفقرات عند الضرورة النصية.

*ترجم الخاتمة والمراجع الى اللغة الإنجليزية.

9-الأفكار والآراء التي يتضمنها البحث لا تعبر عن رأي المجلة وإنما هي وجهة نظر أصحابها. كما أنّ إدارة

المجلة وفروعها خاصة هيئة تحرير، غير مسؤولة عن أي سرقعة علمية تتم في البحوث المقدمة لها.

10- يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.

11- ترسل الأبحاث الى ايميل المجلة inforemaah@gmail.com

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن جامعة سكاريا بدولة تركيا، ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن

الفهرس

14ص	كلمة مدير المجلة
15ص	طبيعة النظام التعليمي في اسكتلندا: تحليل وثائق أ. روان عبد الرحمن كندري أ. شيخة عبدالله العدواني د. غازي عنيزان الرشيد د. صالح أحمد الراشد
49ص	دور علماء بجاية في خدمة القرآن الكريم طالب الدكتوراه نبيل صابري
78ص	نقد المصادر التاريخية عند القلقشندي الدكتور وهراني قدور
88ص	مقاربات في تجديد التراث بين محمد أركون وطه عبد الرحمان د/مباركة حاجي
112ص	تقاليد صناعة وطقوس استخدام الحلبي الفضي لتوارق الأهقار بالجزائر الدكتور لخضر سليم قبوب
130ص	أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح كمدرين للمدارس. الدكتور علي سيف سعود البعري

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

ص 154	الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين- جامعة تلمسان - أمودجا- طالبة الدكتوراه سميرة حمودي الدكتور رضا بن تامي
ص 179	مستوى القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الأساسية وعلاقته بدورهم في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل د. فريال عبد العزيز عمرو
ص 228	النموذج الثقافي للأسرة الجزائرية ودوره في ترقية المرأة د/ عبساوة وهيبة
ص 249	المجتمع الحضري الجزائري الدكتورة وسيلة بويعلی الدكتورة زينب دهيمي
ص 267	شروط ومتطلبات ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري قراءة قانون 05/18 د/ بن علي زهيرة
ص 289	الاستثمار الاجتماعي: دراسة مقارنة بين صكوك SRI وسندات SIB طالب الدكتوراه حازم ساسي الأستاذ المساعد الدكتور كنان سالم الأستاذ المشارك الدكتور عزمان محمد نور
ص 310	مشاريع تصدير الطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية نحو الشبكات العالمية -بين الواقع والمأمول- الدكتورة وداد بن قيراط الدكتورة إسمهان وعشة
ص 333	مكانة البلدية في البرامج التنموية دراسة حالة ولاية تبسة د. رايح بالنور

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

ص 354	نظام الفقارة العتيق عند توارق الأهقار أطلال من عقب الماضي؛ دراسة جغرافية ميدانية لمنطقة أبلسة (تمراست). طالب الدكتوراء أحمد مختار لنصاري الأستاذ الدكتور سيد أحمد بلال
P370	Mutation des observables discursifs du genre dans l'espace virtuel, une représentation ethnonumérique de soi Dr. Soumya chebli

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

كلمة مدير المجلة

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة وفصلية متخصصة، تصدر عن جامعة سكاريا بدولة تركيا ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح- بالأردن، تعنى بنشر الأبحاث ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

تسعى المجلة إلى خلق فضاء معرفي يتيح الفرصة للباحثين أساتذة وطلبة من أجل المساهمة في تطوير المعرفة في خلال عرض اسهاماتهم النظرية والميدانية التي تعبّر عن آرائهم العلمية، والتي تتسم بالجودة العلمية مع احترام أصول البحث العلمي وسلامة المنهجية المتعارف عليها عالمياً، ومن ثمّ فهرسة المجلة في القواعد الدولية.

تصدر مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والاسبانية والتركية، وتنشر الأعمال الفردية أو المشتركة، وكذلك الأعمال المنجزة في إطار المشاريع البحثية، والمؤتمرات والندوات الدولية والوطنية. كما تنشر الدراسات المتخصصة، والدراسات المعرفية لمختلف العلوم الأخرى بما تقتضيه الضرورة في قسمين؛ قسم للدراسات العربية وقسم للدراسات الأجنبية. ويتم الاشراف عليها من قبل الهيئة العلمية الاستشارية والهيئة العلمية التحكيمية.

مدير المجلة

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

طبيعة النظام التعليمي في اسكتلندا: تحليل وثائق

أ. شيخة عبدالله العدواني

Shaikhah Abdullah Aladwani

وزارة التربية- دولة الكويت

Ministry of Education – Kuwait

Sh.aladwani@outlook.com

أ. روان عبدالرحمن كندري

Rawan Abdulrahman Kandari

وزارة التربية – دولة الكويت

Ministry of Education – Kuwait

kandari_r@hotmail.com

د. صالح أحمد الراشد

Dr. Saleh A. AlRashed

مدرس قسم أصول التربية – جامعة الكويت – الكويت

Teacher of The Department of

Jurisprudence– Kuwait university

rsaleh8@hotmail.com

د. غازي عنيزان الرشيد

Dr. Ghazy E. Alrasheedi

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية – جامعة الكويت-

الكويت

Assistant professor in the

department of Jurisprudence –

Kuwait university

galrasheedi@yahoo.com

تاريخ الإيداع: 2019/11/25 م تاريخ التحكيم: 2019/12/03 م تاريخ القبول: 2019/12/04 م

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على شكل النظام التعليمي العام في اسكتلندا، وآلية المراحل التعليمية في هذا النظام، وكيفية تحقيق الجودة وتحسين التعليم، وأيضاً توضيح ما هو منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي، وتكمن أهمية الدراسة بالتركيز على آلية نظام التعليم في اسكتلندا للاستفادة من الخبرات التعليمية في البلدان الأخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الطريقة النوعية في جمع المعلومات القائمة على أداة تحليل المحتوى. وقد أظهرت النتائج أن النظام التعليمي الاسكتلندي يقوم بتنمية المهارات العديدة لدى التلاميذ حتى يكونوا قادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس، ويشجع النظام الاسكتلندي على التعليم المستمر ورفع مستوى معايير الانجاز لإعداد قوى بشرية موهوبة

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

ومتميزة. وقد تم مناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في ضوء بعض الدراسات السابقة التي تم عرضها.

The nature of Scotland's education System:

Analysis of documents

Abstract

The current study aims to identify the shape of the general education system in Scotland, the mechanism of the educational stages in this system, how to achieve quality and improve education, and also clarify what is the Curriculum For Excellence (CFE) in the Scottish educational system. The importance of the study is to focus on Scotland's education system, to benefit from educational experiences in other countries, and to achieve the objectives of the study was used qualitative method in the collection of information based on the content analysis tool. The results show that the Scottish educational system develops the student's skills so that they can be responsible and self-reliant. The Scottish system encourages continuous education and raises standards of achievement for the development of talented and distinguished human forces. We discussed the results of the study in light of some previous studies that were displayed

مقدمة

لاشك في أن المعرفة تلعب دورا كبيرا في تشكيل المجتمعات المهنية والثقافية، والمعرفة تفهم على أنها مجموعة من الترتيبات والممارسات والآليات التي تساهم في تشكيل ثقافات العمل والتعلم، وتساعد على رؤية العالم بشكل أكثر وضوحاً. (النبوي، 2015)

حيث تتجه البحوث والدراسات التربوية نحو التأكيد على التغيير في المفاهيم الحاكمة لنظم التعليم في القرن الحادي والعشرين نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والتحول نحو مجتمعات المعرفة، وإدراك أن فعالية نظم التعليم في مواجهة التحديات الجديدة والمغايرة للألفية الجديدة تعتمد على الانطلاق من القاعدة نحو القمة، مما يعني تنامي دور مؤسسات التعليم – كتنظيمات مجتمعية – في إحداث تغييرات جذرية تعليمية مجتمعية بما تقدمه من مخرجات تتجاوز التفاعل مع التغيير إلى إحداثه بما تمتلكه من إبداعات وملكات أسهمت مؤسسات التعليم في إظهارها وثقلها. (محمد، 2009)

حيث أن السياسة التعليمية هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، وهي تشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الادارية والاجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به، فالسياسة التربوية او سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل تبدأ بمرحلة وضع الاهداف وتحديدها ثم تنتقل الى اختيار الخطوات والطرق العملية لوضع الاهداف المنشودة. (القاضي، 1980)

وتجدر الإشارة إلى أن معايير ومؤشرات جودة التعليم المدرسي لا تعمل بشكل منفصل ولكنها تترايط فيما بينها، ويدعم كل معيار المعايير والمؤشرات الأخرى. وتعد الخبرة الاسكتلندية إحدى النماذج الرائدة في تطبيق معايير ومؤشرات جودة التعليم المدرسي، فعلى الرغم من أن اسكتلندا جزء من المملكة المتحدة إلا أنها تحتفظ بمدخلها المتميز في التعليم والمدرسة، ويعتبر قانون عام ٢٠٠٠ بإسكتلندا أحد الجهود المبكرة لتطبيق معايير ومؤشرات جودة التعليم المدرسي بما، تلك المعايير التي حققت نجاحا على المستويين القومي والدولي، والتي تعمل على مقابلة الأولويات القومية للتعليم، وفي اسكتلندا بذلت الحكومة الاسكتلندية جهودا كبيرة في إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي ومن ثم توصلوا لوضع مناهج دراسية تلي ذلك، ورأت ضرورة تأهيلهم لمواجهة التحديات المعاصرة بالمعرفة، ومن ثم توصلوا لوضع مناهج دراسية تلي تلك الطموحات، وتملكت هذه المناهج الدراسية في مناهج من أجل التميز.

ولتوضيح عمق العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التعليمي سيتم تناول التجربة الاسكتلندية في الإصلاح التعليمي، التي تعد إحدى التجارب الناجحة التي توضح عمق تلك العلاقة والتي انعكست بشكل ملحوظ على كافة جوانب العملية التعليمية في صورة تعليم متميز أشاد به الكثيرون، ووضع اسكتلندا في مصاف الدول المتقدمة.

حيث تؤكد وثائق سياسة التعليم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن اسكتلندا من ضمن الدول التي تمتلك تعليما متميزا على المستوى العالمي، ودعم ذلك تقرير هيئة تحسين التعليم الاسكتلندية، (Scottish HM Improving Education)

والذي أكد على الارتقاء بالمستوى التعليمي في المدارس الاسكتلندية، حيث اتسمت كافة عناصر العملية التعليمية بالتميز من حيث أداء ومخرجات المدارس الاسكتلندية. (et al Mackenzie, 2016)

مشكلة الدراسة، وأسئلتها:

تحاول الكثير من الأنظمة التعليمية والتربوية حول العالم رفع الكفاءة وجودة نظامها التعليمي، وتتعرض هذه المحاولات إلى العديد من التحديات التي تجعل من عملية التغيير التربوي أمراً في غاية الصعوبة. ودولة الكويت ليست استثناء من هذا فقد جرت العديد من المبادرات لتطوير المستوى التحصيلي للطلاب، ورفع كفاءة وجودة المدارس، وآخر هذه المبادرات كانت مبادرة المدارس الفاعلة التي تمت بالتعاون مع البنك الدولي ضمن برنامج تحسين جودة التعليم للمدارس التي بدأت عام 2011. (وزارة التربية 2011) وانتهى المطاف بهذه المبادرة وغيرها من المبادرات بالتراجع وعدم تحقيق الأهداف، لذا فإن التعرف على ملامح الأنظمة التعليمية المتقدمة وآلية العمل فيها يمكن أن تمثل أحد السبل والطرق التي من شأنها التقدم من جديد بمبادرات أكثر وضوحاً ودقة أو أكثر ارتباطاً بحاجة الواقع ومتطلباته، والنظام التعليمي في اسكتلندا يعتبر من أكثر هذه الأنظمة حيوية وتقدماً، ويمكن من خلال استعراض طبيعة مكونات هذا النظام الخروج بمجموعة من الأفكار التطويرية. أظهر النظام التعليمي الأسكتلندي التميز في العديد من الاختبارات الدولية والتي منها اختبار بيزا PISA وهو البرنامج الدولي لتقييم الطلبة والذي تشرف عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والجدول رقم (1) يوضح متوسط نتائج طلبة اسكتلندا في اختبار بيزا ما بين العامين 2003 و2012.

جدول رقم (1): نتائج طلبة اسكتلندا في اختبار بيزا ما بين 2003-2012

اسكتلندا	2003	2006	2009	2012
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	524	506	499	498
	500	498	496	494

المصدر: (Pritchard 2014)

يتضح من الجدول ارتفاع المستوى التحصيلي للطلبة إجمالاً مقارنة بالمعدل العام لهذا الاختبار في دول منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية. ولبلوغ تلك الغاية؛ فإن السؤال الرئيسي الذي تنطلق منه هذه الدراسة؛ هو:

- ما سياسة النظام التعليمي القائم في اسكتلندا؟
وينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هي آلية المراحل التعليمية في النظام التعليمي الاسكتلندي؟
- 2- كيف يتم تحقيق الجودة وتحسين التعليم في اسكتلندا؟
- 3- ما هو منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية كبيرة من خلال ما يلي:

- 1) التعرف عن قرب على آلية نظام التعليم المستخدم في اسكتلندا.
- 2) إعطاء فرصة للاستفادة من الخبرات التعليمية في البلدان الأخرى.
- 3) يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تساعد في التغلب على بعض التحديات التي قد تعوق مسيرة النظام التعليمي في دولة الكويت في تحقيق دوره المنوط به.
- 4) إطلاع الباحثين على كيفية تحليل المضمون والمحتوى كمنهجية بحثية في البحث النوعي، وذلك من خلال استعراض الطريقة التي اتبعتها هذه الدراسة.
- 5) تسليط الضوء على أهمية تنفيذ الأنظمة التعليمية الحكومية المتقدمة لخططها من خلال التعرف على المناهج وأساليب التدريس المستخدمة.
- 6) قد تصيف هذه الدراسة للمكتبة العربية دراسة تحليلية علمية في موضوع تطوير التعليم بإسكتلندا في ضوء منهج التميز، وهذا عمل من شأنه يغني المكتبة بالبحوث العلمية.
- 7) ترجع أهمية هذه الدراسة أيضاً لكونها استجابة للتغيرات الجوهرية التي ينطوي عليها عصر المعلومات وعصر الثقافة العالمية، وأيضاً لكونه استجابة للتوصيات والمؤتمرات التي تنادي بتطوير التعليم في ضوء المستجدات الحديثة.

أهداف الدراسة:

تحدد أهداف الدراسة بما يلي:

- 1) التعرف على شكل نظام التعليم العام في اسكتلندا.
- 2) التعرف على آلية المسارات في النظام التعليمي في اسكتلندا للمراحل الابتدائية والثانوية وما بعد التعليم الثانوي.
- 3) التعرف على منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي.

مصطلحات الدراسة:

1- السياسة التعليمية:

تعرف بأنها الإطار العام للنظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقييم عمل تلك المؤسسات، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع، فهي تعبر عن الاختيارات السياسية لمجتمع ما، وعن قيمه وعاداته وثرواته المادية والبشرية وعن تصورات المستقبلية. حكيم(2012)

2- منهج التميز:

Curriculum for Excellence (CFE)

يمثل منهج التميز نموذجاً طموحاً ومهماً سعى إلى تطوير منهج متماسك من سن 3 إلى 18 عام في اسكتلندا حول القدرات والتعلم بدلاً من المواد الدراسية، والاتباع لمنهج مختلف للتقييم والوصف الوطني من ما كان سارياً من قبل(OECD (2015).

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل الوثائق التي أمكن الحصول عليها من نظام التعليم العام في اسكتلندا، وفق الآليات المتعارف عليها في تحليل الوثائق.

الإطار النظري:

لمحة عامة:

تقع اسكتلندا في الشمال الغربي لأوروبا، وتعتبر جزءاً من المملكة المتحدة، وتحتل ثلث الجزء الشمالي من دولة بريطانيا العظمى (Keay, 1994). ويعتبر التعليم في اسكتلندا منفصل ومختلف عن النظم المتبعة في باقي أجزاء المملكة المتحدة، وتقوم فلسفة التعليم الاسكتلندي على إعطاء السلطات التعليمية المحلية كامل الإشراف على كافة مراحل التعليم قبل الجامعي، وقانون التعليم الصادر عام 1980 في (اسكتلندا) هو التشريع الأساسي الذي يحكم التعليم في اسكتلندا. أهداف النظام التعليمي في اسكتلندا:

لتحقيق تلك الفلسفة حدد البرلمان الاسكتلندي مجموعة من الأهداف التي يقوم عليها النظام التعليمي وهي: (Audit Scotland 2014)

- 1- تهيئة نظام التعليم وأوعيته بالصورة التي تتيح للطلاب أطفالاً وكباراً إمكانية تحصيل المهارات والمؤهلات بأرقى المستويات، مما يجعلهم قادرين على المشاركة في تحقيق الغايات الوطنية والتعليم والتدريب.
- 2- تنمية المهارات العقلية لدى الأطفال وتشجيعهم على البحث وتطوير قدراتهم على السؤال والمناقشة بصورة منطقية والمناقشة بصورة منطقية.
- 3- إعداد الأطفال واليا فعين لتحمل المسؤولية في غدهم، ومساعدتهم على فهم مجريات الحياة في العالم من حولهم، بجانب فهم طبيعة العلاقات المتبادلة بين الأمم المختلفة.
- 4- غرس احترام القيم الاجتماعية والوطنية والأخلاقية في نفوس الأطفال، وتعويدهم التسامح مع الأجناس والديانات الأخرى.
- 5- مساعدة الأطفال على استخدام اللغة بكفاءة واقتدار، قراءة وكتابة، وتحديثاً، ودعم وتطوير النزعة إلى المعرفة والاستيعاب في جميع المواد الدراسية، بما في ذلك البحث النوعي الراجي.
- 6- تشجيع التعليم المستمر، بحيث يتمكن الطلاب من استخدام مهاراتهم ومعارفهم للتنافس بفاعلية في عالم العمل المتغير، وخصوصاً التعليم في ميادين العلوم الرياضية والعلمية والتقنية.

- 7- تطوير إطار مرجعي متماسك، ذي مؤهلات وطنية راقية لجميع الأعمار، بحيث يشمل التحصيل الأكاديمي والمهني.
- 8- تشجيع أصحاب العمل على الاستثمار في المهارات التي يتطلبها سوق العمل التنافسي.
- 9- تحسين نوعية النظام التعليمي، ورفع مستوى معايير الإنجاز مما يعني إعداد قوى بشرية عالية المهارة.
- 10- إعطاء المؤسسات المحلية استقلالية أكبر في تسيير شؤونها وجعلها أكثر مسؤولية أمام الطلبة وأولياء أمورهم وأمام أصحاب العمل.

الدراسات السابقة:

تركزت جميع الدراسات السابقة المستعرضة هنا على الدراسات الأجنبية التي استطاع الباحثون الوصول إليها. أظهرت دراسة كلاً من (Sutherland & Stack, 2014) التشريعات الوطنية الحالية، والسياسات والمناهج والممارسات المتعلقة بتعليم الموهوبين داخل اسكتلندا، حيث يرى الباحث أن سياسة اسكتلندا للتعليم تركز على أن التعليم هو حق للجميع، فقد وضعت اسكتلندا التشريعات والمثل التربوية في الممارسة داخل المدارس الاسكتلندية من أجل تلبية احتياجات الموهوبين بصورة كاملة. ففي عام 2012، أجرت الشبكة الاسكتلندية لـ Able Pupils مقابلات هاتفية عبر 13 سلطة محلية في اسكتلندا كجزء من هذه الدراسة، حيث سئلت السلطات المحلية عن المخصص المتاح للتلاميذ ذوي الكفاءة العالية (الموهوبين)، فذكرت السلطات مجموعة من الأنشطة اللامنهجية التي كانت معروضة في المدارس في اسكتلندا، وكانت الفرص المتاحة مناسبة بشكل واضح لبعض التلاميذ ذوي الكفاءة العالية.

(Whittington & Lawson, 2007) في دراستهما أنه تم إنشاء برنامج تعليمي متكامل متصل بالإنترنت، حيث أنه عبارة عن تعاون رئيسي بين Careers Scotland والصناعة الاسكتلندية لتعزيز العلوم والتكنولوجيا، وهذا البرنامج هو تطبيق قائم على الويب يدعم المعلمين بالتعريف التلقائي لموارد التعلم والمناهج الدراسية. حيث قدمت الدراسة ملخصاً لهذا البرنامج التعليمي وأمثلة لسيناريوهات الاستخدام النموذجية، فتوصلوا في النهاية إلى أنه من خلال هذا البرنامج تم تطوير ونشر نظام وطني للتعليم الإلكتروني لتعزيز العلوم والتكنولوجيا في التعليم الاسكتلندي، وتشجيع الشباب على اختيار وظائف في العلوم والتكنولوجيا كطريق وظيفي صالح وقيم بعد المدرسة.

أوضحت دراسة (Priestley & Humes, 2010) أنه تم الاعتراف على نطاق واسع بمنهج اسكتلندا الجديد للتميز، وأكدت على أهميته باعتباره أهم تطور تعليمي، حيث تسعى اسكتلندا إلى إعادة إشراك المعلمين في عمليات تطوير المناهج الدراسية وتغيير ممارسات التعليم المدرسي الراسخة، وقد بينت الدراسة أن الواقع الاسكتلندي يكون عن طريق تجاهل دروس الماضي والتركيز على الحاضر والمستقبل، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطوير منهج التميز يكون من خلال ممارسة التشاور التي قامت بها الجهة التنفيذية الاسكتلندية حول حالة التعليم المدرسي.

أجرى (Weedon et al, 2010) دراسة عن نظام التعليم في اسكتلندا بهدف توفير المعلومات حول جوانب المناهج الدراسية ذات الصلة بالتلاميذ المسلمين، حيث تم توفير المعلومات لإثراء الدراسة البحثية، علاوة عن جمع الإحصاءات التي تتعلق بالتلاميذ بما في ذلك التحصيل واختيار المدرسة وكذلك المعلم. في حين أن التركيز الرئيسي لهذه الدراسة ليس على التعليم الديني، فقد تم توضيح الدور الذي لعبته الكنائس المسيحية في تطوير النظام الحالي، ولا يزال التركيز المسيحي هو الغالب في ذلك، كما أبرزت الدراسة الدور الديني الذي تقوم به الكنائس في تطوير النظام التعليمي باعتبار أن قضية التعليم في المقام الأول هي قضية أخلاقية واعتبار الدين إلزامياً في المدارس.

وذكرت دراسة (Thorburn, 2017) أن تطبيق منهج التميز في اسكتلندا جاء من أجل تلبية الظروف العالمية الجديدة، وكمدخل لتشجيع التفكير الجريء والمبتكر في التعلم والتعليم، وتقليل فجوة التحصيل للمتعلمين المحرومين اجتماعياً، وزيادة التعلم المهني، كما سلطت الدراسة الضوء على العديد من المخاوف والتأثيرات التي يحتاج نظام التعليم الاسكتلندي للنظر فيها بشكل نقدي من أجل إصلاح التعليم.

أما دراسة (Convery, 2017) فقد أبرزت مفهوم الثقافة العالية كمدخل لتقييم الافتراضات والفلسفة القائمة على منهج اسكتلندا للتميز. كما كشفت الدراسة عن نتيجتين الأولى وهي تتعلق بمدى توافق الآراء حول آلية مهمة لتقييم للمعلمين، والثانية لأن معتقداته الأساسية ضبابية أو غامضة جداً، وعلى الرغم من أن يعتبر على نطاق واسع في جوهره شكلاً من أشكال النظرية البنائية، إلا أن مبرر هذا المنهج لا يتم التعبير عنه أبداً من خلال تقييم علاقة مع الثقافة العالية، وقد

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج لعل من أهمها هي أن لا يمكن أن يرضي الجميع في وقت واحد. وفي الحقيقة وفي الواقع أكثر إثارة للجدل والأفكار.

التعليق على الدراسات السابقة:

كانت أغلبية الدراسات التي تحدثت عن النظام التعليمي الاسكتلندي أجنبية، وتميزت بشمولها لأهم القضايا التعليمية في اسكتلندا، حيث وجد أن المصادر العربية كانت قليلة جداً. ويلاحظ من الدراسات السابقة أن التعليم في اسكتلندا هو نظام شامل ومتكامل وهو حق للجميع، وأن اسكتلندا اهتمت بجميع فئات الطلاب الذين يلتحقون بمختلف المراحل التعليمية، ومعظم الدراسات كانت تؤكد على دور منهج التميز الواضح في النظام التعليمي الاسكتلندي في جعل التفكير الغالب هو التفكير الجريء الغير مقيد الذي يدل على الانفتاح والتطور، وذلك بمساعدة المعلمين في تطوير المناهج الدراسية بما يلاءم طبيعة الطلاب ومتطلبات العصر.

منهج الدراسة وأدواتها:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الظاهرة (السياسة التعليمية في اسكتلندا) كما هي في الواقع بطريقة علمية منظمة، وذلك باستخدام الطريقة النوعية في جمع المعلومات القائمة على أداة تحليل المحتوى، والقائمة على الانتقاء من بين عناصر الظاهرة موضوع الدراسة، علاوة على ذلك يقوم بتحليل وتفسير البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمعزى بمشكلة الدراسة، ثم يأتي بعد ذلك خطوة تقديم التوصيات والمقترحات لحل مشكلة الدراسة. (فان دالين، 1996، ص65)

مجتمع الدراسة، وعينتها:

شمل مجتمع الدراسة جميع الوثائق الرسمية التي تناولت نظام التعليم في اسكتلندا، وعينة الدراسة كانت هي الوثائق الرسمية المتاحة التي تم حصرها من دراسات ومؤتمرات ومقالات علمية باللغة الإنجليزية التي تناولت النظام التعليمي الاسكتلندي، حيث تم استخدام (10 وثائق)، موضحة بالجدول التالي:

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

جدول رقم (2): الوثائق التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة

الرقم	الوثيقة
1	Directorate Children and Young People Education in Scotland - An Introductory Guide
2	Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective(2015).
3	School education Prepared by Audit Scotland June 2014
4	OECD-Scotland Education Policy Review. A background report by the Scottish Government.(2015)
5	Quality and improvement in Scottish education 2012-2016
6	Reforming Scotland: What Future for Scottish Education?(2016)
7	CfE Briefing: A guide for practitioners: Progression from the Broad General Education to the Senior Phase (2012).
8	Education in Scotland: performance in a devolved policy area.(2013).
9	Curriculum for excellence in the secondary school
10	School education in Scotland – A guide for refugees

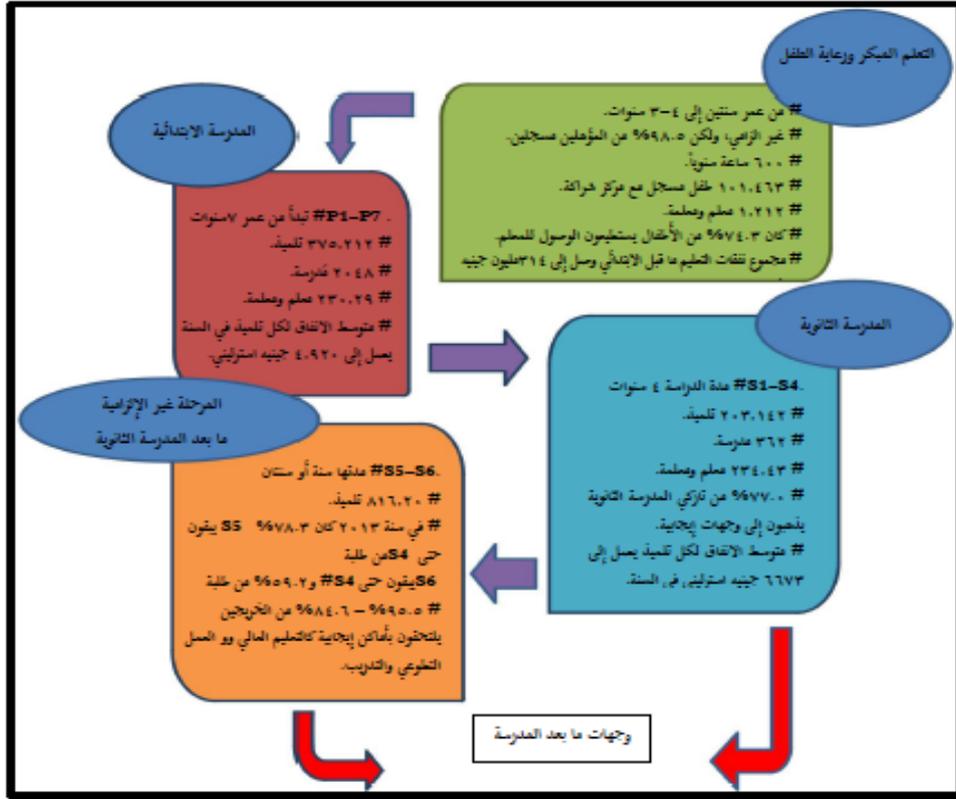
نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما هي آلية المراحل التعليمية في النظام التعليمي الاسكتلندي؟

النظام التعليمي الاسكتلندي يعتبر من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، فهو يوفر لطلبتة الاحتياجات اللازمة لهم، يغطي التعليم العام هناك جميع المتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات إلى 18 سنة، وما بعدها للذين يرغبون بنظام التعليم المستمر. ويتم تقسيم المراحل التعليمية على أساس قدرات وأعمار الطلبة.

يقدم الشكل رقم (1) لمحة عامة عن مراحل التعليم العام في اسكتلندا:

شكل رقم (1): مراحل النظام التعليمي الاسكتلندي



المصدر: OECD (2015) (Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective)

1- التعلم المبكر ورعاية الطفل:

تعد الرعاية والتعليم في مرحلة مبكرة من الطفولة الاستثمار الأفضل لقدرات وطاقات الأطفال، حيث أن البدء منذ المراحل الأولى يساعد الأطفال على الاستمرار بالتعلم مدى الحياة وبسهولة أكبر. فمن واجب السلطات المحلية في اسكتلندا ضمان توفير التعليم ما قبل المدرسة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وأربع سنوات، ولمدة سنة أو سنتين حسب رغبة الآباء والأمهات، وفي عام 2014 تمت زيادة ساعات الرعاية في التعليم المبكر المجاني ورعاية الطفل من 475 ساعة إلى 600 ساعة سنوياً على الأقل.

(OECD, 2015) كذلك حدث في عام 2014 أنه تم تسجيل 98.5 في المائة من الأطفال من سن 3 و4 سنوات للتعليم والرعاية في 2449 مركزاً يضم 15500 موظفاً، وكان هناك أكثر من 100000 طلب تسجيل للالتحاق بهذه المراكز. وهذه المراكز هي خليط من السلطة المحلية والشراكة الخاصة أو المتطوعين الذين يحصلون على تمويل من السلطة المحلية.

(OECD, 2015) الأطفال لديهم فرص أفضل لتطوير مهارات معرفة القراءة والكتابة والحساب من خلال اللعب، والقدرة على احراز تقدم في تعلمهم العلوم من خلال توفير فرص من الحياة الواقعية من قبل المعلمين، ففي مرحلة التعلم المبكر تتكون للطفل ثقته بنفسه وبمهاراته مع قدرته على التعبير عن نفسه بدون خجل أو خوف، وذلك يكون بمساعدة المعلمين الذين يمتلكون المهارة في ايجاد الدفئ والعلاقات الداعمة والإيجابية مع الأطفال، فهم يزيدون فرص الأطفال للمشاركة باللعب في الهواء الطلق باعتبار البيئة جزء لا يتجزأ من بيئة التعلم، فالمعلمون ماهرون في مراقبة الأطفال أثناء اللعب واستخدام هذه المعلومات لتحديد خطوات الأطفال القادمة في التعلم، لضمان تقديم خبرات تعليمية ذات جودة عالية. ولوحظ زيادة كبيرة وواضحة في قدرة الأطفال على تحمل المزيد من المسؤولية عن تعلمهم. (Quality and improvement in Scottish education 2012-2016

في حضارة Tynecastl في مدينة أدنبره، كان الآباء والموظفون والشركاء والمجتمع يعملون لدعم الأطفال على التعلم، فوضعوا معاً فهم مشترك لما يبدو عليه تعلم الأطفال كما هو الحال في محيطهم، فاستطاعوا إيجاد خريطة واضحة لمناهجهم حيث أنها تعكس رؤيتهم أن التعلم هو عملية محورها الطفل واهتماماته، على سبيل المثال كان فضول الأطفال في الحضارة يدور حول صخور وجدت في حديقة أدت للبحث عن أنواع أخرى من الصخور والبراكين، فقام الموظفون بترتيب رحلة إلى المتحف لتوسيع وتعميق المعرفة لدى الأطفال بشكل أكبر. وهذا النهج يساعد على إعطاء معنى لتعلم الأطفال وإضفاء طابع التحدي ليصبحوا أكثر ثقة في تقاسم ما تعلموه. (Quality and improvement in Scottish education 2012-2016)

2- المدرسة الابتدائية:

الأطفال في اسكتلندا عادة ما يبدأون المدرسة الابتدائية في أغسطس عندما تتراوح أعمارهم ما بين أربعة ونصف وخمس سنوات ونصف السنة من العمر، ويبقى الأطفال في المدرسة الابتدائية لمدة 7 سنوات قبل التقدم للمدرسة الثانوية.

فالمناهج الدراسية المقدمة للأطفال تكون مدروسة جيداً قبل تقديمها حتى يكونوا قادرين على التعلم والفهم بأبسط الطرق، فالأطفال في هذه المرحلة قادرين على التعبير عن أنفسهم بكل سهولة، وذلك يكون عن طريق الكتابة والطلاقة في الكلام والمشاركة في إبداء الرأي بالمواد المطروحة لهم. حيث عملت المدارس الابتدائية جاهدة على تطوير مناهجها الدراسية لتحسين نوعية الخبرات التعليمية المقدمة للأطفال، وإثراء المناهج لتطوير مهارات التوظيف عند الأطفال وتحفيز مهارات التفكير العليا.

فوفقاً للوثائق التي تم الاطلاع عليها شهد النظام التعليمي في اسكتلندا تحسناً في نوعية الخبرات التعليمية للأطفال في الرياضيات على نحو متزايد، فأصبح الأطفال قادرين على فهم المفاهيم الرياضية الرئيسية من خلال تطبيقها في السياقات ذات الصلة، وأصبحوا كذلك أكثر ثقة في شرح الاستراتيجيات التي استخدموها في حل العمليات الحسابية الذهنية والخطية. والقدرة على حل المشاكل هو مطلب أساسي لتقديم العملية التعليمية في النظام التعليمي الاسكتلندي.

إن المعلمين ذوي المهارات يستخدمون على نحو متزايد مجموعة واسعة من مناهج التعلم والتعليم لتمكين الأطفال من أن يكونوا أكثر نشاطاً في تعلمهم، وأيضاً التزام المعلمون بالعمل الجماعي يضمن حصول الأطفال على خبرات تعليمية إيجابية وذلك قوة للمدارس، حيث يملك جميع الموظفين الحق لقيادة التحسينات في المدرسة. فيصبح الأطفال متحمسين للتعلم وواثقين بأنفسهم، ومجيبين للتعلم التعاوني مع زملائهم وإظهار مستويات عالية من التحفيز والمشاركة خلال عملية التعلم.

فمثلاً لدى مدير المدرسة والعاملين في مدرسة (سانت كينيث الابتدائية) معرفة متعمقة بتقديم الأطفال، حيث أنهم يجتمعون بانتظام لمناقشة مستوى ما يتعلمه الأطفال. وتضم المدرسة تتبع قوي ورصد للتقدم والانجاز المحرز للأطفال، فهذا التقدم يستخدم لتخطيط التعليم في المستقبل وتأمين أفضل النتائج لجميع التلاميذ، وجميع الموظفين في المدرسة لديهم صورة واضحة عن كيف يمكن للأفراد والجماعات من التلاميذ أن يتقدموا عبر تعلمهم. فهم يستخدمون مجموعة واسعة من أساليب التقييم التكويني فضلاً عن استراتيجيات التعلم النشط والتعاوني لتقييم ومتابعة مراقبة التحصيل والانجاز لدى الأطفال، فيتم أخذ عينات من عمل الأطفال ويجري مناقشات مركزة مع الأطفال وتتبع التقدم المحرز لهم لتحقيق الأهداف والتقدم بها. (Quality and improvement in Scottish education 2012-2016)

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

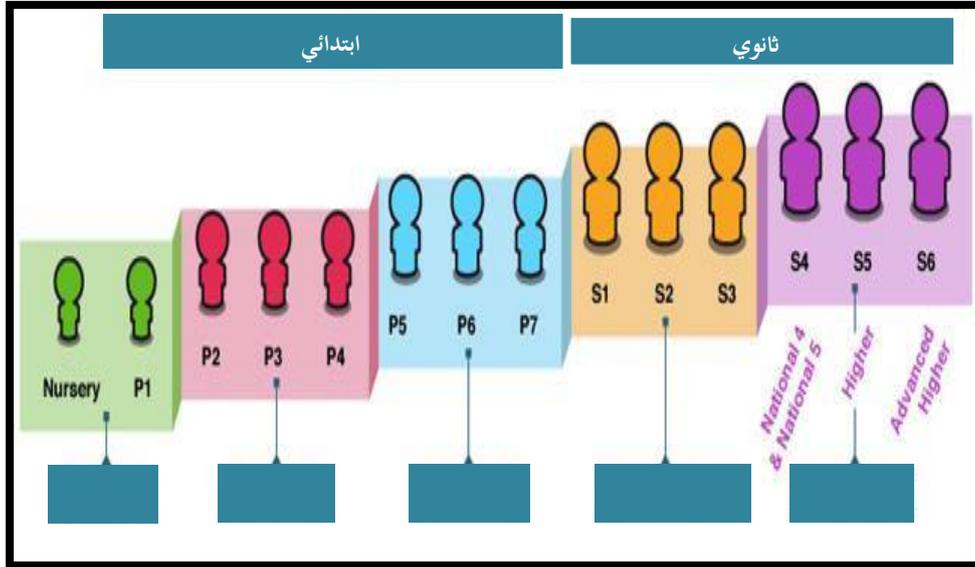
ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857□

3- المدرسة الثانوية:

تقوم السلطات المحلية بتجهيز أفضل بنية تحتية للتعليم لتلبية احتياجات الطلاب، فالتعليم الثانوي في اسكتلندا يمكن أن يستغرق فترة تصل الى 6 سنوات، تغطي الأعمار من 11 إلى 18 سنة، من (ثانوي S1 إلى ثانوي S6). والتعليم ليس إلزامياً بعد سن الـ 16 سنة، حيث يمكن ترك المدرسة في سن 16 سنة أو البقاء عام أو عامين آخرين، ولا يوجد أي التزام للمشاركة في التعليم أو التدريب أو التوظيف بعد بلوغهم 16 سنة ولكن يتم تشجيعهم على ذلك، ومعظم الشباب في اسكتلندا يفضلون البقاء لفترة أطول حتى سن 17 أو 18 سنة.

يقدم الشكل رقم (2) مستويات مراحل التعليم العام في اسكتلندا:

شكل رقم (2): مستويات مراحل النظام التعليمي الاسكتلندي



المصدر: (Directorate Children and Young People Education in Scotland – An Introductory Guide)

وفقاً للوثائق التي تم الاطلاع عليها وُجد أن الشباب في المدارس الثانوية هم عموماً مندفعون للتعلم وتحقيق النجاح، وكان لذلك أثر إيجابي على تعلمهم، وقد تحسنت نوعية المحادثات الفردية بين المعلمين والشباب حول نقاط القوة والخطوات القادمة في التعلم بشكل كبير، وهذا يساعد الشباب على أن يصبحوا أكثر استقلالية في تعلمهم.

التعليم الثانوي هناك يعمل على تطوير وتعزيز المهارات الحسائية للشباب عبر المناهج الدراسية، وتنشيط الفصاحة والقدرة على تقديم المعلومات والأفكار بشكل جيد في مجموعة متنوعة من السياقات مثل: خطابات الحملات والمحادثات المقنعة، والتعليم الثانوي في اسكتلندا يهتم كذلك

يجعل الشباب قادرين على تحليل الأدب والقراءة المتأنية للنصوص وتطوير مهارات القراءة، وذلك يعكس تعلم الشباب الجيد الفعال عن اللغة.

ومعظم المدارس الثانوية في اسكتلندا تعمل على توفير مجموعة واسعة من خبرات التعلم للشباب بما في ذلك فرص العمل والتعليم الجامعي والمشورة المهنية، حيث واصل التخطيط المنهجي والهيكل في المدارس الثانوية التطور تدريجياً كلما ظهرت مؤهلات جديدة للشباب، كما طورت المناهج الدراسية لتوفير المزيد من الفرص للشباب للانجاز عبر مجموعة من المجالات لاستبدال كل ما هو قديم بشي جديد، فيتم الاهتمام بالدورات لتلبية احتياجات جميع الشباب، ولتعزيز الابداع والانجازات الشخصية والاعتماد على النفس.

ولتطوير مهارات الشباب تقوم المدارس الاسكتلندية بزيادة الالتزام والرغبة في تطوير الشراكات مع الأسر والمجتمعات المحلية، والتعليم المجتمعي، ومنظمات التنمية للمساهمة في تعليم الشباب، فالعمل مع الشباب وأولياء أمورهم يضمن أن الشباب لديهم فهم واضح لمهاراتهم الخاصة وتطبيقها وملاءمتها خارج المدرسة وذلك سيفيدهم عند الانتقال للمرحلة العليا.

مدرسة إيستوود الثانوية تدعم بنجاح الشراكات الفعالة للعمل مع خدمات التعلم وتنمية المجتمع وغيرها لزيادة الإنجازات الشخصية للشباب. يتشارك الشباب في الانخراط بإيجابية مع مجموعة من الخبرات خارج الفصل الدراسي، وكثير منها يتم دعمها من قبل الشركاء، وتعرض هذه التجارب فرصاً للشباب لتطوير وتطبيق معارفهم ومهاراتهم في سياقات ذات صلة وهادفة. يطور الشباب في S5 و S6 مهاراتهم.

للحياة والعمل من خلال مجموعة من فرص القيادة بعد المدرسة، وأنشطة فترة الغداء مثل:رقصات بوليوود ومجموعات التشجيع والنادي، ويكتب الشباب في مجموعة الدراما النصوص، ويقودون مجموعة لإنتاج عرض المدرسة، وإقامة عرض للأزياء، ومواصلة تطوير مهاراتهم في المؤسسة والعمل الجماعي، ونتيجة لذلك فإنهم يطورون ثقتهم واحترامهم الذاتي. وتم عمل فصل "المدارس إلى السوق" بالتعاون مع جمعية التربة والأعمال التجارية المحلية، حيث وفر ذلك فرصة للشباب للعمل مع الأطفال ومع رئيس الطباخين لإنتاج منتج للبيع للجمهور، ووضعت المدرسة برنامجاً لبناء القدرات في مجال دعم الصحة العقلية لأقران الشباب من خلال تدريب مجموعة من الشباب على الإسعافات الأولية للصحة العقلية استجابة لرغبة من الشباب في S6. ونظم

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

كبار الطلاب أنشطة لجمع الأموال لإجراء التأهيل في الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ ورفع الوعي بعمل هذه الخدمة في المجتمع والمدرسة.

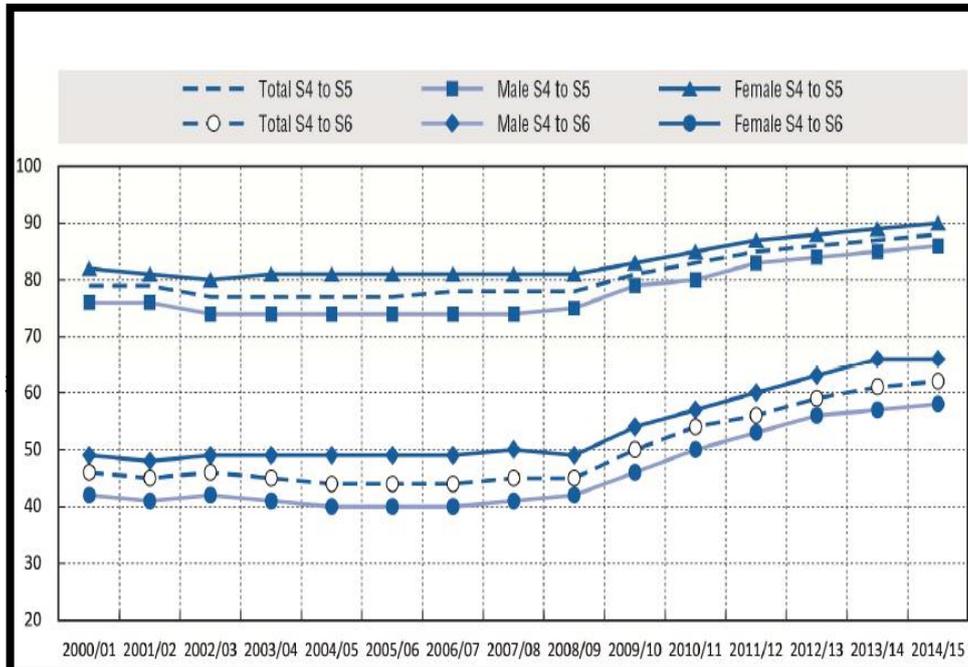
4- خيارات التعلم للطلبة الذين هم في سن 16 سنة وأعلى:

كانت هناك جهود مكثفة لتوسيع الفرص للشباب الذين لا يرغبون في اتباع مسار أكاديمي، وقد أدت هذه الجهود بجانب تحسين سوق العمل إلى ارتفاع أعداد الجهات الإيجابية للشباب بمجرد خروجهم من المدرسة. ففي مارس 2014 تم تحديد تقريباً (92٪) من المتسربين من المدارس ذكروا على أنهم دخلوا إلى وجهة متابعة إيجابية سواء في التعليم العالي أو التعليم الإضافي أو التدريب أو العمل التطوعي أو التوظيف، حيث كان (63٪) منهم في التعليم العالي أو الإضافي (مقسوماً على 39٪ في التعليم العالي و24٪ في التعليم الإضافي)، و4٪ كانوا متدربين أو قاموا بعمل تطوعي، و25٪ من الشباب الذين غادروا المدرسة كانوا يعملون بعد 9 أشهر من تركهم المدرسة، وكان الاتجاه نحو نسبة من يتخرجون من المدارس في وجهات المتابعة الإيجابية متصاعداً باستمرار، فقد وُجد أن 8٪ من الشباب غير الموجودين في مقاصد متابعة إيجابية في عام 2014 عاطلين عن العمل، حيث كانت الغالبية العظمى (حوالي 8 من كل 10) تسعى بنشاط للحصول على عمل، وانخفضت مستويات البطالة بشكل كبير.

(Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective)

يقدم الشكل رقم (3) معدلات البقاء في المدارس الثانوية التي تمولها الحكومة العامة في اسكتلندا، ما بين 2000/2001 إلى 2014/2015:

شكل رقم (3): معدلات البقاء في المدارس الثانوية التي تمولها الحكومة العامة في اسكتلندا



المصدر: (Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective)

يلاحظ من الشكل رقم (3) أن النسبة الإجمالية لبقاء الطلاب إلى سنة الخامسة في التعليم الثانوي وصل إلى قرابة 90%، أما من أنخوا الصف السادس الثانوي وهم في عمر 18 سنة فقد وصلت نسبة بقاءهم إلى حوالي 60%.

السؤال الثاني: كيف يتم تحقيق الجودة وتحسين التعليم في اسكتلندا؟

ورد في وثيقة (OECD, 2015) أن التعليم العام يقوم في اسكتلندا بالتعاون مع عدد من المنظمات الرئيسية بتقييم المناهج ومحاوله تحقيق الجودة، فتقع مسؤولية تحقيق الجودة وتحسينه على عاتق هذه الهيئات والمنظمات المسؤولة عن التعليم في اسكتلندا، حيث حدث تغيير دستوري كبير في يوليو 1999 مع إنشاء البرلمان الاسكتلندي الجديد، وتم نقل أغلب أعمال السلطة التشريعية لدى اسكتلندا إلى البرلمان الاسكتلندي في أدنبرة بما في ذلك التعليم. وتمتلك اسكتلندا تقاليد عريقة في تنظيم نظام التعليم الخاص بها، حيث أن سكرتير مجلس الوزراء للتعليم والتعلم مدى الحياة لديه المسؤولية الشاملة عن التعليم الاسكتلندي، مع وزراء آخرين يتقاسمون المسؤوليات في مجالات محددة. وتم توضيح عمل هذه المنظمات المسؤولة عن التعليم كما هو موضح في جدول رقم (3):

جدول رقم (3): مسؤوليات الهيئات الرئيسية في النظام التعليمي الاسكتلندي

عملها	الهيئة الرئيسية
- تطوير السياسات الوطنية وتحديد الاتجاه العام لسياسة التعليم.	1- الحكومة الاسكتلندية The Scottish Government
- توفير التعليم المدرسي لكل طفل في سن المدرسة. - تحسين التعليم والمدارس التابعة لهذه السلطة.	2- السلطات المحلية Local Authorities
- تفتيش المدارس. - تقديم التوجيهات لتطوير وضع المناهج الدراسية. - تنظيم مجموعة واسعة من فرص التعلم المهني وتبادل الممارسات الفعالة للطلبة.	3- هيئة التعليم الاسكتلندي Education Scotland

مجلة ورأسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

عملها	الهيئة الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> - وضع المؤهلات لتحديد استحقاق الأفراد لتسجيل مثل هذا المؤهل. - الموافقة على مؤسسات التعليم والتدريب المناسبة لتقديم المؤهلات والأنشطة. - اتخاذ الترتيبات اللازمة والمساعدة في إجراء تقييم للأشخاص في مؤسسات التعليم والتدريب. 	<p>4- هيئة المؤهلات الاسكتلندية</p> <p>The Scottish Qualifications Authority (SQA)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مستوى ونوع المؤهلات المتاحة. - دمج المؤهلات مع مجموعة متنوعة من المصادر التعليمية في إطار واحد. - الاهتمام بالانجازات التي تكون داخل إطار المدرسة والكلية والجامعة، والقائمة على العمل. - منح ال(SQA) معلومات لتطوير محتوى الدورات التدريبية وتقييم العمل بشكل وثيق. 	<p>5- الشراكة الاسكتلندية للإطار الاتماني والمؤهلات</p> <p>The Scottish Credit and Qualifications Framework Partnership (SCQF)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - وضع المعايير المهنية للمعلمين وتفويض المعلمين الأوائل. - الاشراف على عدد من البرامج الرئيسية في التدريب التوجيهي والتعلم المهني للمعلم. - تطوير مهارات التعلم عند الطلاب ووضع خطة لزيادة التطوير. 	<p>6- مجلس التعليم العام لاسكتلندا</p> <p>The General Teaching Council for Scotland</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير القيادة والبرامج لنظام التعليم الاسكتلندي. 	<p>7- الكلية الاسكتلندية للقيادة في التعليم</p> <p>The Scottish College for Education Leadership (SCEL)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير المهارات في الافراد والاعمال التجارية. - العمل في شراكه مع المدارس لتوفير الدعم المناسب للمتعلم. 	<p>8- هيئة تنمية المهارات الاسكتلندية</p> <p>Skills Development Scotland</p>

المصدر: (OECD, 2015) Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective

وبذلك تسعى هذه المنظمات لدعم جودة وتحسين التعليم الاسكتلندي، وضمان تقديم أفضل الخبرات التعليمية للمتعلمين الاسكتلنديين من جميع الأعمار.

حيث أن الغرض الأساسي للتعليم في اسكتلندا والأولويات الاستراتيجية تم توضيحها في الوثيقة Directorate Children and Young People Education in Scotland - An Introductory Guide، وهي:

1- قيادة ودعم التنفيذ الناجح للمناهج.

2- بناء قدرات مقدمي الخدمات التعليمية والممارسين لتحسين أدائهم.

3- تعزيز جودة التعلم المهني والقيادة.

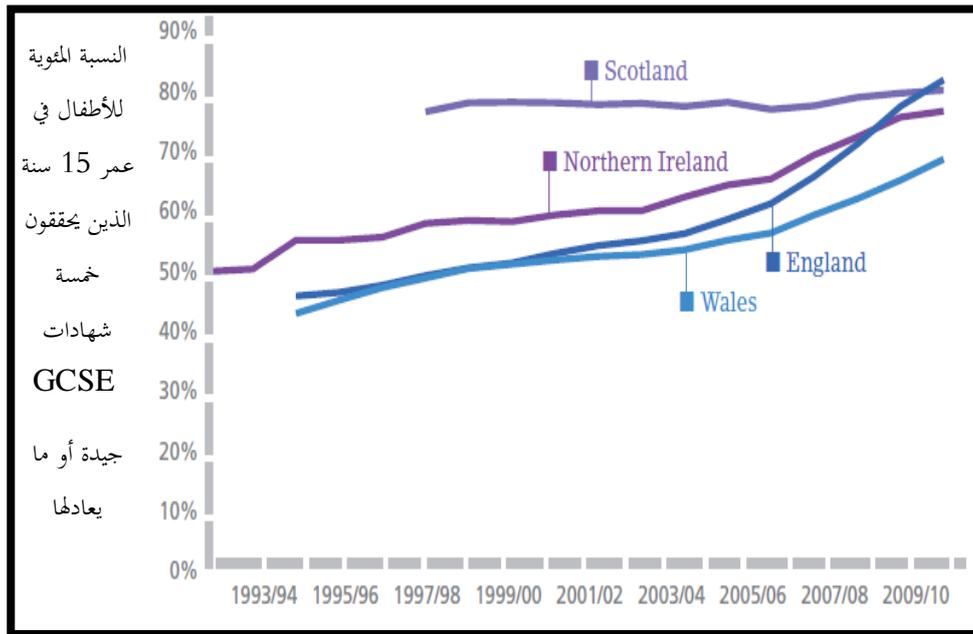
4- تحفيز الإبداع والابتكار.

5- توفير تقييم مستقل على جودة الخدمات التعليمية.

6- تطوير المتعلمين وتحسين القدرة التنظيمية لديهم.

وعند المقارنة بين النظام التعليمي الاسكتلندي وما هو موجود في بقية المملكة المتحدة يلاحظ العديد من الاختلافات الرئيسية، حيث يختلف نظام التأهيل الخاص بالمدارس الثانوية في الدرجات والصفوف القياسية في اسكتلندا عن النظام في بقية المملكة المتحدة، حيث تتضاءل السلطات المحلية في إنجلترا بينما تلعب هذه السلطات دوراً إدارياً قوياً في اسكتلندا من خلال ما يظهر في الشكل رقم (4).

شكل رقم (4): مقارنة بين المستوى الاسكتلندي القياسي / الشهادة الثانوية العامة مع غيره في المملكة المتحدة خلال الفترة ما بين 1993/94 إلى 2009/10



المصدر: education in Scotland: performance in a devolved policy area

ويوضح الشكل أعلاه أن أداء اسكتلندا كان ثابتاً بمرور الوقت، بينما كان الأداء في بقية أنحاء المملكة المتحدة يتزايد. ومع ذلك، فإن اسكتلندا تعمل بشكل جيد بالنسبة لبقية المملكة المتحدة في سن 16. في حين أن هذا يشير إلى أن الأطفال الاسكتلنديين يصلون إلى سن ترك المدرسة مع أسس جيدة في اللغة الإنجليزية والرياضيات، مما يؤدي لدفع اسكتلندا لتحقيق الجودة وتحسين وتطوير أداء الطلاب. يقوم النظام التعليمي في اسكتلندا بزيادة تعزيز مشاركة أولياء الأمور والعائلات في تعلم أبنائهم من خلال موقع على شبكة الانترنت أسمته منطقة الآباء (Parentzone)، حيث يوفر هذا الموقع ثروة من المعلومات الحالية للآباء والأمهات في جميع جوانب التعليم في اسكتلندا بما في ذلك إيجاد المدرسة، وكيفية دعم أطفالهم في المنزل، والتدخل في تعليمهم. وأيضاً توفر مجالس الآباء لأولياء الأمور الفرصة للعمل مع المدرسة المحلية، حيث تسعى جميع السلطات المحلية في اسكتلندا لإشراك الأهل في تعليم أبنائهم وقد تم تطوير مشاريع للتعليم الإبداعي الذي يحقق جواً من التفكير الإبداعي لدى الأطفال في المنزل بمشاركة الوالدين أو مقدمي الرعاية، حيث يتم دعوة أولياء الأمور ومقدمي الرعاية في الفصول الدراسية للمتابعة والمشاركة في تعلم أطفالهم من خلال القائمين على هذا المشروع، وتهدف المدارس إلى التأكد من أن المشاريع في متناول كل من الآباء والمتعلمين، فيساعد هذا النهج على تعزيز العلاقات بطريقة أفضل بين الأم والتلميذ، وكذلك علاقات أفضل بين الآباء والمدارس، ودعوة المدارس للآباء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية لتبادل الخبرات والمعلومات حول تعليم أبنائهم يوفر فرصة لهم ليكونوا قدوة جيدة لأبنائهم، ويزيد من مشاركتهم وتبادل المهارات والخبرات مع الآباء الآخرين في المدارس. Directorate Children and Young People

Education in Scotland - An Introductory Guide

وتشير الوثيقة (2015) OECD أن نظام التعليم الاسكتلندي لديه تاريخ قوي في التقييم الذاتي (self assessment)، فعمليات التقييم الذاتي وممارسته من قبل السلطات والمدارس بشكل جيد يؤدي إلى التحسين المستمر للمتعلمين، والتعلم بجودة عالية من خلال طرق التدريس الفعالة، حيث ترأس السلطة المحلية بالتعاون والشراكة مع هيئة التعليم في اسكتلندا برامج الدعم والتوسع والتقييم الذاتي الخاص، وتدعم ثقافة تطوير

الحوارات المهنية بما في ذلك ضمان جودة التعليم والاعتدال في معايير التقييم. وعموماً، فإن "نهج التعليم الاسكتلندي في المدرسة هو تحسين التقييم الذاتي والوصول لحالة النضج من التقييم في معظم المدارس"، فوضع خطة سنوية لتحسين المدرسة هي أول بند في المعايير في المدارس الاسكتلندية لقانون عام (2000)، أي يجب أن تقوم المدارس على التشاور مع التلاميذ وأولياء الأمور فيما يخص العملية التعليمية.

وبالإضافة إلى المصادر العامة للمعلومات وتقييم المنهج هناك أدوات أخرى لمراقبة التقييم:

- هناك نهج متسق لتقييم النتائج في اسكتلندا في القطاع العام منذ عام 2007 في إطار الأداء الوطني، حيث يحتوي على عدد من النتائج الوطنية التي تغطي مجموعة كاملة من مجالات السياسة العامة للحكومة الاسكتلندية، ويستخدم مجموعة مؤشرات وطنية لتقييم التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بالنتائج.

- لجنة الحسابات هي جزء من التدقيق في اسكتلندا (وهي الوكالة الدولية للإنفاق العام للحكومة المحلية في اسكتلندا)، وتنشر تقارير متفرقة عن النظام التعليمي، وتقييم مدى كفاءة وفعالية السلطات المحلية التي تستخدم مواردها لتحقيق أقصى قدر من تحصيل التلاميذ في المدارس.

إن كيفية تعزيز التعاون بين المؤسسات المختلفة هي أيضاً واحدة من القضايا الرئيسية التي سعت الحكومة الاسكتلندية لتحقيقها من خلال تمكين المعلمين وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية لتحقيق التميز والجودة.

إشراك المتعلمين لتحسين العملية التعليمية:

ورد في وثيقة (OECD, 2015) أنه من طرق تحسين وتفعيل الجودة في النظام التعليمي في اسكتلندا إشراك المتعلمين في بناء المناهج الدراسية، وذلك من خلال مجالس خاصة للتلاميذ، وهذا يعطي الفرصة لتعبير التلميذ عن نفسه والمشاركة في المجلس، وتعتبر الحكومة الاسكتلندية مجالس التلاميذ من الأساليب التي يمكن أن تؤثر في اتجاهات الشباب والمشاركة في تصميم خبرات التعلم وتوقع النتائج المرتقبة، فالمادة 2 من قانون المعايير الخاصة بنظام المدارس في اسكتلندا لعام 2000 تعطي الحق للشباب في اسكتلندا أن يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بالمدارس والسلطات المحلية وهذا القانون يؤكد على أنه:

- يجب على سلطات التعليم أن تأخذ في الاعتبار آراء الأطفال أو الشباب في اتخاذ القرارات التي تؤثر تأثيراً كبيراً فيما يخصهم في العملية التعليمية.

- يجب على المدرسين الأوائل مشاركة التلاميذ في كيفية التخطيط للمناهج والسعي إلى إشراك التلاميذ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج التعليمية التي تقدم في مدارسهم.

السؤال الثالث: ما هو منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي؟

ورد في الوثيقتان (Reforming Scotland: What Future for Scottish Education) و (Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective) أن النظام التعليمي في اسكتلندا لم يقف ساكناً، وقد أراد إعداد المتعلمين للتعليم والحياة والعمل في القرن الـ21، فوجب عليه أن يضمن تعليمهم وإعطائهم الفرص لاكتساب المهارات التي يحتاجون إليها لهذا الغرض. وهذا يعني نهجاً جديداً للتعليم والتقييم مع مزيد من التركيز على المهارات القابلة للنقل، بما في ذلك تطبيق المعرفة والفهم. حيث يحتاج أي نظام ناجح للتعليم والتكيف وضع مبادئ وأهداف وطرق تطبيق لتسهيل العمل به. حيث ظهر منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي بعد عام 2000 مباشرة كجزء من نقاش كبير حول مستقبل وأهداف التعليم.

1- ما هو منهج التميز؟

تم ذكر في الوثيقتان (Oecd, 2015) Curriculum for excellence in the secondary school) أن وجهات النظر تختلف حول مدى كون منهج التميز جديد وفريد جذرياً في اسكتلندا، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر يمثل منهج التميز أسلوباً طموحاً ومهماً سعى إلى تطوير منهج متماسك من سن 3 إلى 18 عام حول القدرات والتعلم بدلاً من المواد الدراسية، مع الاتباع لنهج مختلف للتقييم والوصف الوطني من ما كان سارياً من قبل. فقد كان إدخال منهج التميز محاولة جريئة للبناء على نقاط القوة في التعليم الاسكتلندي في حين طرح مقارنة جديدة جذرية لإعداد الأطفال والشباب لمعالجة بعض التحديات التي قد يواجهونها خارج المدرسة في القرن الواحد والعشرين.

فمنهج التميز هو واحد من أكثر البرامج الطموحة لإصلاح التعليم الذي يختلف عن أي وقت مضى في اسكتلندا، فيطبق على جميع الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم من الثالثة إلى الثامنة عشر، وجعل الفصول الدراسية شبيهة بالحياة الواقعية، حيث يعتبر منهج ابداعي ومرن، ويشمل الأطفال والآباء والمعلم، حيث يتعلم الأطفال بطرق مختلفة من خلال اللعب والمشاريع والذهاب في رحلات خارج المدرسة. ويتجسد

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

الغرض الرئيسي من منهج التميز الجديد في الأربع قدرات، هذه هي أن جميع الأطفال والشباب يجب أن يكونوا متعلمين ناجحين، أفراد واثقين، مواطنين مسؤولين، مساهمين فعالين في المجتمع والعمل.

2- أهداف منهج التميز

ذكرت الوثيقتان (OECD, 2015) Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective) أنه وَصَّعَ النظام التعليمي الاسكتلندي مجموعة من القيم القيمة والأهداف الطموحة، لتعزيز تطوير منهج جديد مخطط لتحريك التعليم الاسكتلندي على قدم وساق لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. وهذه الأهداف هي:

- 1- التركيز على جعل التعلم أكثر جاذبية وملاءمة للعالم الحقيقي.
- 2- الاهتمام بالتعليم الذي يوفر كل من العمق والاتساع بالتفكير.
- 3- رفع المعايير في العملية التعليمية لتحقيق الجودة لجميع الفئات.
- 4- تمكين الشباب من تحسين ثقتهم ومهاراتهم للإنجاز والتحصيل وتوفير مزيد من المرونة.
- 5- منح المعلمين قدرًا أكبر من الحرية المهنية.
- 6- توفير المهارات للعمل، مع الاهتمام المناسب بالتعلم المهني والانجاز الأوسع.
- 7- تطوير معرفة القراءة والكتابة والرياضيات، وغيرها من المهارات الأساسية للحياة والعمل.

3- مبادئ منهج التميز

فقد ورد في الوثيقتان (OECD, 2015) Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective) أن لمنهج التميز مبادئ عديدة أهمها:

- 1- التحدي والمتعة (Challenge and enjoyment)... يجب أن تتوفر للمتعلمين لديهم الفرصة للتجريب على مستوى مناسب من التحدي حتى يتمكنوا من تحقيق كامل لإمكاناتهم.
- 2- السعة (Breadth)... يجب أن يتم تطوير المتعلمين من خلال مجموعة متنوعة من السياقات تخص تعليمهم الرسمي وغير الرسمي.

3- التقدم (Progression)... يجب أن يكونوا المتعلمين قادرين على التقدم بمعدل يلي احتياجاتهم وقدراتهم، والحفاظ على الخيارات مفتوحة لديهم حتى لا يتم إغلاق فرص التقدم في وقت مبكر جداً.

4- العمق (Depth)... وينبغي أن يكون منهج التميز قادراً على تطوير وتطبيق المزيد من الصرامة الفكرية لتطبيق مهارات المتعلمين والمعرفة والفهم.

5- التخصيص والاختيار (Personalization and choice)... يجب أن يكون لدى المتعلمين فرص متزايدة لممارسة خيارات شخصية مسؤولة لأنها تقدم من خلال المدارس، ويجب أن تكون هناك ضمانات أن هذه الخيارات تستند على أسس سليمة، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج ناجحة.

6- المنطق (Coherence)... يجب أن تكون خبرات التعلم ذو منطق وذو روابط واضحة بين الجوانب المختلفة للتعلم.

7- الملاءمة (Relevance)... يجب أن يفهم المتعلمين أغراض أنشطتهم ويروا قيمة ما يتعلمونه وأهميته بالنسبة لحياتهم والحاضر والمستقبل.

يقدم الجدول رقم (4) مستويات ومراحل منهج التميز CFE :

جدول رقم (4): المستويات والمراحل لمنهج التميز

المستوى	المرحلة
أوائل سنوات ما قبل المدرسة و P1 (عمر 3-5 سنوات).	المبكرة
إلى نهاية P4 (عمر 6-8 سنوات).	الأولى
حتى نهاية P7 (عمر 9-11 سنة).	الثانية
S1 إلى S3 (عمر 12-14 سنة).	الثالثة
S4 إلى S6 (عمر 15-18 سنة).	المرحلة العليا

المصدر: (Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective)

يلاحظ أن هناك خمسة مستويات لمنهج التميز تبدأ من الحضنة انتهاءً بالمرحلة العليا. والهدف من المرحلة العليا هو الاستفادة من التعليم العام الواسع النطاق لكل متعلم، وتتيح هذه المرحلة للشباب فرصة

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

توسيع وعميق تعلمهم لأنهم يبنون محفظة من المؤهلات التي تعترف بتعلمهم، وتمكنهم من مواصلة تطوير مهاراتهم ومعارفهم وفهمهم، وتقدم لهم مسارات إلى المرحلة التالية.

4- القدرات الأربعة لمنهج التميز

هناك 4 قدرات أساسية للجميع في منهج التميز، وهي: (1) المتعلمون الناجحون، (2) الأفراد الواثقون، (3) المواطنون المسؤولون و(4) فعالية المساهمين.

الجدول رقم (5) يوضح السمات والقدرات الأربعة الرئيسية في منهج التميز:

جدول رقم (5): "سمات" و"قدرات" القدرات الأربعة الرئيسية في منهج التميز

المتعلمون الناجحون	الأفراد الواثقون	المواطنون المسؤولون	فعالية المساهمين	
- المرونة. - الاعتماد على الذات.	- احترام الآخرين. - الالتزام بالمشاركة بمسؤولية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.	- احترام الذات. - التوافق الجسدي والعقلي والعاطفي. - القيم والمعتقدات الآمنة. - طموح.	- الحماس والدافع للتعلم. - التصميم للوصول إلى مستويات عالية من الانجاز. - الانفتاح على التفكير والأفكار الجديدة.	صفاتهم
- التواصل بطرق مختلفة وفي بيئات مختلفة. - العمل في شراكة وجماعات. - أخذ المبادرة والقيادة. - تطبيق التفكير النقدي في	- تطوير المعرفة والفهم للعالم وموقع اسكتلندا في ذلك التطوير. - فهم الثقافات والمعتقدات المختلفة. - اتخاذ قرارات. - تقييم القضية البيئية	- إدارة أنفسهم وتعلقهم بالآخرين. - اتباع أسلوب حياة صحي ونشط. - الوعي الذاتي. - تطوير وتوصيل معتقداتهم ورؤيتهم للعالم. - العيش بشكل	- استخدام مهارات محو الأمية ومهارات الحساب. - استخدام تكنولوجيا التعلم. - التفكير بشكل خلاق ومستقل. - التعلم بشكل مستقل وكجزء من مجموعة.	قدراتهم

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

المتعلمون الناجحون	الأفراد الواثقون	المواطنون المسؤولون	فعالية المساهمين
سياقات جديدة. - الانشاء والتطوير. - حل المشكلات.	العلمية والتكنولوجية. - تطوير وجهات النظر الأخلاقية للقضايا المعقدة.	مستقل بقدر ما يستطيعون. - تقييم المخاطر واتخاذ قرارات مستنيرة. - تحقيق النجاح في مجالات مختلفة.	- عمل تقييمات منطقية. - تطبيق أنواع مختلفة من التعلم.

المصدر: (Improving Schools in Scotland: An OECD Perspective)

5- مجالات منهج التميز

أن عملية التعلم والتعليم تتم في 8 مواد تعرف باسم (مجالات المناهج الدراسية) وهي موضحة بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6): مجالات المناهج الدراسية

الرقم	مجالات المناهج الدراسية	محتوى هذه المجالات
1	الفنون التعبيرية	بما في ذلك الفن والتصميم والرقص والدراما والموسيقى.
2	الصحة والرفاه	العافية العقلية والعاطفية والاجتماعية والرفاهية المادية، الغذاء والصحة، إساءة استعمال المواد المخدرة، والعلاقات، والصحة الجنسية والأبوة.
3	اللغات	الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة باللغة الإنجليزية واللغات الحديثة، بالإضافة إلى اللغات الكلاسيكية.
4	الرياضيات	بما في ذلك تحليل المعلومات، وحل المشكلات وتقييم المخاطر.

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

التعلم عن الطائفية وغير الطائفية، والتعلم عن المسيحية، وغيرها من الأديان العالمية، وتنمية القيم والمعتقدات.	التربية الدينية والأخلاقية	5
فهم المفاهيم العلمية الهامة في جميع أنحاء كوكب الأرض، القوات، الكهرباء والموجات، والنظم البيولوجية والمواد والعلوم.	العلوم	6
فهم الناس والمكان والمجتمع في الماضي والحاضر بما في ذلك التاريخ والجغرافيا والدراسات الحديثة والأعمال التجارية والتعليم.	الدراسات الاجتماعية	7
بما في ذلك العلوم الحاسوبية والمواد الغذائية، والمنسوجات، والحرف، والتصميم، والهندسة، والرسومات والتقنيات المطبقة.	التقنيات	8

المصدر: Directorate Children and Young People Education in Scotland - An Introductory Guide (School education in Scotland – A guide for refugees)

وهناك ترابط وتواصل بين التخصصات داخل هذه المجالات الثمانية للمناهج الدراسية، حيث تركز هذه المواد على الإمام بالقراءة والكتابة والرياضيات والصحة والرفاه، وتركز على اكتساب المهارات وتطبيق المعارف التي تشير إلى مجموع الخبرات المقررة للأطفال والشباب في صميم جميع المجالات الدراسية، حيث تعتبر مسؤوليه جميع المعلمين والممارسين وليس فقط أولئك الذين لديهم تعليم محدد. حيث يتم تقديم كل مجال من المناهج الدراسية من خلال مجموعة من المبادئ والإرشادات، وتتناول هذه المجالات مجموعته السمات والقدرات، والمشاركة والحافز، وعمق التعلم الذي يتوقع تطويرها في كل منها.

مناقشة النتائج:

ستتم مناقشة أهم ما ورد في هذه الدراسة من نتائج علي ضوء أسئلة الدراسة.

السؤال الأول: ما هي آلية المراحل التعليمية في النظام التعليمي الاسكتلندي؟

1. أظهر تحليل محتوى الوثائق أن النظام التعليمي هناك يهتم بمرحلة الحضانة وهي ما قبل مرحلة الروضة ويوفر التعليم المجاني، ويلاحظ هنا كمية الساعات التي يقضيها الطفل فعليا في هذه الحضانة والتي تبلغ 600 ساعة مما يدل على اهتمام واضح ورؤية لما يجب أن يتعلمه الطفل، والذي يتم عن طريق اللعب والاستكشاف. كما يلاحظ أن اغلب الاطفال ينضمون إلى هذه الحضانات ما بين سن ثلاث إلى أربع سنوات مما يؤكد على أهمية دورها ووجود رغبة عند الأهالي وأطفالهم في ذلك وهذا يتوافق مع دراسة (commerford and robinson, 2016) حول أهمية الدور الذي تضطلع به الحضانات. إن إدارة الحضانة في النظام الاسكتلندي تشترك فيه الكثير من الجهات الحكومية والأهلية والتطوعية مما يعني ان إدارة ملف في الحضانات ليست مختصه به إدارة التعليم هناك فقط.
2. التركيز على مهارات التفكير العليا من خلال تطبيقها في السياقات ذات الصلة يؤكد على مدي ارتباط التعليم هناك بالواقع، كما أن قياس مستوى تقدم التلاميذ من النقاط التي تؤكد على اهتمام النظام التعليمي هناك في تفريد التعليم والاهتمام بالتلميذ كفرد، وهذا يتم وفقاً لآلية تقييم واضحة ودقيقة وتشاركية عمادها الأساسي هو نظام معلمة الفصل التي تركز اهتمامها على مجموعة محددة من تلاميذ فيها. (الرشيدي، 2020).

3. مسمي المرحلة الثانوية يطبق في النظام التعليمي الاسكتلندي وغيرها من الانظمة على المرحلة التي تلي المرحلة الابتدائية وهي تتضمن مرحلتين المتوسطة والثانوية في الدول العربية، يلاحظ أن التعليم الإلزامي هناك يستمر إلى سن 16 سنة وهو إنجاز يحسب لهذا النظام، وإن كان الواقع يؤكد على بقاء معظم الطلبة هناك باختبارهم حتى إنهاء المرحلة الثانوية، وهذا لا يمكن أن يحصل الا إذا كان التعليم قد نجح في زرع الرغبة وحب التعلم لديهم منذ الصغر، ويوفر لهم خبرات تعلم واسعة، ومشورة مهنية تساعدهم على إكمال تعليمهم الجامعي، او البحث عن فرص عمل مناسبة

،وهذا ما يؤكد برنامج خيارات التعلم للطلبة الذين هم في سن 16 سنة فما فوق والذي تم ذكره سابقاً.

السؤال الثاني: كيف يتم تحقيق الجودة وتحسين التعليم في اسكتلندا ؟

- 1- تظهر نتائج تحليل محتوى الوثائق أن هناك مجموعة من المؤسسات والجهات الرسمية التي تعمل كل في مجالها لرفع مستوى جودة أحد أبعاد العملية التعليمية، وهذا التحديد الدقيق لاختصاصات هذه الجهات والواردة في جدول رقم (3) يؤكد على مدى وضوح الرؤية وتحديد المهام والأهداف لكل جهة.
- 2- نظام الرقابة في المدارس الاسكتلندية يعتمد بشكل رئيسي على آلية التقييم الذاتي المدرسي وصولاً الى التحسين والتطوير بالإضافة إلى نظام رقابة يعتمد على الاختبارات الوطنية.
- 3- اشراك أولياء الامور في عملية تعليم أبنائهم عن طريق برامج وتطبيقات إلكترونية محددة يديرها النظام التعليمي تعتبر من أهم مميزات هذا النظام، ويمثل تفعيلاً لدور الأسرة في تحمل المسؤولية، وتطبيق هذا في الأنظمة التعليمية التي تعاني من ضعف مخرجات ومستويات طلبتها التحصيلي من شأنه أن يغير من هذه المعادلة، ويزيد من الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الآخر والمتمثل في ظاهرة الدروس الخصوصية بأشكالها المختلفة، كما أنه يتشابه في مضمونه مع ما يقدم كذلك في بعض الأنظمة التعليمية من برامج دعم للطلبة الضعاف تسمى ببرامج الاستجابة للتدخل (response to intervention). (الكور، 2019)

السؤال الثالث: ما هو منهج التميز في النظام التعليمي الاسكتلندي؟

تمثل مبادرة منهج التميز في النظام الاسكتلندي مشهداً جديراً بالاهتمام حيث تجمع هذه المبادرة بين أهداف واضحة ومحددة لهذا المنهج، ومبادئ متعددة تمثل الأطر التي ينبغي قياسها لتحديد العائد من هذا المنهج، والمتتمثلة بالتحدي والمتعة، السعة والتقدم، العمق الحرية الفردية والاختيار، والمنطق والملائمة، كما تم تحديد خمس مستويات ومراحل لهذا المنهج وثمانية مواد ومجالات دراسية تتم فيها عملية التعلم والتعليم.

تتعدد المبادرات الرامية إلى تطوير التعليم في كثير من الأنظمة التعليمية حول العالم، ويرتبط مدى نجاح هذه المبادرات بالقدرة على إدارة التغيير بصورة جيدة، وبناء قدرات ذاتية متطورة (Fullan and

(Waston, 2000)، وهذا أمر من الواضح أن النظام التعليمي الاسكتلندي قد نجح فيه بصورة كبيرة، وله فيه خبره وتاريخ، ولا أدل على ذلك من ثبات مستوى جودة مخرجات هذا النظام طوال تلك السنوات التي تلت تطبيق منهج التميز.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية (الكور، 2019):

- 1- الرشيدى، غازي (2020).مدارس المستقبل في دولة الكويت نظرة على الفكر وتحليل للممارسة. مكتبة الفلاح. الكويت.
- 2- القاضي، يوسف (1980). سياسة التعليم بين اليوم والغد، مجلة كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود، ع4، السعودية.
- 3- الكور، عابدة(2019).واقع تنفيذ برنامج الاستجابة للتدخل في التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (تحليل محتوى)أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الكويت.
- 4- النبوي، أمين محمد (2015). اصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية - عين شمس، ع39، مصر.
- 5- حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد (2012). نظام التعليم وسياسته، مكتبة إيتراك، القاهرة.
- 6- فان دالين، ديوبولد ب (1996). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل، وسليمان الخضري الشيخ، طلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 7- محمد، أمل (2009). الخبرة الاسكتلندية في جودة التعليم المدرسي وإمكانية الإفادة منها في مصر، التربية، ع24، مصر.
- 8- وزارة التربية.(2016).مذكرة مفاهيمية لعملية تحسين الأداء المدرسي. تحسين المدارس بهدف تحقيق التميز. تقرير غير منشور.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Audit Scotland (2014). School education, Edinburgh.
- 2- Becta (2005).Curriculum for excellence in the secondary school.

- 3- Commerford,j.and Robinson,E.(2016).Supported playgroups for parents and children:The evidence for their benefits.Child Family Community Australia.
- 4- Convery ,A.(2017). *There Is No Alternative': Scotland's Curriculum for Excellence and its Relationship with High Culture*, Journal of Scottish Affairs 26(2).
- 5- Education Scotland (2012).CfE Briefing: A guide for practitioners: Progression from the Broad General Education to the Senior Phase.
- 6- Education Scotland (2012-2016). Quality and improvement in Scottish education.
- 7- Education Scotland (). School education in Scotland – A guide for refugees.
- 8- Fullan ,M.and waston ,N(2000) school Based Management: Reconceptualizing to Improve learning outcomes. School Effectiveness and school Improvement.11,453-473.
- 9- Keay, J. (1994) Collins Encyclopedia of Scotland. London. HarperCollins.
- 10- [Mackenzie, A.](#), [Enslin, P.](#) and [Hedge, N.](#) (2016) Education for global citizenship in Scotland: reciprocal partnership or politics of benevolence? *International Journal of Educational Research*, 77.
- 11- Ministry of Defence (2011). Directorate Children and Young People Education in Scotland - An Introductory Guide.
- 12- OECD. (2015).Scotland Education Policy Review. A background report by the Scottish Government.
- 13- Organization for Economic Co-operation and Development(2015). improving Schools in Scotland: An OECD Perspective, Policy Advice and Implementation Division, FRANCE.
- 14- Priestley, M. and Humes, W.(2010).The *development of Scotland's Curriculum for Excellence*, Journal Oxford Review of Education 36(3).
- 15- Pritchard, C. (2014). The 2012 PISA findings and the Implications for Scotland. Scottish Mathematical Council Discussion Paper.
- 16- Reforming Scotland (2016). What Future for Scottish Education?
- 17- Sutherland, M., Stack, N. (2014). *Ability as an Additional Support Need: Scotland's Inclusive Approach to Gifted Education*. c e p s Journal,4(3).

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

- 18- Thorburn, M. (2017). *progressive education parallels? A critical comparison of early 20th century America and early 21st century Scotland International*, Journal of Educational Research, University of Edinburgh, United Kingdom.
- 19- Weedon, E., Ahlgren, L., McCluskey, G. and Riddell, S. (2010). *Educational Policy and Structures in Scotland, Muslim Pupils' Educational Experiences in England and Scotland (MPEEES)*.
- 20- Whittington, G. and Lawson, S. (2007) "Seven Years of Linking Scottish Schools and Industry with SSTN." *The Electronic Journal of e-Learning Volume 5 Issue 3*.
- 21- Wyness, G., Machin, S. and McNally, S. (2013). *Education in Scotland: performance in a devolved policy area*.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

دور علماء بجاية في خدمة القرآن الكريم
طالب الدكتوراه نبيل صابري
جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية.
SABRINABIL02@GMAIL.COM

تاريخ الإيداع: 2019/12/05 م تاريخ التحكيم: 2019/12/08 م تاريخ القبول: 2019/12/09 م
ملخص:

نظرا لتاريخ بجاية الحضاري في خدمة العلم وتنويره، وضع المقال يده على عناية رجال البلدة بالقرآن الكريم وعلومه، مبينا قوة النشاط الذي تمتعت به في الاهتمام والرعاية منذ الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن العشرين، ولقد أفرز التتبع من بطون كتب التراجم الدور الريادي لرجالها، حيث ساهم أكثر من سبعين عالم بين مقررئ ومفسر في إعلاء درس القرآن واحتضانه، إضافة لما قدموه من دراسات جليلة، وتحقيقات نفيسة، حفظ بعضها، واندس معظمها مع عوادي الزمن، ولقد تنوع عطاؤهم وظل إرثا متناقلا يأخذه اللاحق عن السابق، ومما ساهم فيه المدارس المتخصصة التي جعلت من بجاية قبلة للطلاب ومقصدا للمعلمين، وكذا التواصل الثقافي بالرحلات والأسفار، ولعل أهم الروافد القوية له جسر الأخذ والمد بينها وبين الأندلس، وبأقل درجة منه مع المشرق العربي.
كلمات مفتاحية: بجاية، قرآن، تفسير، قراءات، زاوة.

The role of Bejaia scholars in the service of the Holy Quran
NABIL SABRI
UNIVERSITY OF ALGIERS 1, Faculty of Islamic Sciences.
Email : SABRINABIL02@GMAIL.COM

ABSTRACT :

In view of the reality of Bejaia civilization in the service of science and enlightenment, the article put his hand on the care of the men of the town of the Koran and its sciences, indicating the strength of the activity that it enjoyed in attention and care since the Islamic conquest until the beginning of the twentieth century, and the tracing in the stomachs of the books of

translations translated the leading role, which contributed more Of seventy scientists between the reciter and interpreter in upholding and embracing the Koranic lesson, in addition to their great studies, and precious investigations, save some, and damage most of them, Their contribution has been varied and has remained a communal legacy that the latter takes from the former. This has contributed to the specialized schools that have made Bejaia a destination for students and a destination for teachers, as well as cultural communication with trips and travels. Perhaps the most important tributaries have a bridge and tide between them and Andalusia, and to a lesser degree with the Arab East.

KEYWORDS: Bejaia, Quran, interpretation, readings, Zawaweh.

مقدمة:

لما كان لبلد الجزائر حواضر علمية متميزة في خدمة القرآن، اتجهت العناية لإبراز أحد أقطابها البارزة، وهي حاضرة بجاية، محاولا الإجابة على إشكال مدى مساهمة بجاية في إنعاش التعليم القرآني والتفسيري ومختلف الأنواع المتصلة به، منذ الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن العشرين.

تفتقر هذه القراءة لوفرة المصادر، ونبس أجماد التراث العتيق، ومع ذلك سيحاول البحث تقديم إضاءة حول جهود المنطقة، وإظهار واقع المدرسة القرآنية القائمة فيها، وتحلية الغطاء عن تراجم منسيّة كان لها المشاركة ذات يوم في إعلاء الصرح المعرفي، وإظهار دفاثرها، وما خطته أفلامها، لبعث الحياة فيها مرة جديدة بالبحث والتفتيش، متذرعا بالمنهج الاستقرائي في التتبع، والتحليلي في تفسير المعطيات التاريخية.

وسيتناول التقصي كل علماء بجاية، سواء الذين ولدوا بها، أو استوطنوها، وحتى الذين نزلوا بها للعبور أو الدعوة، علما أن جمع جهودهم يقتصر على مشاركاتهم العلمية المتخصصة في علمي القراءة والتفسير وباقي العلوم القرآنية، دون التعليم القرآني الذي يعرف بالتحفيظ، لأن معلمي القرآن يصعب تتبعهم، ويطول جمعهم، إذ كل مسجد أو زاوية أو معمرة بجائية كان يسهر عليها معلم أو أكثر.

وقد تم اعتماد الخطة الرئيسية الآتية:

تمهيد: وفيه نبذة من التعريف ببجاية وتاريخها

المطلب الأول: جمع جهود العلماء

المطلب الثاني: تقييم الجهود واستخلاص النتائج

خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

تمهيد:

بجاية: بالكسر، وتخفيف الجيم، وألف، وياء، وهاء: مدينة جزائرية على ساحل البحر المتوسط بين إفريقية والمغرب، ويحيط بها البحر من ثلاث جهات، وقد بنيت على هيئة مدرج أسفل منحدرات جبل قوراية، وهي تطل على خليج سُمِّي باسمها، وبه مرفأ، ويعتدل مناخها في الصيف ويغزر المطر شتاء، وقد أنشأها الناصر بن علناس أشهر ملوك الدولة الحمادية سنة (460هـ=1068م) ونقل الناس إليها وأسقط الخراج عن ساكنيها وسماها الناصرية، ولكن غلب عليها اسم بجاية، وإنما اختار مكانها لكونه في سفح جبل يحفظها من غارات الهلاليين، وبنى فيها قصره المعروف بقصر اللؤلؤة، كما بنى دارًا لصناعة السفن، وقناطر معلقة لجلب المياه، وأنشأ سورًا حول المدينة، وأمامها خليج مأمون يسع أسطولًا ضخماً يهيمن به على البحر، وسوادها خصب، وقد بلغت بجاية قمة ازدهارها في القرن (6هـ=12م)، ثم استولى عليها الموحدون بعد بني حماد سنة (547هـ=1152م)، ثم آلت إلى الحفصيين سنة (629هـ=1231م) ثم المرينيين سنة (748هـ=1347م)، إلى أن استعادها الحفصيون سنة (763هـ=1361م)، وتعرضت بجاية لأطماع الأوربيين فاستولى عليها الإسبان، وخرّبوا قصر بني حماد، لكن استطاع قائد البحرية العثمانية في البحر المتوسط أن يدك الحصون التي تحصن بها الإسبان، ويهزمهم، ويسترد بجاية من الإسبان، واحتفظ بها العثمانيون قرابة (188) سنة، إلى أن استولى الفرنسيون عليها سنة (1246هـ=1830م) بعد معركة دامت خمسة أيام، وقد شن أهل بجاية ثورات عديدة ضد المستعمر الفرنسي، فكانت مرحلة جهاد الشعب الجزائري ضد المحتل الفرنسي، إلى أن استقلت الجزائر عن فرنسا.

وبجاية غنية بالزراعة؛ لسقوط الأمطار ووجود الأنهار والعيون فيها، كما تكثر فيها البساتين، وهي أيضا مدينة تجارية ارتبطت بعلاقات مع بعض مدن أوروبا، واشتهرت بجاية في عصورها المختلفة بحركة علمية طيبة؛ فوفد إليها العلماء والأدباء، واستقر بها العلماء الأندلسيون، وقصدها كثير من العلماء في مصر والشام، وقد ألف أبو العباس الغبريني كتابا عن العلماء الذين زاروا بجاية سَمَّاه عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، كما ظهرت في بجاية الطرق الصوفية، وكان أشهرها الطريقة الرحمانية (الميلي، 1986، 15).

المطلب الأول: جمع جهود العلماء

اعتنت في هذا المطلب بجمع جهود البجائيين في مجال التفسير والقراءات وبقية العلوم القرآنية من رسم وإعراب وأحكام وغيرها، وقد كان ذلك وفق تخصيص ترجمة منقبية يسيرة لكل عالم، حسب الترتيب الأبجدي، ودونكم تفصيلها:

. إبراهيم بن فائد الزواوي النجار القسنطيني الدار المالكي (857هـ): ولد سنة ست وتسعين وسبعمائة في جبل جرجرة ثم انتقل إلى بجاية فقرأ بها القرآن حج مرارًا وجاور وتلا لنافع على الزين بن عيَّاش بل حضر مجلس ابن الجزري في سنة ثمان وعشرين، رجع إلى جبال بجاية فاستمر في التعلم، من مؤلفاته: تفسير القرآن (السخاوي، د.ت 116/1).

. إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق (742هـ): فقيه مالكي، تفقه في بجاية وحج فأخذ عن علماء مصر والشام، وأفتى ودرّس سنين، له مصنفات منها: المجيد في إعراب القرآن المجيد ويسمى إعراب القرآن (ابن حجر، 1972، 62/1).

. إبراهيم بن محمد بن سلمة بن مقيم بن سيد الناس المكتب، أبو إسحاق (631هـ): نزل بجاية ولقي بها أبا محمد عبد الحق الاشبيلي ولم يأخذ عنه شيئًا، ويحدث بالإجازة العامة عن السلفي والخشوعي وغيرهما، وأدب بالقرآن دهرًا طويلًا ثم ترك ذلك وعاد إلى مريبطر (ابن الأبار، 1995، 144/1).

. إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن أحمد بن سليمان بن مهيب الصدقاوي الزواوي الأصل ثم البجائي المالكي (882هـ): نزيل مكة، كان ذا إلمام بالتفسير يستحضر من ابن عطية ويحضر دروس البرهاني بن ظهيرة، وقطن المدينة أيضًا سنين ثم انقطع بمكة نحو خمس عشرة سنة حتى مات بها في ضحى يوم الإثنين عاشر رمضان وهو ابن ست وستين (السخاوي، د.ت، 149/1).

. أبو علي الضرير البجائي (بعد 610هـ): رجل مقرئ، عارف بالقراءات تصدر بجامع حلب لإقراء الناس، وإفادتهم، وكان رجلا صالحا، حسن الأداء، توفي بجلب (ابن العديم، د.ت، 4535/10).

. أحمد بن أبي القاسم بن أبي عمار المسيلي، أبو العباس (789هـ): وصفه ابن قنفذ بالحدث المميز المقرئ المدرك قاضي الجماعة، المتوفى ببجاية، ولا يعرف عنه أكثر من هذا (ابن قنفذ، 1983، 377).

- . أحمد بن أحمد بن أحمد بن عامر أبو جعفر السلمى الأندلسي (747هـ): مقرر، قرأ بمالقة على أبي بكر بن الفخار وبغرناطة على أبي جعفر الجزيري الكفيف، ونظم أرجوزة سماها زهر الغر في عدد آيات السور وذكر الأعداد على حرف أبي جاد، نزل بجاية وتوفي بها (ابن الجزري، د.ت، 37/1).
- . أحمد بن أحمد بن أحمد ثلاثاً الغبريني (772هـ): مقرر من أهل بجاية، فقيه تونس وعالمها وإمامها وخطيبها بجامع الزيتونة ووالده مؤلف عنوان الدراية، أخذ عن ابن عبد السلام وغيره وعنه البرزلي وأبو مهدي عيسى الغبريني وأبو عبد الله القلشاني وجماعة (مخلاف، 2003، 323/1).
- . أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو العباس الغبريني (704هـ): من بني غبري، مؤرخ وفتيحه وله مشاركة في الحديث والتفسير والعربية، نشأ ببجاية وتعلم بها وبتونس، أخذ عن عدة شيوخ، ثم ولي قضاء بجاية، ذكر في عنوان الدراية أسانيده في مختلف العلوم، ومنها أسانيده لكتب التفسير (نويهض، 1980، 331).
- . أحمد بن ثابت التلمساني البجائي الشريف الحسني (1152هـ)، فاضل، صوفي، من شيوخه محمد بن توزنت، من آثاره: الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء، وهو مطبوع متداول (نويهض، 1980، 43).
- . أحمد بن عبد الرحمن بن فهر السلمى، المعروف بقاضي الجماعة (592هـ): ولد بقرطبة، أخذ عن شريح وكان فقيهاً حافظاً مقرئاً مجوداً محدثاً مكثرأ قديم السماع واسع الرواية عاليها ضابطاً، من مؤلفاته: تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، نزل بجاية واستقضى بها، توفي بإشبيلية (ابن فرحون، د.ت، 211/1).
- . أحمد بن عبد الصمد الخزرجي، أبو جعفر القرطبي (582هـ): سكنَ غرناطة مدّةً، ونزل بجاية واستوطنها ثم استوطن مدينة فاس، من آثاره: نفَس الصَّباح وشمس التبيين والإيضاح؛ وهو مختصر بديع مهذب في تفسير غريب ألفاظ القرآن وناسخه ومنسوخه، وبيان الجمل من مشكله (ابن الأبار، 1995، 76/1).
- . أحمد بن محمد القرشي الغرناطي، أبو العباس (692هـ): محدث، مفسر، انتقل إلى بجاية ودرس بها واجتمع بمشائخها، ومنها إلى المغرب الأقصى فجال فيه، ثم دخل تونس وتصدر للتدريس فيها واستمر إلى أن مات، قال صاحب عنوان الدراية: "له تأليف، منها على كتاب الله تعالى، طالعت بعضها"، وقال صاحب شجرة النور له تأليف منها: "تفسير القرآن الكريم" (الغبريني، 1979، 347).
- . أحمد بن الشاطبي، أبو العباس (674هـ): الفقيه المقرر الضابط المتقن، لقي المشايخ ببجاية، قال الغبريني: "ما رأيت أتقن منه في القراءات ولا أضبط منه في طريق الروايات"، ألف كتاباً في "مرسوم الخط" وألف

أيضا جزء في بيان "تمكين ورش" حروف المد واللين الثلاثة، الألف والواو والياء إذا تقدمتهن الهمزة، وألف أيضا جزء آخر في بيان مذهب ورش في تفخيم اللام وترقيقها (الغبريني، 1979، 85).

. أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري، أبو العباس (القرن السابع): الفقيه المقرئ المتقن، الأستاذ النحوي اللغوي، المحصل المقدم، أبو عمرو وقته في علم القراءات، ارتحل إلى بجاية، فلقني بها أفاضل وكان جلوسه للقراءة والرواية بالجامع الأعظم ببجاية شرفه الله بذكره، اختصر كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني اختصارا بليغا وجيزا يدل على علمه، وجوده فهمه، وتوفي رحمه الله ببجاية (الغبريني، 1979، 316).

. أحمد بن محمد بن عبد الله بن عليّ البجائي التونسيّ المالكي ويعرف بأبي العباس بن كحيل (869هـ): ولد في ربيع الأول سنة اثنتيْن ومائة بتونس ونشأ بها فقرأ القرآن وتلا الفاتحة على أبي عبد الله العامري وقال أنه قرأ عليه المسلسل، وتلا بالسبع ويعفوب على أبي القسم بن أحمد البرزلي وأبي محمد عبد الله بن مسعود القرشي عرف بإبن قرشية، له عدة تأليف (السخاوي، د.ت، 136/2).

. أحمد بن محمد البسكري المالكي ويعرف بإبن فاكهة (بعد 890هـ): ولد بليانة ثم تحوّل منها لبسكرة وهو طفل فقرأ بها القرآن والرسالة وغيرها ثم نزل بجاية وأخذ عن سليمان بن يوسف الحسناوي وقرأ للسبع جزء من أول القرآن على محمد التونسيّ العربيّ المؤدّب (السخاوي، د.ت، 145/2).

. أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس الزواوي (بعد 750هـ): شيخ القراء بالمغرب في وقته، رحل في طلب العلم، فقرأ بالمغرب علي مقرأ فاس علي بن سليمان القرطبي، ومالك ابن المرحل إمام وقته بالقراءات، كان إماما في القراءات لا يجارى، وله صوت من مزامير داود، عمل "فهرست" مقروءاته ومروياته في مجلدة سمعها منه شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد السلواوي سنة 750 هـ (نويهض، 1980، 213).

. أرزقي بن محمد أوقازو الشرفاوي (1364هـ): ولد بقرية الشرفاء، أدخله والده لمعمره سيدي بهلول لحفظ القرآن ثم انتقل ليلولة حيث أتقن حفظه ورسمه وتجويده، رحل لمصر وقضى أكثر من عشرين سنة بين التعلم والتعليم، ثم رجع للجزائر واستقر بها مفيدا ومربيا وكاتبا إلى وفاته، فستر القرآن كاملا إقرايا، من مؤلفاته: إرشاد الطلاب إلى ما في الآيات من الإعراب (بوعزيز، 1995، 313/1).

- . جعفر بن عبد الرحمن بن جعفر بن عثمان بن عبد الله البجائي الفقيه المقرئ، أبو الفضل (644هـ): ولد ببجاية سنة ثمان وثمانين وخمسمائة، روى عن القاضي أبي نصر، وحدث عنه بالمدرسة المنصورية بمكة، سمع منه بما الحافظ شرف الدين الدمياطي، توفي بمكة وله معجم (المكي، 1998، 278/3).
- . جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة الخزاعي، أبو أحمد (624هـ): الفقيه المقرئ، من أهل شرق الأندلس، من نظر دانية، وكان يحفظ نصف المدونة وأقرأها، ويؤثر الحديث والتفسير والفقه، على غير ذلك من العلوم، أخذ القراءات السبع عن المقرئ أبي الحسن بن هذيل، وأبي الحسن بن التّعمة، ورحل إلى المشرق، فنزل بجاية ولقي بها أبو مدين شعيب وأخذ عنه (ابن الخطيب، 2003، 285/1).
- . حسن بن علي المسيلي، أبو علي (نحو 580هـ): فقيه، من أهل بجاية، درس بها ولي قضاءها مدة، وتوفي بها، كان ينعت بأبي حامد الصغير، تشبها له بأبي حامد الغزالي، لتأليفه كتاب (التفكر فيما تشتمل عليه السور والآيات من المبادئ والغايات) على نسق إحياء علوم الدين (الغبريني، 1979، 33).
- . الحُسن بن مُحَمَّد أبو عَلِيٍّ وَيَعْرِفُ بِأَبْنِ الرَّهْبِيلِ (585): نزل ببجاية وَأَجَازَ لَهُ أَبُو الْمَفَاخِرِ سَعِيدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْهَاشِمِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْبِيلِيَّ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَقَفَلَ إِلَى بَلَدِهِ فَلَزِمَ الْانْقِبَاضَ عَنِ النَّاسِ وَالْإِقْبَالَ عَلَى مَا يَعْنِيهِ، وَحَكَى التَّجِيبِيَّ أَنَّ طَلِبَةَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ تَزَاوَمُوا عَلَيْهِ لِسَمَاعِ التَّيْسِيرِ مِنْهُ بِرَوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ هُدَيْلٍ سَمَاعًا فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ (ابن الأبار، 1995، 212/1).
- . سعد بن علي الأنصاري، أبو عثمان البلنسي (654هـ): من أهل بلنسية، لقي بالأندلس رجالا، ثم رحل إلى العدو واستوطن بجاية، وأقرأ بها وروى وأسمع وأخذ عنه، واستفيد منه، وكان مُقَرَّبًا مَجِدَّدًا مَتَحَقِّقًا بَصْنَعَةِ الْإِقْرَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ وَلَا حِرْفَةٌ وَلَا خَلْطَةٌ لِلنَّاسِ سِوَى الْإِشْتَغَالِ بِإِقْرَاءِ الْقُرْآنِ رِوَايَةً وَتَفْهِيمًا، وَبَسْطًا وَتَعْلِيمًا، وَتَخَطُّطًا بِالْعَدَالَةِ بِبِجَايَةَ وَكَانَتْ صِفَتُهُ، وَتَوَفِّيَ بِهَا (المراكشي، 2012، 16/2).
- . السعيد بن علي بن أحمد اليجري (1371هـ): ولد بقرية آيت سيدي أحمد ببني يجر، تلقى تعليمه الأول على يد والده ثم انتقل لزواية اليلولي حيث حفظ القرآن بالروايات وأتقن الرسم ومختلف علوم الشريعة، من شيوخه الصادق بن زكري وعبد القادر المجاوي، راسل عدة علماء وتفرغ للتدريس عبر عدة زوايا وتخرج على يديه عدد لا يحصى من الحفظة والشيخوخ، لدرجة أن بلغ سنه في القراءات مبلغ الشهرة والرواج في القبائل، عرف بنشاطه الدعوي والجهادي حتى وفاته (بوعزيز، 1995، 307/1).

- . سعيد بن محمد العقباني، التلمساني، أبو عثمان (811هـ): قاض، مفسر، من أهل تلمسان، وكان إمامها وعلامتها في عصره، ومولده ووفاته بها، نزل بجاية وولي قضاءها كما ولي قضاء بلده تلمسان ووهران، من آثاره "تفسير سورة الأنعام" و "تفسير سورة الفتح" (التبكي، 2000، 189).
- . الصديق بوفليح بن محمد أو جمعة أويحيا (1358هـ)، من مواليد قرية أفلقال قرب قرية الماين في بني عيديل، حفظ القرآن في مسقط رأسه ثم انتقل بزواية سيدي أحمد أويحيا بأمالو أين أتم دراسة مختلف علوم الشريعة، كما أخذ القراءات السبع على الشيخ علي أوقاسي بأورير الجعافرة، وحفظ الشاطبية ومورد الظمان والدرر اللوامع، ثم تفرغ بعدها للتعليم وكان مما فسر البسملة في مدة ثلاثة أشهر كاملة، وظل مشتغلا بالتعليم ويقتات بالفلاحة إلى أن توفي (بوعزيز، 1995، 126).
- . طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الوغليسي الجزائري (1338هـ): عالم أديب، باحث، من عمد الإصلاح اللغوي والديني بسورية، من آثاره "التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن"، حواشي على تفسير البيضاوي، وحاشية على تفسير الطبري، وطبقات المفسرين، (نويهض، 1980، 134).
- . عبد الباسط بن خليل الملطي، زين الدين (920هـ): مؤرخ، له اشتغال بالتفسير واللغة وفقه الحنفية، تعلم في دمشق وطرابلس والقاهرة، وقسنطينة، وبجاية، وتلمسان، ووهران، من آثاره "القول الخاص في تفسير سورة الإخلاص" و "النفحة الفائحة في تفسير سورة الفاتحة" (نويهض، 1988، 254/1).
- . عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، أبو محمد، المعروف بابن الخراط (581هـ): كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلمه ورجاله، مشاركاً في الأدب وقول الشعر، له كتاب كبير في (غريب القرآن والحديث) وغيرها كثير، نزل بجاية وأصابته محنة فتوفي على أثرها بها (الزركلي، 2002، 281/3).
- . عبد الحكم بن إبراهيم، أبو الفضل القروي (بعد 300هـ): مقرر حاذق، نزل بجاية -أو بجانة كما جاء في التكملة- وأقرأ الناس بها، روى عنه القراءة عرضاً عبد الله بن محمد القضاعي بعد الثلاثمائة، قال الداني كان إماماً في رواية ورش ولم تثبت قراءته على ابن سيف (ابن الجزري، د.ت، 360/1).
- . عبد الحميد بن محمد بن مكّي بن باديس الصنهاجي (1359هـ): ولد بقسنطينة وتعلم بها مبادئ العلوم، ثم رحل لتونس وتخرج بشهادة التطويع، سافر بعدها لأداء مناسك الحج والتقوى بعدة علماء، ورجع لوطنه

ناصحا ومرشدا ومعلما، دخل بجاية وعدة من قراها ومداشرها، من آثاره: تفسير القرآن الكريم إملانيا في ريع قرن، كتب بعضا منه وصدر بعنوان مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير.

. عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي، أبو زيد (786هـ): شيخ الجماعة بجاية في عصره، نعته مخلوف بالفقير الأصولي المحدث المفسر، وقال: "كان عمدة أهل زمانه وفريد عصره وأوانه" أشهر مؤلفاته كتاب "الأحكام الفقهية" (مخلوف، 2003، 342/1).

. عبد الرحمن بن البهاء محمد بن المحب الزرندي المديني (808هـ): ولد بتونس وحفظ القرآن والشاطبيتين، وأخذ القراءات السبع أفرادا ثم توجه في سنة ست وستين إلى بجاية ففوض إليه صاحبها تدبير مملكته مدة ثم نزع إلى تلمسان وبسكرة وفاس (السخاوي، د.ت، 145/4).

. عبد الرحمن بن الحسن بن بلقاسم بوعزيز (1374هـ)، تعلم القرآن على والده وحفظه حفظا جيدا، وأتقن تجويده على الروايات السبع والعشر، وشغف بتعلم علوم القواعد العربية كالنحو الصرف، عندما كبر تفرغ لتعليم القرآن بعدة قرى، وكان يذهب إلى قرية أورير الجعافرة لتجويد القرآن على الروايات السبع والعشر على العالمين الشيوخ علي أوقاسمي، والشيخ صالح أوقاسمي، درس ابنه يحيى بوعزيز عليه الروايات السبع، وحفظ عليه الشاطبية وعددا من المتون المتعلقة بضبط الرسم وغيرها (بوعزيز، 1995، 57/1).

. عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، أبو زيد (875هـ): مفسر، من كبار علماء الجزائر وصلحائها الأبرار. ولد ونشأ بناحية "وادي يسر" بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر. وانتقل إلى بجاية سنة 802 هـ فأخذ عن علمائها، له نحو 90 كتابا، منها "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، "الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز" و "تحفة الإخوان في إعراب بعض آي من القرآن" (التبكي، 2000، 257).

. عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن بن محمد القرشي، أبو القاسم الأموي (بعد 580هـ): من أهل إشبيلية، روى عن أبي القاسم الهوزني وأبي الحسن بن الأخضر وأبي محمد بن عتاب وأبي الحسن شريح بن محمد وعباد بن سرحان وغيرهم، وانتقل من بلدته فنزل بجاية وتصدر بها للأخذ عنه، سمع منه أبو محمد بن الخطيب البجائي مختصره في القراءات، وكان مقرئا محدثا زاهدا ورعا (ابن الأبار، 1995، 33/3).

. عبد الرحمن بن يسعد المصباحي أو الخردوشي قرابة ونسبا، اليلولي الزواوي (1105هـ)، كان فريد عصره في الرواية القرآنية بمقارن السبعة والعشرة، أخذ روايته عن شيخه المشهور محمد السعدي البهلولي عن عبد

القادر الفاسي، تتلمذ على يديه عدد كثير منهم: محمد عنتر؛ وهو الذي كتب بخط يده المباركة من مصاحف القرآن تسعة وتسعين كاملة وخلف تمام المئة ناقصا، أنشأ زاوية تهتم بتدريس القراءات وعلومه حتى قيل أن من لم يقرأ فيها لا يعدّ عالما في التخصص، توفي من غير ذرية (ابن زكري، 2015، 116).

. عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس أبو محمد زين الدين الزواوي (681هـ): شيخ المالكية وكبيرهم، وولد ببجاية، وكان إماماً عالماً عاملاً ورعاً متقللاً من الدنيا، قانعا منها بالكفاف، وكان عارفاً بالقراءات، وإليه علم ذلك بالشام في وقته، صنّف كتاباً نفيساً في " غريب الوقف والابتداء " وكتاباً في " عدد الآي " وكتاب " التنبهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات " (اليونيني، 1992، 173/4).

. عبد الله بن محمد القضاعي الأندلسي، أبو محمد المعروف بمقرون المقرئ (378): نزيل ببجاية، ثم نزيل وهران، ثم نزيل مالقة، ثم نزيل قرطبة، أقرأ الناس بما يحرف ورش، وكان ينحو في قراءته، نحو مذهب القرويين والمصريين (الذهبي، 2003، 190).

. عبد الله بن محمد أبو محمد العبدري المقرئ (540هـ): رحل إلى أبي داؤد المقرئ فأخذ عنه بدانية بجامعها، ونزل قلعة حماد من العدو فأقرأ بها نحواً من عشرين عاماً، ثم انتقل إلى بجاية وأقرأ بها أيضاً نحواً من ذلك وأخذ عنه الناس، تُويّ بمدينة بجاية، ودفن بعار العابد منها (ابن الأبار، 1995، 258/2).

. العربي الخداشي الجودي (1263هـ): من بني يليلتن من قبائل زاوية، متمكن في القراءات ونسخ المصاحف، اشتغل بزاوية بلولة وانتهى إليه النظر في شؤونها بعد رفضه لوظيف المشيخة فيها وانتقاله إلى داره بعد المرض، توفي في قبيلته (ابن زكري، 2015، 127).

. علي بن أحمد بن الحسن الحرالي التجيبي، أبو الحسن (638هـ): مفسر، رحل إلى المشرق وتصوف، ثم استوطن ببجاية، وعاد إلى المشرق، فأخرج من مصر، وتوفي في حماة، من كتبه " مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل " في التفسير، قال ابن حجر: جعله قوانين كقوانين أصول الفقه (الغبريني، 1979، 143).

. علي بن أحمد بن عبد الله بن خيرة، أبو الحسن البلسي (634هـ): خطيبها ومقرئها إمام عارف، قرأ برواية ورش على طارق بن موسى ولنافع على أبي جعفر بن طارق وأخذ القراءات عن أبي جعفر أحمد بن عون الله الحصار وابن نوح، وحج سنة ثمان وسبعين وخمسمائة فسمع ببجاية من عبد الحق، وقرأ القراءات بمصر على الشاطبي، ورجع فتصدر للإقراء (ابن الجزري، د.ت، 520/1).

- . علي بن حسن بن علي بن عبد الله بن فروخ التميمي، أبو الحسن (كان حيا في القرن السادس): من أهل بجاية، دخل الأندلس وأخذ بإشبيلية عن أبي زكرياء الهوزني؛ تلا عليه القرآن بالقراءات الثمان، وتصدر للإقراء ببلده وأخذ عنه (ابن الأبار، 1995، 249/3).
- . علي بن عبد الله النميري أبو الحسن الشهير بالششتري (668هـ): من أهل ششتر، قرية من عمل وادي آش، معروفة، وزقاق الششتري معروف بها، وكان مجوداً للقرآن، قائما عليه، عارفا بمعانيه، من أهل العلم والعمل، نزل بجاية، وتوفي بالشام (التنبكتي، 2000، 321).
- . علي بن عتيق الأنصاري القرطبي أبو الحسن (598هـ): المقرئ العالم المحدث الراوية، أخذ القراءات عن أبي القاسم بن الفرس وأبي العباس بن زرقون، حدث ببجاية وفاس، حدث عنه أبو الحسن بن الفضل المقدسي سمع منه بالإسكندرية وأبو عبد الله التجيبي (مخلوف، 2003، 232/1).
- . علي بن محمد المعافري، أبو الحسن بن جميل (605هـ): روى بالأندلس عن بعض شيوخها، ورحل مشرقاً فأخذ ببجاية عن أبي محمد عبد الحق بن الخراط، روى عنه بيت المقدس أخوه أبو زيد عبد الرحمن وأبو الحسن بن محمد بن خروف القرطبي، وكان حافظاً الحديث، عارفاً بالقراءات السبع والعشر، والطيبة والنشر، حسن الصوت، اشتغل خطيباً ببيت المقدس إلى حين وفاته (ابن الأبار، 1995، 222/3).
- . علي بن مؤمن الحضرمي، أبو الحسن ابن عصفور (669هـ): ارتحل إلى العدو واستوطن بجاية، وكان بها أستاذاً للأمير يحيى برد الله ضريحه، من تأليفه: شرح جزء من كتاب الله العزيز، وقال: لو أعاني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزاع، لكان ذخيرة العالم، مات من حمى أصابته في يوم شديد بتونس (الغبريني، 1979، 317).
- . علي بن هشام أبو الحسن اللخمي (616هـ): رحل حاجاً سنة ثمان وستين وخمسة فلقني في طريقه ببجاية أبا محمد عبد الحق فسمع منه واختلف إليه نحو خمسة أشهر ورغبه في المقام معه ليقراً عليه ويؤخذ عنه، كان مقرئاً فاضلاً عدلاً ثقة، إماماً في تجويد القرآن مبرزاً في حفظ الخلاف بين القراء، وكانت القراءات بضاعته التي لا يتقدمه أحد في معرفتها ولا يدانيه (المراكشي، السفر 5، 1965، 417/1).

- . عمر بن مُحَمَّد بن مخلوف يكنى أبا علي (626هـ): أخذ القراءات عن أبي زكرياء الجعيدي ببلنسية ويروي عن أبي عبد الله بن نوح وأبي علي بن زلال وأبي جعفر الحصار وأبي الخطاب بن واجب، انصرف إلى العدة وسكن بجاية وأقرأ بها القرآن وأخذ عنه (ابن الأبار، 1995، 164/3).
- . عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد البجائي (1379هـ): ولد بمدينة الجزائر وتعلم بكتاتيبها، ثم اعتمد على نفسه فتعلم العربية والفرنسية، عرف منذ صباه بأفكاره الإصلاحية، من آثاره: "تفسير القرآن الكريم" كتبه في سجنه، مات بمدينة الجزائر (نويهض، 1988، 789/2).
- . عيسى بن محمد الهاشمي الثعالبي المغربي، أبو المهدي (1080هـ): من أكابر فقهاء المالكية في عصره، أصله من "وطن الثعالبية" من أعمال الجزائر، ولد ونشأ في زاوية ورحل في طلب العلم، واستقر بمكة، وتصدى فيها لتعليم الحديث والفقه والتفسير والتاريخ حتى توفي فيها (بوعزيز، 1995، 298/1).
- . القاسم بن محمد بن سيد قومه، أبو محمد الأندلسي، المقرئ البجائي - البجائي عند ابن بشكوال - (457هـ): حج ورحل ولقي أصحاب ابن مجاهد، وأقرأ بجامع المريّة، توفي وله ست وثمانون سنة (ابن الجزري، د.ت، 24/2).
- . محمد البشير بن محمد الطاهر الشهير بالتواتي البجائي الأصل (1311هـ): ولا علاقة له بتوات، درس بتونس وبعد تخرجه من جامع الزيتونة تولى تدريس القراءات به والتصحيح بالمطبعة الرسمية، وتخرج عليه غالب علماء القراءات بتونس وكان مقرئاً مجوداً (الكتاني، 1982، 231/1).
- . محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري، أبو بكر الخدب (580هـ): إشبيلي كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، وله تعاليق نبيلة على "معاني القرآن" للفراء، رحل للمشرق، ثم قفل إلى المغرب واستقر بجاية وتوفي بها (ابن الأبار، 1995، 56/2).
- . محمد بن أحمد بن سيد الناس، أبو الفضل اليعمرى الإشبيلي (659هـ): كان حافظاً للقرآن العظيم منسجماً إلى تجويده وإتقان أدائه، ذا حظ من التفسير، انتقل لبجاية وسكنها، وولي صلاة الفريضة والخطبة بجامعها الأعظم، وروى بها وأقرأ وأسمع، وكثر الآخذون عنه (المراكشي، 2012، 557/3).

. محمد بن الحسن القلعي (673هـ)، نشأ في الجزائر وقرأ على جملة من علمائها كأبي عبد الله بن منداس، ثم انتقل إلى بجاية فاجتهد في تحصيل العلم والأدب بها، برع في التفسير والحديث والأدب، توفي ببجاية، من تلاميذه المشهورين أحمد الغبريني، وله ديوان شعر فيه عدة مدائح نبوية (الغبريني، 1979، 67).

. محمد بن بلقاسم، أبو القاسم البوجلبي (1314هـ)، ولد بقرية بوجلبل ببجاية، حفظ القرآن على يد والده بمسقط رأسه ثم انتقل لزواية اليلولي القرآنية بجزيرة، فأخذ عن شيوخها القراءات العشر، وبعدها تفرغ للتدريس بزواية ليلولة لينتقل إلى زاويته التي أسسها، ناشر العلوم القرآنية واللغوية والفقهية، حتى وفاته، من آثاره: كتاب التبصرة في قراءة العشرة، أرجوزة في التجويد، وغيرها (بوعزيز، 1995، 237/1).

. محمد بن صالح الشاطبي، أبو عبد الله ويعرف بابن رحيمة (699هـ): فقيه مقرأ، وروى وأقرأ وكان عالما بعلم القراءات متفننا فيها مجيد لها، وروايته عالية من جهات كثيرة، قال ابن الجزري: هو خطيب ببجاية وشيخها يعرف بابن رحيمة، وأعلى الناس إسنادا بالشاطبية هناك (المراكشي، 2012، 252/4).

. محمد بن عبد الرحمن بن سليمان، أبو عبد الله التجيبي (610هـ): دخل ببجاية وسمع بها من عبد الحق الحافظ، ثم انتقل لتمسان فاستوطنها، ورحل الناس إليه وتنافسوا في الأخذ عنه؛ لعل روايته واشتهار عدالته، كان مشهورا بالقراءات وقد ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية (ابن الأبار، 1995، 102/2).

. محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن الأبار، أبو عبد الله القضاعي المقرئ (658هـ): تنقل بين البلدان وأكثر من السماع والتأليف، انتقل لبجاية وأقام بها طويلا عاكفا على العلم ونشره، درس بها وأقرأ وروى وأسمع وصنف وألف، انتقل لتونس ولم يطل مقامه حتى قتل بها أشنع قتلة (المراكشي، 2012، 294/4).

. محمد بن عبد الله بن محمد المعافري القلعي، أبو عبد الله بن الخراط المقرئ (القرن السابع): قرأ بقلعة بني حماد" ولقي بها مشائخ، وانتقل إلى بجاية واستوطنها وأقرأ بها، وجلس للأستاذية وانتفع الناس به، وكان معروفا بالصلاح، وكان مرفعا مكرما، وكان حسن التلاوة صادق القراءة (الغبريني، 1979، 133).

. محمد بن علي الشريف الشلاطي (1314هـ)، ولد بشلاطة عام 1238هـ، وتوقف في زاوية جده وأبيه محمد وعلي أموسى، وتصدى للتربية والتعليم وتحفيظ القرآن بالروايات، من أعماله تفسير الغريب للمبتدى القريب، وغيرها من المصنفات (بوعزيز، 1995، 301/1).

- . محمد بن علي الأندلسي، أبو بكر، المعروف بمحيبي الدين بن عربي، (638هـ): صوفي، قام برحلة، فدخل بجاية وغيرها، له نحو ثلاثمائة مؤلف منها: الجمع والتفصيل في أسرار معاني التنزيل؛ وهو تفسير كبير، بلغ فيه إلى تفسير سورة الكهف، وله أيضا كتاب المثلثات الواردة في القرآن الكريم وكتاب المسبغات الواردة في القرآن الكريم وكتاب الرمز في حروف أوائل السور (الغبريني، 1979، 163).
- . مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن عبد الصَّمَد أَبُو الْفَضْل المشدالي الزواوي (نحو 865هـ)، مفسر، عالم بالحديث، من أشهر علماء المالكية في عصره، وولد ببجاية وتعلم بها، ثم تصدر للإقراء، توجه للمشرق وذاع صيته، توفي غريبا بين حلب وأنطاكية (السخاوي، د.ت، 180/9).
- . محمد بن محمد بن مسعود الباهلي الجبالي ثم البجائي المعروف بابن المفسر يكنى أبا عبد الله (744هـ)، من مشايخه: الناصر المشدالي وغيره، من تلامذته: أبو عبد الله الزواوي، والخطيب بن مرزوق وغيرهما، جاء في الديباج: "الإمام العلامة المتفنن المفسر المصنف الأوحاد نادر العصر" ووصفه ابن قنفذ بالفقيه المحدث المفسر (ابن قنفذ، 1983، 349).
- . مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن وضاح اللَّحْمِي، أبو بكر (634هـ): روى عَنْ أَبِيهِ أَبِي الْقَاسِم وَأَخَذَ عَنْهُ الْقُرْآنَات، ورحل حاجا فأدى الْقُرْبِيضَةَ فِي سنة 580 فسمع ببجاية من أبي مُحَمَّد عبد الحق بن عبد الرَّحْمَن الأشبيلي وَأَجَارَ لَهُ أَبُو الْحَسَن بن هُدَيْل وَأَبُو الْقَاسِم بن حُبَيْش وتصدر بِبَلَدِهِ للإقراء فكان هو الذي أدخل الشاطبية إلى بلاد المغرب والأندلس ورواها لهم (ابن الأبار، 1995، 136/2).
- . منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي، أبو علي الشيخ ناصر الدين (731هـ): الإمام الفذ الأوحاد الحافظ العلامة المجتهد، كان فقيهاً محصلاً متقناً رحل للشرق ولقي أفاضل، له دروس حسنة منقحة وعبارة جيدة، يتكلم على التفسير والحديث فيجيد، وهو من أهل الشورى والفتيا (الغبريني، 1979، 229).
- . منصور بن علي بن عبد الله الزواوي أبو علي (بعد 770هـ)، حافظ للحديث، أصولي، من أكابر علماء المالكية في وقته، نشأ في بجاية وأخذ عن أشياخها، رحل إلى الأندلس ثم استقر بتلمسان يقرئ ويدرس، وحلق للناس متكلماً على الفروع الفقهية والتفسير وتصدر للفتيا (التبكي، 2000، 611).
- . يحيى بن أبي علي المشتهر بالزواوي، أبو زكريا الحسني (611هـ)، ولد في "بني عيسى" من قبائل "زواوة"، استوطن بجاية رحمه الله بعد رجوعه من المشرق، وجلس بها لنشر العلم وبثه حتى وفاته، توفي فجأة من غير

تقدم مرض، وكان قد رتب ميعادا بالقراءة لسماع تفسير القرآن العظيم، وميعادا بعد صلاة الظهر لسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (الغبريني، 1979، 127).

. يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن صالح بن علي بن عمر بن عقيل الكندي، العقيلي المعروف بالعجيسي شرف الدين (862هـ)، مقرئ، نحوي، أخباري نشأ في بجاية، ورحل إلى المشرق، وتوفي بالقاهرة في 27 شعبان، من آثاره: شرح على ألفية ابن مالك في أربع أو ثلاث مجلدات (السخاوي، د.ت، 231/10). . يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين زين الدين (628هـ): عالم بالعربية والأدب، سكن دمشق زمنا، من تأليفه " أرجوزة في القراءات السبع " (الزركلي، 2002، 155/8).

. يحيى بن موسى بن سعيد بن أحمد أبو زكريا الغماري الميازري المعروف بالميلي (بعد 760هـ) مقرئ بجاية، رحل بعد الستين وسبعمائة إلى المشرق ... وقد كان ذهنه جيدا واعتناؤه بالقراءات تام وحرصه زائد (ابن الجزري، د.ت، 379/2).

. يوسف بن فتوح، أبو الحجاج الأندلسي، المريني، العشاب (561هـ): وبي الشورى ببلده، ثم حج، وركب من المرية إلى بجاية، فغرقت كتبه بمرسى بجاية، فأتى فاس، وأخفى نفسه عن الرواية، ثم روى "الموطأ"، وكان له حظ من الفقه، والتفسير (الذهبي، 1997، 269/12).

المطلب الثاني: تقييم الجهود واستخلاص النتائج

إن الملاحظة الأولية للتراث القرآني والأثر الشاهد لتراجمها المستجمعة ليُفسر بكل وضوح المنزلة التي احتلتها بجاية في الحضارة، ويعكس سرّ التقدم والدرجة التي وصلتها في التمكين والنفوذ لمختلف التخصصات الأخرى من صناعة وتجارة وعمران.

وكمحاولة مني لإعطاء حصيلة تقريبية للقراء والمفسرين وما أنتجته قرائحهم من مدونات لامعة، يأتي هذين الجدولين المرفقين -استخلاصا مما سبق- لتنظيم الفرز، وتسهيل التصور.

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

جدول المتخصصين

الاسم	الوفاة	الاشتغال
إبراهيم بن فائد الزواوي	857	اشتغل بالتفسير، والقراءات
إبراهيم بن محمد المريبطري	631	اشتغل بالقراءات وأدب بالقرآن دهرا طويلا
إبراهيم بن محمد البجائي	882	ذو إلمام بالتفسير يستحضر من ابن عطية
أبو علي الضرير البجائي	610	مقرئ
أحمد بن أبي القاسم المسيلي	789	مقرئ
أحمد بن أحمد السلمي	747	مقرئ
أحمد بن أحمد بن أحمد الغبريني	772	مقرئ
أحمد بن أحمد الغبريني	704	له مشاركة في التفسير
أحمد بن عبد الرحمن السلمي	592	مقرئ
أحمد بن محمد القرشي	692	مفسر

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

أحمد بن محمد الشاطبي	674	مقرئ ضابط متقن، لم يكن له عمل سوى الاشتغال بالقرآن
أحمد بن محمد المعافري	القرن السابع	مقرئ، تصدر للإقراء بالجامع الأعظم ببجاية
أحمد بن محمد البجائي	869	اشتغل بالقراءات
أحمد بن محمد اللياني	بعد 890	اشتغل بالقراءات
أحمد بن محمد الزواوي	بعد 750	شيخ القراء بالمغرب في وقته
أرزقي بن محمد الشرفاوي	1364	فسر القرآن كله إقرايا
جعفر بن عبد الرحمن البجائي	644	مقرئ
جعفر بن عبد الله الخزاعي	624	مقرئ ويؤثر التفسير
الحسن بن محمد بن الرهيبيل	585	مقرئ
سعد بن علي البلنسي	654	كان مقرئاً مجوداً متحققاً بصنعة الإقراء، ولم يكن له عمل ولا حرفة ولا خلطة للناس سوى الاشتغال بإقراء القرآن رواية وتفهما، وبسطا وتعلما، أقرأ ببجاية

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

السعيد بن علي اليجري	1371	مقرئ
سعيد بن محمد العقباني	811	مفسر
الصديق بوفليح أويحيا	1358	مقرئ
طاهر بن صالح السمعوني	1338	مفسر
عبد الباسط بن خليل الملطي	920	له اشتغال بالتفسير
عبد الحكم بن إبراهيم القروي	بعد 300	مقرئ، وكان إماما في رواية ورش
عبد الحميد بن باديس الصنهاجي	1359	فسر القرآن كاملا إقرايا
عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي	786	مفسر
عبد الرحمن بن البهاء الزرندي	808	مقرئ
عبد الرحمن بن الحسن بوعزيز	1374	مقرئ، وتفرغ لتعليم القرآن بعدة قرى ومداشر
عبد الرحمن بن محمد الثعالبي	875	مفسر
عبد الرحمن بن يحيى القرشي	بعد 580	مقرئ، تصدر للإقراء بجاية
عبد الرحمن بن يسعد اليلوي	1105	مقرئ، أنشأ مدرسة لتعليم القراءات

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مقرئ	681	عبد السلام بن علي الزواوي
مقرئ	378	عبد الله بن محمد القضاعي
مقرئ، أقرأ ببجاية نحواً من عشرين سنة	540	عبد الله بن محمد العبدري
مقرئ بزواوية يلولة	1263	العربي الخداشي الجودي
مفسر	638	علي بن أحمد الحرالي
مقرئ	634	علي بن أحمد البلنسي
مقرئ، وتصدر للإقراء ببجاية وأخذ عنه	في 600	علي بن حسن التميمي
كان مجوداً للقرآن، قائماً عليه، عارفاً بمعانيه	668	علي بن عبد الله الششتري
مقرئ	598	علي بن عتيق الأنصاري
مقرئ	605	علي بن محمد المعافري
مفسر	669	علي بن عصفور الإشبيلي
مقرئ، إمام في تجويد القرآن، مبرز في حفظ الخلاف بين القراء	616	علي بن هشام اللخمي
مقرئ، استوطن بجاية وأقرأ بها	626	عمر بن محمد بن مخلوف

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مفسر	1379	عمر راسم البجائي
تصدى لتعليم التفسير	1080	عيسى بن محمد الثعالبي
مقرئ	457	القاسم بن محمد البجائي
تولى تدريس القراءات بتونس والتصحيح بالمطبعة الرسمية، وتخرج عليه غالب علماء القراءات بتونس	1311	محمد البشير التواتي
كان حافظاً للقرآن العظيم منسجاً إلى تجويده وإتقان أدائه، ذا حظ من التفسير، انتقل لبجاية وسكنها، وولي صلاة الفريضة والخطبة بجامعها الأعظم	659	محمد بن أحمد الإشبيلي
برع في التفسير	673	محمد بن الحسن القلعي
مقرئ	1314	محمد بن بلقاسم البوجلبي
كان عالماً بعلم القراءات متفناً فيها مجيد لها، وروايته عالية من جهات كثيرة	699	محمد بن رحيمة الشاطبي
مقرئ	610	محمد بن عبد الرحمن التجيبي
مقرئ	658	محمد بن الأبار القضاعي

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مقرئ	القرن السابع	محمد بن الخراط القلعي
مقرئ	1314	محمد بن علي الشلاطي
مفسر	638	محمد بن عربي الطائي
مفسر	نحو 865	محمد بن محمد المشدالي
مفسر	744	محمد بن المفسر الباهلي
مقرئ	634	محمد بن وضاح اللخمي
مفسر	731	منصور بن أحمد المشدالي
مفسر	بعد 770	منصور بن علي الزواوي
مفسر	611	يحيى بن أبي علي الحسيني
مقرئ	862	يحيى بن عبد الرحمن العجيسي
مقرئ	بعد 760	يحيى بن موسى المليبي
كان له حظ من التفسير	561	يوسف بن فتوح العشاب

جدول المؤلفات

المؤلف	الوفاة	عنوان الكتاب
--------	--------	--------------

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

تفسير القرآن	857	إبراهيم بن فائد الزواوي
المجيد في إعراب القرآن المجيد	742	إبراهيم بن محمد السفاسقي
أرجوزة باسم: زهر الغرر في عدد آيات السور وذكر الأعداد على حرف أبي جاد	747	أحمد بن أحمد السلمي
الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراءة	1152	أحمد بن ثابت التلمساني
تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان	592	أحمد بن عبد الرحمن السلمي
نفس الصباح وشمس التبيين والإيضاح وهو مختصر في تفسير غريب ألفاظ القرآن وناسخه ومنسوخه وبيان الجمل من مشكله	582	أحمد بن عبد الرحمن الخزرجي
تفسير القرآن الكريم	692	أحمد بن محمد القرشي
مرسوم الخط، تمكين ورش، مذهب ورش في تفخيم اللام وترقيقها	674	أحمد بن محمد الشاطبي
مختصر كتاب التيسير للداني	القرن السابع	أحمد بن محمد المعافري
إرشاد الطلاب إلى ما في الآيات من الإعراب	1364	أرزقي بن محمد الشرفاوي

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

التفكر فيما تشتمل عليه السور والآيات من المبادئ والغايات	نحو 580	حسن بن علي المسيلي
تفسير سورة الأنعام، وتفسير سورة الفتح	811	سعيد بن محمد العقباني
التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، حواشي على تفسير البيضاوي، حواشي على تفسير الطبري، طبقات المفسرين	1338	طاهر بن صالح السمعوني
القول الخاص في تفسير سورة الإخلاص، النفحة الفائحة في تفسير سورة الفاتحة	920	عبد الباسط بن خليل اللمطي
غريب القرآن والحديث	581	عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي
مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير	1359	عبد الحميد بن باديس الصنهاجي
الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز، تحفة الإخوان في إعراب بعض آي من القرآن	875	عبد الرحمن بن محمد الثعالبي
مختصر في القراءات	بعد 580	عبد الرحمن بن يحيى القرشي

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

عبد السلام بن علي الزواوي	681	غريب الوقف والابتداء، عدد الآي، التنبهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات
علي بن أحمد الحرالي	638	مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل
علي بن عصفور الإشبيلي	669	شرح جزء من كتاب الله العزيز، سلك فيه مسلكا لم يسبق إليه من الإيراد والإصدار والأعداد، بما يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة، وقال: لو أعانني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزغ، لكان ذخيرة العالم
عمر راسم البجائي	1379	تفسير جزء عم، وقد فسره في السجن
محمد بن أحمد الخدب	580	تعليق على " معاني القرآن " للإمام أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء
محمد بن بلقاسم البوجلبي	1314	التبصرة في قراءة العشرة، أرجوزة في التجويد
محمد بن علي الشلاطي	1314	تفسير الغريب للمبتدئ القريب
محمد بن عربي الطائي	638	الجمع والتفصيل في أسرار معاني التنزيل؛ وهو تفسير كبير، بلغ فيه إلى تفسير سورة الكهف، كتاب المثلثات الواردة في القرآن الكريم، كتاب المسبغات

الواردة في القرآن الكريم، الرمز في حروف أوائل السور		
أرجوزة في القراءات السبع	628	يجي بن عبد المعطي الزواوي

بلغ عدد العلماء المترجم لهم خمسة وسبعون عالماً، وهم على صنفين: صنف عرفوا بالاشتغال والمشاركة في علمي القراءات أو التفسير أو مجامعاً؛ وهم ثمان وستون عالماً، والصنف الباقي عرفوا بمصنفاتهم القرآنية دون قيد توصيفي، وقد انتهى مجموع ما كتبه الصنفين إلى اثنتين وأربعين مصنفاً، بعضها مفقود، وبعضها الآخر متداول مطبوع.

وقد ابتدأ البجائيون خدمتهم للقرآن منذ القرن الرابع الهجري، ليبلغوا في القرن السابع أوج طاقتهم، ولم يزل حرصهم ونشاطهم في استمرار حتى مطلع القرن العشرين أين عرف بعض الهنة والضعف مع التنكيل الاستعماري، والملاحظ أن تفرغهم للإقراء بالطرق وتحصيل الأسانيد العالية كان أوفر حظاً من التفسير، ودونهما مباحث الإعراب والوقوف والعدّ.

ولقد تنوّع عطاؤهم وظل إرثاً متناقلاً يأخذه اللاحق عن السابق، ومما ساهم فيه المعتمرات والمدارس المتخصصة التي جعلت من بجاية قبلة للطلاب والمعلمين، وكذا التواصل الثقافي بالرحلات والأسفار، ولعل أهم الروافد القوية له جسر الأخذ والمدّ بينها وبين الأندلس، وبأقل درجة منه مع المشرق العربي.

خاتمة: إن هذه المقالة ما هي إلا مسحة عابرة، وطلة مستعجلة، أردت من خلالها إبراز واقع حاضرة بجاية والدور الريادي لأبنائها ونزلائها في خدمة القرآن الكريم، ومع ذلك تجلّت صورتها بوجه مشرق، وبدت متهلّلة مشعّة، ولئن جمع باحث نَفَسَه على تنقيب أعمق لخرج لنا بمجلدات ضخام من تاريخها القرآني، كيف لا ولها زوايا متخصصة في الدراسات القرآنية، كزوايا الشلاطي، واليلوبي، ومدرسة الفنون والقرآن، بل إنّها أنجبت من كل شبر على أرضها علماء ومجتهدين، نسبوا إليها وظلت أساميهم شاهدة على تفوّق مختلف جهاتهم، فمنهم: اليراتي، والمليكي، والمنقلاقي، والمشدالي، والوغيبي، والبطروني، والجرجري، والعيدي،

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

والرحموني، واليلولي، والشلاطي، والغبريني، والبوجليلي، والشرفاوي، والمتناني، والتقابي، والإفليسي، والزكري، والسمعوني، والحسناوي وغيرهم.

هذا وإن أسانيدهم القرآنية لا زالت رطبة بالقراء المغمورين، طافحة بالرجال المسندين، وفي خبايا الكتب نماذج أخرى مضيئة، غير أن البحث اقتصر على من حضرت ترجمته، وكان متخصصا بالقراءات أو التفسير، التزاما بالوقت ودفعاً للطول، ولو لا البطش الفرنسي وسعيه الحثيث لتخريب وتدمير المنطقة نظراً لخلفيتها العلمية الراقية لكتب تاريخ غير الذي نقرؤه، ومع ذلك بدت متماسكة وحافظت على موروثها إلى آخر رمق... وما أرفعه من وصايا في خاتمة البحث هو استكمال البحث عن مشيخة الإقراء ومدرسة التفسير لعلماء بجاية، والتوسع في التراجم الشحيحة، ومواصلة التفتيش عن مؤلفاتهم في بيوتات العلم كعائلة قري وملاك المخطوط خاصة في ضواحي بجاية كبني ورثيلان وبني يعلى، وقد كانت لي جولات تنقيبية هناك، ولم أرجع منها بسوى فتاوى وأفضية وتملكات أراضي ومنشورات في الفلك والعقيدة وقطع تفسيرية مجهولة.

Conclusion: This article is only a fleeting touch, and an urgent view, through which I wanted to highlight the reality of the present Bejaia and the leading role of its children and its guests in the service of the Koran, and yet manifested its image brightly, and looked radiant cheerful, while a researcher gathered himself to dig deeper to come out with huge volumes From the history of the Koran, how not to have specialized corners in Quranic studies, such as the corner of Shalati, and yellouli, and the School of Arts and the Koran, but it gave birth to every inch on its land scientists and hard-working, attributed to them and their names have been witness to the superiority of various destinations, including: Aliratni, Almlakshi, and Almankalati , And the Mishdali, and Algisy, and Batroni, Jarjari, Adli, Rahmouni, Lilouli, Shalati, Ghabrini, Boughalili, Cherfawi, and Mtnani, and takabi, and Efelisy, Zakari, Samouni, Hasnawi and others. The Koranic support is still damp readers, submerged, supporting men, and in the crypt of books other models illuminated, but the research was limited to those who attended his translation, and was specialized in reading or interpretation, a commitment to time and pay for length, even if the French oppression and his relentless pursuit of destruction and destruction of the region Due to its high-end scientific background to history books other than the ones we read, it nevertheless seemed coherent and maintained its heritage

to the last breath ...
What I raise from the commandments in the conclusion of the research is the completion of the search for the elders and the school of interpretation of scientists Bejaia, and the expansion of scarce translations, and continue to search for their literature in the homes of science villages and owners of the manuscript, especially in the suburbs of Bejaia, such as Beni, Rothelan and Beni Ali, and I had exploration tours there, I have only returned from the fatwas and districts and possessions of land and scattered in astronomy and doctrine and interpretative pieces unknown.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1/ ابن الأبار، محمد، (1995) التكملة، تحقيق: عبد السلام المهراس، دار الفكر، لبنان.
- 2/ ابن الجزري، محمد، (د.ت) غاية النهاية، غاية النهاية، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
- 3/ ابن الخطيب، محمد، (2013) الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 4/ ابن العديم، عمر، (د.ت) بغية الطلب، سهيل زكار، دار الفكر.
- 5/ ابن حجر، أحمد، (1972) الدرر الكامنة، تحقيق: محمد ضان، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط2.
- 6/ ابن زكري، محمد السعيد، (2015) أوضح الدلائل، تحقيق: أرزقي فراد، دار هومة، الجزائر.
- 7/ ابن فرحون، إبراهيم، (د.ت) الديباج المذهب، تحقيق: محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة..
- 8/ ابن قنفذ، أحمد، (1983) الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4.
- 9/ بابا التنبكي، أحمد، (2000) نيل الابتهاج، تحقيق: عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، ليبيا، ط2.
- 10/ بوعزيز، يحيى، (1995) أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، دار الغرب، بيروت، ط1.
- 11/ الذهبي، محمد، (2003) تاريخ الاسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب، تونس، ط1.
- 12/ الذهبي، محمد، (1997) معرفة القراء الكبار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 13/ الزركلي، خير الدين، (2002) الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشر.
- 14/ السخاوي، محمد، (د.ت) الضوء اللامع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 15/ الغبريني، أحمد، (1979) عنوان الدراية، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 16/الكتاني، محمد، (1982) فهرس الفهارس، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط2.
- 17/مخلوف، محمد، (2003) شجرة النور، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 18/المراكشي، محمد، (2012) الذيل والتكملة، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الغرب، بيروت، ط1.
- 19/المراكشي، محمد، (1965) السفر الخامس من كتاب الذيل، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1.
- 20/المكي، محمد، (1998) العقد الثمين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 21/الميلي، مبارك، (1986) تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 22/نويهض، عادل، (1980) معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط2.
- 23/نويهض، عادل، (1988) معجم المفسرين، مؤسسة نويهض، بيروت، ج2، ط3.
- 24/اليونيني، موسى، (1992) ذيل مرآة الزمان، بعناية وزارة التحقيقات الحكيمة الهندية، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة.

List of sources and references:

- 1 / Ibn al-Abar, Mohammed, (1995) attakmila, the investigation: Abdul Salam Harras, Dar al-Fikr, Lebanon.
- 2 / Ibn al-Jazari, Mohammed, (d) ghayat al nihaya, achieve: c. Bergstrasser, Ibn Taymiyyah Library.
- 3 / Ibn al-Khatib, Mohammed, (2013) briefing in the news of Granada, Scientific Books House, Beirut, i 1.
- 4 / Ibn al-Adeem, Omar, (d) boughyat el talab, Suhail Zakar, Dar al-Fikr.
- 5 / Ibn Hajar, Ahmed, (1972) aldorar el kamila, the realization: Mohammed Dhan, Department of Knowledge Council, India, i 2.
- 6 / Ibn Zekri, Mohamed Said, (2015) The clearest evidence, investigation: Arzki Farad, Dar Houma, Algeria.
- 7 / Ibn Farhoun, Ibrahim, (d) dibaj modahab, investigation: Mohammed Ahmadi, Dar turath, Cairo ..

- 8 / Ibn Qunfudh, Ahmad, (1983) alwafayath, investigation: Adel Noueihed, Dar new horizons, Beirut, i 4.
- 9 / Baba al-Tinbakti, Ahmed, (2000) Neil ibtihaj, investigation: Abdul Hamid al-Haramah, Dar al-Katib, Libya, i 2.
- 10 / Bouaziz, Yahya, (1995) flags of thought and culture in Algeria Mahrousa, Dar al-Gharb, Beirut, i 1.
- 11 / Golden, Mohammed, (2003) the history of Islam, the realization: Bashar Awad Marouf, Dar al-Gharb, Tunisia, i 1.
- 12 / Golden, Mohammed, (1997) knowledge of adult readers, scientific books House, Beirut, i 1.
- 13 / Zarkali, Khair al-Din, (2002) Flags, House of science for millions, Beirut, fifteenth.
- 14 / Sakhawi, Mohammed, (d) aldaw allamii, publications of the Library of Life, Beirut.
- 15 / Ghabrini, Ahmed, (1979) onwan aldirayaa: Adel Noueihed, House of New Horizons, Beirut, i 2.
- 16 / Kettani, Mohammed, (1982) Index of indexes, investigation: Ihsan Abbas, Dar al-Gharb, Beirut, i 2.
- 17 / Makhlouf, Mohammed, (2003) Tree of Light, investigation: Abdul Majid Khayali, Scientific Books House, Beirut, i 1.
- 18 / Marrakech, Mohammed, (2012) tail and takmila, investigation: a group of researchers, Dar al-Gharb, Beirut, i 1.
- 19 / Marrakech, Mohammed, (1965) the fifth book of the book tail, the realization: Ihsan Abbas, House of Culture, Beirut, i 1.
- 20 / Mekki, Mohammed, (1998) the precious decade, the realization: Mohammed Abdel Qader Atta, al ikd thamin, Beirut, i 1.
- 21 / Milli, Mubarak, (1986) the history of Algeria in the ancient and modern, the history of Algeria in the ancient and modern, the National Book Foundation.
- 22 / Noueihed, Adel, (1980) Dictionary of Flags of Algeria, Noueihed Cultural Foundation for authoring, translation and publishing, Beirut, 2nd edition.
- 23 / Noueihed, Adel, (1988) Dictionary of Mufassirin, Noueihed Foundation, Beirut, 2C, 3rd.
- 24 / Greek, Moses, (1992) tail of the mirror of time, carefully the Indian Government Investigations Department, Dar al-Kitab al-Islami, Cairo.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزء 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

نقد المصادر التاريخية عند القلقشندي

الدكتور وهراني قدور

جامعة تلمسان – الجزائر

histoire_maghreb@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/12/04 م تاريخ التحكيم: 2019/12/07 م تاريخ القبول: 2019/12/08 م
الملخص:

يعتبر النقد عمل منهجي مهم من أجل الوصول الى الحقيقة التاريخية وقد عرفت منهجية النقد التاريخي عند القلقشندي بالتنوع في استعمال هذا الاسلوب فقد تعامل بحذر في التعامل مع بعض المصادر، وحاول أن يعلل ويقدم تبريرا لبعض وجهات نظره في كثير من الأحيان، وقد غلبته عاطفته في بعض الأحيان فلم يستطع أن يخفي موافقه.

الكلمات المفتاحية: القلقشندي، النقد التاريخي، المصادر.

Criticism of historical sources by Al-Qalqashandi

Ouahrani Kadour

Tlemcen University- Algeria-

Abstract:

Criticism is an important methodological tool used to reach historical truth. Al-Qalqashandi is known for the diverse uses that he made of this method. He treated some sources with caution, and tried to explain and often justify some of his opinions. At times his emotion prevailed and he could not always hide his positions.

Keywords: Al-Qalqashandi, historical criticism, sources.

حرص القلقشندي في نقله للمعلومات من المصادر على إبراز رأيه في المادة التي ينقلها وكان يصرح بذلك بوضوح، كقوله في صاحب ديوان إنشاء السلطان صاحب فخر الدين بن لقمان عند تقليد الملك الظاهر بيبرس البندقدارى صاحب الديار المصرية عن الإمام المستنصر بالله أبي العباس أحمد بن الظاهر بالله بن الناصر لدين الله أول خلفائهم بالديار المصرية حيث قال: "في عهود الملوك أن يفتح العهد بالحمد لله وهو الذي استقر عليه عمل المتأخرين من كتاب الديار المصرية على أن المقر الشهابي بن فضل الله قد أنكر على صاحب فخر الدين بن لقمان حيث افتتح العهد الذي كتب به للظاهر بيبرس بالحمد وقال ليس ابن لقمان بحجة ثم قال على أن القاضي محي الدين قد تبعه فيما كتب به للمنصور قلاوون ولا وجه لإنكاره على ابن لقمان فقد كتب بمثل ذلك من ديوان الخلافة ببغداد عن الإمام المستنصر بالله بن الظاهر بأمر الله بن الناصر لدين الله العباسي للسلطان الملك الكامل نصير الدين محمد بن العادل أبي بكر من إنشاء الوزير أبي الأزهر أحمد بن الناقد بخط العدل ناصر بن رشيد الخرنومي في شهر رجب الفرد سنة ثلاثين وستمائة إلا أنه جرى فيه على الأسلوب القديم من قولهم في أوامر الخلافة أمره بكذا وأمره بكذا". (القلقشندي، ج1، 1964، ص 100)

وفي تعقيبه على رواية صاحب حماة أبي الفدا حين ترجم لـ "عمر بن عبد العزيز" قال: "قال ابن حزم وكان سنه حين ولي الخلافة ما بين الثلاثين سنة والأربعين وكان نقش خاتمة عمر بن عبد العزيز يؤمن بالله وبقي في الخلافة حتى توفي في يوم الجمعة لخمس وقيل لست بقين من رجب سنة احدى ومائة وعمره تسع وثلاثون سنة ودفن بأرض دير سمعان من عمل حمص وقيل توفي بدير سمعان ودفن به قال صاحب حماة الظاهر ان دير سمعان هو المعروف الان بدير البقرة من عمل معرة النعمان قال وكان موته بالسلم من بني أمية علما منهم أنه أن امتدت أيامه أخرج الامر عنهم وانه لا يعهد بعده الا لمن يصلح للأمر فعاجلوه. قلت وفيما قاله نظر فان عهد سليمان بن عبد الملك كان متضمنا العهد بعد عمر بن عبد العزيز ليزيد بن عبد الملك فلم يكن لعمر أن يعهد لغيره.(القلقشندي، ج3، 1964، ص 143. محمد كمال الدين عز الدين، 1990، ص89).

– نقد الوثائق:

تعتبر الرسائل الديوانية الصادرة عن دواوين الإنشاء والتي نسميها الوثائق، من أهم المصادر التاريخية، وهي تقع في المرتبة الثانية من حيث توثيق الخبر، فالخبر بدونها يُؤخذ مأخذ الترجيح لا اليقين، والخبر الذي يرد في الرسائل الديوانية يعتبر أساساً للتأكيد فالرسالة الديوانية أو الوثيقة إذا ما صح صدورهما من ديوان الإنشاء يمكن أن تعتبر الحكم الفصل في صحة خبر المؤرخ من عدمه (عبد القادر أحمد طليمات، 1973، ص119). ويمثل الوثيقة أو الرسالة الديوانية الكثير من نماذج البيعات والعهود، الصادرة عن الخليفة. (محمد عز الدين، 1990، ص111).

ويعتبر القلقشندي من أكثر المؤرخين العرب استخداماً للوثيقة في مؤلفاته، وتزخر مؤلفات القلقشندي بالعديد من الوثائق حتى أصبح جزءاً من منهجه في الكتابة التاريخية (ظمياء السامرائي، المنهج التاريخي عند القلقشندي، ص201). وكان الغرض من استعمال الوثائق عند القلقشندي ما يلي:

– إيمانه بأهميتها في دعم الفكرة، أو الموضوع الذي يتناوله، فأورد العديد من الرسائل والمكاتبات المتبادلة بين ملوك الدول والأمراء وأرباب الوظائف الديوانية (عبد القادر طليمات، 1973، ص124. ظمياء السامرائي، 2001، ص201)

– زيادة في توثيق مادته العلمية، لذا حرص على مشاهدة وقراءة معظم الوثائق التي ذكرها (عبد القادر طليمات، 1963، ص124) مشيراً على مصادرها في معظم الأحيان وأماكن وجودها، ويذكر أنه اطلع عليه مثل قوله: "قلت وعلى هذا النهج في انفراد قاض كانت الديار المصرية في الدولة الفاطمية حتى رأيت عهداً مكتوباً لابن النعمان في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي قد كتب له بالديار المصرية وأجناد الشام وبلاد المغرب" (القلقشندي، 1964، ج1، ص78)؛ ويشير في مقدمة استعمال الوثيقة التاريخية إليها قائلاً: "هذه صورتها" أو: "وعلى ذلك كنت تكتب" مثل قوله: "ثم يقال إنه لم يوجد من ينهض بأعباء الخلافة بعده إلا

ولده فلان أو أخوه أو ابن عمه أو نحو ذلك ويؤتى بتقريظة وذكر استحقيقه للخلافة دون غيره ثم القائم بالبيعة له بحضرته أو في بعض الأطراف بأخذ البيعة له على من قبله من الرعية وعلى ذلك كانت تكتب بيعات الخلفاء الفاطميين بالديار المصرية بجملة" (القلقشندي، 1964، ج1، ص 276)؛ أو يقول: "وعلى هذه الطريقة" والمثال على ذلك: "وعلى هذه الطريقة كانت عهود الخلفاء من السلف رضوان الله عليهم وعلى نهجها مشى أفاضل الكتاب المعترين بديوان الخلافة في العراق واختاره أفاضل الكتاب من المتأخرين بالديار المصرية" (القلقشندي، 1964، ج1، ص319). فإن لم يتسن له رؤيتها أشار إلى ذلك في النهاية الاستشهاد بها مثل قوله: "... فأمر المتوكل بإلغاء ذكر سنة إحدى وأربعين ومائتين إذ كانت قد انقضت ونسب الخراج إلى سنة ثنتين وأربعين ومائتين وأمر إبراهيم بن العباس فكتب كتابا عنه بذلك وهو أول كتاب كتب في هذا المعنى ولم أقف على نسخته" (القلقشندي، 1964، ج1، ص223)؛ فإن كانت صياغة الكتاب الذي تحمله الوثيقة مألوفة عند القلقشندي وشائعة في أيامه، قال: "في العهود التي تكتب للخلفاء أن يفتح العهد بالحمد لله. قلت وعليه العمل في زماننا مع الاختصار على تحميده واحدة والاختصار في القول، وعلى ذلك كتب عن أمير المؤمنين المستكفي بالله أبي الربيع سليمان لولده المستوثق بالله بركة" (القلقشندي، 1964، ج1، ص337).

- نزعته العلمية وسعيه لبلوغ الأحسن، كان وراء اهتمامه بالوثائق، وقد أشار إلى ضرورة على ضرورة الاطلاع على وثائق الأقدمين قائلاً: "أما النظر في رسائل البلغاء من فضلاء الكتاب فلما في ذلك من تنقيح القرينة وإرشاد الخاطر وتسهيل الطرق والنسج على منوال المجيد والاعتداء بطريقة المحسن واستدراك ما فات والاحتراز مما أظهره النقد ورد ما بخرجه السبك. واقتصر على النظر فيها دون حفظها لئلا يتكل الخاطر على ما يأتي بأصله مما ليس له فيتشبع بما لم يعط فيكون كلابس ثوبي زور. اللهم إلا أن يريد بحفظها المحاضرة دون الإنشاء فإن اللائق به الحفظ دون غيره". (القلقشندي، د.ت، ج1، ص288).

وقد يُعتقد أن القلقشندي اهتم بجمع الرسائل الديوانية والمكاتبات في كتابه لأهميتها التاريخية، أو ليستفيد منها الناس من الناحية الخيرية، والحقيقة أن الأمر لم يكن كذلك وإنما كان اهتمام القلقشندي بجمعها لكي يستفيد منها كتاب عصره في ديوان الإنشاء وكتاب الأجيال التالية من ناحية صنعة الإنشاء، فهي نماذج لأساليب الكتابة الديوانية يقدمها للكتاب الذين تقتصر أقلامهم عن الأساليب التقليدية للكتابة الإنشائية البلاغية، وعن أصول إنشاء مثل هذه الرسائل. (عبد القادر طليمات، 1973، ص121).

أشكال النقد الوثائق التاريخية عند القلقشندي:

وعلى الطريقة الحديثة سار القلقشندي في نقد الوثيقة بشكليها الداخلي (المضمون) والخارجي(الشكل):

1- النقد الخارجي (الشكل):

اهتم القلقشندي، بوصف الوثائق التي اطلع عليها. فوصف قطع الورق وأنواعه (المصري، الشامي، البغدادي)، وأغراض استعمال كل واحد، نوع الخط، والقلم، وترتيب الكتاب على الورق، ومقدار البيضات (الفراغات) على جوانب الورقة، في كل نوع من أنواع الوثائق (ظمياء السامرائي، 2001، ص203.) مثل قوله: " قد ذكر محمد بن عمر المدائني أنه كان يكتب للأمراء في قرطاس من نصف طومار وللعمال والكتاب في قرطاس من ثلث طومار وللتجار وأشباههم في قرطاس من ربع طومار وللحساب والمساح في قرطاس من سدس طومار وقد تقدم أن المراد بالطومار قطع البغدادي الكامل ولا يخفى أن المناسب لقطع النصف قلم الثلث الخفيف ولقطع الثلث قلم الكوفة ولما دون ذلك قلم الرقاع" (القلقشندي، 1964، ج3، ص209.) ، وقوله: "تنبيه قد ذكر محمد بن عمر المدائني أنه كان في الزمن المتقدم أنه كان يكتب للأمراء عن الخلفاء في قرطاس من نصف طومار" (القلقشندي، 1964، ج3، ص221). إذ تختلف هذه الأمور بين كتب العهود والأمان، وكتب المعاهدات والبطاقات وغيرها، بحسب الموضوع والجهة المرسل إليها (ظمياء السامرائي، 2001، ص203).

2-النقد الداخلي (المضمون):

تشير النصوص الكثيرة التي قدمها القلقشندي إلى اتخاذه نهجاً علمياً وعملياً في نقد الوثيقة قائماً على النقد المقارن في بيان الفرق بين المكاتبات الصادرة من الخلفاء سابقاً وفي زمانه، وانتقد بيعات الخلفاء في الديار المصرية في عصره لأنها كتبت من قبل كتاب الحكم، الذين لا إمام لهم بكتابة الإنشاء، (ظمياء السامرائي، 2001، ص204) وهو يقول في هذا الشأن: "والذي استقر عليه الحال في كتابة بيعات الخلفاء بالديار المصرية الآن أن يتعاطى كتابه البيعة كتاب الحكم الذين هم موقعو قضاة القضاة ولا إمام لهم بصنعة الإنشاء فإن وقعت العناية بكتابة تلك البيعة أمر كاتب السر من له ملكه في صنعة الإنشاء من رؤوس كتاب الديوان فأنشأ لها صدرا على طريقة كتاب الإنشاء مفتتحاً بخطبة مشتملة على براعة استهلال تناسب المقام وتدفع إلى من يتعاطى كتابة تلك البيعة من كتاب الحكم فيصدر بها ما يكتبه ثم تأتي عقب ذلك بصورة الحال الواقعة في البيعة سردا ويشهد في آخرها". (القلقشندي، 1964، ج2، ص315).

ويبدو أن سبب هذا التديني في كتابة الوثائق كانت نتيجة للمتغيرات السياسية التي تعرضت لها الأمة العربية على يد الأجانب، كما يشير قوله لذلك: " وإنما تقاصرت المهتم عن التوغل في صناعة الكتابة والأخذ منها بالحظ الأوفى لاستيلاء الأعجم على الأمر وتوسيد الأمر لمن لا يفرق بين البليغ والأنوك لعدم إلمامه بالعربية والمعرفة بمقاصدها حتى صار الفصيح لديهم أعجم والبليغ في مخاطبتهم أبكم ولم يسع الآخذ من هذه الصناعة بحظ إلا أن ينشد:

وصناعتي عريسة وكأني ألقى بأكثر ما أقول الروما (القلقشندي، د.ت، ج1، ص79)

وانتقد القلقشندي الكثير من البيعات التي تمت دون الخضوع لقوانين صياغة البيعات المعترف بها كنحو بيعة "المعتضد بالله أبي الفتح، داود" الموضوع له الكتاب (القلقشندي، 1964، ج1، ص16) وعهد المستكفي بالله أبي الربيع، سليمان" لولده المستوثق بالله" بركة (القلقشندي، 1964، ج1، ص339)

غير أن بعض المؤرخين يعيبون على القلقشندي بعض الاختلاف حين يعيد كتابة الوثيقة في أكثر من موضع أو أكثر من مؤلف، لذلك فقد نصحو بشيئين إثنين: (عبد القادر طليمات، وثائق القلقشندي في صبح الأعشى، ص 144).

1- ضرورة ضبط وثائق القلقشندي على مثيلاتها في المصادر الأخرى بعد ما تبين أن في بعض وثائقه اختلافات لفضية ونقص في المعلومات.

2- ضرورة ضبط نصوص الوثائق الموجودة في مصادر القلقشندي المختلفة.

ومع ذلك فإننا يجب أن نخرج بنتيجة مهمة هي أنه من بين ما أورده القلقشندي وثائق نادرة ينفرد هو بها، ووثائق يتطلب العثور عليها في مصادرها وقتاً طويلاً، وجهداً مضمياً (عبد القادر طليمات، وثائق القلقشندي 1973، ص 144).

- مميزات النقد التاريخي عند القلقشندي:

اختلفت مقاييس القلقشندي النقدية تبعاً للموضوع الذي يتناوله بالنقد فعندما يتناول الخلفاء والحكام يتعد عن الموضوعية والحيادية اللتين عهدناه عليهما، وينقل روايات تكتنفها المبالغة والروح العدائية، وخاصة الاخبار المتعلقة بمرحلة الخلافة الأموية، وربما سبب ذلك اعتماده على مصادر تمثل وجهة النظر هذه دون أن يخضعهما للنقد والتحليل، وأيضاً، ميوله الشخصي، وآرائه التي تتفق مع وجهة النظر المعادية تلك، على الرغم من أنه بعيد زمنياً عن محور الصراع السياسي بين الطرفين (ظلماء السمرائي، 2001، ص 207).

وعلى سبيل المثال نجد القلقشندي يصف عبد المالك بن مروان وصفا يعكس موقفه من الدولة الأموية خاصة وهو يعيش في كنف الدولة العباسية وموظفا ليدها: "ومما يحكى أنه لما أتته الخلافة كان قاعدا يقرأ في المصحف فأطبقه وقال هذا آخر العهد بك وكان في غاية من الشح حتى كان يقال له رشح الحجر لبخله لان الحجر لا يرشح الماء إلا نادرا، يقال ان بعض اخصائه سمعه يقول اجع كلبك يتبعك

فقال له يا أمير المؤمنين أما تخشى ان تلوح له غيرك بكسرة فيتركك ويتبعه، وكان مع شحه البحر ظاهر البحر وكان اذا مر الذباب على فمه سقط لشدة بخره ومن أجل ذلك كان يلقب أبا ذباب". (القلقشندي، 1964، ج1، ص132).

ويضيف حين يتحدث عن فترة حكم عبد المالك بن مروان قائلاً: "وولى على العراقين وخراسان الحجاج بن يوسف ففتك بأهله وأبادهم وقتل جمعا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم" (القلقشندي، 1964، ج1، ص132).

ويقف القلقشندي نفس الموقف من خلفاء الأمويين بالأندلس، فهو يسمي عبد الرحمن الداخل بالمستولي بقوله: "وكان المستولي على الأندلس عبد الرحمن الداخل الأموي فأقام بها إلى أيام الهادي وبعده". (القلقشندي، 1964، ج1، ص189).

وفي نفس الوقت الذي كان ينتقد فيه الدولة الأموية كان ينزل بالدعاء بالخير، كلما ذكر خلفاء العباسيين خاصة بالديار المصرية، حيث يقول: "فلما انتهى الخبر إلى السلطان بادر الخروج إليهم في عدد قليل من العسكر وخف من الأتقال وسار من الديار المصرية وصحبته أمير المؤمنين "المعتضد بالله" أدام الله أيامه في يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر رجب سنة ثمان عشرة وثمان مائة". (القلقشندي، 1964، ج1، ص215).

ويحيل إلى الروايات التي تؤيد العباسيين وتمجد عصرهم. فتراه يقول عن الخليفة هارون الرشيد: " كان أبيض اللون جميل الوجه طويلا سمينا قد وخطه الشيب سمحا شجاعا كثير الحج والغزو والصدقة والصلاة حتى يقال إنه كان يصلي في كل يوم مائة ركعة وكان محبا للعلماء مقربا لهم". (القلقشندي، 1964، ج1، ص193).

ومن مميزات أسلوب القلقشندي النقدي تأثير شخصيته الدينية والفقهية، القائمة على استنباط الأحكام الشرعية بالتبعية والاجتهاد ورفض التقليد، وقد عبر هو شخصيا عن ذلك بقوله: "والمقلد لا يوصف بالاجتهاد، وشتان بين من يعرض الحكم عن دليل، ومن حمد على التقليد مع جزم

الإعتقاد". (ظمياء السمرائي، 2001، ص210) وقد تنوعت الآراء التي كان القلقشندي يوردها في المسألة الواحدة، ويعرض الآراء المختلفة لرجال العلم ثم يرحح ويعترض، وينتقد ثم يعطي الرأي النهائي. فهو يقول مثلاً: "وقد اختلف في أصل وجوبها فذهب قوم إلى أن وجوبها ثابت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعه من النظام ويفصل بينهم عند التنازع ولولا ذلك لكانوا فوضى مهملين... وذهب آخرون إلى أنها إنما وجبت بالشرع ولا أثر للعقل في ذلك لأن الإمام يقوم بأمر شرعية كان يجوز في العقل لا يرد التعبد بما فلم يكن العقل موجبا لها واحتج لذلك بأنه لا بد للأمة من إمام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلومين من الظالمين ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها" (القلقشندي، 1964، ج1، ص29، 30).

لقد اتسمت منهجية القلقشندي بالتنوع في استعمال الاسلوب النقدي فقد تعامل بحذر في التعامل مع بعض المصادر، وحاول أن يعلل ويقدم تبريرا لبعض وجهات نظره في كثير من الأحيان، وقد غلبته عاطفته في بعض الأحيان فلم يستطع أن يخفي موافقه.

Qalqashandi methodology was characterized by diversity in the use of the critical method, as it treated with caution in dealing with some sources.

He tried to explain and provide justification for some of his views at times, and his emotion sometimes overcame him, but he could not conceal his positions.

مصادر ومراجع الدراسة:

المصادر:

- القلقشندي أبو العباس أحمد بن عبد الله، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- القلقشندي أبو العباس أحمد بن عبد الله، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، عالم الكتاب، بيروت، 1964.

المراجع:

- ظمياء محمد عباس السامرائي، المنهج التاريخي عند القلقشندي -دراسة تحليلية-نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 2001.
- عبد القادر أحمد طليمات، وثائق القلقشندي في صبح الأعشى (مقالة في كتاب القلقشندي وكتابه صبح الأعشى) المكتبة العربية، القاهرة، 1973.
- محمد كمال الدين عز الدين، أبو العباس القلقشندي مؤرخا، ط1، عالم الكتب القاهرة 2001.

Study sources and references:

Sources:

- Al-Qalqashandi Abu Al-Abbas Ahmed bin Abdullah, Subh Al-Asha in the construction industry, the Egyptian Institution for Authoring and Translation, Dr.
- Al-Qalqashandi Abu al-Abbas Ahmad bin Abdullah, the effects of exhortation in the contours of the caliphate, investigation: Abdel-Sattar Ahmed Faraj, scholar of the book, Beirut, 1964.

References:

- Zumaya Muhammad Abbas al-Samarrai, the historical approach of al-Qalqashandi - an analytical study - published by the King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, 1st edition, 2001.
- Abdul Qadir Ahmad Tulaimat, documents of al-Qalqashandi in Subh al-Aasha (article in al-Qalqashandi's book and his book Subh al-Asha) Arab Library, Cairo, 1973.

Muhammad Kamal al-Din Izz al-Din, Abu al-Abbas al-Qalqashandi, historian, 1st edition, World of Books, Cairo, 2001.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 الصادر بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مقاربات في تجديد التراث بين محمد أركون وطه عبد الرحمان

د/مباركة حاجي

جامعة الجزائر 2 قسم الفلسفة

Mbarka.hadji@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/11/30 م تاريخ التحكيم: 2019/12/04 م تاريخ القبول: 2019/12/05 م

الملخص:

يطرح البحث مسألة محاولة التجديد في التراث عبر مقابلته بالحدائثة، من خلال التحليل والنقد والتقويم أو تقديم لبدائل للنهوض بالأمة، حيث تستوقفنا آراء كل من طه عبد الرحمان ومحمد أركون اللذان تميزا بنظرتهم المتطابقتين في الموضوع من خلال اختلاف المنهج والأدوات التي لجأ إليها كل منهما. فمحمد أركون الذي لجأ إلى مجموعة من المناهج الحديثة، منها علم اللسانيات والسيمياثيات والدلالات وعلم النفس التاريخي، وعلم الاجتماع الحديث، من أجل تنفيذ مشروعه في نقد العقل الإسلامي، أما طه عبد الرحمان الذي عمد إلى طرح تأسيس الحدائثة الإسلامية من خلال فقه الفلسفة وتحرير القول الفلسفي، ثم النقد الأخلاقي للحدائثة الغربية، وإعادة قراءة التراث بأدوات منهجية حديثة. وسنحاول الوقوف على آرائهما من خلال الاجابة على الاشكال التالي :

- ما هي الآليات المنهجية التي اعتمدها كل من طه عبد الرحمان ومحمد أركون في نقد التراث وتحديد مخارج الحدائثة العربية الإسلامية ؟

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Approaches to remaining heritage between Mohamed arkoun and taha
abder Raman**

Dr mbarka HADJI

University of Algiers 2 , Department of Philosophy

Mbarka.hadji@gmail.com

ABSTRACT :

This research deal with the issue of renewing the heritage by linking it with modernity through criticizing evaluating or offering alternatives for the notion advancement in which we deal with the views of Taha Abdel-Rahman and Mohammed Arkoun, who were distinguished by their identical views on the subject through varying methods and tools used by each of them . In one hand Mohammed Arkoun has resorted to a range of modern methods, including linguistics, semiotics, semantics and historical psychology and modern sociology in order to implement his criticisms his project in criticizing the Islamic mind. In the other hand Taha Abdel-Rahman who raised the foundation of Islamic modernity through Jurisprudence philosophy and the liberation of philosophical words, then the moral criticism of Western modernity, and the re-reading of heritage with modern methodological tools. We will try to find out what they have to say by answering the following problematic :

- What are the methodological mechanisms adopted by Taha Abdul Rahman and Mohammad Arkun in the criticism of the heritage and the identification of Islamic Arab modernism exits? .

مقدمة:

يمثل التراث الإسلامي بنصوصه المختلفة محورا لسجلاتا وتجاوزات فكرية داخل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، حيث ظل للإسلام كدين وكتراث الدور البارز في تكوين الاتجاهات بل الإيديولوجيات داخل العقل العربي، وتعد مسألة إدخال الحداثة في العالم العربي الإسلامي، مسألة محورية جمعت الكثير من الأسماء في سماء الفكر العربي الإسلامي. حيث يمكن تمييز "مرحلتين في قراءة التراث، تلك التي بدأت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وامتدت إلى ستينات القرن العشرين، وهي التأسيسية، ثم المرحلة الثانية التي بدأت في ستينات القرن الماضي وشهدت ولادة إشكاليات التراث في الفكر العربي المعاصر، وقد برزت مجموعة من الأسماء في سماء هذا الفكر ابتداء من طيب تيزيني وحسين مروة، وحسن حنفي إلى أودونيس ونصر حامد أبو زيد والجابري وغيرهم، نحاول أن نقف عند اسمين بارزين كذلك وهما:

الأول محمد أركون الذي حاول "أن يجيش ترسانة من الأسلحة المنهجية والمفهومية لكي يستطيع تفكيك النواة الصلبة للاعتقاد الإسلامي، ويجررها من الداخل، ويجرنا -كما يزعم- من وطأة هيمنتها على مدار القرون، فهو يريد تجييش علم اللسانيات الحديثة، وعلم السيميائيات أو الدلالات، وعلم النفس التاريخي على طريقة مدرسة الحوليات والاركيولوجيا المعرفية على طريقة ميشال فوكو، وعلم الاجتماع الحديث على طريقة بورديو، وتفكيك الميتافيزيقا على طريقة ديريدا.. من اجل تنفيذ مشروعه في نقد العقل الإسلامي ". أما الثاني فهو طه عبد الرحمان الذي اختلف في طرحه شكلا ومضمونا عن أركون، حيث يمكن تلخيص مشروعه الفكري في مجالين أساسيين تتفرع عنهما سؤالات مختلفة :

- 1- فقه الفلسفة الذي دعا فيه إلى تحرير القول الفلسفي من التبعية والتقليد بهدف تحقيق الإبداع المنشود من خلال إنتاج فلسفة عربية إسلامية أصيلة .
 - 2- تأسيس الحداثة الإسلامية من خلال النقد الأخلاقي للحداثة الغربية وذلك من خلال مشروعية الوقوف على مثالب الحداثة الغربية وكذا إعادة قراءة التراث بأدوات منهجية حديثة .
- نحاول في هذه المداخلة الاجابة عن الاشكال التالي:

- ما هي الآليات المنهجية التي اعتمدها كل من طه عبد الرحمان ومحمد أركون في نقد التراث وتحديد مخارج الحداثة العربية الإسلامية ؟ .

يعد محمد أركون المفكر الجزائري المنشأ أصيل قرية توريرت ميمون المولود سنة 1928، والفرنسي المشرب والثقافة، واحد من ابرز الباحثين والمفكرين الذين أثاروا أسئلة وإشكالات معرفية أبانت عن تعدد وتشابك مصادره، واختلاف مناهجه فقد تأثر "بابي حيان التوحيدي" 1036/932 يقول في هذا مؤكدا تعلقه بهذه الشخصية: "أبو حيان التوحيدي هو أخي التوأم، هو أخي الروحي، أخي في الفكر. إني أحبه، أحب هذا الإنسان، أحبه كشخص. (محمد أركون، الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، 1993، صفحة 250) .

كما يشير إلى تأثره البالغ بأستاذه ريجيس بلاشير Reegis Blacher 1973/1900 الذي اخذ عنه المنهجية الفيلولوجية، وهو علم يبحث في اشتقاق الكلمات وأصولها)، أثناء دراسته بجامعة الجزائر، يقول في هذا الشأن: "لقد علمني ريجيس بلاشير الدقة والصرامة الفيلولوجية، ولكنه لم يعلمني كيف أخرج من الفيلولوجيا بعد أن دخلتها . (محمد أركون، الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، 1993، صفحة 247) .

إضافة إلى تأثره بمدرسة الحوليات ومؤسسها لوسيان فيفر Lucien Febver (1956/1878) حيث يشير إلى ذلك بقوله: "ولولا مجيء لوسيان فيفر من باريس وإلقائه المحاضرة العصماء وحضوري إياها بطريقة تشبه الصفعة لربما بقيت نائما كغيري دون أن أحس بشيء (محمد أركون، الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، 1993، صفحة 278/247).

هذا وقد كان انتقاله إلى فرنسا والدراسة في أكبر واعرق جامعاتها -السوربون- مكنه من الاطلاع على ما كتبه المستشرقون، كما تمكن من الاحتكاك والدراسة عن منهجية اللسانيات التي عرفت انتشارا واسعا مع جهود دي سوسير 1857 Ferdinand de Saussure كما تمكن من الاطلاع والتأثر بالانثروبوجيا والمناهج الاجتماعية، ولعل أكثر فيلسوف حضورا في نص أركون هو ميشال فوكو الذي أخذ عنه مسألة التحقيب الابستيمي للفكر الإسلامي. ويرتبط مصطلح الابستيمية بمصطلحات أخرى تنسب إلى فوكو اعتمد عليها محمد أركون مثل "الامفكر فيه" l'impensé، والمستحيل التفكير فيه

Archéologie de "l'impensable" بالإضافة إلى الآلية الفوكوية المتمثلة في "حفريات المعرفة" la connaissance" وهذه هي المنهجية الأركيولوجية في دراسة التاريخ، وهي تخترق العصور لتحديد الأرضية التي منها تنطلق المعارف والعلوم. (بغورة، 2001، صفحة 69/70).

فإلى جانب بنوية ميشال فوكو وليفي ستراوس، اعتمد محمد أركون على تفكيكية جاك ديريدا (1930/2004) Jaque Derrida . لتفكيك العقل الإسلامي وخرق القداسة المحيطة به بالإضافة إلى التوظيف الواسع لمصطلحات بيير بوديو (1930/2002) Pierre Bordieu، والتي طبقها على دراسة التراث الإسلامي مثل "الرأس المال الرمزي" "Le Capital Symbolique"، ومصطلح "الساحة" "Le champ" الذي استعاره بوديو أساساً من العلوم الدقيقة وبخاصة الفيزياء، إلى جانب كلمة "habitus" والتي ترجمها هاشم صالح بالتقمص الجسدي للعقائد. (صالح، الصفحات 8-9) .

ويمكن القول أن أركون لم يتقيد بمنهج واحد في كتاباته، حيث استفاد ووظف مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وللمفكر محمد أركون العديد من المؤلفات التي انصبحت في توجهه وانشغاله المعرفي بل ومشروعه في نقد التراث والبحث في أسباب التحديث و الانبعث الحضاري للأمة الإسلامية من أهم كتبه "تاريخية الفكر العربي الإسلامي"، وكتاب "الفكر الإسلامي: قراءة علمية"، وكتاب "فضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟"، وكتاب "الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي"، وكتاب "الإسلام بين اليوم والغد"، وكتاب "من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي"... وغيرها من الكتب والمؤلفات التي شكلت مشروعه الفكري في قضية نقد التراث الإسلامي.

نظرة محمد أركون إلى التراث الإسلامي:

يرى أركون أن التراث: "مجموعة متراكمة ومتلاحقة من العصور والحقب الزمنية. إن هذه القرون المتطاولة مترابطة بعضها فوق البعض الآخر كطبقات الأرض الجيولوجية أو الأركيولوجية، وللتوصل إلى الطبقات السطحية العميقة، أي القرون التأسيسية الأولى... لا بد من اختراق الطبقات السطحية الأولى والوسطى... لا بد لمؤرخ الفكر كما يقول فوكو: أن يكون أركيولوجي الفكر، ليتبين بوضوح أن مفهوم

التراث غير مفصول في أبعاده الكاملة عن المنهج الذي يتبناه قبلاً“ (محمداركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، 1998، صفحة 61) .

وتتضح هذه الصورة حين نتعرف على العناصر الثانوية تحت مسمى التراث كما يفهمه أركون؛ فالتراث بنية تراكمية تعاقبية تشكلت عبر أزمان متلاحقة، بحيث أنها تتكون من خليط من الأفكار المتداخلة بطريقة لا يفصل فيها بين الرباني والبشري، مما يمنحه مضمونا عقليا ثابتا يقتضي إبداع قراءة تفكيكية لمكوناته الداخلية.

وعليه تتضح نظرتة المعرفية في التعاطي مع الموروث الثقافي إلى أن المنهج الذي ركن إليه هو المنهج الأركيولوجي، لأن صفة التراكم التي يتصف بها التراث تفرض التعاطي مع منتجاته الفكرية والمعرفية بشكلها المتداخل والأفقي في مجال هذا التصور والمنهج معا. فهو يرى أن مسألة التراث الإسلامي لم تعالج أبدا من خلال المنهج الأثرولوجي. كما يستبعد أن تكون جهود المستشرقين قد أفادت هذا التراث، فالنقد الاستشراقي لم يفعل إلا أن زاد من خطورة المنهجية الإيمانية الشكلية للمسلمين ولا يعدو أن يكون إلا دفعا نحو الاتجاه الأكثر فيلولوجية وتاريخانية. فالبحت الأساسي والأولي ينبغي أن يتجلى في المنشأ التاريخي للوعي الإسلامي وتشكل بنيته المشتركة عبر عملية الخلق الجماعي للحديث النبوي. وبنفس المنهج يمكن مقارنة القرآن الكريم. “إن كل حديث يقوي وحدة الأمة عن طريق التقاطه وتلخيصه بأسلوب مقتضب للطقوس الشعائرية والسلوك الأخلاقي والممارسات القانونية والمعارف التجريبية ورؤيا محددة للعالم، ويوجه كل ذلك باتجاه منظور تاريخ النجاة أو الخلاص في الآخرة. إن مجموعة هذه الأشياء تمارس دورها في آنٍ واحد كشاشة لإسقاط القيم عليها وكتصورات مثالية ترسخ هوية الأمة تؤيدها= تخلدها عبر التقلبات العديدة التي شهدتها تاريخها“ (محمداركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، 1998، صفحة 58). مما يساعدها على ممارسة دورها بصفقتها إحدى المسلمات الإلهية التي يجب عليها الحلول مكان كل أشكال السلطة الممارسة على صعيد الأمة، وكتراث حيّ وفاعل يحمي التواصل بين الأجيال المتلاحقة حتى الوصول إلى مستوى جيل الصحابة والتابعين.

الآليات المنهجية في قراءة التراث عنده:

هذا ولعل من بين القضايا الحدائرية التي أسالت الكثير من الحبر وفتحت مجالات للجدل مسألة إعادة قراءة القرآن وتفكيك نصوصه بمنهج حديثة، حيث نظر الحدائيون إلى القرآن الكريم، على أنه "منتج" قابل لإعادة التدوير والقراءة؛ يقول نصر أبو زيد في هذا الصدد: "إنَّ النصَّ القرآني في حقيقته وجوهه منتج ثقافي؛ والمقصود بذلك أنه تشكّل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاماً، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهيةً ومتفقاً عليها، فإنَّ الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنصّ يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية، ويعكّر من ثَمَّ إمكانية الفهم العلمي لظاهرة النصّ" (نصر حامد، صفحة 24).

وفي هذا الإطار – إعادة قراءة النصّ القرآني – جاء مشروع محمد أركون، الذي بدأ بنشر دراساته النقدية منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين داعياً لإعادة قراءة القرآن وتفسيره وفق مناهج النقد الأدبي الحديث، فنشر عدّة دراسات نقدية وفق المنهج اللساني والسيميائي والتحليلي للقرآن، ثم نشر جميع دراساته في كتابه الموسوم بـ "قراءات في القرآن" الذي نشر سنة 1982 في باريس، وصدرت منه عدّة طبعات، ثم استلّ منه دراسات، وعمّق البحث فيها ونشرها في كتاب عنوانه "القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني" أعاد فيه قراءة لسانية لسورتي الفاتحة والكهف، وقد بيّن في مقدّمة كتابه الأخير الغاية من الدراسة وفق هذه المناهج والمتمثلة في "تحليل الخطاب الديني أو تفكيكه لتقديم معانيه الصحيحة وإبطال التفسير الموروث، بل لإبراز الصفات اللسانية اللغوية وآلات العرض والاستقلال والإقناع والتبليغ والمقاصد المعنوية الخاصة بما أسميته الخطاب النبوي (محمد أركون، القرآن من التفسير الموروث الى تحليل الخطاب الديني، 2005، صفحة 5) .

لقد استهدف محمد أركون من مشروعه هذا إلى خلخلة المفاهيم الثابتة من خلال "زحزحة" المحرّمات الفكرية و"اختراق اللامفكر فيه، بغية الدخول إلى أفق الحدائرية الرّحب، حيث يرى انه لا يمكن بناء الحدائرية دون إعادة النظر في الثوابت من خلال إعادة قراءة "التراث الثيولوجي" كما يرى، بل ويرجع ظاهرة العنف والتطرف إلى شيوع التفسير الحرفي للنصّ القرآني، هذا التفسير الذي يلجأ إلى بتر الآيات عن سياقاتها، وتحويل آثار المعنى إلى معنى مطلق لا يطاله التغيير، عكس ما يستهدفه هو من إشاعة إسلام

مبني على العقل المحمل ببذور التنوير، نازعًا مشروعية تديره عن حراس التفسير الحرفي والظاهري، قدماء ومحدثين، ولأنّ الحداثة لا تنفك عن العلمانية، لتلازمهما تلازم الروح والجسد. فهو يؤكّد على جعل الإسلام شأنًا شخصيًا لا دخل للدولة أو حتى الجماعة فيه...، إنّه يريد بهذا المشروع أن يزحزح مفهوم الحقيقة المطلقة، وذلك بتفكيك مسلمات التفسير اللاهوتي التقليدي، الذي يؤدّي إلى "أسطرة القرآن" وإفقاده صفته التاريخية، لذلك يحتج على تنصيب القرآن مرجعًا أعلى ونهائيًا للبشر، وجعله يحتوي على الأجوبة والحلول النهائية للأسئلة التي يطرحها المسلمون في كلّ زمان ومكان، فهو يُخضع النصّ القرآني بذلك لمحكّ النقد التاريخي المقارن، وللتحليل الألسني، وللتأمل الفلسفي المتعلّق بإنتاج المعنى " (الطالب، 2011).

فالمصحف حسب أركون هو عبارة عن مجموعة من "العبارات الشفهية في البداية ولكنّها دوّنت في ظروف تاريخية لم توضح حتى الآن، أو لم يكشف عنها النقاب، ثم رفعت هذه المدوّنة إلى مستوى الكتاب المقدّس بواسطة العمل الجبار والمتواصل لأجيال من الفاعلين التاريخيين، اعتبر هذا الكتاب بمثابة الحافظ للكلام المتعالي لله والذي يشكّل المرجعية المطلقة الإجمالية التي ينبغي أن تتقيّد بها كلّ أعمال المؤمنين وتصرفاتهم وأفكارهم" (محمداركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، 1999، صفحة 41).

لذلك يفضّل أن يدعوه كما صرّح "بالنصّ الرسمي المغلق، والذي استهلكته الأمة المفسّرة، عاشت عليه طيلة قرون وقرون، وسوف تستهلكه أيضًا طيلة فترة مقبلة لا يعرف إلا الله مداها بصفته تنزيلاً، أي وحياً معطى" (محمداركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، 1999، صفحة 570)، لذلك ينبغي "القيام بنقد تاريخي لتحديد أنواع الخلط، والحذف، والإضافة، والمغالطات التي أحدثتها الروايات بالقياس إلى معطيات التاريخ الواقعي المحسوس" (محمداركون، الفكر الإسلامي، قراءة علمية، صفحة 31)، فالباحثون اليوم ليس في وسعهم الاكتفاء "بالتكرار الورع للحقائق الموحى بها في الجزيرة العربية في القرن السادس والتي طرحت منذئذ على أنّها بآن واحد، ممّا يمكن تعريفه واستخدامه وأنّها متعالية...، وينجم عن ذلك أنّ المشكلة الجديدة المطروحة على الفكر العربي هي مشكلة تاريخية الحقيقة المنزّلة وإذا شئنا مشكلة تفاعل الوحي والحقيقة التاريخية منذ 622م، وهذه المشكلة محتومة كما

يدلّ على ذلك مثال الفكر المسيحي، الذي شرع ينظر بعين الجدّ في الحقّ إلى التّقد الفلسفي لدى أمثال نيتشه" (عبد الرزاق، 1410هـ، صفحة 173).

- إن أهم ما يمكن استخلاصه من قراءة مشروع أركون يتمحور في النقاط التالية :
- ✓ انطلق محمد أركون في مشروعه من مسلمة تتمحور في ضرورة إعادة قراءة التراث الإسلامي بأدوات ومناهج حديثة معولة، تعتمد البعد البراغماتي في نظرتها للتراث، بحيث تروم أيتلاءم خذ ما ينفع الواقع ويتلاءم مع مقتضيات العصر، وتفصح عن كل ما لا يتلاءم مع روح الحداثة .
 - ✓ تعدّ مقارنته النقدية خطوة جريئة تطرح مسألة ماهية التراث، ثم كيفية تأويل النص القرآني وما يلحق به من فكر .
 - ✓ دعوته لقراءة التراث بمنهجية إبستمولوجية تجديدية للتراث مختلفة عن مناهج التراث، وكذا عن مناهج المستشرقين .
 - ✓ توظيف مناهج العلوم الإنسانية الحديثة وعلى رأسها المنهج التفكيكي في قراءة النص الديني الإسلامي.
 - ✓ سعى إلى تفكيك المفاهيم والأفكار المسكوت عنها في العقل الإسلامي والحفر في الأسباب والمسببات.
- ويمكن تحديد وإجمال عناصر الفكر الأركوني في: الحداثة والعلمانية والتاريخية والتأويل ومنهج النقد الإبستمولوجي واعتماد المناهج الغربية الحديثة بحذافيرها .

ويعدّ المفكر طه عبد الرحمان واحدا من الباحثين الذين وقفوا على مقارنة التراث الإسلامي بمنهجية عملية واعتراضية تروم التجديد والتقويم، الذي ينبى بصاحبه عن مظاهر التهافت في تبني أحكام نابغة من نظرة جزئية تفاضلية قائمة على آليات استهلاكية حددها طه عبد الرحمان بقوله: "الآليات العقلانية، والآليات الأيديولوجية والفكرانية"، فدعا إلى الابتعاد عن القراءة الناقصة للتراث، وإبطال فحواها، بالآلية المنهجية التي اختارها بغية صناعة خطاب جديد أي بناء تراثنا الحاضر كما بنى المتقدمون

تراثهم الماضي ولا سبيل الى هذا التراث الحي إلا بتحصيل أسباب المعرفة - كما يقول - على وجهها الأوسع وتحصيل أسباب العمل على وجهها الأنفع ثم التوسل بكل ذلك في انشاء خطاب يضاهاى قيمة خطاب المتقدمين كما يضاهاى خطاب المعاصرين " .

نظرة عامة حول مميزات مشروعه الفكري:

لقد أثمرت جهود "طه عبد الرحمن" مشروعاً فكرياً، كانت بداياته مع خطواته الأولى في مجال التوجيه والتعليم، وخوض غمار تطوير الدرس الفلسفي، كأستاذ للمادة مع نهاية الستينات من القرن المنصرم، ثم تطورت مساعيه وجهوده كباحث متمرس واجه غمار أمواج وتيارات الفكر والفلسفة المتلاطمة، حيث تشير مجمل مؤلفاته التي أنجزها طيلة العقود الثلاثة الماضية، إلى عمق جهده وإخلاصه وتفانيه في البحث العلمي، وعلى رغبة عارمة لديه للإسهام في نهضة أمته والدخول في أفق وروح الحداثة المفقود منذ قرون، ثم المساهمة الفعالة في تفكيك السؤال المؤرق لذوي الألباب المنشغلة بالفكر والبحث: لماذا تقدم غيرنا وتأخرنا؟ ويمكن أن نحدد مميزات ثلاث نراها أهم ما يميز مشروعه الفكري.

أولاً: لقد تفرد "طه عبد الرحمان" بخطه المعرفي، ومنهجه في البحوث الفلسفية، حيث استطاع أن يجيي مدرسة أبي حامد الغزالي، النقدية، إذ دعا إلى إعادة قراءة التراث الإسلامي قراءة نقدية معتمدا المنهج التكاملية التداولي المنطقي، متمثلاً فلسفة اللغة، آخذاً بأسلوب المناظرة في قراءة التراث وتقييم الكتابات الفكرية المعاصرة التي تصدت لقراءة ونقد التراث (د/حاجي، 2016) .

يقول محمداً منهجه النقدي: "ولما ألزمتنا أنفسنا بهذه المبادئ النظرية والعملية فقد حملنا ذلك على أن نأخذ في بحثنا بمنهجية تعتمد أساساً حوارياً، موصولاً بالطريقة التي اشتهرت بها الممارسة التراثية، وهي طريقة أهل المناظرة ومعلوم، أن الطريقة التي شملت جميع الدوائر المعرفية الإسلامية العربية، تتبنى على وظائف منطقية تأخذ بمبدأ الاشتراك مع الغير في طلب العلم، وطلب العمل بالمعلوم، كما تبنى على قواعد أخلاقية تأخذ بمبدأ النفع المتعدي إلى الغير أو إلى الآخر (د/طه، تحديد المنهج في تقويم التراث، 1994، الصفحات 20-21).

ثانياً: تميزه بموقفه ونقده الشديد لمدرسة "ابن رشد" الفلسفية التي تماهت مع آراء وفلسفة أرسطو فكانت إضافتها هامشية يقول: " إن قصد ابن رشد كان هو تحقيق "ترجمة توصيلية" أي أنه بلغ المضمون بدون تصرف، ماعدا التصرف في بعض الألفاظ وهذا يعني أنه كان يحرص على حفظ المضمون إلى حد تقديسه، ويسعى إلى نقله بحذافيره، ومع أنه ارتقى بالنقل رتبة أعلى من رتبة المترجمين، فإن شدة تمسكه بأداة المضمون على وجهه في الترجمات كما لو كان وحياً منزلاً جعل منه متفلسفاً مقلداً ليس فوقه مقلد (د/طه، الحوار أفقا للفكر، 2013، صفحة 72).

فقد كان ابن رشد في تصور طه عبد الرحمن من المخالفين لقواعد التداول العربي الإسلامي من جهة التبليغ اللغوي أو المعرفي (د/اليوسف، 2012، صفحة 25).

وهذا معناه أن شروحاته وجوامعه وتلاخيصه للمنظومة الأرسطية هي: "أقوال كثيرة بعضها فوق بعض" (د/طه، اللسان أو التكوثر العقلي، 1998، صفحة 318)

ثالثاً: جعل من قراءته ونقده للحدائث الغربية مشروعاً متكاملًا داخل نسق لرؤية نقدية واضحة، نقرأ من خلالها رغبة قوية من هذا المفكر في تجاوز النقد إلى التقييم والتقييم، لما أنتجه فلاسفة الحدائث الغربية، حيث انتهى إلى بيان هشاشة مرتكزات هذه الرؤى الفلسفية وذلك لما أنتجته من مختلف مظاهر الاختناق والتأزم حيث يقول: "إن النظام العلمي التقني في مرتبة الانتظام التي ذكرنا أنها تكسب الإنسان الحديث سيادة التصرف وسلطان البطش، يبني على مبدأ اصطناع أخلاق جديدة، ويتجلى هذا الاصطناع للأخلاق في مسلكين هما: مسلك تغيير الخلق " أي تغيير الفطرة" ومسلك تغيير الخلق " أي تغيير السلوك" (د/طه، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائث الغربية، 2013، صفحة 123).

هذا ويمكن أن نلخص أهم ملامح ومميزات مشروع طه عبد الرحمن في ركيزتين أساسيتين انتهى إليهما الباحث إبراهيم مشروح هي:

✓ فقه الفلسفة الذي طلب فيه تحرير القول الفلسفي من التبعية والتقليد وذلك من أجل الإبداع الفلسفي المنشود بإنتاج فلسفة عربية أصيلة.

✓ تأسيس الحدائثة الإسلامية، بناء على النقد الأخلاقي للحدائثة الغربية، وذلك من خلال تقديم الجواب الإسلامي على إشكالات العصر (د/مشروح، 2009، صفحة 11).

2- آلية الحجج المنطقي ودورها في قراءة وتجديد التراث عنده:

الحجج آلية لغوية يعتبرها طه عبد الرحمن أنها كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها (د/طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، 1998، صفحة 226). فالمتتبع القارئ لأعمال طه عبد الرحمن تستوقفه خاصية اهتمامه بمسألة الحجج بوصفه أبرز آلية للإقناع، فهو فعالية تداولية جدلية، استدلالية، والخطاب والحجاج والكلام، أسماء مختلفة لمسمى واحد هو الحقيقة المنطقية الإنسانية.

لقد استخدم في نقده للتراث منهجية مأسولة لا منقولة، من خارج سياقه، فبعد أن دعا إلى قراءة أو دراسة التراث في كليته وانصب اهتمامه على الوسائل والآليات التي تم بها إنشاء هذه المضامين، إذ يرى "أنه لا بد من أن يقام النظر المضموني على النظر الآلي حتى يثمر نتائج لا فساد فيها (د/طه، الحوار أفقا للفكر، 2013، صفحة 27) .

ومن هذه الآليات التي يسميها مأسولة "آلية المناظرة" أي المحاور الفكرية التي استخراجها من التراث وجد العمل بها بأدوات المنطق "فالنقد الحقيقي" هو الذي يحترم الضوابط المشروعة في إبطال الآراء، وهي ضوابط تحصل في علم "المنطق"، فلا نقد من دون منطق، وهو ذلك الذي يتيح إمكانية الرد لمن توجه عليه الإبطال ليتمكن من دفع الإبطال الذي ورد على رأيه بوجه منضبط ومشروع أيضا، وهو وجه يحصل في "آداب البحث والمناظرة" (د/حمو، 2014، صفحة 50).

لقد جاء الحجج المنطقي عند طه عبد الرحمن وسيلة إستراتيجية اقناعية تقتضي تحصيل تكويني منطقي وحجاجي والأخذ "بأسباب الكتابة الاستدلالية الصحيحة" (د/طه، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، 1994، الصفحات 299-300).

فلا يصير الكلام يقول: "حواريا حقيقيا حتى يكون لأحد المتحاورين رأي خاص يفتح به الكلام، فيطالبه الآخر بإقامة الدليل عليه، ويجوز أن يكون لكل واحد منهما رأي يخصه يطالبه الآخر بإثباته،

فيدور الحوار بينهما في صورة جملة مرتبة من الدعاوى فالاعتراضات، فالإثباتات، ثم الاعتراضات متى لزم الأمر حتى ينتهي الحوار إما بالعجز عن الإثبات أو العجز عن مزيد الاعتراض " (د/طه، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، 1994، صفحة 49).

إن الحجاج عند طه عبد الرحمن "فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء معرفة عملية، ... وهو أيضا جدلي لأن هدفه إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة" (د/طه، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، 2010، صفحة 65).

فالفعالية الحجاجية صفة لكل خطاب طبيعي، فإذا كان الحوار ضرورة ملحة لبناء المجتمعات وتشبيد الحضارات وهو عنوان لحركية حضارية دافعه إلى الأخذ بأسباب التطور، فهو في الخطاب الفلسفي أدعى وأحق، "فالفلسفة الواعية بأصولها الطبيعية والتداولية ... لا تبغي بمسالك الحجاج بديلا، لأنها وحدها الكفيلة في إطار مجال التداول ومقتضياته التفاعلية بأن تحصل الإقناع وتدفع إلى العمل (د/طه، في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، 2010، صفحة 66).

إن الحجاج في المباحث التداولية مسألة ثابتة، حيث يوجد تيار ناتج عن التقاء بتيارين نابعين من أصلين مختلفين متداخلين في الآن نفسه، تيار نابع من أطروحات فلسفية منطقية مختلفة ومتداخلة كالفلسفة التحليلية والنماذج المنطقية المختلفة، وتيار ينبع من اهتمام اللسانيين بالتخاطب وذاتية المتكلم وخصائص الخطاب ويتجمع التياران في مجال عام مشترك بين اللغويين والفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، نصنفه تحت عنوان هام جدا هو "الأطروحات البراغماتية" (د/لوصيف، 2006، صفحة 07).

هذا ويعد طه عبد الرحمن أول من اقترح مصطلح التداولية مقابلا للمصطلح الغربي Pragmatique وقد تبناه أحمد المتوكل واستعمله فلكي استحسان المختصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم (د/لوصيف، 2006، صفحة 08).

لقد اشتغل باحثنا بالمجال والقضايا التداولية من منطلقين هما أسس تخصصه فلسفة اللغة والمنطق، فأثمر بحثه رؤية جديدة عمل من خلالها على نحت المصطلحات، كما تدل طريقته في نقد النظريات وصياغة أخرى على مبادئ علمية قائمة على نقد النظريات وصياغة أخرى على مبادئ علمية قائمة على التأسيس، متجاوزا الآلية المعتمدة في الترجمة مستثمرا جهود علماء الإسلام في البحث التداولي، حيث نادا بالترجمة التأصيلية ومارسها في أصعب التخصصات على القارئ الغير متخصص وهو المنطق وفلسفة اللغة والتداوليات، ولقد ظهرت نتائجهما وإيجابياتهما في تدليل كثير من الصعوبات وإشكاليات الترجمة إلى العربية، وما تداول كثير من مصطلحاته واستساغتها إلا دليل على ضرورة هذا النوع من الترجمة التي قال عنها: طريق في النقل يجب العمل به (بلعلي، صفحة 278).

وبهذا يكون قد وضع أهم شرائط التجديد والعمل من أجل بناء مقومات الإبداع والتحرر من براثن التقليد وجاذبية الحداثة، وهذا لا يتأتى إلا متى التزم المتفلسف العربي بقواعد ومقتضيات المجال التداولي الإسلامي العربي، وبذلك يمكننا "خرق حجاب التقليد الذي ظل مستبدا بالعقل الفلسفي العربي بما ينيف عن ألف سنة، وتمكين المتفلسف العربي من القدرة على التصرف في المنقول الفلسفي على الوجه الذي يوافق مجاله الغربي أو اختياره الفكري (د/طه، فقه الفلسفة، 2008، صفحة 16).

وعليه يمكن أن نقول إن أهم ما نقف عليه في مشروعه هو إعادة الاعتبار للمناظرة والحجاج في الفكر الإسلامي من خلال تجديد الاعتبار لعلم الكلام، فالحجاج الفلسفي التداولي صورته المناظرة التي تستلزم حيابة أدواتها المعرفية وقواعدها الأخلاقية.

3 - القراءة التكاملية للتراث:

بأسلوب منطقي تفكيكي تجريدي إلى حد بعيد، يضع طه عبد الرحمن أساسيات نظرية للإجابة عن سؤال يطرحه في بداية الباب الأول من كتابه الموسوم: "سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد" يعنونه ب: "المنهجية التكاملية في التراث، وأما السؤال الذي يضعه على رأس الفصل الأول، فهو:

كيف نجد النظر في التراث؟ فيبدأ أولاً بتفكيك وتحليل المفاهيم حيث وقف عند مفهوم كل من النص التراثي الإسلامي العربي، ثم النظر والتجديد والكيفية، ليفند منتقدا النظرة التجزئية لهذا التراث مجددا آلياته المنهجية قائلا: "اعلم أن أسباب تركنا للنظر السائد في التراث تقوم في أربعة هي: "الاقْتِصَارُ عَلَى النِّظَرِ فِي المِضَامِينَ" و"التوسل بالآليات المنقولة" و"التلويح بالعقلانية" و"الدعوة إلى التجزئية" (د/طه، سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، 2015، صفحة 49).

لقد انتقد طه عبد الرحمن جهود الجابري في نقد التراث ووجد أنها نظرة تجزئية داعية إلى كسر بنية العقل المنحدر إلينا من عصر الانحطاط، مستنجدا بآليات منهجية مستوحاة من الحداثة الغربية "فقد اتخذ موقفا جديدا من التراث حقق انعطافا عن القراءات السابقة عليه، وذلك بإصداره كتاب "نحن والتراث (1980) الذي تولى نقد قراءات التراث التي انطلقت، من منطلق ماضي لا تاريخي (د/مشروح، 2009، صفحة 151).

يقول: "الفكر العربي الحديث والمعاصر هو في مجمله فكر لا تاريخي يفتقد إلى الحد الأدنى من الموضوعية، ولذلك كانت قراءته للتراث قراءة سلفية تنزه الماضي وتقده وتستمده منه (الحلول) الجاهزة لمشاكل الحاضر والمستقبل، وإذا كان هذا ينطبق بوضوح كامل على التيار الديني، فهو ينطبق أيضا على التيارات الأخرى، باعتبار أن لكل منها سلفا يتكئ عليه ويستنجد به (د/محمد، 1980، صفحة 13).

ويستوقفنا هنا رأي الباحث د/ حسين الإدريسي في كتابه "محمد عابد الجابري" ومشروع نقد العقل العربي إذ يقول: إن هذا الحجب المتكرر في (إستمولوجيا الجابري) ينم عن أسر إيديولوجي للمؤلف نفسه ولموضوعه أيضا، في عملية مضنية للبحث عن اللامعقول في الثقافة العربية الإسلامية، ويظل المستجيب دائما في الخارج، في حين أن المطلوب هو تلمس مدى معقولية الخطاب العربي الإسلامي من الداخل لا من الخارج (د/حسين، 2010، صفحة 187).

لقد كانت غايته النقدية تستهدف في نفس الوقت مجاوزة التراث وتحقيق الحداثة بالتماس شروط مد الحاضر في التراث الماضي، هذه الشروط التي ليست في حقيقة الأمر سوى نتائج الحداثة الغربية، وبهذا قام الجابري بعكس ما انتقد به غيره من سهولة "الهروب إلى الأمام" إذ وقع في "الهروب إلى الوراء"، يتخذ

الجابري العقلانية كمرجعية مطلقة، غير أنه ليس من السهل بناء نظام تصوري دقيق ومحدد لموقفه من التراث لأن آلية الفصل والوصل المزعومة في كتاب "نحن والتراث" لم يتحقق بواسطتها تحديد (النحن) لانغماسها وذوبانها في الهاجس السياسي، ولعدم فهم التراث فهما موضوعيا خارج إسقاطاته التي لا تستوعب لا المرجعية الغربية ولا تحقق التأسيس لامتناع شروطه الكاملة، وانحصاره في دائرة التاريخ والسياسة، وعدم انجاز الحوار المطلوب مع التراث (د/مشروح، 2009، الصفحات 156-157).

ويقف طه عبد الرحمن موقف الناقد للنظرة التجزيئية في قراءة التراث محمدا موقفه من آراء الجابري، إذ يقول: "إن قراءة الجابري (الايستمولوجية) أتت من العثرات المنهجية، والثغرات في المعلومات، ما قد يرفع عن قراءته في التراث القيمة العلمية المزعومة ويشكك في صلاحية استثمار مقرراتها في مجال الدرس التراثي (د/طه، حوارات من أجل المستقبل، 2003، صفحة 25).

لقد نذر طه عبد الرحمن نفسه إلى إنشاء نظرية مستقلة في تقويم التراث يقول: "حرصنا فيها أشد الحرص على أن تستوفي مسائلها مقتضيات المنهجية (د/طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، 1994، صفحة 12).

لقد أراد طه عبد الرحمن تجاوز النظرة التجزيئية في قراءة ونقد التراث، كاشفا خلفياتها وأوهامها، داعيا إلى الارتباط بالتراث والتمسك به منهجا وروحا، حيث تصدى لكل إعراض عن التراث كما يدخل في نقد لحدود كونية أو شمولية القيم الغربية، مبرزا أن الغرب نفسه صار يقلل من هالة الكونية وبرز الخصوصية (د/مشروح، 2009، صفحة 159).

4- الحدائثة الإسلامية وآلية إنتاجها:

يؤسس طه عبد الرحمن رؤيته لتفعيل العمل على النهوض بالتراث مرتكزا على عدة محاور أهمها: "الاحتكام إلى المجال التداولي الإسلامي روحا ومنهجيا.. والتحرر من أية سلطة فكرية غربية توجه البحث، ومن هنا وضع حدا لمرجعيات تحشر نفسها في كل قضية، وأزاح كابوس الإحالات المفتعلة والمغرضة لدى الكثيرين من أصحاب القراءات ووضع ما سماه الآليات الإنتاجية التي رتب قوانينها، وبين خصائصها،

فأصبح مشروعه هرما معماريا من المصطلحات والمفاهيم التي تم تشكيلها بتلقائية (د/عباس، الصفحات 103-104).

إن قراءته ونقده للحدائثة الغربية قد أفضت به إلى توضيح وبيان هشاشة مرتكزات الرؤى الفلسفية للحضارة الغربية، لما أنتجته من مختلف مظاهر الاختناق والتأزم حيث يقول: "إن النظام العلمي التقني في مرتبة الانتظام التي ذكرنا أنها تكسب الإنسان الحديث سيادة التصرف وسلطان البطش - يبني على مبدأ اصطناع أخلاق جديدة ويتجلى هذا الاصطناع للأخلاق في مسلكين هما: مسلك تغيير الحق "أي تغيير الفطرة" ومسلك تغيير الخلق" أي تغيير السلوك (د/طه، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائثة الغربية، 2013، صفحة 123).

لقد كان النقد الانتمائي للحدائثة عند طه عبد الرحمن منهج يقابل الدهرانية، والمقصود "بالدهرانية" هو الدعوة لفصل الأخلاق عن الدين، سبقتها "الدينية" وهي الدعوة لفصل الدين عن الحياة، أما العلمانية بفتح العين فتعني فصل الدين عن السياسة، بينما العلمانية بكسر العين فهي فصل العلم عن الدين ومن هنا استهدف إعادة الاعتبار لأهمية التجربة الأخلاقية في بناء الإنسان حيث جاءت كتاباته الأخيرة تصب في هذا المنحى الذي يهدف إلى إعادة الاعتبار للتجربة الأخلاقية في مواجهة التيارات المادية للعقل الحدائثي المجرد واستبدالها بالعقل المؤيد الذي يعده أعلى مراتب العقل والقادر على إصباغ الحياة والفكر بالقيم المعنوية "فالحدائثة لا تولد إلا قيما ومعاني من جنس وقائعها وظواهرها" يقول "فلا بد إذن من طلب أخلاقيات تنأى عن السطح الذي وقفت عنده الحدائثة، ونغوص في أعماق الحياة وأعماق الإنسان، فلا أعمق من حياة تمتد من عاجلها إلى آجلها ولا أعمق من إنسان يصل ظاهره بباطنه، وأي المعاني الخلقية تستطيع استيعاب هذا الامتداد للحياة وهذا الاتصال للإنسان من المعاني التي ينطوي عليها الدين الإلهي، أليس يسعى هذا الدين إلى صلاح الحياة الإنسانية في الحال وفلاحها في المال، فما بالك بدين كالإسلام الذي جاء ليكون تماما وكاملا لهذه المعاني الروحية" (د/طه، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائثة الغربية، 2013، صفحة 26).

وتوضيحا لفكرته حول سؤال الأخلاق، توقف في كتابه هذا مع شروط وموانع تجديد الفكر الديني الإسلامي، فوقف مع أسباب الانبعاث الإسلامي حيث دعى إلى استعجال المسلم تدارك التقدم الحضاري بالتزود بالتركية والطاقة الروحية دون الاكتفاء بتقليد السبل المادية المنقولة عن الغرب.

1. الابتعاد عن محاكاة النمط الحدائثي الذي بني أساسا على نبذ الأخلاق.
2. الأخذ بشروط تجديد الفكر الديني التي تعتمد الشمول والتكامل المطلوبين في الدين الإسلامي وذلك مرهون بقيام النظر على العمل في أسس ثلاث "التحقق بالعمل الشرعي، واستعمال العلم، والتوسل بالنظر بمفاهيم عملية شرعية (د/طه)، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائث الغربية، 2013، صفحة 189).

لقد رام طه عبد الرحمن التأسيس لحدائث ذات توجه معنوي، بديلة عن الحدائث ذات التوجه المادي، فمن خلال مقارنته لمفهوم الحدائث في كتابه: "روح الحدائث- المدخل إلى تأسيس الحدائث الإسلامية، فالحدائث إمكانات متعددة وليست واحدة كما يروج لها، حيث يمكن الحديث عن حدائث كثيرة بحسب الأقطار والمراتب والمجالات، فإذا كانت الحدائث الغربية متعددة الأشكال مع اشتراكها في المصير والتاريخ، فكذلك لا بد أن يكون هناك حدائث إسلامية.

ومن خلال طرحه للخطوط العريضة في تأسيسه للحدائث الإسلامية التي أرادها بديلا للطرحين التقليديين حسب تصوره: التقليد (السلفي) والتقليد العربي (الحدائثي) وليس الحدائثي وثمة حدد سبل تفعيل الحدائث في كتابه "روح الحدائث" انطلاقا من الاستقلال والإبداع، وقد حدد شروطا للإبداع، وضرورة الانتقال من التعقيل المقلد إلى التعقيل المبدع، يقول: "لست أرى من مخرج لحركة التجديد الإسلامي من وضع التضييق والتشنيع التي تعاني منه، إلا بتمام استيضاح للمدلول الإسلامي للتجديد، فالتجديد في منظور الإسلام ليس هو مجرد التشييد للصرح الدنيوي من خطوط خاصة ومصالح مشتركة، بل هو أشرف من ذلك درجات، نظرا لأنه يطمح إلى تشييد علاقة الإنسان بربه، ولا هو مجرد التغيير في الوعي السياسي للأفراد، بل هو أوسع من ذلك درجات، لأنه ينزع إلى تغيير الإنسان بوصفه كلا متكاملًا" (د/طه، سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائث الغربية، 2013، صفحة 194).

فالتطبيق الإسلامي عامة يسعى إلى الارتقاء بالإنسان إلى كماله الإنسانية وحصول رتبة الإحسان، ولا يهدف إلى تحديثه ماديا بما ينحط به إلى رتبة الحيوان.

خاتمة:

يرى طه عبد الرحمن أن الفعل الحدائي الإسلامي لا يقوم إلا على أصل التفاعل مع الدين، أو الإبداع الموصول ويعني به تجديد الفعل الحدائي وليس نقله، عن طريق "التأسيس المبدع"، الذي يكرم الإنسان ويعيد للخالق مكانته، "والتعقيل المبدع" الذي يعني الاستثمار في كل الوسائل والمنهجيات الحديثة، و"التأريخ المبدع" بالاستناد إلى السياقات التاريخية والرجوع إلى مبدأ "التدبير" و "الاعتبار" القرآنيين، فلا دخول للمسلمين إلى الحدائفة إلا بحصول قراءة جديدة للقرآن الكريم كما يقول والأخذ بمبادئ روح الحدائفة الثلاث حسب: الرشد والنقد والشمول. فقد انصب انتقاد طه عبد الرحمان كذلك على القراءات الحدائفة للقرآن الكريم مشيرا ضمنا أو علانية إلى قراءة محمد أركون، محاولا كشف المرجعيات والأنساق الفكرية الموجهة لهذه المشاريع المسماة "بالقراءات الجديدة للنص القرآني"، هذه المشاريع التي أعلنت عن بدائل جديدة في القراءة والتأويل للتراث ككل.

Conclusion:

Taha Abdul Rahman believes that the Islamic modernist act is not only based on the interaction with religion or the Continuous creativity and it means renewing the modernist act, not moving it, through the "creative lantern", which honors man and restores his position to the Creator, and "creative rationality" which means investing in all modern means and methodologies. "Creative history" based on historical contexts and reference to the Qur'anic doctrine of "reprovement" and "consideration", Muslims have no access to modernity except for a new reading of the Holy Qur'an, as he says and the adoption of the three principles of the spirit of modernity, by reference to majority, criticism and inclusiveness. The criticism of Taha Abdul Rahman also focused on the modernist readings of the Reem Qur'an, implying or publicly reading Muhammad Arkun, trying to uncover the intellectual references and formats directed to these projects, called "new readings of the Qur'anic text," which announced new alternatives to reading and interpretation of the heritage as a whole .

المراجع:

1. ابراهيم الطالب. (2011). الحدائثيون والقرآن الكريم: محمد اركون نموذجاً. جريدة السبيل المغربية (113).
2. ابراهيم د/مشروح. (2009). طه عبد الرحمان، قراءة في مشروعه الفكري (المجلد 1). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
3. ابو زيد نصر حامد. مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن (المجلد 2). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
4. أرحيلة د/عباس. فيلسوف في المواجهة، قراءة في فكر طه عبد الرحمان. المركز الثقافي العربي.
5. الإدريسي د/حسين. (2010). محمد عابد الجابري ومشروع نقد العمل العربي (المجلد 1). بيروت، لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
6. الجابري د/محمد. (1980). نحن والتراث. بيروت: دار الطليعة.
7. الزواوي بغورة. (2001). ميشال فوكو في الفكر العربي المعاصر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
8. الطاهر د/لوصيف. (جانفي، 2006). التداولية اللسانية. مجلة اللغة والأدب .
9. النقاري د/حمو. (2014). منطق تدبير الاختلاف من خلال أعمال طه عبد الرحمان (المجلد 1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
10. آمنة بلعلي. (بلا تاريخ). المنطق التداولي عند طه عبد الرحمان وتطبيقاته. ملتقى علم النص .
11. بن عدي د/اليوسف. (2012). مشروع الإبداع الفلسفي العربي (قراءة في أعمال د. طه عبد الرحمان) (المجلد 1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
12. عبد الرحمان د/طه. (1994). الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري. بيروت: المركز الثقافي العربي.
13. عبد الرحمان د/طه. الحوار أفقا للفكر. بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
14. عبد الرحمان د/طه. (2013). الحوار أفقا للفكر (المجلد 2). بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

15. عبد الرحمان د/طه. (1998). اللسان أو التكوثر العقلي. بيروت: المركز الثقافي العربي.
16. عبد الرحمان د/طه. (1998). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي (المجلد 1). بيروت: المركز الثقافي العربي.
17. عبد الرحمان د/طه. (1994). تجديد المنهج في تقويم التراث. بيروت: المركز الثقافي العربي.
18. عبد الرحمان د/طه. (2003). حوارات من أجل المستقبل (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الهادي.
19. عبد الرحمان د/طه. (2013). سؤال الأخلاق مساهمة في النقد الأخلاقي للحدثة الغربية (المجلد 5). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
20. عبد الرحمان د/طه. (2015). سؤال المنهج في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد. بيروت: المؤسسة العربية للفكر و الإبداع.
21. عبد الرحمان د/طه. (2008). فقه الفلسفة (المجلد 2). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
22. عبد الرحمان د/طه. (2010). في أصول الحوار وتحديد علم الكلام. بيروت: المركز الثقافي العربي.
23. مباركة د/حاجي. (07 جوان, 2016). النظرية الطاهوية بين جدلية التعقل وتحقيق الجمالية. مجلة المداد ، دورية علمية دولية محكمة .
24. محمداكون. الفكر الإسلامي ، قراءة علمية (المجلد 2). (هاشم صالح، المترجمون) بيروت، لبنان: المركز الإسلامي العربي.
25. محمداكون. (1993). الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد. الجزائر، الجزائر العاصمة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب لافوميك.
26. محمداكون. (1999). الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي. (هاشم صالح، المترجمون) بيروت: دار الساقين.
27. محمداكون. (2005). القرآن من التفسير الموروث الى تحليل الخطاب الديني (المجلد 2). (هاشم صالح، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.
28. محمداكون. (1998). تاريخية الفكر العربي الإسلامي (الإصدار 3، المجلد 3). (هاشم صالح، المترجمون) بيروت، الدار البيضاء، لبنان: مركز الإنماء القومي والمركز الثقافي العربي .

29. نعمان السامرائي عبد الرزاق. (1410هـ). الفكر العربي والفكر الاستشراقي بين محمد اركون وادوارد سعيد. الرياض: دار صبري للنشر والتوزيع.
30. هاشم صالح. محمد اركون، من فيصل التفرقة الى فيصل المقال، اين هو الفكر الإسلامي المعاصر.

References:

1. Ibrahim Al-Talib. (2011). Modernists and the Noble Qur'an: Muhammad Arkoun as a model. The Moroccan newspaper Al-Sabeel (113).
2. Ibrahim d / Mashrouh. (2009). Taha Abdul-Rahman, a reading of his intellectual project (Volume 1). Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
3. Abu Zaid Nasr Hamed. The Concept of Text: A Study in the Sciences of the Qur'an (Volume 2). Beirut, Lebanon: The Arab Cultural Center.
4. The departure of Dr. Abbas. Philosopher in the confrontation, a reading in the mind of Taha Abdul Rahman. Arab Cultural Center.
5. Al-Idrisi, Dr. Hussein. (2010). Muhammad Abed Al-Jabri and the Arab Work Criticism Project (Volume 1). Beirut, Lebanon: The Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
6. Al-Jabri Dr. Muhammad. (1980). We are heritage. Beirut: Dar Al Talei '.
7. Zawawi in Ghora. (2001). Michel Foucault in contemporary Arab thought,. Beirut: Dar Al-Tale'ah for Printing and Publishing.
8. Al-Taher D / Lousif. (January, 2006). Linguistic circulation. Language and Literature Journal.
9. Al-Naqari Dr. Hamo. (2014). The logic of managing the difference through the works of Taha Abdel Rahman (Volume 1). Beirut: Arab Network for Research and Publishing.
10. Amna Baali. (No date). The deliberative logic of Taha Abdel Rahman and its applications. Text Science Forum.
11. Bin Adi / Dr. Al-Youssef. (2012). The Arab Philosophical Creativity Project (reading in the works of Dr. Taha Abdel Rahman (Volume 1) Beirut: The Arab Network for Research and Publishing.
12. Abdel-Rahman Dr. Taha. (1994). Islamic right to intellectual difference. Beirut: The Arab Cultural Center.
13. Abdel Rahman Dr. / Taha. Dialogue horizons for thought. Beirut, Lebanon: The Arab Network for Research and Publishing.

14. Abdul Rahman Dr. / Taha. (2013). Dialogue horizons for thought (Volume 2). Beirut, Lebanon: The Arab Network for Research and Publishing.
15. Abdel Rahman Dr. / Taha. (1998). Tongue or mental reproduction. Beirut: The Arab Cultural Center.
16. Abdel Rahman Dr. / Taha. (1998). Tongue, Balance, or Mental Propagation (Volume 1). Beirut: The Arab Cultural Center.
17. Abdel-Rahman Dr. Taha. (1994). Renewing the curriculum in the heritage calendar. Beirut: The Arab Cultural Center.
18. Abdel Rahman Dr. / Taha. (2003). Dialogues for the Future (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Hadi.
19. Abdel-Rahman Dr. Taha. (2013). The question of ethics is a contribution to the moral criticism of Western modernity (Volume 5). Beirut, Lebanon: The Arab Cultural Center.
20. Abdel Rahman Dr. / Taha. (2015). Curriculum question on the foundation horizon for a new paradigm. Beirut: Arab Foundation for Thought and Innovation.
21. Abdul Rahman Dr. / Taha. (2008). Philosophy of Philosophy (Volume 2). Beirut, Lebanon: The Arab Cultural Center.
22. Abdul Rahman Dr. / Taha. (2010). In the fundamentals of dialogue and determine the science of speech. Beirut: The Arab Cultural Center.
23. Blessing of Dr. Hadji. (June 07, 2016). The culinary theory between dialectic reasoning and aesthetic realization. Al-Madad Magazine, an international scientific journal.
24. Muhammad arkon. Islamic thought, a scientific reading (Volume 2). (Hashem Saleh, translators) Beirut, Lebanon: The Arab Islamic Center.
25. Muhammad arkon. (1993). Islamic thought, criticism and diligence. Algiers, Algiers, Algeria: National Book Foundation for Lavomique.
26. Muhammad arkon. (1999). Fundamentalist thought and the impossibility of rooting towards another history of Islamic thought. (Hashem Saleh, translators) Beirut: Dar Al-Legin.
27. Muhammad arkon. (2005). The Qur'an from Inherited Interpretation to Analysis of Religious Discourse (Volume 2). (Hashem Saleh, translators) Beirut: Dar Al Talei '.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

28. Muhammad arkon. (1998). Historical Arab Islamic Thought (Issue 3, Volume 3). (Hashem Saleh, translators) Beirut, Casablanca, Lebanon: The National Development Center and the Arab Cultural Center.
29. Noman Al-Samarrai Abdul-Razzaq. (1410 AH). Arab and Orientalist thought between Muhammad Arkoun and Edward Said. Riyadh: Sabri House for Publishing and Distribution.
30. Hashem Saleh. Muhammad Arkoun, from Faisal al-Tarifaqah to Faisal al-Ma'al, where is contemporary Islamic thought.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

تقاليد صناعة و طقوس استخدام الحلبي الفضي

لتوارق الأهقار بالجزائر

الدكتور لخضر سليم قبوب

معهد الآثار- جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر

g.lakhdarsalim@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/11/30 م تاريخ التحكيم: 2019/12/03 م تاريخ القبول: 2019/12/05م

الملخص

يعتبر الحلبي الفضي التوارقي بالجنوب الجزائري من المخلفات التراثية و الذي يمثل الشاهد التاريخي لمنطقة الأهقار، ويحمل معنى للتعريف الثقافي من خلال الأشكال والأنواع المختلفة له، وما هو إلا صورة من صور شعب يحمل جملة من التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية جسدها طبقة الحرفيين في شكل الفن الحرفي المعبر له.

يهدف هذا الموضوع إلى التعريف بطبقة الحرفيين بمنطقة تمنراست مبرزا من خلاله أهم أنواع الحلبي الفضي وطرق تصنيعه والتقنيات التقليدية المستخدمة في عملية الزخرفة والتطرق إلى أهمية الطقوس المستخدمة في ارتداء الحلبي حسب أنواعه حسب عادات قبائل الأهقار بالجنوب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: حلبي فضي، حرفي، قبائل الأهقار، المجتمع الترقوي.

The traditions of the industry and the rituals of use for the silver jewelry of touarg Ahagar in Algeria

Lakhdar Salim Guebboub

Institute of Archaeology - University of Abou El Kacem Saâdallah- Algeria

g.lakhdarsalim@yahoo.fr

Abstract

This study aims to identify the artisanal layer Tamanrasset region, highlighting the major types of silver jewelry and manufactured traditional

techniques used in the decoration and discussing the importance of the ritual used to wear jewelry as kinds as habits Ahagar tribes in the south of Algeria. Is the silver jewelry of teouark in the south of Algerian heritage waste and which represents a historic witness Ahagar region, and carries the meaning of the definition of cultural forms and through different types, and what is the only form of a people, inter alia, customs and traditions, social and cultural rights embodied in the Artisan layer in the form of artisanal art crossing.

Keywords : Silver jewelry, Artisant, Ahagar tribes, promotion community.

1. مقدمة

تجتمع قبائل الاهقار تقليديا في اتحادات تضم عدة قبائل وتضم كل قبيلة منها عدة عشائر تتبعها، وتتقاسم قبائل التوارق التي تربطها علاقات عائلية أراضي الاهقار، والقبيلتان النبيلتان الأكثر أهمية هما: "كيل غلا"، و"كيل تايوق" وتعتبر قبيلة كيل غلا منذ بداية القرن الحالي أهم قبيلة سادت في الهقار، وتجمع القبيلة كافة الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع التارقي كالنبلاء، الفقهاء، الموالي، إينضن (الحرفيين) والعبيد(عمر الأنصاري،2006،ص32).

في وسط المجتمع التارقي نجد إينضن (الحرفيين) المسمون " المعلمين " في العربية، وفي اللغة التارقية "تماهق" مصطلح إينضن يطلق على الحرفيين. نقول : إينض أي حرفي والمرأة تدعى "تينضت" وجمعها " تينضين"، (Claude, 1955,p64). ويقال إن إسم "إينضن" من "إينهضن" في لغة " تماشق" اللغة التارقية المستمدة من "كيل أضع" فإينهضن أو "إمنهاض" مرتبط بمعنى آخر جاء من فعل نفض والذي يعني تحكّم وهذا المصطلح مرتبط بتعداد المهام التي يقوم به إينضن بما أنه هو القائد الذي يتحكم في كيفية صنع ما يريده إيننوكالن (رؤساء القبائل)، أو المجتمع التارقي(Dida,2007,p30). فمجموعة الحلبي الفضية المصنوعة من طرف إينضن – الذين يمثلون فرقة نشطة في الوسط الثقافي للاهقار – تضعها النساء أكثر من الرجال لغرض التزيين سواء في المناسبات كالأعراس والأعياد والأفراح، أو في الحياة اليومية وهذه الحلبي مصنوعة من الفضة الخالصة أو القطع النقدية الفضية (5 فرنك فرنسي قديمة)، أو من الحلبي القديمة التي لم تعد صالحة للاستعمال، ويصنع من هذه الفضة حلبي تقليدية (قلادة، سوار، خواتم، أقراط،.....ألخ) خاصة جدا، وهذه مقارنة مع الأشياء المنتجة وتنوع أشكالها (مثلث، معين، مضلع،.....ألخ)، والتي تحافظ على بقائها الزمني في الوسط الثقافي ووفائها للمثال الخاص بالحلي التارقي.

2. تقاليد صنع الحلبي الفضي بمدينة تمنراست

صناعة الحلبي وإنشائها تعتبر من الأشياء الفاتنة والساحرة لدى الحرفي فهو الذي يحول المادة كما أنه هو الذي يخلقها ويخرجها في بعض الحالات، لذا فمن الواجب عليه معرفة فن الطرق، والسبك، والرسم، والقص، والنقش، والنحت، بجانب ذلك يجب عليه أن يتمتع بفن الزخرفة والتناسب والتناسق(فريدة بن ونيش، 1976، ص63).

1.2. تقنيات الزخرفة

وتتم الزخرفة في الاهتار بواسطة الحز و التطبيق باستعمال أدوات مخصصة لذلك (Dida, 2005,p36)، وتم هاتان التقنيتان كما يلي:

✓ الحز: هذه التقنية تركز بالنقش على السطح المستوى للحلية عن طريق قطع المعادن بواسطة أدوات حادة وهي النواقيش " إيصنكاض " وهي عبارة عن سيقان صغيرة من الفولاذ، تهيئتها منحوتة بشكل أفقي، مستطيل، بيضوي، مربع، وبطرق منتظمة، يعمق الحرفي زخرفته بواسطة التحزيز، التنقيط، الخيوط المتموجة، الكسرة أو المتصلة. (زيدي فريال، 2004، ص19) (أنظر صورة رقم 1)



صورة رقم 1 : تقنيات حز الحلبي الفضي بمدينة تمنراست بالجنوب الجزائري

وكل هذه النقوش و الرسومات مستوحاة من أثار أقدام الحيوانات أو من الطبيعة الصحراوية ومن أسماء بعض الحزوز (النقشات) الصحراوية (داخول سامة، 2008، مصدر شفوي): (انظر الجدول رقم 1)

الجدول رقم 1: أنواع و أشكال الحزور للحلي الفضي التوارقي

شكل الحز	نوع الحز
	تازغاناكار
	أرساك
	أضرنضر
	أواس نزقر
	تبيقهين
	تايلالت
	تيرا

التطريق : التطريق قريب من الحز لأنه يرتكز على نفس المبدأ (غرز السطح المستوي للحلية) ، والذي يتم بمساعدة مخارز (الطوايع الحديدية) تحتوي نهايتها على رسم (دائرة، وردة، نجمة، خطوط مستقيمة و متكسرة.....ألخ) وبواسطة الطرق على رأس الطابع يثبت إينض الرسم على الحلية ، ومن أسماء بعض الطوايع التارقية: (انظر الجدول رقم 2)

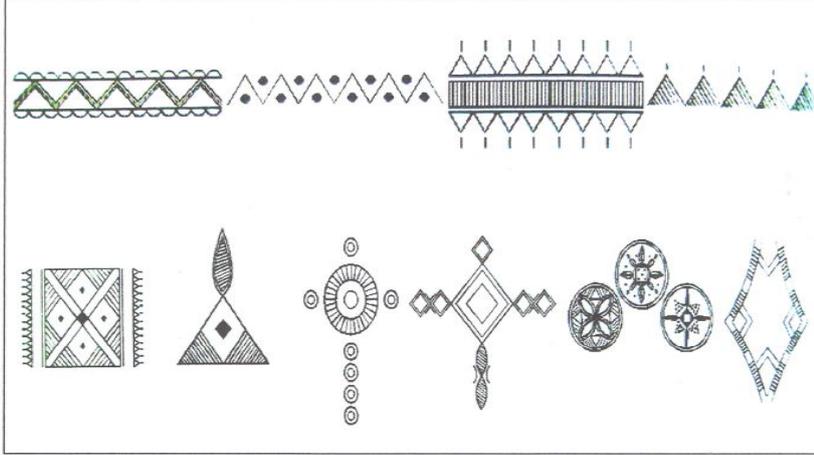
الجدول رقم 2: أنواع و أشكال الطوايع المختومة على الحلي الفضي التوارقي

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

شكل الطبع	نوع الطبع
//////////	أرساك
*	تاتريت
•	كسكس
o	تيط أن تاوكي
x	تيكلت ناهر
(إيمي نقرام
3S	تيكلت متهكض
	أزنام
△	آدري نلمون
≡	تاسقرفوت

الملاحظ أن معظم أسماء هذه الطوايع مستمدة من أثار أقدام الحيوانات وأشكال بعض المناظر الطبيعية كالنجوم (Jean, 1982, p 342). (أنظر صورة رقم 2)



صورة

رقم 2 : أشكال الحروز متحدة مع بعضها للحلي الفضي بمدينة تمنراست بالجنوب الجزائري

2.2. تقنيات تلميع الحلية

تعتبر هذه المرحلة آخر مراحل تقنيات تصنيع الحلي الفضي لمدينة تمنراست بالجنوب الجزائري، حيث تعتبر هذه التقنية بمثابة الروح الحقيقي للحلي – إن صح التعبير – والتي تظهر الوجه الحقيقي الخفي والمحجوب للحلية ، فبعد أن يقوم الحرفي بكل الطرق السابقة يقوم بتصفية الحلية وتلميعها وتتم هذه التقنية بطريقتين: **✓ الطريقة القديمة:** وتتم هذه الطريقة باستعمال مادة "الشب"، حيث توضع هذه الأخيرة في وعاء معدني مع إضافة كمية من الماء الصافي ووضع الحلية داخل هذا الوعاء ويشترط أن لا يكون الوعاء من الحديد لأنه يؤثر سلبا على الحلية ومن الأفضل أن يكون الوعاء من القصدير أو النحاس، ويوضع هذا الوعاء فوق النار ليسخن وشيئا فشيئا تبدأ الحلية باللمعان إلى أن تلمع تماما، وبعد ذلك تنزع القطعة من المحلول وتصفى بالماء وقطعة قماش (إسماعيل بن عبد الله، 2008، مصدر شفوي). (انظر الصورة رقم 3). هذه الطريقة متعبة وتأخذ الكثير من الوقت لتكرار العملية عدة مرات للوصول إلى اللامعان المطلوب لذلك تم التحلي عنها و استبدالها بطريقة جديدة وذات فعالية أكثر لإظهار اللون الحقيقي للحلي الفضي.



صورة رقم 3 : تقنيات حز الحلي الفضي بمدينة تلمسان بالجنوب الجزائري

✓ الطريقة الحديثة : تتم باستخدام محلول حمض الكلور الماء "HCl" حيث يكب في وعاء نحاسي أو وعاء من القصدير مهيأ خصيصاً لهذه العملية، حيث يوضع الوعاء فوق النار بعد أن تغمس فيه الحلية، وبعد أن يسخن المحلول قليلاً تبدأ الحلية باكتساب اللون الأصلي وهو اللون الفضي، ثم تنزع الحلية من المحلول وتوضع في وعاء بلاستيكي، مملوء بالماء والصابون ويقوم الحرفي بتلميع الحلية بواسطة فرشاة معدنية مهيأة خصيصاً لغرض التصفية، وبعد هذه العملية تصفى هذه الحلية بواسطة الماء الصافي لإزالة بقايا الصابون، ثم توضع الحلية في برادة الخشب لغرض امتصاص بقايا الماء التي تسلك داخل أعماق الحلية، ثم تنزع الحلية وتجفف وتصبح جاهزة للاستعمال (المين محمد، 2008، مصدر شفوي).

3. أنواع الحلبي الفضي وتقاليد إستعماله بمنطقة تمنراست

إن الحلبي التوارقية لفي منتهى البساطة من جهة وفي منتهى الروعة والجمال من جهة أخرى فالبساطة تبدو في الأشكال الهندسية البسيطة المصغرة وخصوصا في المثلث، والمعين، والمستطيل، والروعة والجمال تبدوان في الزخرفة الهندسية المجردة والمنقوشة، ولذا تظهر هذه الحلبة في هيئة صارمة (فريدة بن ونيش، 1976، ص59). وأهم أنواع الحلبي الفضي لمدينة تمنراست:

1.3. تيروت : تعتبر هذه الحلبة القطعة الرئيسية للحلبي التوارقية حيث أنها من أقدم الحلبي الفضية وهي مهمة جدا عند نساء الاهقار ، هذه الحلبة عبارة عن حلبة صدرية كبيرة على شكل ثلاثي مختلف الأبعاد وهو يتكون من مثلث كبير وحمس مثلثات صغيرة منتهية بنوطات صغيرة تسمى " تيشاتشاتين" متصلة فيما بينها بحلقات فضية صغيرة .

المثلث الكبير مزخرف في الحواف بالفتيلة المعدنية أما في الوسط فهو مزخرف بقبة الصخرة ومنتهي بمسار كروي الرأس يدعى "أبوتوت" والرؤوس مزخرفة بقبب صغيرة ، أما باقي المساحة الأخرى فهي مزخرفة بتقنية التطريق بالطوابع ويتراوح طول هذا المثلث ما بين 10 إلى 14 سم. أما القطع الخمس الأخرى هي أيضا مثلثات متساوية الأبعاد ملتصقة ببعضها البعض على الجانب السفلي للمثلث الكبير بواسطة حلقات صغيرة من الفضة مشكلة شريط، وهذه المثلثات مزخرفة بتقنية التطريق بالطوابع وهي متشابهة في الزخرفة ويتراوح طول المثلث الواحد ما بين 8 إلى 9 سم، وينتهي كل مثلث بمثلثات صغيرة "تيشاتشاتين"، وهي رقيقة جد كرفة الورقة وهي متساوية الأضلاع ومزخرفة بتقنية التطريق بالطوابع ويتراوح طول كل "تيشاتشاتين" ما بين 6 إلى 10 ملم، بحيث يكون الطول الإجمالي للحلبي ما بين 21 إلى 23 سم . (أنظر الصورة رقم4).



صورة رقم 4 : شكل الحلبي الفضية تيروت لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

تعلق هذه الحلبة في وسط نهد المرأة بواسطة خيط من الجلد مصنوع خصيصا لتعليق هذا العقد في المناسبات المهمة كالأعياد و الأعراس من طرف نساء التوارق لما لهذه الحلبة من قيمة كبيرة في نظر هذه الأخريات، والذي يبقى كأحد التمثيلات الذي يقتدى به هذا المنجد على وجه الخصوص عند نساء الاهقار. تعتبر "تيروت" قطعة غنية من الجانب الروحي ونظرا لما لهذه الحلبة من قيمة كبيرة فهي تقدم للمرأة في يوم زواجها ، ولأنها مرتفعة الثمن فلذلك لا تملكها جميع النساء التوارق فغالبية النساء اللاتي يملكن هذه الحلبة نساء النبلاء "إيهقارن" ونساء المعلمين "إينضن" وقليل من النساء الأخريات (balout, 1864,p79).

2.3. تيروت نان تشاشات: تدعى أيضا تيروت نان كراضت وهي نوع من الحلبي التوارقية وهذه الحلبة عبارة عن زوج وله نفس مهمة الأقرات ويعلق في نفس الوقت مع الأقرات ولكنه لا يعلق في الأذن بل في خصلات الشعر و "تيرا" أي قطعة واحدة متكونة من ثلاث قطع مثلثة متساوية الشكل مجتمعة بشكل متتابع بواسطة حلقات فضية صغيرة وهي مزخرفة بتقنية التطريق بالطوابع. سطح الحلبة مستوي وبسيط ويتراوح طول كل مثلث مابين 8 إلى 9 سم، حيث ينتهي كل مثلث بالنوطات "تيشاتشاتين" مزخرفة هي أيضا بتقنية التطريق بالطوابع . (أنظر الصورة رقم5)



شكل الحلبي

صورة رقم 5 :

الفضية تيروت تان تشاشات لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

تعتبر هذه الحلبة مهمة عند نساء التوارق لما لها من معتقدات قديمة موروثه من الأجداد كالجانب الوقائي و الخصوبة وخاصة من جانب المرأة، إضافة إلى أن المثلث يرمز للعناصر الثلاث للحياة وهي "الماء، الهواء، والنار" لذلك تلبس هذه الحلبة في المناسبات الهامة وجميع الأفراح ، حيث تعلق هاتين الحلبتين فوق الأذنين قليلا بخصلات الشعر التي تضفر خصيصا لهذا الغرض تسمى "إيميسان" وتعتبر هذه التسريحة للشعر خاصة بنساء الاهقار مما يزيد من جمال هذه الحلبة وهي خاصة بالمرأة المتزوجة فقط، وقليل ما تترين بها غير المتزوجة (Jean, 1982,p344).

3.3. تيروت ن آزرّف: هذه الحلبة عبارة عن حجاب من الفضة مستطيل الشكل، وهو على نوعين فالنوع الأول عبارة عن فلادة تعلق في الرقبة ، والنوع الثاني عبارة عن حجابان صغيران يعلقان فوق الرأس بواسطة خصلات الشعر ، فالحلبة الأولى عبارة عن مستطيل مسطح مزخرف بمربعين بشكل هرم وينتهيان بقبة صغيرة في الوسط شكلها معين وهذا النوع من الزخارف ينجز بواسطة مطرقة صغيرة بالتطريق على ظهر الصفيحة الفضية على سندان صغير مخصص لهذه العملية ، فبواسطة تقنية يتبعها الحرفي على هذا الشكل من الزخرفة ، أما باقي الحلبة فهو مزخرف بتقنية الحز ، وأعلى الحلبة عبارة عن أنبوب صغير ملتحم بالحلبة

يدخل فيه خيط التعليق ، وتتراوح أبعاد هذه الحلية 8×7 سم. تعتبر هذه الحلية بمثابة حامية الروح من السحر والشعوذة حسب المعتقدات القديمة لذلك كانت تعلق يوميا ، سواء في المناسبات ، حيث يظهر للناظر أن هاتين الحليتين متصلتين فيما بينهما ويرجع ذلك إلى التناسق الموجود بين هاتين الحليتين في الإستعمال. أما النوع الثاني من " تيروت ن آزر ف " فهو حجابان صغيران كما ذكرنا سابقا، وهما مزخرفان بنفس التقنية السابقة إلا أن القبة عبارة عن شكل دائرة ممزوجة بمثلث أما باقي الحلية فهو مزخرف بالحز وينتهي رأس الحلية بأنبوب صغير ويثبت فيه سلك دائري الشكل، تتراوح أبعاد هذه الحلية 5×4 سم. (أنظر الصورة رقم6)



صورة رقم 6 : شكل الحلي الفضية تيروت ن آزر ف لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

هذه الحلية مهمة لذلك توضع في المناسبات من طرف نساء التوارق بصفة عامة، وتعلقن الحلية في خصلات الشعر أسفل الأذنين قليلا مما يزيد من جمال هذه الحلية (balout, 1864,p81).

4.3. تاسغالت: عبارة عن قلادة مصنوعة من الفضة شكلها معين تعلق في الرقبة بواسطة خيط جلدي، وهذه القطعة مزخرفة بواسطة الفتيلة المعدنية في الحواف أما في الوسط فهي مزخرفة بقبة صغيرة معينة الشكل مزخرفة في الرؤوس بحبيبات صغيرة أما باقي السطح فهو مزخرف بالتحزيز، وتتدلى أسفل الحلية أنواع "نيساتشاتين" هذه الأخيرة مزخرفة بتقنية التطريق بالطوابع وطولها مثل طول أنواع "تيروت" لهذه الحلية معنى سحري أكثر من تزييني، حيث توضع لإبعاد العين الحسود والعين الشريرة وذلك حسب المعتقدات القديمة، تعلق هذه الحلية في الرقبة بواسطة حبل صغير من الجلد، وتوضع هذه الحلية في المناسبات الخاصة كما ذكرنا

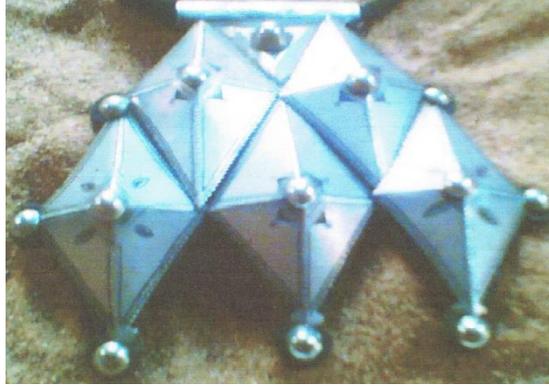
سابقا، وهي معروفة عند أهل الاهقار منذ القدم لذلك هي مهمة وتعتبر من القطع المهمة للتزيين عند النساء التارقيات. (أنظر الصورة رقم 7)



صورة رقم 7 : شكل الحلبي الفضية تاسغالت لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

5.3. خوميسة: عبارة عن منجد يتكون من خمس قطع شكلها معين (مثلث القبة) مثبتة على سند من جلد وهي مصنوعة على شكل مثلث، قطعتين في الأعلى وثلاث قطع في الأسفل، مزخرفة بتقنية الحز في حواف المعينات وتقنية التحبيب بواسطة "إيبوتوتن" فوق رؤوس المعينات وفي رؤوس الجانبية للحلية، أما في الأعلى فهي تنتهي بأنبوب صغير يثبت هو أيضا فوق الجلد لكي يوضع فيه خيط التثبيت. تتراوح أبعادها بطول: 6 سم والعرض: 6,6 سم، حجم المعين الواحد: 2×3 سم.

إن هذه الحلية مهمة جدا عند التوارق وأصولها مستمدة من "خامسة يد فاطمة" والتي تعني رد المصير والقدر السيئ لذلك توضع هذه الحلية من قبل النساء الاهقار في المناسبات لإبعاد الأشياء السيئة، حيث تعلق في الرقبة بواسطة خيط جلدي وتكون هي الأولى في الترتيب من جهة التعليق في الرقبة (balout,) (1864,p83). (أنظر الصورة رقم 8)



صورة رقم 8 : شكل الحلي الفضية خوميسة لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

6.3. تيزباتين: هذه الحلية عبارة عن أقراط من الفضة معروفة منذ القدم في الاهقار، وهي زوج من حلقة دائرية الشكل يتراوح قطرها ما بين 5 إلى 10 سم، وهذه الحلية مزخرفة بتقنية الطرق بالطوايع، وفي بعض الأحيان تكون ملساء وغير مزخرفة ونحايي الحلقة عبارة عن سلك حلزوني الشكل منتهي بنقبة صغير من جهة اليمين أما من جهة اليسار فهو عبارة عن نتأ صغير يدخل في الثقب الصغير، سمك هذه القراط 5 ملم، القطر الداخلي 65 ملم. (أنظر الصورة رقم 9)



صورة رقم 9 : شكل الحلي الفضية تيزباتين لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

هذه الحلية من الحلي التي توضع يوميا سواء في المناسبات أو في الأيام العادية إلا أن طريقة الاستعمال تختلف ففي الأيام العادية تعلق الأقرات في ثقب الأذنين، أما المناسبات تعلق الأقرات في ضفيرة الشعر فوق

الأذنين قليلا وذلك وفقا للعادات والتقاليد، أما القرط مهم جدا عند نساء التوارق لأنه يعتبر رمز من رموز الاهقار.

7.3. آهبق: عبارة عن جميع أنواع الأسوار التي تلبس من طرف الرجل أو المرأة، وهي مصنوعة بعدة وسائل، فهناك الأسوار المصنوعة من الأحجار توضع من طرف الرجال وهناك أيضا المصنوعة من النحاس، أما الأسوار المصنوعة من الفضة فهي خالصة بالنساء. وهي بشكل دائري منها ما له نهايتين مدببتين ويسمى "آهبق وان إيتكار" والنهائيتين تكونان بشكل هندسي مزخرفتان بتقنية التطريق بالطوايع وباقي السوار مزخرف أيضا بنفس التقنية، أو تكون النهائيتين بشكل كروي مدبب وأملس، باقي السوار مزخرف بالطوايع. هذا السوار من الحلبي التي تضعها النساء يوميا وفي المناسبات تضع زوج من هذا السوار، أو سوار واحد في الأيام العادية، وهذا النوع من الأسوار مستحسن ومحجب من طرف نساء الاهقار (Amokrane, 2005,p62). (أنظر الصورة رقم10)

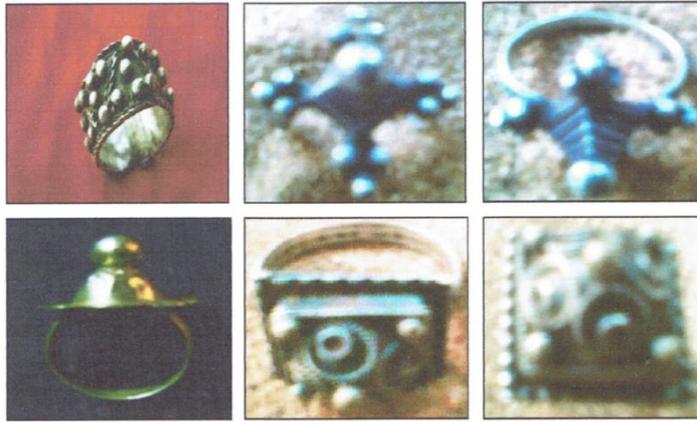


صورة رقم 10 : شكل الحلبي الفضية آهبق لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

أما النوع الثاني من الأسوار فيسمى "الدباليز وان إيبوتوتن" وهو سوار دائري الشكل ذو فتحة مغلقة في الداخل عرضها 2 سم، أما الشكل الخارجي للسوار فهو عبارة عن قبة بشكل مثلث يتراوح عرض تصميمه بين 5 إلى 6 سم. مزخرف بالفتيلة المعدنية و"إيبوتوتن" وفي الحواف مزخرف بالحز وفتيلة معدنية رقيقة . هذا النوع من الأسوار يلبس في المناسبات خاصة من قبل نساء الاهقار ، تملكه بعض نساء التوارق لقلته، و يلبس إما زوجين أو زوج واحد. (أنظر الصورة رقم11)



صورة رقم 11 : شكل الحلي الفضية الدباليز و ان ايبوتوتن لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر
8.3. تيسغين: هي مجموعة الخواتم التي لديها أشكال متعددة توضع من طرف الرجال والنساء في الحياة اليومية، لكن بعضها يوضع في المناسبات وخاصة الأعراس، وأشكال الخواتم متعدد منها ما هو مجوف، ومنها ما هي بفص شكل مخروطي، أو بشكل تاج، ومعظم الخواتم مزخرفة بتقنية التحبيب والفتيلة المعدنية، ويتراوح طول هذه الخواتم ما بين 4 إلى 5 سم، وهناك خواتم على شكل أهرامات يبلغ طولها بين 3 إلى 4 سم. تعتبر الخواتم مهمة عند كليل أهقار نساء ورجالا تقدم كهدايا ،وتوضع في كل أصابع اليدين ماعدا الإبهام (Amokrane, 2005,p63). (أنظر الصورة رقم12).



صورة رقم 12 : أشكال الحلي الفضية تيسغين لتوارق الاهقار بتمنراست- الجزائر

4. الخاتمة

إن الحلبي الفضي عند كبل آهقار يرجع إلى عادات قديمة الظهور، توضع عند النساء أكثر من الرجال في الحياة اليومية أو في العديد من المناسبات الخاصة بالأعياد والأعراس والأفراح. الحلبي في المجتمع التاريخي أصبح لها معنى للتعريف الثقافي، كما أنها مترجمة للدور الاجتماعي والمكانة الاقتصادية أو الانتماء إلى مجموعة.

فالحلبي ترافق المرأة التوارقية من ميلادها إلى موتها، فهناك مقولة تقول: "جسم بدون حلبي، جسم بدون روح"، ولما كانت المجوهرات تشكل جزء من مهر الفتاة فإنها تجمع لها منذ سن المبكرة، كما أن المرأة التوارقية مهما كان مستواها الاجتماعي لابد لها أن تضع على الأقل سوار أو قرطين أثناء أدائها للأعمال اليومية بالإضافة إلى الحلبي المخصصة للأعياد والأفراح وباقي المناسبات، وعند استقبالها لأول شاب يتقدم لخطبتها تحصل على الحلبي التي تضعها في المناسبة، ويبقى الخاطب وأهله يرسلون لها في كل مناسبة أو عيد حلبي تدعى "المهيبية" وعند الزواج يتم أقارب الفتاة ما تبقى لها من الحلبي الضرورية لمثل هذا الحدث الهام، وبصفة عامة تهدي الأم لأبنتها الحلبي التي ورثتها من والدتها لأن المجوهرات العائلية في العادة تنقل من الأم إلى البنت ولا تهدي لزوجها الابن.

وفي يوم الزفاف تبرز الفتاة كل ما عندها من حلبي لأن ذلك يعتبر بالنسبة للأسرة وسيلة للتباهي و الافتخار بالثروة وفيما بعد يقدم للزوجة حلبي عند كل مناسبة، أو عند حدث هام في الحياة كالولادة، وبالتالي نجد المرأة تزين بالحلي في كل مناسبة حتى ولو شكلت لها حملا ثقيلًا فهي تحتمل ويساعدها على ذلك معرفتها بأنها نقطة إعجاب وتقدير الآخرين إذن فالحلي التوارقية لها مهام ووظائف متعددة منها ما هو تجميلي ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي.

Conclusion

Kiel Ahqar silver jewelry, due to old habits, puts more women than men in everyday life or on many special occasions such as holidays, weddings and weddings.

The ornaments of the Tuareg society have a sense of cultural definition, because they translate into a social role, an economic status or a group membership.

The jewels accompany the Tuareg woman from birth to death. There is a saying that says: "Body without jewelry, body without spirit", and as the jewels are part of the dowry of the girl, she recovers her since her more young age. At least one bracelet or two earrings during daily work, in addition to jewelry for festivals and weddings and other occasions, and when you receive the first young man to get engaged to get the jewels you put in opportunity, and that the suitor and his family send them on each occasion or to festive ornaments called "majestic" and when the marriage ends The parents of the girl are what remains of her I needed for such an important event , and usually presents his mother to daughter's daughter's inheritance because her family's jewelry usually transferred from mother to daughter, and not given the wife of the son.

On the day of the wedding, the girl showcases all her jewels, considered by the family as a means of showing off and being proud of her wealth. Heavy is tolerable and allows him to know that this is a point of admiration and appreciation for others. The Touareg jewels have various functions, including aesthetic, social and economic.

المراجع:

1. إسماعيل بن عبد الله. (2008م). مصدر شفوي رقم 2، حربي في تعاونية آساعن للصناعة التقليدية ورئيس حي صور و المعلمين بتمنراست.
2. المين محمد. (2008م). مصدر شفوي رقم 3، حربي ورئيس جمعية المين باي للصناعة التقليدية، تماقرت تمنراست.
3. داخل سامة. (2008م). مصدر شفوي رقم 1، حربي و من أوائل الحرفيين اللذين تمركزوا في مدينة تمنراست.
4. زيدي فريال. (2004م). الحلبي لسان المرأة الخفي، منشورات جمعية المرأة في اتصال ، ساحة أول ماي بالجزائر العاصمة.
5. عمر الأنصاري. (2006م). الرجال الزرق، بيروت بلبنان، دار الساقى .
6. فريدة بن ونيش. (1976م). المجوهرات و الحلبي في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

7. Amokrane, S. (2005), Handicrafts of Ahaggar Art and Identity, Edition CAPEDES.
8. Badi, D. (2005), The regions of ahgaggar and tassili n'azjer, Reality of a myth, Edition ANEP.
9. Balout, L. (1864), Ethnographic Collection, Plates No. I Touareg Ahaggar album, R Capot-Rey, graphic arts and crafts, paris.
10. Claude, B. (1955), The HOGGAR Arthaud-Send, Algeria.
11. Dida, B. (2007), IMZAD, a touareg-aged music, Ed diwan, Algeria.
12. Jean, G. (1982), Sahara Jewelry and techniques. Neuchatel edition, Switzerland.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح كمدرين للمدارس.

الدكتور علي سيف سعود اليعربي

ali.alyaarbi@gmail.com

رئيس قسم التخطيط – وزارة التربية والتعليم – سلطنة عمان 2019 م

تاريخ الإيداع: 2019/11/27 م تاريخ التحكيم: 2019/12/05 م تاريخ القبول: 2019/12/06 م
الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح كمدرين للمدارس في مدارس محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان وهذا يتطلب: تحديد أبرز الأسباب التنظيمية والاجتماعية والشخصية للعزوف عن العمل الاشرافي وكذلك الوصول إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في التغلب على أسباب العزوف عن العمل الاشرافي بالمدارس التعليمية.

الكلمات المفتاحية: العزوف ، المدير المساعد.

Reasons for the reluctance of teachers to run in supervisory positions in the school administration as assistant principals and the reluctance of assistant principals to run as school administrators.

Dr. Ali Saif Saud Al Yarabi

ali.alyaarbi@gmail.com

Head of Planning Department, Ministry of Education, Sultanate of Oman 2019

Abstract: This study seeks to identify the reasons for the reluctance of teachers to run in supervisory positions in the school administration as assistant principals and the reluctance of assistant principals to run as school

administrators in schools in the North Eastern Province in the Sultanate of Oman. This requires: Identify the most prominent organizational, social and personal reasons for the abstention from supervisory work as well as reach a number of recommendations And suggestions that may contribute to overcome the reasons for reluctance to supervise the work of educational schools.

Keywords: Abstinance, Assistant Director.

مقدمة :

تؤدي الإدارة المدرسية دوراً بارزاً وأساسياً في العملية التعليمية، ولها أثرها البالغ في نجاحها أو إخفاقها. وقد أجريت العديد من الدراسات على المدارس التي تتميز بكفاءتها ونجاحها، وكشفت هذه الدراسات أن من أهم عوامل نجاح وكفاءة المدرسة وجود قيادة قوية بها، وأن ارتفاع إنتاجية بعض المدارس عن المدارس الأخرى، يعود إلى كفاءة العنصر القيادي بها. وبالتالي فإن نجاح النظام التعليمي في تحقيق غاياته وأهدافه أو إخفاقه في تحقيقها؛ يتوقف بالدرجة الأولى على مدى كفاءة الإدارة المدرسية وقدرة العناصر البشرية التي تقوم عليها.

ومن هذا المنطلق، تحرص وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان على اختيار الكفاء لهذه المهمة ، لذا فقد أصدرت عدداً من القرارات التنظيمية التي توضح كيفية اختيار وتكليف القائمين على إدارات المدارس مركزة في ذلك على التأهيل العلمي والتربوي والخبرة العملية التربوية والخبرة العلمية والصفات الشخصية ... ومؤكدة على إدارات التربية والتعليم بضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تساعد مدير المدرسة على نجاحه في مهمته.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة عزوف المعلمين ومساعدتي المديرين المتميزين عن الترشح في الوظائف الإشرافية بإدارة المدرسة. وهذه مشكلة تتطلب الدراسة والبحث عن أسباب هذا العزوف والوصول إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في حل هذه المشكلة

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

وبالنظر الى مؤشر المقبولين الجدد والمتنازلين عن المسمى خلال الأعوام الدراسية بين (2017-2020) في محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان فان الجدول (1) التالي يوضح ذلك:

- 2017 2018		- 2018 2019		-2019 2020		العام الدراسي	
التنازل	الجدد	التنازل	الجدد	التنازل	الجدد	الجنس	المسمى الوظيفي
	5	4	3	1	3	ذكور	معلم أول
2	21	3	8	1	3	اناث	
	6		7		2	ذكور	مساعد مدير
	11	3	4		2	اناث	
	1		4		2	ذكور	مدير مدرسة
	9		3		1	اناث	
2	53	10	29	2	13	الجملة	

يلاحظ من الجدول (1) أعلاه انخفاض واضح في عدد المترشحين الجدد خلال الأعوام الدراسية بين (2017-2020) في محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان مع وجود البعض ممن تنازل عن مسماه للرجوع الى ما كان عليه.

لذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للترشح كمدرين للمدارس؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- 1- ما الأسباب التنظيمية للعزوف عن الترشح للعمل الاشرافي؟
- 2- ما الأسباب الاجتماعية للعزوف عن الترشح للعمل الاشرافي ؟
- 3- ما الأسباب الشخصية للعزوف عن الترشح للعمل الاشرافي ؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أسباب العزوف يمكن أن تعزى للمتغيرات التالية: العمل الحالي، المؤهل العلمي، الخبرة في العمل الحالي، الحصول على دورة إدارية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح كمدرين للمدارس وهذا يتطلب:

- 1- تحديد أبرز الأسباب التنظيمية والاجتماعية والشخصية للعزوف عن العمل الاشرافي.
- 2- الوصول إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في التغلب على أسباب العزوف عن العمل الاشرافي.

أهمية الدراسة:

قد تكشف هذه الدراسة الأسباب الحقيقية للعزوف عن العمل الإشرافي في إدارات المدارس مما يمكن المسؤولين عن العملية التعليمية والتربوية من التخطيط الجيد للتغلب على هذه المشكلة أو الحد منها. وقد تسهم هذه الدراسة في الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات العملية التي قد تسهم في حل هذه المشكلة. كما قد تسهم هذه الدراسة في نشر الوعي بأسباب العزوف عن العمل الإداري بصفة عامة.

مصطلحات الدراسة:

العزوف :

العزوف عن العمل: هو محاولة الابتعاد عنه بإحدى الصور الثلاث الآتية: عدم الرغبة في الالتحاق به ابتداءً، أو رغبة من يعدّ له مهنيًا في عدم مزاولته، أو رغبة من يمارسه فعلاً في تركه. (مركز البحوث التربوية، 1983م).

ويقصد بعزوف المعلمين والمديرين المساعدين عن العمل الإشرافي في هذه الدراسة: الإعراض عن العمل الإشرافي الأعلى والابتعاد عن تلبية التوجيه إذا اقتضت المصلحة ذلك.

المدير المساعد:

هو الذي ينوب عن مدير المدرسة ويشرف على تحقيق الأهداف التربوية، ويمثل النظام والأخلاق والشخصية القوية، ويقود المعلمين والطلاب لتحقيق الأهداف.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك بهدف تحديد أسباب عزوف المعلمين عن الترشح بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح كمدرّين للمدارس؟

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين الإداريين ومديري مدارس التعليم الأساسي ومساعدتهم والمعلمين الأوائل والمعلمين والوظائف الفنية والإدارية المرتبطة (أخصائي اجتماعي - أخصائي شؤون إدارية ومالية - أخصائي قواعد البيانات - أخصائي نفسي - منسق شؤون مدرسية) بمدارس محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان، والبالغ عددهم (9) مشرفاً إدارياً و(60) مديراً و(78) مديراً مساعداً و(4478) معلماً و(512) بالوظائف الفنية والإدارية وفق بيانات العام الدراسي 2018 – 2019م.

عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المشرفين الإداريين بالإضافة إلى عينة عشوائية من مدراء مدارس التعليم الأساسي ومساعدتهم والمعلمين الأوائل والمعلمين ومجموعة من العاملين بالوظائف الإدارية والفنية بمدارس محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان، والبالغ عددهم (5) مشرفاً إدارياً و(37) مديراً و(42) مديراً مساعداً و(305) معلماً أول ومعلماً و(93) من الوظائف الفنية والإدارية والفنية. وصل عدد الاستبيانات الإلكترونية المسترجعة (482) استبانة من أصل (800) استبانة والذي يمثل ما نسبته (60%)، بينما كان عدد الاستبيانات الإلكترونية الغير مسترجعة (318) استبانة والذي يمثل ما نسبته (40%)،

أداة الدراسة:

استخدم الباحث لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الدراسة أداة الاستبانة، والتي تعد من أكثر أدوات البحث شيوعاً واستخداماً في مجال العلوم الإنسانية نظراً لطبيعة الدراسة من حيث أهدافها، ومنهجها، ومجتمعها.

تصميم أداة الدراسة: تتألف الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين:

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 22/12/2019م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

القسم الأول : يتعلق بالبيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة من حيث : العمل، المؤهل، الخبرة في العمل الحالي، والمرحلة الدراسية التي يعمل بها.

القسم الثاني: يتعلق بقياس أسباب عزوف المعلمين عن الترشح للعمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين عن الترشح للعمل كمدرّين للمدارس ويتكون من (20) عبارة يتم الإجابة عليها طبقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، الذي يتدرج من "عالية" (3) درجات، "متوسطة" (2) درجات، "منخفضة" (1) درجتين، وتوزع عباراته على محاور أسباب العزوف وفق الآتي :

- الأسباب التنظيمية وتتكون من (6) عبارة.
- الأسباب الاجتماعية وتتكون من (6) عبارة .
- الأسباب الشخصية وتتكون من (8) عبارة.

الصدق الداخلي لأداة الدراسة:

لتتعرف على الصدق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه كما يوضح الجدول (2) التالي.

جدول (2) قيم معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمجال الأول الذي تنتمي إليه الفقرة

ب- المحور الثاني (الأسباب الاجتماعية)				أ- المحور الأول (الأسباب التنظيمية)			
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.56	9	0.62	6	0.56	12	0.46	1
0.62	18	0.72	7	0.62	13	0.54	4

ب- المحور الثاني (الأسباب الاجتماعية)				أ- المحور الأول (الأسباب التنظيمية)			
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.53	19	0.73	8	0.53	20	0.53	5
ج- المحور الثالث (الأسباب الشخصية)							
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.73	16	0.59	14	0.65	10	0.37	2
0.48	17	0.68	15	0.62	11	0.28	3

يتضح من الجدول (2) السابق أن قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة هي قيم متوسطة وعالية؛ حيث تراوحت في مجال الأسباب التنظيمية بين (0.46) و(0.62)، وفي مجال الأسباب الاجتماعية بين (0.53) و(0.73) وفي مجال الأسباب الشخصية بين (0.28) و(0.73) وجميعها موجبة وتدل على وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات الاستبانة في جميع المجالات.

ثبات أداة الدراسة :

تم حساب قيمة كرونباخ ألفا لكل محور من مجالات الدراسة وجاءت كالتالي:

م	المحور	قيمة كرونباخ ألفا
أ	الأسباب التنظيمية	0.868
ب	الأسباب الشخصية	0.879
ج	الأسباب الاجتماعية	0.861
	جميع المجالات	0.752

وبالنظر إلى معاملات الثبات يتضح أنه معدل عال، الأمر الذي مكن من الاعتماد على استجابات أفراد عينة الدراسة في عملية التحليل.

الإطار النظري

يعتبر مدير المدرسة (والمدير المساعد) أهم عضو في المدرسة، فهو الذي يقود فريق العمل لتنفيذ الخطط حسب الأهداف والرؤية المنشودة، وينقل مدرسته من الجمود إلى الفاعلية والديناميكية. وترداد أهميته في القيام بمهامه ومسؤولياته تجاه الواجبات الوظيفية المنوطة به بحكم موقعه الوظيفي، وهذا يتطلب أن يقوم بهذه الأدوار بشكل متوازن. (صائغ، 1995م).

وإذا كانت الإدارة المدرسية وسيلة من وسائل تحقيق المدرسة لأهدافها، ولكي تقوم الإدارة المدرسية بالأعباء الملقاة على عاتقها على خير وجه؛ فإن عليها أن تعمل على تحديث أساليب العمل بها، وأن تتجاوب مع ما يطرأ من تجديد وتطوير على العمل التربوي، وعلى وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان القيام بمجهود كبيرة في مجال تطوير الإدارة المدرسية، أبرزها:

- - إصدار القواعد التنظيمية لمدارس التعليم الأساسي: أصدرت وزارة التربية والتعليم القواعد التنظيمية والتي استهدفت إيجاد مرجعية موحدة للوائح والأنظمة تحكم وتوحد سياسات العمل في

المدارس، وتنظم العلاقة بين عناصر العملية التربوية والتعليمية، وتحقق فهماً أكبر للمهام وتحديد أدق للمسؤوليات.

- - إعداد وتأهيل المديرين والمديرين المساعدين بالمدارس: باعتماد التدريب أثناء الخدمة كأسلوب لتأهيلهم وتطوير أدائهم.

- - توظيف وسائل التقنية الحديثة في مجال عمل الإدارة المدرسية: حيث اعتمدت وزارة التربية والتعليم عدداً من البرامج الحاسوبية... كما تسعى الوزارة إلى ربط جميع المدارس بالمديريات التعليمية بكل محافظة تعليمية.

- - منح الصلاحيات: من منطلق أن تفويض الصلاحيات يعتبر واحداً من أبرز الأسس التي تعتمد عليها الأساليب الحديثة في الإدارة؛ لدوره في تخفيف الأعباء عن الإدارة العليا، وتوفير الوقت والجهد، وضمان سلامة القرار المتخذ، وتعزيز مكانة مدير المدرسة في المجتمع التعليمي.

- - اعتماد مبدأ التدوير الوظيفي لمصلحة العمل: نقل المدير أو المدير المساعد من مدرسة إلى أخرى، وذلك لتلافي احتكار الإدارة المدرسية من قبل فئة قليلة، ولتلافي الملل الذي أصاب بعضهم ممن أمضوا سنوات طويلة في إدارة نفس المدرسة، إلى جانب ضرورة تطعيم إدارات المدارس بدماء جديدة بشكل دوري؛ مما يساهم في تطويرها، إذ أن التغيير ضرورة للتطوير.

معوقات العمل في مجال الإدارة المدرسية.

أثبتت الدراسات أن هناك عدداً من العوامل التي تعوق مديري المدارس عن القيام بأدوارهم كقادة للعمل التربوي ومن ذلك: دراسة مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983م) حيث أشارت النتائج إلى أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية منها: التسرب، والانخفاض العام للمستوى التحصيلي للطلاب، وكثافة التلاميذ داخل الصفوف، وعدم متابعة أولياء الأمور لأبنائهم في المدرسة، وارتفاع نصاب

الخصص الأسبوعي، وعدم صلاحية بعض المباني المدرسية، وقلة المرافق التربوية ، وعدم توفر التجهيزات اللازمة.

ان دراسة المعمرى (1998م) كشفت نتائجها أن من أبرز المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية : إجراء حركة تنقلات المعلمين دون أخذ رأي المدرسة، وقلة الصلاحيات الممنوحة لمدير المدرسة مقابل مسؤولياته، وإجراء تشكيلات المدرسة دون أخذ رأي مدير المدرسة، وغلبة الطابع الروتيني عند إنجاز المعاملات الإدارية.

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية سواء ما يرتبط منها بطبيعة عمل المدرسة، أو ما يرتبط بالنظام أو بالمرحلة أو المجتمع الذي توجد فيه المدرسة ... تؤثر سلباً على نهوض الإدارة المدرسية بأدوارها التعليمية والتربوية، كما تقف وراء تسرب بعض القيادات من إدارات المدارس وعزوف البعض الآخر عن العمل بالمدارس عند الحاجة.

الدراسات السابقة:

من الملاحظ وجود نقص واضح في الدراسات التي تناولت أسباب عزوف الكفاءات التربوية عن العمل في مجال الإدارة المدرسية بصفة عامة، وتمكنا من الحصول على دراسة :

دراسة رزق الله (1420هـ) حول عزوف المعلمين المتميزين عن الإدارة المدرسية والتي هدفت إلى تحديد الأسباب التي تجعل المعلمين الأكفاء يعزفون على العمل في مجال الإدارة المدرسية، والأسباب التي تجعل بعض القائمين على الإدارة المدرسية يتسربون منها إلى غيرها، ومن ثم الوصول إلى الحلول والمقترحات والتوصيات التي يمكن عن طريقها الحد من ظاهرة العزوف والتسرب.

وبعد إجراء بحث استطلاع شفوي طبق على بعض المعلمين وبعض مديري المدارس في عدة لقاءات غير رسمية، لاحظ ما يلي :

- إن العمل في مجال الإدارة المدرسية هو عمل جديد على المعلم يتطلب جهداً إضافياً وإعداداً مسبقاً، ليستطيع القيام بهذا العمل على الوجه المطلوب بعيداً عن المحاكاة والتقليد.
- إن المسؤوليات الملقاة على عاتق مدير المدرسة كبيرة لا يقوى على تحملها إلا من كانت ظروفه النفسية والجسدية والصحية والاقتصادية والعائلية مناسبة.
- إن العمل في مجال الإدارة المدرسية يفتقر إلى مزيد من الحوافز المادية التي تتفق وعظم مسؤولياته وتعدد مهامه.
- مادام العمل في مجال الإدارة المدرسية صعباً واختيارياً في الوقت نفسه، فإن الأفضل أن يختار الشخص العمل الأكثر سهولة ويسراً.
- إن من يعمل في مجال الإدارة المدرسية معرض للانتقاد والمساءلة أكثر من غيره في حالة وجود أي هفوة في عمل المدرسة مهما بذل من جهود مضمّنة.
- إن صلاحيات مدير المدرسة محدودة جداً على الرغم من أهمية دوره في المدرسة.
- إن محدودية الإمكانيات في بعض المدارس لا تشجع على العمل في مجال إدارتها (كموقع المدرسة -نوعية مبناها- اشتراكها مع مراحل أخرى- وغيره.

ودراسة السيف (1427هـ) حول عزوف بعض الكفاءات التربوية عن العمل القيادي والتي هدفت إلى التعرف على رؤية الميدان التربوي حول مدى أسباب العزوف، ومعرفة عوائق الإقبال على العمل القيادي لتذليلها ومعالجتها، والكشف عن بعض الدوافع التي يمكن تفعيلها واستثمارها، ومن ثم تقديم توصيات ورؤى حول موضوع الدراسة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصل الباحث إلى عدة أسباب تقود إلى عزوف بعض الكفاءات عن العمل القيادي منها: التخوف من عدم النجاح وعدم وجود الحوافز المادية وإلقاء المسؤولية على المدرسة عند حدوث أي موقف وسيادة الضغوط الاجتماعية والعلاقات الإنسانية والانشغال الذهني في العمل الذي يستمر إلى خارج وقت الدوام وضعف الموارد المادية لتسيير أمور المدرسة

تحليل بيانات الدراسة

تم تحليل بيانات هذه الدراسة، وفق الأساليب الإحصائية المشار إليها سابقاً، ويتناول الباحث في هذا الفصل: الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومناقشة النتائج وذلك على النحو التالي :

اعتمد الباحث في تفسير نتائج الدراسة على المقياس الثلاثي وذلك بقسمة المدى ($3 - 1 = 2$) على (3) ، ثم طرح الناتج (0.66) من الحد الأعلى لكل فئة من فئات المقياس الثلاثي، وعليه :

- 1- تكون درجة التأثير (عالية) عندما يتراوح المتوسط الحسابي للاستجابات بين [3 و 2.34] .
- 2- تكون درجة التأثير (متوسطة) عندما يتراوح المتوسط الحسابي للاستجابات بين [2.33 و 1.67] .
- 3- تكون درجة التأثير (منخفضة) عندما يكون المتوسط الحسابي للاستجابات أقل من [1.66] .

السؤال الأول :

ما الأسباب التنظيمية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

وجاءت النتائج كالتالي: ان الأسباب التنظيمية تؤدي إلى عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة (2.54).

كما يتضح أن أبرز الأسباب التنظيمية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس هي :

- غياب نظام المكافآت والحوافز الذي يتناسب مع ما يبذله المدير والمساعد من جهد.
- عدم توافر الكوادر الإدارية المساندة: منسق، أخصائي اجتماعي ونفسي وإداري ومالي، وباقي الوظائف الإدارية المساندة ، ...
- كثافة العبء الوظيفي الملقى على عاتق المدير والمساعد.

- فقدان المدير للصلاحيات التي يحتاجها للتعامل مع العاملين والطلاب بالمدرسة.
- غياب اللوائح التأديبية للمقصرين والمخالفين من العاملين أو الطلاب.
- كثرة انتقال الهيئة التدريسية والإدارية وعدم الاستقرار الوظيفي .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983م) والتي توصلت إلى أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية أبرزها عدم توفر التجهيزات اللازمة، ودراسة الغانم (1990م) والتي كشفت بعض نتائجها عن وجود بعض المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية منها: عدم وقوف إدارات المدارس على الجديد والمستحدث في المجال التربوي ، وغياب نظام المكافآت، ودراسة المعمري (1998م) والتي كشفت نتائجها أن من أبرز المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية: قلة الصلاحيات الممنوحة لمدير المدرسة مقابل مسؤولياته، وعدم كفاية الموارد المالية، وعدم كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية، ونقص الكادر الإداري، ودراسة رزق الله (1420هـ) والتي توصلت إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف عن العمل القيادي منها: إن المسؤوليات الملقاة على عاتق مدير المدرسة كبيرة لا يقوى على تحملها إلا من كانت ظروفه النفسية والجسمية والصحية والاقتصادية والعائلية مناسبة، وأن العمل في مجال الإدارة المدرسية يفتقر إلى مزيد من الحوافز المادية التي تتفق وعظم مسؤولياته وتعدد مهامه، ودراسة السيف (1427هـ) والتي توصلت إلى عدة أسباب تقود إلى عزوف بعض الكفاءات عن العمل القيادي منها: عدم وجود الحوافز المادية، وعظم مسؤولية المدير أو المساعد مقارنة بالعاملين في المدرسة، والانشغال الذهني في العمل الذي يستمر إلى خارج وقت الدوام، وضعف الصلاحيات الممنوحة، وضعف الموارد المادية لتسيير أمور المدرسة.

السؤال الثاني :

ما الأسباب الاجتماعية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

وجاءت النتائج كالتالي: أن الأسباب الاجتماعية تؤدي إلى عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة (2.51).

كما يتضح أن أبرز الأسباب الاجتماعية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس هي:

- تحميل مدير المدرسة مسؤولية متابعة تأمين احتياجات مدرسته شخصياً.
- كثرة الضغوط التي تمارس على مدير المدرسة من قبل المسؤولين والمجتمع المحلي.
- تدني مستوى الدعم المجتمعي والشراكة المجتمعية للمدرسة.
- كثرة أعداد الطلاب في المدرسة.
- ضعف دور أولياء الأمور عن مسؤولياتهم نحو متابعة أبنائهم .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة ومنها: دراسة مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983م) حيث أشارت في بعض نتائجها إلى أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية منها: عدم متابعة أولياء الأمور لأبنائهم في المدرسة، ودراسة المعمري (1998م) والتي كشفت نتائجها عن بعض المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية منها: قلة اهتمام أولياء الأمور بأبنائهم الطلبة ، والاعتقاد أن المدرسة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تربية الطلبة، ودراسة أحمد (2001م) والتي كشفت عن عدد من الصعوبات أو المعوقات التي تتعرض لها الإدارة المدرسية منها: وجود بعض الطلاب غير الأسوياء، وتجاوز الكثافات المقررة للفصول، والضغط لقبول الطلاب وإعادة القيد، ودراسة رزق الله (1420هـ) والتي توصلت إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى العزوف عن العمل القيادي منها: أن من يعمل في مجال الإدارة المدرسية معرض للانتقاد والمساءلة أكثر من غيره في حالة وجود أي هفوة في عمل المدرسة مهما بذل من جهود مضنية، ودراسة السيف (1427هـ) والتي توصلت إلى عدة أسباب تقود إلى عزوف بعض الكفاءات عن العمل القيادي منها: سيادة الضغوط الاجتماعية والعلاقات الإنسانية، وإلقاء المسؤولية على المدرسة عند حدوث أي موقف .

السؤال الثالث :

ما الأسباب الشخصية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

وجاءت النتائج كالتالي: أن الأسباب الشخصية تؤدي إلى عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة (2.75).

كما يتضح أن أبرز الأسباب الشخصية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس تتمثل في :

- امتداد أعباء إدارة المدرسة خارج أوقات الدوام الرسمي.
- الإجهاد الجسمي الناتج عن العمل في الإدارة.
- تركيز مشرف الإدارة المدرسية على سلبات العمل وجوانب القصور.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج الدراسات السابقة كدراسة رزق الله (1420هـ) والتي توصلت أن من أسباب العزوف عن العمل القيادي: أن العمل في مجال الإدارة المدرسية صعب واختياري في الوقت نفسه، لذا فإن الشخص يفضل أن يختار العمل الأكثر سهولة ويسراً، ودراسة السيف (1427هـ) والتي توصلت أن من أسباب العزوف عن العمل القيادي: التخوف من عدم النجاح لكثرة الأعباء والجهد العالي المبذول.

السؤال الرابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أسباب العزوف يمكن أن تعزى للمتغيرات التالية: العمل الحالي، المؤهل العلمي، الخبرة في العمل الحالي، الحصول على دورة إدارية؟

وجاءت النتائج كالتالي:

أولاً: العمل الحالي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول جميع الأسباب التنظيمية والشخصية والاجتماعية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس تبعاً لمتغير العمل الحالي حيث كان مستوى الدلالة أقل من (0.05)

ثانياً: المؤهل العلمي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أسباب عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس لمتغير المؤهل العلمي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

ثالثاً: سنوات الخبرة في العمل: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أسباب عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في مجال الأسباب الاجتماعية حيث كان مستوى الدلالة أقل من (0.05)، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لصالح الفئة الأقل من 5 سنوات في الخبرة الإدارية، وقد يعزى ذلك إلى قلة خبرة هذه الفئة على معرفة واقع المشكلة وأبعادها والتعامل معها بشكل أقل من الفئات الأخرى.

رابعاً: حضور دورة في الإدارة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أسباب عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدراء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس تبعاً لمتغير حضور دورة في الإدارة في الأسباب الشخصية والاجتماعية حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في الأسباب التنظيمية حيث كان مستوى الدلالة أقل من (0.05) وذلك لصالح الفئة التي لم تحصل على دورة في الإدارة بحسب ما يشير إليه المتوسط الحسابي. النتائج والتوصيات

أولاً: ملخص النتائج:

بإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

(1) إن أسباب عزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس وفق المتوسط الحسابي للاستجابات على النحو التالي: الأسباب الشخصية (بدرجة عالية)، ثم الأسباب التنظيمية (بدرجة عالية)، وأخيراً الأسباب الاجتماعية (بدرجة عالية).

(2) إن أبرز الأسباب التنظيمية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس مرتبة وفق أعلى متوسط هي:

- غياب نظام المكافآت والحوافز الذي يتناسب مع ما يبذله المدير والمساعد من جهد
- عدم توافر الكوادر الإدارية المساندة: منسق، أخصائي اجتماعي ونفسي وإداري ومالي، وباقي الوظائف الإدارية المساندة، ...
- كثافة العبء الوظيفي الملقى على عاتق المدير والمساعد.
- قصور في بعض اللوائح التأديبية للمقصرين والمخالفين من العاملين أو الطلاب.
- كثرة انتقال الهيئة التدريسية والإدارية وعدم الاستقرار الوظيفي.
- قصور برامج التدريب التي من شأنها إعداد الصف الثاني لإدارات المدارس بشكل علمي.

(3) إن أبرز الأسباب الاجتماعية لعزوف المعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرّاء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرّين للمدارس مرتبة وفق أعلى متوسط هي:

- تحميل مدير المدرسة مسؤولية متابعة تأمين احتياجات مدرسته شخصياً.
- كثرة الضغوط التي تمارس على مدير المدرسة من قبل المسؤولين والمجتمع المحلي.
- تحميل مدير المدرسة أخطاء الغير.
- تدني مستوى الدعم المجتمعي والشراكة المجتمعية للمدرسة.
- تدني مستوى الدعم المجتمعي والشراكة المجتمعية للمدرسة.
- ضعف دور أولياء الأمور عن مسؤولياتهم نحو متابعة أبنائهم

- (4) إن أبرز الأسباب الشخصية للمعلمين عن العمل بالوظائف الإشرافية بالإدارة المدرسية كمدرء مساعدين وعزوف المديرين المساعدين للعمل كمدرين للمدارس مرتبة وفق أعلى متوسط هي:
- امتداد أعباء إدارة المدرسة خارج أوقات الدوام الرسمي.
 - الإجهاد الجسمي الناتج عن العمل في الإدارة.
 - تركيز مشرف الإدارة المدرسية على سلبيات العمل وجوانب القصور.
- (5) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير العمل الحالي حيث كان مستوى الدلالة أصغر من (0.05) في جميع المجالات وقد يعزى ذلك إلى الجميع بالميدان التربوي يستشعرون بوجود مشكلة واقعية في الترشح للوظائف الإدارية نظراً لقرهم من العمل الإداري الميداني.
- (6) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في مجال الأسباب الاجتماعية فقط حيث كان مستوى الدلالة أصغر من (0.05) ولصالح الفئة ذات الخبرة الأقل من 5 سنوات وقد يعزى ذلك إلى قلة خبرة هذه الفئة في الوقوف بشكل أوسع وأعمق على معرفة التعامل مع ضغوطات الإدارة.
- (7) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الحصول على دورة في الإدارة في مجال الأسباب التنظيمية فقط حيث كان مستوى الدلالة أصغر من (0.05) ولصالح الفئة التي لم تحصل على دورة في الإدارة وقد يعزى ذلك إلى قلة الخبرة الإدارية أو انعدامها أحياناً وكذلك ضعف القدرة على التعامل مع الميدان التربوي في مختلف الجوانب الإدارية.

ثانياً : التوصيات :

في ظل النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- (1) تكتيف الاجتماعات واللقاءات الدورية للمدير العام ومديري الإدارات والأقسام والمشرفين التربويين مع المديرين ومساعديهم بالمدارس لتشخيص عوائق العمل المدرسي والعمل على تذليلها بشكل دوري.

- (2) العمل على تحسين ظروف بيئة العمل المدرسي وذلك من خلال توفير الكوادر الإدارية المساندة، والمبادرة في تأمين جميع ما تحتاجه المدرسة من تجهيزات وأثاث، وسرعة تسديد العجز من المعلمين، وصيانة المباني المدرسية، وإيجاد مقارٍ ومرافق للأنشطة، ... بما يجعل المدرسة جاذبة ومستقطبة للكفاءات الإدارية.
- (3) زيادة الحوافز الممنوحة للمدارس وتكثيف الدورات التدريبية النوعية لمديري ومساعدتي المدارس الداخلية والخارجية.
- (4) تفعيل برامج تبادل الزيارات داخل المحافظة التعليمية وعلى مستوى محافظات السلطنة، إلى جانب تنفيذ برنامج للزيارات خارج السلطنة ليقف العاملون في الإدارة المدرسية على الخبرات العالمية.
- (5) تفعيل الشراكة المجتمعية مع المدرسة من خلال إشراكهم في بناء خطة المدرسة والمساهمة الفعالة من القيادة العليا في الفعاليات والأنشطة المدرسية.

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح أن من أبرز التحديات التي تحتاج إلى متابعة وحل هي صلاحيات كافيته للإداري في مجال إدارة خصوصاً إذا واجه مشكله مع معلم غير منتج، كما لا يوجد ما يدفعه إلى المزيد من التطور إلا إذا طور ذاته شخصياً مع مرور الزمن، وفي كثير من الأحيان ما يكون التوزيع بهذه الوظائف في مكان بعيد عن السكن مع عدم وجود الحافز المالي، وجود بعض الضغوطات الذي تعاني منها بعض المدارس من ازدياد عدد الطلاب وعدم وجود ركائز أو صلاحيات لمدير المدرسة في التصرف بشأن العاملين وتراجع الأداء لديهم وانعدام الثقة أحيانا بين إدارات المدارس والأقسام المتابعة لها.

Conclusion

From the study it is clear that one of the main challenges that need to be followed up and resolved are the powers of the administrative administrator in the field of management, especially if faced with a problem with an unproductive teacher, and there is no reason for further development unless he developed himself personally over time, and in many The distribution of these jobs is often in a place away from housing with no financial incentive, there are some pressures experienced by some

schools from the increase in the number of students and the lack of pillars or powers of the principal to act on the staff and the decline in performance and lack of trust between the school administrations and departments Follow her.

Based on the results, recommends the following:

- 1) Work to improve the conditions of the school work environment through the provision of supportive administrative staff, and the initiative in providing all the equipment and furniture needed by the school, and the speed of payment of the deficit of teachers, and maintenance of school buildings, and find premises and facilities for activities, ... making the school attractive And polarized administrative competencies.
- 2) Increasing the incentives granted to schools and intensifying qualitative training courses for principals and assistants of boarding schools and external schools.
- 3) Activating the exchange of visits programs within the educational governorate and at the level of the governorates of the Sultanate.
- 4) Activate the community partnership with the school by involving them in the construction of the school plan and the active contribution of senior leadership in school activities and activities.

المراجع :

- 1- أحمد، أحمد إبراهيم (2001): الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة. الإسكندرية : مكتبة المعارف الحديثة.
- 2- رزق الله، مطر بن أحمد (1420 هـ): لماذا يعزف المعلمون المتميزون عن الإدارة المدرسية. مجلة المعرفة، عدد (57).
- 3- السيف، سعود بن صالح (1427 هـ): عزوف بعض الكفاءات التربوية عن العمل القيادي. إدارة التربية والتعليم بمحافظة الزلفي (بنين).

- 4- صائغ، عبدالرحمن أحمد (1995م): قياس فعالية مدير المدرسة لأدواره المتوقعة. حولية كلية التربية، جامعة قطر.
- 5- الطويل، هاني عبدالرحمن (1997م): الإدارة التربوية والسلوك المنظمي. دار وائل، عمان، الأردن.
- 6- الغانم، عبد العزيز (1990): الإدارة المدرسية وعلاقتها بالإدارة التعليمية في دولة الكويت. مجلة دراسات تربوية، العدد (24).
- 7- فهمي، محمد سيف الدين؛ محمود، حسن عبد المالك (1414هـ): تطوير الإدارة المدرسية في دول الخليج العربية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- 8- مركز البحوث التربوية (1983م): ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس. كلية التربية بجامعة الملك سعود. بحث مقدم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 9- المعمرى، سيف بن سعيد بن ماجد (1998): المشكلات التي يواجهها مديرو المدارس الثانوية ومساعدوهم في سلطنة عمان وعلاقتها ببعض المتغيرات، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 10- وزارة التربية والتعليم.(2003). اللائحة التنظيمية دليل عمل مدارس التعليم الاساسي، سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم.

References

- 1-Ahmed, Ahmed Ibrahim (2001): School Management in the Third Millennium. Alexandria: Modern Knowledge Library
- 2-Rizkallah, Matar bin Ahmed (1420 e): Why play teachers distinguished from school management. Journal of knowledge, number 57)..(
- 3-Al-Saif, Saud bin Saleh (1427): the reluctance of some educational competencies for leadership work. Department of Education in Zulfi Governorate (Boys.(
- 4-Sayegh, Abdul Rahman Ahmed (1995): Measuring the effectiveness of the principal for his expected roles. Yearbook of the Faculty of Education, Qatar University.
- 5-Al-Taweel, Hani Abdulrahman (1997): Educational Management and Organizational Behavior. Dar Wael, Amman, Jordan.

.6-Al-Ghanim, Abdul Aziz (1990): School administration and its relationship to the educational administration in the State of Kuwait. Journal of Educational Studies, No. (24.)

7-Fahmi, Mohammed Saifuddin; Mahmoud, Hassan Abdul Malik (1414): the development of school administration in the Arab Gulf States. Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States.

8-Educational Research Center (1983): the phenomenon of the reluctance of the Arab youth in the teaching profession. College of Education, King Saud University. Research submitted to the Arab Organization for Education, Culture and Science.

.9-Al-Ma'amari, Saif bin Said bin Majid (1998): Problems faced by secondary school principals and their assistants in Oman and their relationship with some variables, Sultan Qaboos University, College of Education, unpublished master thesis.

.10-Ministry of Education (2003). Regulations of Basic Education Schools, Sultanate of Oman: Ministry of Education.

ملحق (1)

قائمة بأسماء الأساتذة

م	اسم الدكتور	المؤهل العلمي	التخصص	المسمى الوظيفي	جهة العمل
1	محسن حمود محسن الكندي	دكتوراه	اللغة العربية وآدابها	مدير مركز الدراسات العمانية بجامعة السلطان قابوس	جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

2	خالد محمد أحمد السعدي	دكتوراه	إدارة تربوية	عضو احصاء	وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان
3	حسام الدين السيد	دكتوراه	إدارة تربوية	أستاذ مشارك بجامعة نزوى	جامعة نزوى سلطنة عمان
4	عبدالرحمن محمد العوضي	دكتوراه	إدارة تربوية	مدير مدرسة	وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان
5	يحيى محمد سالم البوسعيدي	دكتوراه	التربية الإنسانية	نائب مدير دائرة الإشراف التربوي بشمال الشرقية بسلطنة عمان	وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان
6	ناصر أحمد سعيد العامري	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	رئيس قسم العلوم الإنسانية بشمال الشرقية بسلطنة عمان	وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان
7	مهني محمد إبراهيم غنايم	دكتوراه	التخطيط التربوي واقتماديات التعليم	أستاذ أصول التربية	جامعة المنصورة جمهورية مصر العربية

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين - جامعة تلمسان - أمودجا-

طالبة الدكتوراه سميرة حمودي

جامعة تلمسان، الجزائر

hammoudisa130@gmail.com

الدكتور رضا بن تامي

جامعة تلمسان، الجزائر

maussboas@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/11/28 م تاريخ التحكيم: 2019/12/06 م تاريخ القبول: 2019/12/07 م

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تمثيلات الطلبة حول الأمور السياسية أي البحث في الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي انطلاقا من التساؤل حول كيفية إسهام الجامعة في إكسابه ثقافة سياسية، ويفترض كإجابة أنها تساهم من خلال التفاعل القائم بين التنشئة السياسية وتغيرات البيئة الاجتماعية. وتعتبر عملية التنشئة السياسية عملية هامة من خلالها يكتسب الفرد توجهات سياسية معينة ويكتسب معتقداته وقيمه السياسية وتقوم بها مجموعة من المؤسسات أهمها العائلة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام... لكل منها تأثير بدرجة معينة على آراء الفرد السياسية نظرا لأهمية هذه العملية في التأسيس لموتنة وثقافة تتميز بمستوى مقنع من الوعي السياسي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، السياسة، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الطالب الجامعي،

الجامعة.

Political culture of university students - University of Tlemcen - a model

Samira HAMOUDI

Aby Bekr Bekaid University Tlemcen – Algeria

Ridha BENTAMI

Aby Bekr Bekaid University Tlemcen – Algeria

maussboas@yahoo.fr

Abstract : This study relaye to the identification of the representation of the students in political *matters. That is to say, their political culture and more

particular by questioning the university vector i, its contributions to the formation of that one. The university vector constitutes the place of the interaction between the values acquired in the time of socialization represents the instance where the individual acquires his values and political orientation inter alia. This authority recovers the classical institutions on the matter (family, school, university, mass media...) the function of the individual : whose citizenship, a conscious commitment satisfactory.

Key words :

culture, politics, the political culture, the political socialization, the students, Université.

مقدمة:

يتميز كل مجتمع بخصوصية تعكسها الثقافة السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي، وواقعه الجغرافي، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي، لذا تعتبر الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع حيث تمثل هذه الأخيرة أحد أهم المدخلات لدراسة المشاركة السياسية في الدول العربية، وخاصة الشباب من خلال مجموعة من المعتقدات وأنماط السلوك التي تخص الحكم والسياسة، والتي تعتبر نتاجا للتجربة للمجتمع من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى. فالتنشئة السياسية تساهم في تكوين الثقافة السياسية أو تغييرها من خلال إكساب المرء هوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا. وهي عملية لازمة لحلف شعور عام قوي بالهوية الثقافية والتواجد مع الجماعة القومية عبر الانتماء والولاء والمواطنة. ويعد مفهوم الثقافة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية، التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة من مدخلات ومخرجات وتجاه دوره كفرد في هذا النظام، وهي عملية متواصلة تبدأ من الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة إنسان ديمقراطي.

إن نتائج أي تغير يحدث في المجتمع مرهون بما يصاحبه من تغير في قيم وعادات وسلوك أفراد ذلك المجتمع، هذا التغير الأخير الذي لا سبيل إلى تحقيقه إلا عن طريق مؤسسات التربية والتعليم التي تكسب الأفراد سلوك معين وتعده وهي التي تشكل الشخصية الإنسانية التي تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة، وتكيف معها من خلال بعض المواد التعليمية وبعض التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تسود

البيئة والمحيط الداخلي لها وكذلك من خلال علاقتها بالمحيط الخارجي المشكل لمكونات البيئة الثقافية للمجتمع.

ولقد تعددت مصادر الثقافة السياسية سواء كانت الأسرة، التعليم وسائل العمل، مكان العمل كل هذه المؤسسات تساهم في صياغة موقف الرأي العام المتوافق مع الطبيعة الثقافية للمجتمع وبلورة قيمه واتجاهاته ومعارفه السياسية مع تحديد وجهة التفكير السياسية لأفراده. فالمعلومات التي يتلقاها الشباب والنشاطات التي يمارسها تشكل لديهم خصائص سياسية تمكنهم من اكتساب مواقف سلوكية وأنماط تفكير ووعيا سياسيا على أساسه تطبع نظرهم للإنسان والمجتمع والحياة السياسية والعالم والوجود.

وباعتبار الطالب الجامعي فئة محورية في هذا المجتمع تسعى كل هذه المؤسسات بتوفير زاد ثقافي ومعرفي وسياسي لهذه الفئة لتمكينهم من مواكبة التحول العالمي نحو الانفتاح السياسي.

وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة تمثيلات الطلبة حول الأمور السياسية أي البحث في الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي ومعرفة وعيهم بما يدور حولهم من الأمور السياسية، كما كانت تهدف إلى معرفة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمختلف تخصصاتها خاصة الجامعة بقيامها بالدور المنوط بها، وهل هي تساهم في تشكيل الوعي لديهم ولولجهم في الحياة السياسية. إذن لا يجب إغفال دور التعليم وعلى رأسه الجامعي في الثقافة السياسية وتحقيق التنشئة اللازمة للأفراد ليتمكنوا من مواكبة التحول العالمي التي يفرضها المجتمع وتغيره ونمو السياسي ومن هنا كانت الإشكالية على النحو الآتي:

كيف تساهم التنشئة الجامعية من خلال التعليم والبيئة الاجتماعية التي من حوله في إكساب الطالب ثقافة سياسية؟

الفرضية: وقمنا بصياغة فرضية أساسية كالآتي:

تساهم التنشئة الجامعية في إكساب الطالب ثقافة سياسية من خلال التفاعل القائم بين التنشئة السياسية وتغيرات البيئة الاجتماعية.

1-تحديد المفاهيم الأساسية:

-الثقافة: هناك عدة تعريفات للثقافة تؤكد في مجملها على أنها تجمع بين كونها منتجا وإنتاجا فلفظ الثقافة هو ترجمة culture الفرنسية التي تدل في معناها الحقيقي الأصلي على فلاحه الأرض (محمد عابد الجابري، ص. 21)

ولقد أكدت مارغريت ميد M.MEAD [1901 - 1978] أن الثقافة شيء، مجرد فالأفراد هم الذين يصنعون الثقافة وينقلونها ويغيرونها، فالفرد يكتسبها تدريجيا من خلال حياته اليومية وعرفها ليفي ستروس "Levi strauss" مجموعة من المنظمات الرمزية التي تحتل المرتبة الأولى فيها اللغة وقواعد الزواج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين وهذه المنظومات آلهة تهدف إلى التعبير عن أوجه الواقع المادي والاجتماعي " (دوني كوتش 2002 ص 52).

الثقافة هي مجموعة من السلوكيات نقوم باكتسابها من خلال الانتماء لأي مجتمع فهي تتألف في كل ما ن فكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع وهي ثقافة شفوية محفوظة يشكل مادي. (اللباس والأدوات المستعملة) أو الذاكرة الجامعية من أمثال وعادات وتقاليد وطقوس ويراها برهان غليون على أنها مجموعة ملامح مميزة مادية وفكرية وروحية تميز مجتمع او مجموعة اجتماعية. إذن تجتمع معظم التعريفات للثقافة بربطها بنمط الحياة الكلي لمجتمع ها و العلاقات بين الأفراد كما يشير ادوارد هول Edword boll في كتابه اللغة الصامتة إلى أن الثقافة هي إتصال وذلك باعتبار العادات والتقاليد والخبرات والقيم والمعرفة والتراث حيث يتم تداول كل منهم بين الأفراد والجماعات عبر الأجيال المختلفة، حيث يمكن تحقيق الاستمرارية والحفاظة على بقاء تلك العناصر المكونة للثقافة. -السياسة: يعتبر من أكثر المصطلحات انتشارا ومن أكثر المفاهيم الغير مستوعبة من طرف العامة حيث يكثر استخدام هذا المصطلح في غير محله أو الخلط بينه وبين مصطلحات قريبة منه، فالسياسة تدل بوجه خاص على المدينة قلن وهي كيان جماعي مستقل يعني الانتماء إلى عشرات الألوف من السكان الذين

يتعرفون إلى شيء ما يشبه وطنهم (فرانسيس وولف: 1994، ص 55) فالسياسة هي برنامج عمل فردي أو جماعي أو حكومي أو دولي يستهدف تحقيق غايات محددة سلف ضمن بيئة معروفة من خلال القيام بخطوات مدروسة وضمن آجال معينة. ولقد سماها ابن خلدون على وجه العموم بالسياسة الممية وعرفها بقوله تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقائه (محمد العربي الخطابي: 1998، ص 55) ويرى مارسيل بريلو "Maral Prelot" إن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية الصراع على السلطة إنما ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للتأحية العلمية فهي معرفة الظاهرة. " (Marcel prelot, p :10)

إذن هي إجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية.

- مفهوم الثقافة السياسية:

يحظي موضوع الثقافة السياسية باهتمام خاص من طرف الباحثين لقد عرفها rebert dohl الثقافة السياسية بوصفها العمل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي (هشام محمود الأقداحي، 2009، ص 315).

فهذه الثقافة تنطوي على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات للسياسية القائمة ويعرفها فليب برو " P.baroud" تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تلکمهم كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب وذلك من خلال تعبئة حد أدني من المظاهر الواعية أو الغير واعية التي ترشده في سلوكه كمواطن (مولود زايد الطيب: 2007، ص 182)

ويعرفها أشهر المنظرين غابريل ألمونه G.Almond الثقافة السياسية مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقنية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. فالثقافة السياسية هي ما تعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية

عن مجتمعه المحلي والقومي، العالمي ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع فهي طرق التفكير والشعور والسلوك السياسي الخاص بجماعة ما.

-التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هي جزء من عملية التنشئة الاجتماعية وهي طريقة ينقل بها المجتمع التوجهات والمعارف والقيم السياسية من جيل إلى جيل فيعرفها فريد جرننتشين Grontien تعني التلقي الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية (سمير خطاب: 2004، ص 42).

فهي تلك العملية التي يكتسب من خلالها الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية حيث عرفها ريتشارد فالجن R.Pargen عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أو غير رسمية وبأسلوب مخطط له لخلق أنواع من المواطنين لبقاء ونمو المجتمع (مولود زايد الطيب، 2001 ص 11).

إذن التنشئة السياسية هي عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية التي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطن صالح مترجم لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه ومحافظ على إطره السياسي.

-الطالب الجامعي:

هو ذلك الشاب الذي التحق بالجامعة وأثر التقائه هدايا شخصيته سواء من الناحية العقلية حيث تتعمق خبرته، أو من الناحية الوجدانية حيث تترن انفعالاته أو من الناحية الاجتماعية حيث تتسع خبرته الاجتماعية وتتفاعل هذه النواحي مع بعضها البعض مما يساعد على تبني قيم واتجاهات وأفكار معينة.

-المقارنة النظرية للدراسة:

أولي علماء الاجتماع اهتماما كبيرا بالدور الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث وركزوا على مناقشة قضايا التعليم العالي والتحديات التي تواجه الجامعة في المجتمع الحديث وفي

هذا السياق كان الاتجاه الوظيفي الذي يعتبر الجامعة نسقا اجتماعيا يشمل نظم فرعية متداخلة ومترابطة ببعضها البعض وينجز كل منهما وظيفة محددة، وهو في تفاعل دائم مكونات النسق الاجتماعي العام وعليه فإن أي نظام من نظم المجتمع (الأسرة، التعليم، المؤسسات الرسمية، الأنماط الاجتماعية، التنظيم العائلي...) يستوجب النظر إليه في علاقته بباقي النظم الفرعية الأخرى المكونة للنسق وفحصه في ضوء الوظيفة التي يقوم بها، وفقا لهذا المعنى فإن الوظيفة تعني التأثير الذي يحدثه الجزء في الكل وفي الأجزاء الأخرى المكونة الكل وانطلاقا من هذا الطرح فإن الأنظمة الفرعية للمجتمع كالنظام التعليمي لا يتم فهمها وتحليلها إلا من خلال وظيفتها في تحقيق التضامن أو التكامل الداخلي بين مكونات المجتمع، وباعتبارها تلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل وتؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى، اقتصادية، سياسية، ثقافية ودينية وتحافظ على استمرار النسق.

وقد ساهم رواد هذا الاتجاه بتحليلاتهم في دراسة النظام التعليمي بمختلف أنساقه بما في ذلك الجامعة ولقد تعرضوا الدراسة الجامعة من خلال التركيز على دورها ووظيفتها الأساسية في المجتمع تلك الوظيفة التي تتحدد من خلال أهمية هذه الدراسة (عبد الله محمد عبد الرحمن، 1991 ص 90).

إن علاقة الفرد بالمجتمع ودوره في توازن هذا الأخير والاستقرار وكيفية الوصول إليه وتماسك مكونات النظام، وكيفية قيام كل فئة من فئات المجتمع والمشاركين في الهيكل الاجتماعي بإنجاز الأنشطة التي تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي العام، كلها أبعاد تدور حول الوظيفة حيث لكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي وظيفة هامة يؤديها والتي يسعى من خلالها إشباع احتياجات الكائن الإنساني في المجتمع فهي تنظر للمجتمع على أنه نسق ذو أجزاء مترابطة وظيفيا وأن المجتمع يقوم على التوازن وأداء وظائفه وبقائه واستمراره وأن احتلال أي نسق يؤدي إلى فقدان المجتمع وتوازنه وبالتالي انهيار المجتمع.

2- التغيرات الثقافية للمجتمع الجزائري:

تعرض المجتمع الجزائري وكذا المؤسسات الثقافي والدينية إلى الهدم والتخريب، ذلك في إطار سياسة استعمارية تدخل بدورها ضمن الحرب الشاملة وبالتالي طمس الشخصية الجزائرية وتنتج عن هذه السياسة تدهور ثقافي للمجتمع الجزائري. من خراب وغياب قاعدة إنتاجية وارتفاع نسبة الأمة ولكن النخبة الجزائرية لن ترمي بهذا الوضع وظلت تطالب بتأسيس جمعيات لتوعية الشعب الجزائري ما بعد

السلطات الفرنسية ما بعد السلطات الفرنسية وصدر قانون بـ 01 جويلية 1901 يسمح للجزائريين بتأسيس جمعيات خاصة بهم فاستغل الأفراد هذا القانون للدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر. وبعد الاستقلال انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي لمدة طويلة حيث تبنت الدولة تصور بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوي والثقافية يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع، حيث قامت الجزائر بتقسيم إداري لتوزيع المهام لأنه خلال فترة الاستعمار كان تموقع السكان في الأرياف ولكن بعد الاستقلال شهدت نزوح ريفي ولم يكن هناك توازن، وآخر تقسيم كان 1984 سبب الكثافة العمرانية، كان على النحو التالي: 48 ولاية، 742 دائرة، 1541 بلدية.

كما شهد المجتمع الجزائري في الثمانينات أزمة مجتمعية متشابكة الأطراف باعتبارها أزمة دستورية واقتصادية وثقافية وحضارية (فراح مسرحي، 2007، ص 19).

فانتشر الفساد في أجهزة الدولة حيث زاد في الأزمة الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، فشاعت روح التنكالية والأبوية وبالتالي تمهيش أصحاب الكفاءات في عملية التأطير ما أدى إلى إفلاس الخزينة فلجأت الجزائر إلى البنك العالمي لكن شرط عليها تغيير النظام من الاشتراكي إلى الرأس مالي بالإضافة إلى إسقاط قيمة الدينار وإغلاق المؤسسات التي لا تنتج، ولهذا لم تستطع الجزائر أن تبقى بعيدة عن التغيرات والتطورات وأرادت أن تحصل إلى الحدثة لأن هذه الأخيرة لم تكن خيار بل كانت مفروضة من طرف الثقافات المهيمنة فالحداث كما يراها محمد أركون إنما ليست حدثا تاريخيا معيناً أو محددًا بداية، بل هي نتيجة طويل ملئ بالأحداث التي أسهم كل منها بقسط معين في تشكيلها (إبراهيم أيمن الدسوقي، 2000، ص 63).

وبما أن الجزائر مرت بتحويلات كانت تحمل خصائصها السوسيوثقافية. فاحتكاك الأفراد بثقافتهم التقليدية مع الثقافة الغربية نتج موروث ثقافي تقليدي نابع من تأثير القنوات الفضائية بالإضافة إلى تغيير دور المرأة الاجتماعي كل هذه العوامل لعبت دورا في رسم ملامح الثقافة الجزائرية.

3- الثقافة السياسية والمجتمع الجزائري:

1- أنواع الثقافة السياسية: إن الثقافة السياسية ليست وحدة عند كل الأفراد المنتمين للنظام السياسي فحسب ألووند وفربا Almond, Verba كل ثقافة سياسية تتضمن عناصر محلية وعناصر الخضوع وعناصر المشاركة وقدم الباحث تصنيف لأنواع الثقافة السياسية وهي:

- ثقافة محلية culture localiste
- قاعة التبعية culture de sugection
- ثقافة المشاركة culture participative

1-1- الثقافة السياسية المحلية: توجد هذه الثقافات في المجتمعات البسيطة وتكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة من دون النظام السياسي برمته ولا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتضاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها لقصوره على تصوره بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك، فالفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضعيفة وضيقة خاصة بالمجتمع المحلي. أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح وتسمى أيضا الثقافة الدعوية وهي تستوعب الثقافات القائمة على علاقات القرابة والفرق والدين فهي ثقافة ما قبل السياسة الخاصة بالدول أو المجتمع المدني (إبراهيم أبرش، 1998، ص 208).

1-2- ثقافة الخضوع (التابعة): تتميز بمساهمة متواضعة تصل أحيانا إلى الفروق في بلورة مدخلات النظام السياسي، لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة وتفتقر هذه الثقافة بالمجتمع ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوي المعارضة، ويكون لدى الأفراد تصوّر عام على النظام السياسي دون أن يكون لهم تأثير على قراراته رغم أنهم قد يعارضون أو يؤيدون ولكن غالبا ما تكون مواقفهم سلبية لأنهم يحسون بأنهم عاجزين وغير قادرين على التأثير أو التغيير وهذا ما يدفعهم للخضوع للأمر الواقع، فيضطرون إلى مساندة القرارات وعدم تحديها أو التمرد عليها بمعنى توجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب وتذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في الحصيلة السياسية وترتكز هذه العلاقة على التبعية حيث تدفع الأفراد إلى اللامبالاة والاعتراة وعدم الشعور بالمسؤولية، وينظر الأفراد إلى

النظام السياسي على أنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب عليهم في أي شيء (حسن علوان، 2009، ص 19).

1-3- ثقافة المشاركة: ويكون الفرد مدركا النظام السياسي ومحرجاته ومدخلاته ودور الذات في هذا النظام ويدرك دوره في النظام السياسي ويعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفائته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في الفلسفة السياسية.

2- مرتكزات الثقافة السياسية:

- شرعية السلطة، جانب المدخلات في النظام السياسي الجزائري جانب المخرجات.

3- الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري:

إن مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يعد محصلة لتأثيرين هامين أحدهما الثقافة العامة للمجتمع وتتضمن القيم والمعتقدات والعادات والتنشئة الاجتماعية وغيرها، ويتمثل الثاني في التجارب التاريخية خاصة الك المتعلقة بحرب التحرير والتي أنتجت الصراع السياسي ضمن القيادة السياسية، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها.

والمجتمع الجزائري مثل بقية المجتمعات مرّ بعدة مراحل كانت سببا في ظهور الحركات الإصلاحية والأحزاب السياسي كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور.

فنشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ارتبطت بفترة الخضوع للاستعمار التي كانت تعمل من أجل استرجاع السادة الوطنية وتحقيق الاستقلال. فبدأت بوادر العمل السياسي في الجزائر نطلع ق 20 في شكل جمعيات ونوادي قدمت مطالب اعكس اهتمامات الجزائريين، وترفض وتندد بالسياسية الاستعمارية هذه الأحزاب اعتمدت النضال السياسي وتمثل في عدة اتجاهات:

3-1- التيار الاستقلالي: ويضم هذا الحزب نجم شمال إفريقيا تم حرب الشعب وبعد الحرب العالمية الثانية تحول إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان من مميزات هذا التيار أنه يفضل المواجهة والعنف الثوري مع الاستعمار الفرنسي.

3-2- حزب الشعب PPA:

إن حل نجم شمال إفريقيا لم يمنع من إنشاء تنظيم جديد سمي بحزب الشعب بتاريخ 11 مارس 1937 بقيادة ميصالي الحاج، وتميز هذا حزب الشعب عن نجم شمال إفريقيا بكونه حصر نطاق نشاطه السياسي في الجزائر فقط لكنه من حيث التنظيم بقي محافظ على تنظيم النجم المتأثر بتنظيم الحزب الشيوعي الفرنسي ولقد مر حزب الشعب بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الشرعية: وهو الحزب الشيوعي المصرح به قانونيا. المرحلة السرية: بعد حل الحزب لجأ قاداته إلى الفصل السري الذي كان له أثر إيجابي، بحيث أصبح نشاطه أكثر شعبية وفعالية. وأصبح حزب الشعب يركز في مطالبه على الإصلاحات الفورية وبراغي عاملين اثنين هما الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا ونشاط تكتلات الوطنية الأخرى (عبد الحميد زوزو، 1985، ص 75).

3-3- التيار الديني الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين):

ظهر في البداية في شكل نادي الشرفي بمدينة الجزائر ثم تطور إلى جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931 وقد أعلنت عن طابعها الغير سياسي وكانت الجمعية تهدف إلى تغيير تفكير الأفراد هذا ما يؤدي إلى تغيير محيطهم الاجتماعي فلقد أدر عبد الحميد بن باديس (1889-1940) أن الشعب يواجه قوة كبيرة لا يستطيع مقاومتها بالمعارك الحربية والقتال فحسب. بل يجب أن تنهياً الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل ما قضاته (ساجد أحمد، 2000 ص 80). وكات اهتمامها مركز على الإصلاح الديني والثقافي فهو الطريقة المثلى لتجديد الرأي العام الجزائري ضد الإيديولوجيا الاستعمارية.

3-4- التيار الاندماجي (الليبرالي):

ظهر هذا التيار بداية ق 20 على يد مجموعة من الجزائريين هم نتاج التعليم الفرنسي ويتمثل في مجموعة في مجموعة من الأطباء، المحامين القضاة، ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي ارتبطت بمهن حرة أو

وظائف مدنية وعسكرية وكانت تؤمن بقيم فرنسية حيث طالبوا بإصلاحات اجتماعية تحت سيادة الحكومة الفرنسية تسمح هذه الإصلاحات بالحصول على كامل الحقوق العضوية في المجتمع الفرنسي كما هو الحال بالنسبة المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر حيث طالبوا بإلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين والمشاركة في تسير المؤسسات وتدافع التمثيل في البرلمان الفرنسي.

3-5- الحزب الشيوعي:

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري امتداد الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم قام بقطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي " ولجأ إلى تأسيس فروع له في الجزائر، وقد شرع في دعوة الجزائريين للانضمام إلى صفوفه" (ANDRE NOUSHL 1962. P61) وفي أول مؤتمر أكد الحزب على نقطتين:
- الحث على تغيير الوضع الراهن من أجل حياة أفضل للمجتمع الجزائري تسود فيه العدالة الاجتماعية.
- المطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي. (أنيسة بركات: 1980 ص 55)

3-6- جبهة التحرير الوطني (F.L.N)

نشأة الجبهة نشأة عسكرية مما جعلها حزبا وجيشا في نفس الوقت وخضعت لمبدأين أساسيين في التنظيم. اللامركزية واولوية الداخل على الخارج وتركز الكفاح منذ بدايته على تدعيم ما هو عسكري على حساب ما هو سياسي، فقاطعوا الممارسات السياسية الانتخابية وأعطوا اهتمام للنضال العسكري، فمنذ نشأة الجبهة 01 نوفمبر 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 لم تعرف أي تنظيم ثانوي ومؤسسي وبعد المؤتمر فتح الباب لانضمام أحزاب الحركة الوطنية في الجبهة(عبد النور ناجي: 2006، ص 74).

ثم أصبحت الجبهة حركة اجتماعية تضم جميع التيارات المتناقضة تضم مناضلي المنظمة الخاصة ذو التكوين العسكري والمتشبعين بالعمل السياسي فأصبحت الجبهة تنظيم يتصف بالخلاف والصراع على السلطة داخل قيادتها بسبب الاختلاف والتباين في أساليب التفكير والتنظيم.
لقد كانت مهمة جبهة التحرير هي تحرير البلاد واستعادة استقلاله وكان الاتفاق هو دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة، وبعد زوال الاستعمار عقد مؤتمر طرابلس 1962 لتمديد مسار البلاد لكن إخفاق هذا المؤتمر

فتح باب الصراع على السلطة فظهرت ثلاث تيارات متصارعة داخل الجبهة وهي التيار الاشتراكي، التيار الرأسمالي الليبرالي، تيار رأسمالية الدولة الوطنية.

4- طبيعة ومراحل تطور الثقافة السياسية بالجزائر:

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، وفي المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات (1962-1980) طبع النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة أقصى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية وبكفي أن نشير إلى أنه وإلى غاية 1976 لم يتوفر الشعب الجزائري مجلسا منتخبا يعبر من خلاله على آراءه ويساهم في القرار السياسي للبلاد. لقد قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد ونبد نظام التعدد الحزبي لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشبة الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها آيت أحمد الذي عارض النظام الأحادي وسعي إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية(عبد النور ناجي، ص 87). فهي 26 سبتمبر 1962 وافق المجلس على تعيين أحمد بن بلة رئيس للحكومة وبعد وصوله إلى رئاسة الحكومة انفرذ بالسلطة وأبعد خصومه والمعارضين السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير، مما عمق الخلافات والتوترات حيث تركزت السلطة في يد فرد واحد و تم تشخيصها والاستحواذ عليها وأصبح بن بلة صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة.

ثم جاء الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 بقيادة هواري بومدين وقد برز الانقلاب بشخصية السلطة وتوحيدها في شخص واحد، وحلت الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية، وكان تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي وإنهاء الحكم الفردي، ولقد كانت فترة رئاسة 1965-1979 حيث استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازنا سياسيا هشاً بين جميع الأطراف الموجودة في الجزائر حيث كان يؤكد على سياسة التعريب وأطلق ما يعرف بالثورة الزراعية وأعاد في هذه الفترة تركيز السلطة في يده وأصبح رئيس مجلس الثورة، ورئيس للسلطة التنفيذية، وأميناً للحزب،

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

ووزير الدفاع، وقائد عام للقوات المسلحة. وكل ذلك أكرس في دستور 1976 وبهذا نجد سلطة هواري بومدين تعدت بكثير سلطة الرئيس أحمد بن بلة. فلقد اخذ النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال طابع الحكم الشمولي السلطوي معتمد على مبدأ مركزية السلطة المتمثلة في حزب واحد يستمد مشروعيته من التاريخ والنضال السياسي وثورة أول نوفمبر 1954 مما جعله ينغلق على نفسه ولا يقبل المشاركة السياسية لمختلف الجماعات الاجتماعية التي تشكل محيطه الخارجي (يوسف تمار، 2012 ص 72).

ثم جاء حكم الشاذلي بن جديد 1979-1988 فائد وهران العسكرية وعضو جبهة التحرير وهذا ليتمكن الجيش من التحكم في الحزب أي الدولة في الجزائر. أما المرحلة الثانية من الثقافة السياسية والتي بدأت مع مطلع الثمانينات، وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 مثلت محطة انهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، وطبعت بثقافة سياسية تابعة، ذلك أن مؤسسة الرئاسة خففت قليلا من سيطرتها على حركة المجتمع فازدهرت كثيرا من القوي المعارضة ونمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي، كما أن انخفاض أسعار النفط ادي إلى ركود الإنتاج في كل المؤسسات العامة ودخلت الجزائر في أزمة اقتصادية مما ادى إلى فقدان الثقة بالسلطة، وخلقت ردود أفعال تعبر عن حالة اليأس والحرمان تطلب بالتغيير والإصلاح، مما أدى إلى أحداث أكتوبر 1988 حيث قامت مظاهرات واضطرابات عنيفة من تكسير وتخريب وعبر الشعب عن سخطه عن الوضعية السياسية والاجتماعية التي يعيشها فتبني النظام السياسي سلسلة من الإصلاحات منها التعددية الحزبية 1989 والنقابية والإعلامية والحريات العامة وحقوق الإنسان وقام بفصل الحزب عن الدولة وإنهاء الدور السياسي للجيش وتوزيع السلطة بين رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان.

وفي 11-01-1992 استقال الشاذلي بن جديد وترك فراغ دستوري، ثم قام المجلس الدستوري بمعالجة هذا الفراغ، ونصب مجلس أعلى يتكون من 5 أعضاء يرئسهم محمد بوضياف الذي قام بتضييق الخناق على جبهة التحرير مما أدى إلى انزلاق أمني وكان على رأسهم محمد بوضياف 29-06-1992 ثم خلفه على الكافي ثم عين لهين زروال وامام الفشل في إعادة الأمن اضطرّ زروال إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. وفي 15-04-1998 فاز بها عبد العزيز بوتفليقة ما فتح الباب لعهد

جديد تميز بإصدار قانون الوثام المدني في إطار المصالحة الوطنية ولذا عُرض على استفتاء تسعى 16-09-1999 وبسبب نجاح هذا القانون أعيد انتخابه إلى يومنا هذا.

-الجانب الميداني:

-الإطار الزمني:

-العينة: يتضمن المجال الشرعي في هذه الدراسة جمهور البحث الذين تشملهم الدراسة وهم طلاب جامعة تلمسان بمختلف كلياتها. ولقد لجأنا إلى اختيار بالطريقة العشوائية، لتكون ممثلة لمجتمع البحث المتزامن مع دراسته. فكان اللجوء للعينة العشوائية الطبقيية بمعنى الاختيار من كل كلية عينة من الطلاب بعد القيام باختبارها عشوائيا. وإن العينة المراد دراستها تنتمي إلى الوسط الجامعي خصوصا الوسط الطلابي الذي يتميز إلى حد كبير بالتجانس باعتبار أن الطلاب يمثلون الوسط المتقف مما يسهل العمليات الإجرائية للبحث.

-التحليل والتأويل:

1- غياب فكرة المواطنة في الأعراف (السلوكات) الجزائرية:

يعتبر مفهوم المواطنة مفهوم متعدد الأبعاد ويشير في أكثر مضامينه " إلى قدرة الفرد على المشاركة في التجربة الحياتية أي الأخذ والعطاء وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر كفاءة أي ذا قيمة أكثر للآخرين وكل ما يتيح للمرأة المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات الآخرين ذات قيمة" (جون ديوي، 2003، ص 48)، إذن المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته: أي يعرف الحقوق ويؤدي واجباته وهي تتميز بنوع خاص من الولاء لوطنه وخدمته في أوقات الحرب والسلام والتعاون مع المواطنين الآخرين، عن طريق العمل المؤسساتي الفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصورها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات (أحمد بدوي زكي: 1983، ص 60).

فالمواطنة ترتبط بهوية الفرد، هذه الهوية التي يشترك في صنعها عاملان هما الدين الإسلامي والوطنية هذه المكونات تصنع الكيان الاجتماعي والسياسي وهي تؤثر على سلوكات الأفراد وتصرفاتهم وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع. فالأفراد وخاصة الشباب لديهم نوع من الاستهتار وعدم

الإحساس بالمسؤولية ولديهم مفاهيم خاصة بهم فالفرد الجزائري هو فرض غرائزي تحكمه مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، كما يرى المفكر الجزائري مالك بن نبي أن نظم المجتمعات العربية تركز على الاستهلاك والحقوق بدل من التركيز على الواجبات والإنتاج فالتركيز على الحقوق دال ومؤشر على انهيار المجتمع" (خضر خضر، 2008، ص 257).

2- عدم الثقة في الأقطاب السياسية:

المجتمع الجزائري يعيش أزمات متعددة الأبعاد والنواحي وقد حددتها الأستاذة الدكتورة من أبو الفضل في أزمة الهوية وأزمة الشرعية والفعالية والتكامل وحالة من الاستقطاب والتناقض. فالانتشار الواسع للآفات السياسية كالزبونية والوصولية والانتهازية السلبية والرشوة السياسية والتزوير الانتخابي للإدارة الشعبية والاستخدام الميكافيلي لآليات الديمقراطية لإقامة ديمقراطية صورية واجهاتية شكلية، جعلت المواطن يفقد ثقته في السلطة وكل ما يرتبط بها من مؤسسات وأجهزة. إن الواقع الجزائري المعاش يفرض عدم وجود ثقة في السلطة ونقيضها على حد سواء فتقييم السياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقض بين ما ينتظرون والواقع مما يؤدي إلى سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في تلبية احتياجات أو توقعات المواطنين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية وانعدام هذه الثقة في السلطة الحاكمة حيث تعمق لدى بعض الشباب الجزائري بعدم إكتراث النخبة الحاكمة بمواجهة المشاكل التي تواجهه أو القضايا التي تمهمهم بالصورة المرجوة وتوسيع الفجوة بين القمة والقاعدة أدت إلى انتشار اللامبالاة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة والحكم من قبل أفراد المجتمع.

3- موقف الشباب الجامعي من الانتخابات:

تعتبر الانتخابات من بين أهم الوسائل التي تستند عليها الديمقراطية التمثيلية حيث تأخذ حيزا كبيرا في عملية اختيار ومراقبة الممثلين السياسيين. إن الانتخاب هو قيام المواطنين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءات لتسيير الأجهزة السياسية والإدارية وذلك من خلال عملية التصويت (Ibtissen Garran. 1998. P114) فهو لدى إقرارات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية وهو أداة للمشاركة في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات.

لكن الواقع يؤكد على عزوف فئة كبيرة من الأفراد في الانتخابات وخاصة الشباب حيث تتفق كثير من الدراسات العلمية على سلبية الشباب نحو السياسة وعزوتهم عن المشاركة في العمل السياسي، بدأ من ضعف الإقبال على التصويت أو الترشح في الانتخابات السياسية على جميع المستويات حيث تعتبر الانتخابات مجرد لعبة الخاسر الأكبر فيها المواطن الذي يعتبر مجرد جسر تستعمله الطبقة السياسية في كل موسم انتخابي للمرور إلى الحكم، فإحساس الفرد بعدم الجدوى وبعثية المشاركة هذا الإحساس يتولد عادة في الدول التي تسود فيها ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة، حيث يشعر الفرد بأن الأمور محددة مسبقا والانتخابات ما هي إلا لعبة لإخفاء الشرعية على الوضع القائم والأحزاب هي جزء من اللعبة السياسية وأن نتائج صناديق الاقتراع ليست هي النتائج المعلن عنها رسميا كل هذا يدفعه إلى الابتعاد والعزوف بالرغم من معرفته أن له حق المشاركة.

4-عدم كفاءة الشباب الجامعي بالأحزاب السياسية:

يمثل الشباب قوة جد مهمة لأي مجتمع فقد يكون آلية من آليات البناء، أو الهدم داخله بحسب الظروف التي تنشأ عليه والفرص التي تتاح له لإقرار فاعليته. ومن جانب آخر تعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة عرفت ميلادها مع مطلع ق 19 وعرفت تنامي سريع قادها في النهاية لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة على اختلاف أشكالها حيث يرى ريمون آرون Raymond Aron الحزب بأنه تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها.

إن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر انتظرت مختلف المراحل التي مرّ بها الحزب الواحد ومختلف التحولات الداخلية والخارجية التي ميزت الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر لتعود إلى الواجهة عبر أحداث أكتوبر 1988 والإصلاحات التي رافقتها والتي مهدت الطريق لدخول الجزائر عهد التعددية السياسية والمنافسة عبر الانتخابات لتجسيد مبدأ السيادة الشعبية ومبدأ التداول على السلطة.

إن الطالب الجامعي يجد نفسه غريب عن الأحزاب السياسية بالنظر إلى الهوية بينه وبين الطبقة السياسية التي تعتمد على خطاب سياسي يكون في الواقع غريب وبعيد عن طموحات وتطلعات هذا الشباب، إضافة إلى الغياب الشبه تام لمختلف التشكيلات السياسية خارج المناسبات الانتخابية.

إن الشباب فقدوا الثقة في الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية الوطنية والتي أصبحت عبارة عن هياكل فاقدة المصداقية بحكم الصراعات والنطاحات والمؤامرات والأنانية والذاتية. ويرجع أيضا عزوف الشباب عن الأحزاب السياسية إلى صمود النخب الحاكمة والنخب القديمة في حين تغيب نخب جديدة تجسد الشرائح الاجتماعية الجديدة وحتى النخب الجديدة التي وصلا إلى السلطة تميزت بتغيير وجهتها وأفكارها لتصبح مثل النخب القديمة وهذا ما يخلق تدريجيا عدم الثقة من السياسي نفسه مهما كانت جدوره.

5-عدم فاعلية دور مؤسسات التنشئة السياسية:

تتعاون مؤسسات المجتمع المختلفة لتنمية ثقافة الأفراد وتأتي الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات لأنها أكثر المؤسسات تأثيرا وتتكامل معها المدرسة والجامعة والمؤسسات المدنية، التي تشارك في هذه المسؤولية فالتنشئة السياسية تساهم في تكوين ثقافة سياسية أو غيرها من خلال اكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا وهي عملية لازمة لخلق شعور عام قوي بالهوية الثقافية مع الجماعة القومية، عبر الانتماء والولاء والمواطنة.

إن وسائل التنشئة تؤدي مهمة عكسية في المجتمع الجزائري فهي لا تخلق الانتماء ولا الشعور بالمواطنة. فالواقع يؤكد عدم فاعلية هذه المؤسسات بدأ من الأسرة التي تنعدم فيها قنوات الحوار إضافة إلى المدرسة التي تعمل على غرس قيم سياسي لا تقدم الحرية السياسية الحامية للحقوق والحريات العامة. فهي تقدم التوجه السياسي القائم وتخلط بين الدولة وشخص الحاكم فإذا تغير النظام السياسي القائم تغيرت معه المفاهيم السياسية التربوية بما يخدم الوضع الجديد، فالتنشئة التي تلقاها الفرد وعززت لديه حيث أصبح المواطن لا يلجأ إلى هذا الحق. فكثير من الأفراد لا يهتمون بالحياة السياسية ولا يتابعون أخبارها، بل ويتهربون من كل أمر له علاقة بالسياسة، حيث أن التنشئة في المجتمع العربي والتي تنمي لدى الفرد ما سماه الطاهر لبيب برادع الطاعة.

الخاتمة:

- تناولت هذه الدراسة موضوع الثقافة السياسية لبدى الطلبة الجامعيين، والتي تعتبر وسيلة لخلق وتطوير القيم السياسية الملائمة لاستقرار أي نظام سياسي، وتأتي كمجال تعبير للاتقاء بين التثقيف والتنشئة

حسب المعايير التي يأتي بها الحاكمون، والمنطق في هذه الثقافة هو المفارقة أو التضارب بالشبكة القيمية المعمولة من طرف أفراد المجتمع والتنشئة قبل أن تصلهم قيم الحاكمين، إذن الثقافة السياسية هي مركب تطابق ومفارقة عند المواطنين بين ما هو مستدعي من طرف الناس من أصولهم. يبقى هذا المركب حاسم في قيم أو معايير النسق الاجتماعي خاصة حين نفحص في شرعية السلطة والعدالة وحماية الملكية.

فنظام الجامعة، نظام اجتماعي مفتوح يسوده مناخ خاص تتشابك فيه أنماط العلاقات والمعاملات والأوضاع العديدة التي يعايشها الطالب طيلة تواجده بالجامعة والتي قد تساعد على تشكيل قيم معينة ومشاعر تثبت سلوكيات وتعدد نظرات الطلبة تجاه البناء الاجتماعي الذي ينتمون إليه، والنظام السياسي القائم ومن أهم سماته التعامل مع المحيطة به، فهو لا يتأثر بما فحسب بل يؤثر فيها المسؤول عن توفير هذه المتطلبات التي يحتاجها المجتمع. فالجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع، فمن البيئة والمجتمع تشف الجامعة قيمتها وأهدافها ومواردها ومعلوماتها وإلى البيئة والمجتمع تعاد هذه القيم والأهداف والموارد والمعلومات في شكل إنجازات علمية وخدمات بحثية. ومن الملاحظ أن الفرد الجزائري لم يتضح لديه بعد مفهوم السياسة وحدودها علاوة على هذا الميدان لا يعنيه كثيرا فهو يرى فيه مجالا خاصا بفئة من الأفراد يشكلون السلطة العليا في البلاد وكل ما يصدر عنها لا يعنيه مباشرة.

النتائج:

أظهرت النتائج أن الجانب المعرفي المتعلق بالجانب السياسي في الجزائر ومعلوماتهم عن الأحزاب السياسية كانت متوسطة رغم أن مصدرها لم يكن الجامعة بل مؤسسات اجتماعية أخرى أهمها وسائل الإعلام.

- عدم وجود سلوك خاص بالطالب الجامعي يختلف عن الشباب ككل ويعكس ثقافة مختلفة لهم عن فئات المجتمع، فمن الملاحظ اتساق سلوك الطالب الجامعي مع السلوك السائد، والخاص بتدني نسبة المشاركة في الانتخابات بوصفها أهم آلية تعبر عن الديمقراطية.

- ظهور صور جديدة للمشاركة السياسية خارج الآخر التقليدية المفروضة التي لم تتم كيفية الاستفادة منها حتى الآن كالأنترنيت والمحادثة الإلكترونية والتي تعبر من خلالها شريحة كبيرة من الطلاب عن آرائهم وحرياتهم وقد ألغى ذلك تبعياته على المشاركة السياسية.

- انتشار بعض السلوكات السلبية كالعزوف عن المشاركة السياسية خاصة لدى فئة الشباب وتدني الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي وتعتبر وسائل الإعلام خاصة التلفزيونية مصدر رئيسي للمعلومات السياسية للطالب ثم تأتي المؤسسات الأخرى.

- الطالب الجامعي غير مهام ولا يحاط علما بما يدور حول الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية وذلك لأسباب تكون اقتصادية أو اجتماعية مما يؤدي إلى عزوفه عن أشكال الممارسة السياسية من الانخراط في الأحزاب والنقابات التنظيمات الطلابية والمشاركة في الانتخابات ومخالف التظاهرات السياسية.

Conclusion :

This study deals with the political culture of university students, which is a means to create and develop political values appropriate to the stability of any political system, and comes as a field of expression for the convergence between education and upbringing according to the criteria that governors come up with. Members of society and upbringing before the values of the rulers reach them, therefore, political culture is a compound of parity and paradox of citizens between what is called by people of their origins. This complex remains critical to the values or norms of social order, especially when examining the legitimacy of power, justice and the protection of property.

The university system is an open social system characterized by a special atmosphere in which interrelated patterns of relationships, transactions and many situations experienced by the student throughout his presence at the university, which may help to form certain values and feelings that demonstrate the behavior and multiple views of students towards the social structure to which they belong. It is not only affected by it but also by those responsible for providing these requirements that society needs.

The University is an integral part of society. From the environment and society, the University reveals its value, objectives, resources and information, and to the environment and society. It is noteworthy that the Algerian individual is not yet clear to him the concept of politics and its limits.

Results :

The results showed that the knowledge aspect related to the political aspect in Algeria and their information about the political parties was moderate, although the source was not the university but other social institutions, the most important of which are the media.

- The lack of behavior of the university student is different from the youth as a whole and reflects a different culture for them from the categories of society.
- The emergence of new images of political participation outside the traditional imposed that have not been how to take advantage of so far, such as the Internet and electronic conversation, through which a large segment of students express their views and freedoms has canceled its dependencies on political participation.
- The prevalence of some negative behaviors such as the reluctance of political participation, especially among young people and the low political awareness of the university student.
- University student is not assignments and is not aware of what is going on on foreign or internal political issues for reasons that are economic or social, which leads to his reluctance to the forms of political practice of joining parties and trade unions student organizations and participation in elections and contrary to political demonstrations

قائمة المراجع

1- إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

2- الأفداحي هشام محمود، علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

- 3- تمار يوسف، الاتصال والإعلام السياسي، الثقافة السياسية بين وسائل الإعلام والجمهور، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.
- 4- الجابري محمد عابد، المثقفون في الحضارة العربية. محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، لبنان، 1995.
- 5- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب الطبعة الثانية، لبنان، 2008.
- 6- ديوي جون، المواطنة: ترجمة إبراهيم ناصر، مكتبة الرائد العلمية، الأردن 2003.
- 7- الطيب مولود زايد، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
- 8- الطيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2007.
- 9- عبد الرحمن عبد الله محمد ، سسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجديدة مصر 1991.
- 10- كوتش دوني، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، إتحاد الكتاب العرب، مشق 2002.
- 11- خطاب سمير ، التنشئة السياسية والقيم، إتيراك للنشر والتوزيع الط1بعة الأولى، القاهرة، 2004.
- 12- علوان حسن، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009.
- 13- مسرحي فارح ، الحداثة في فكر محمد أركون، مقارنة أولية، الدار العربية ودار الخلاف، الجزائر، 2007.
- 14- عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006.

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

15- ولف فرانسيس، أرسطو والسياسة، ترجمة أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، بيروت 1994.

16- غليون برهان، الوعي الذاتي: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1992.

17- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

المجلات:

- أحمد ساجد، أحمد الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان السنة 23 العدد 254 أبريل 2000.

- بركات أنيسة، الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر، مجلة التاريخ، العدد 09، الجزائر، سنة 1980.

- الدسوقي إبراهيم أيمن، المجتمع المدني في الجزائر، الحقرة، الحصار، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سبتمبر، 2000.

الموسوعات والمعاجم:

- الخطابي محمد العربي: موسوعة التراث الفكري العربي الإسلامي، نصوص رائدة مع مدخل تحليلي ومقدمة نقدية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت 1998.

- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت 1982.

المراجع الأجنبية:

- Garran Ibtissen , Terminologie juridique dans la législation Algérienne, Blida des livres. 1998.

- Noushl Andre, La naissance du nationalisme algérien (1914- 1954), Paris, les éditions de minuit 1962.

- Prelot Marcel , Science politique. P.U. F , Paris. 1967.

List of references

- 1- Ibrahim Abrash, Political Sociology, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan, 1998.
- 2- Hisham Mahmoud, political sociology, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 2009.
- 3- Tamar Youssef, Communication and Political Media, Political Culture between the Media and the Public, Modern Book House, First Edition, Cairo, 2012.
- 4 - Jabri Mohammed Abed, intellectuals in the Arab civilization. The plight of Ibn Hanbal and Nakba Ibn Rushd, Center for Arab Unity Studies. First edition, Lebanon, 1995.
- 5- Khodr Khodr, Basic Concepts in Politics, Modern Book Foundation Second Edition, Lebanon, 2008.
6. Dewey John, Citizenship: Translated by Ibrahim Nasser, Al-Raed Scientific Library, Jordan 2003.
7. Al-Tayeb Mawlood Zayed, Political Education and its Role in Community Development, Arab International Publishing Foundation, First Edition, Amman, 2001.
8. Tayeb Mawlood Zayed, Political Sociology, National Library, 1st edition, Labia, 2007.
- 9- Abdul Rahman Abdullah Mohammed, the psychology of university education, the new knowledge Dar Egypt 1991.
10. Koch Doni, The Concept of Culture in Social Sciences, translated by Qasim Al-Miqdad, Arab Writers Union, Mishq 2002.
- 11- Samir's Speech, Political Formation and Values, Etirak Publishing and First Printing, Cairo, 2004.
- 12 - Alwan Hassan, the problem of building a culture of participation in the Arab world, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, first edition, Beirut, Lebanon, 2009.
- 13 - Farah Mesrahy, modernity in the thought of Mohammed Arkoun, a preliminary approach, the House of Arabia and Dar al-Khallaf, Algeria, 2007.
- 14- Abdelnour, Algerian political system from unilateralism to pluralism, Office of University Press, Constantine, 2006.

15. Wolf Francis, Aristotle and Politics, translated by Osama Al-Hajj, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution. First edition, Beirut 1994.

16- Ghalion Burhan, Self-Awareness: Arab Foundation for Studies and Publishing, Second Edition, Amman, 1992.

17. Zouzou Abdelhamid, Migration and its role in the national movement between the two wars, 1919-1939, National Book Foundation, Algeria, 1985.

Magazines

- Ahmad Sajid, Ahmad Shaykh Abd al-Hamid ibn Badis and the Arab National Awareness, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Lebanon Year 23 Issue 254 April 2000.

- Barakat Anisa, Political Movements during 1936 in Algeria, Journal of History, No. 09, Algeria, 1980.

- Desouki Ibrahim Ayman, Civil Society in Algeria, Al-Haqra, Siege, Arab Future Magazine, No. 259, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, September 2000.

Encyclopedias and dictionaries:

- Al-Khattabi Muhammad Al-Arabi: Encyclopedia of Arab-Islamic Intellectual Heritage, Pioneering Texts with Analytical Introduction and Critical Introduction, Dar Al-Gharb Al-Islami, First Edition, Beirut 1998.

- Badawi Ahmad Zaki, Dictionary of Social Science Terminology, Library of Lebanon, Beirut 1982

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مستوى القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الأساسية وعلاقته بدورهم في الحد من ظاهرة التسرب

من المدارس الأساسية في محافظة الخليل

د. فريال عبد العزيز عمرو

عضو هيئة تدريس متفرغ

كلية العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة/ دورا

famro@qou.edu

تاريخ الإيداع: 2019/12/01 م تاريخ التحكيم: 2019/12/07 م تاريخ القبول: 2019/12/08 م

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى القيادة التحويلية وعلاقته بدورهم في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل ، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (352) معلماً ومعلمة من معلمي المدارس الأساسية من مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، واستخدمت الباحثة استبانة لجمع البيانات من إعدادها، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسات مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية كان مرتفعاً، في حين أن دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب كان متوسطاً. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات ممارسات مديري المدارس الأساسية تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، بينما ظهرت فروق دالة إحصائية في ممارسات مديري المدارس الأساسية تبعاً لمتغير العمر، كذلك ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في أدوار مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب تبعاً لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة دالة إحصائية بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية، ظاهرة التسرب المدرسي.

Abstract:

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

The study aimed to identify the level of transformational leadership and its relationship with their role in reducing the phenomenon of dropping out of basic schools in Hebron Governorate. The study was conducted on a sample of (352) teachers of primary schools from the study population, they were selected by simple random method, and the researcher used a questionnaire to collect The study found that the level of basic principals' practices for transformational leadership was high, while the role of principals as transformational leaders in reducing dropout was moderate. The results showed that there were no statistically significant differences in the average practices of the principal principals according to the variables (gender, educational qualification, years of experience), while there were statistically significant differences in the practices of the principals of the primary schools according to the age variable, as well as statistically significant differences in the roles of principals The results of the study also showed a positive and statistically significant relationship between the level of transformational leadership and the role of school principals as transformational leaders in reducing the dropout phenomenon in Hebron Governorate.

Keywords: transformational leadership, school dropout phenomenon.

المقدمة

تعد الإدارة أحد الجوانب الرئيسية في العملية التربوية، والمسؤولة مباشرة عن مساعدة العناصر البشرية العاملة من موظفين وإداريين ومعلمين، وتلعب القيادات الإدارية دوراً مهماً في تسيير العملية التربوية وانجاحها، فهي المسؤولة عن تصريف الأمور الإدارية في العملية التربوية وهي متشعبة ومهمة، كما أنها مسؤولة عن توفير بيئة تربوية صحية لتتهيئ للعاملين بها الجو الأمثل للقيام بمهامهم.

كما تعد الإدارة العامة الأصل الذي انبثقت عنه الإدارة التربوية والمدرسية، وتتفق الإدارة التربوية مع الإدارة العامة في الخطوات الرئيسية لأسلوب العمل في كل منهما، ولكنها تختلف عنها في التفاصيل التي تشتق من طبيعة التربية والتعليم (الغريب، والصويلح، 2017، ص33).

إن القيادة التربوية التي تتبنى التغيير والتطوير كأسلوب حياة، وتمزج بينهما حتماً ستقود إلى تطوير نوعية التعليم الديناميكي، والتخطيط الاستراتيجي، وتتيح مرونة أكبر لتتحول من مجتمعات بيروقراطية رتيبة إلى مجتمعات منتجة مبدعة. إنها نوعية القيادات الإدارية التربوية التي تُحدث التطوير، وتشكل المفتاح الأساس في التكوين، والدفع بجودة عمل كل من الأقسام التعليمية، ومن ناحية رسم السياسة المدرسية تنعكس قدرة القائد التربوي على التغيير التربوي، وهذا ما دعت إليه العديد من دول العالم إلى تخصيص الموارد السخية في البحث والتطوير والإعداد المستمر للقيادات التربوية التي ترنو إلى التغيير والتطوير المنشودين (عرار، 2010، ص51).

إن نجاح العمل الجماعي في كل مجالات الحياة مرتبط بوجود قيادة حكيمة تشرف على تخطيط العمل وتنسيق جهود العاملين فيه، وتوجهها نحو الأهداف المرسومة، وتزداد صعوبة المسؤولية الملقاة على كاهل القائد، كلما كان العاملون معه على قدر عالٍ من الثقافة والمعرفة، ويستدعي هذا أن يفوقهم هو في إعداده واستعداده، وأن يتصف بصفات شخصية عالية حتى يستطيع القائد اكتساب ثقتهم والتعامل معهم، فإنها السبيل الأمثل لإحداث التغييرات الإيجابية المنشودة في أداء العاملين (كنعان، 2014، ص8).

وحيث أن القيادة التحويلية لا تعني تمركزاً للسلطة، وإنما تفويض للصلاحيات وتمكين العاملين لتحقيق نتائج قابلة للقياس من خلال تحفيزهم وإلهام مشاعرهم (Moolenaar, et al., 2010, p8)، فإن سلوكيات القيادة التحويلية تبدأ من القيم والمعتقدات الشخصية للقائد أساساً، ولا تقوم فقط على مجرد تبادل المصالح مع المرؤوسين، فالقائد التحويلي يتحرك في عمله من خلال نظم قيمية راسخة كالعدالة والاستقامة. والقيم الداخلية تعني القيم التي لا يمكن التفاوض حولها أو تبادلها بين الأفراد. ومن خلال التعبير عن تلك القيم الشخصية يوجِّد القائد التحويلي أتباعه، ويستطيع أن يغير معتقداتهم وأهدافهم. وقد ميَّز (Burns) بين نوعين من القيادة: القيادة الإجرائية أو

التبادلية والقيادة التحويلية. فالمبدأ الرئيس لنمط القيادة الإجرائية تبادل المنافع بين الرئيس والمرؤوس، حيث يؤثر كل منهما في الآخر. وذلك بأن يحصل كل من الفريقين على شيء ذي قيمة. أما في القيادة التحويلية فالأمر مختلف، حيث ينصب التركيز على الارتقاء بإمكانات العاملين وتطوير كفاياتهم (Abu Orabi, 2016, p213).

إن أهم ما يميز القيادة التحويلية هو قدرتها على قيادة المنظمة في مواجهة التحديات وذلك من خلال التأثير في سلوكيات المرؤوسين، وتنمية قدراتهم الإبداعية ومبادراتهم الابتكارية، وفتح المجال لهم، وتشجيعهم على مواجهة المشكلات، والتوصل لحلول غير تقليدية، إضافة إلى أن القيادة التحويلية تركز على مبدأ التغيير الجذري في فكر المنظمة وثقافتها عن طريق إقناع الأفراد وتوجيههم إلى ما هو أبعد من مصالحهم الذاتية، من خلال تعميق مستوى إدراكهم ووعيهم بضرورة تحويل اهتماماتهم الذاتية لتكون جزءاً ومكوناً أساسياً من الرسالة العليا للمنظمة التي يقودونها (Rynetta, 2007, p2).

ويمثل تطوير الأداء الإداري لمديري المدارس إحدى الركائز الأساسية لتنمية الموارد البشرية وتحسين الأداء الكلي داخل المدرسة، لأن مدى فعالية أداء الأشخاص العاملين في المدرسة تعتمد على أداء إدارة المدرسة نفسها ومدى وجود مهمة واستراتيجية وأهداف واضحة للمدرسة كنظام، حيث يحدد ما يجب على الأفراد القيام به داخل المدرسة، وكذلك المخرجات المتوقعة والأنماط السلوكية المرغوبة، ويحدد كذلك مدى مناسبة مهاراتهم للمهام التي يقومون بها وجوانب الأداء التي تحتاج للتحسين والإجراءات اللازمة لعلاجها (مجاهد وعناني، 2013، ص25).

لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية كخدمة فقط بل أصبحت استثماراً يرجى من ورائه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اهتم المخططون التربويون في مجال اقتصاديات التعليم على تمويله وسبل الإنفاق عليه مع حساب تكلفته والنظر إلى مخرجاته، أخذين بعين الاعتبار موضوعات عدّة مؤثرة على تجديد العملية التعليمية وتطويرها وذلك مثل موضوعات تتعلق بالمعلمين كالنخبط الكمي والكيفي لهم وهو أحد مواضيع تخطيط القوى العاملة ومثل موضوعات أخرى تتعلق بالمتعلمين كموضوع تسرب الطلبة الذي يعدّ أحد مظاهر الفقد في التعليم (خليفة والقضاة، 2010، ص463).

إن ظاهرة التسرب المدرسي هي قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية خطيرة، وهي ليست ظاهرة محددة بمستقبل الطالب المتسرب وحده، أو حتى بالمدرسة التي تسرب منها، فما تحتاجه الدولة في كثير من الأحيان من أجل إعادة تأهيل المتسربين، أو علاج ما ينتج من تداعيات تنبثق عن ظاهرة التسرب من الفقر والبطالة، وعن بعض الآفات الاجتماعية التي قد يتسبب بها بعض أولئك المتسربين في مجتمعهم، يقع في نهاية المطاف على كاهل كل مواطن، من خلال الأموال العامة المصروفة على تداعيات التسرب، وقبل البدء في التحدث عن العوامل التي تدفع الطالب

للتسرب أو تشجعه على ذلك، فلا بد من تفسير مصطلح التسرب (أبو عرفه وآخرون، 2012، ص18).

إن ظاهرة التسرب على الرغم من كونها آفة أكاديمية تربوية فإنها في نهاية الأمر لها أضرار وأضرار في كافة مجالات الحياة كالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلى غير ذلك من المجالات الحيوية في حياتنا مما سيؤدي إلى ضعف مجتمعنا وتقويض دعائمه الأساسية وخاصة الدعامة الرئيسية الأساسية وهم الشباب الذين هم الثروة الحقيقية للأمم، فإذا كانوا جهلة سيشكلون خطراً كبيراً على الأمة فنتفشي ظاهرة الفساد والسرققة والقتل والاستغلال والدمار والخراب وخاصة المتسربين منهم من المرحلة الأساسية وارتدادهم إلى الأمية والجهل والتي لا يمكن علاجها على أي نطاق (بن عيسى، 2016، ص7).

وتشكل ظاهرة التسرب الدراسي عائقاً يقف في وجه التقدم الذي تبتغيه المجتمعات، وأيضاً تعمل على إدخال هؤلاء المتسربين في المجتمع ليحتلوا أدواراً اجتماعية بسيطة بل هامشية وأيضاً لا تتسم بالكفاءة الإنتاجية اللازمة، وذلك بسبب ضعف الخلفية الثقافية من ناحية وانخفاض المهارات العقلية والأدائية لأولئك المتسربين من ناحية أخرى (زلوف، 2014، ص157).

وقد توصل الفريجات (2012) إلى أن العوامل الاجتماعية هي أكثر العوامل التي تؤدي إلى التسرب الدراسي، تلاها العوامل التربوية وجاء في المرتبة الأخيرة العوامل الاقتصادية. أما شاين وأريسييف وكيليم (Shine, Aresev, Kilicm, 2016) فقد توصلوا إلى أن وجود التسرب الدراسي يعود لأسباب متعلقة بالأسرة، وأسباب متعلقة بسلوك المعلمين ومديري المدارس، وأسباب متعلقة بالنظام المدرسي، وأسباب متعلقة بالطالب، وأسباب متعلقة ببيئة الطلاب الاجتماعية. والذي دفع الباحثة إلى دراسة دور مدير المدرسة كقائد تحويلي في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس، هو أنه يعد فاقداً في التعليم وإهداراً له وأن المتعلم المتسرب عرضة للانحراف خاصة في حال توافر تربة صالحة لغرس بذور التشرد والانحراف في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، وبالتالي أصبح لزاماً على الجميع أن يقفوا عند مسؤولياتهم كل حسب موقعه.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يواجه التعليم مشكلات وصعوبات تعيق تقدمه بالشكل المرجو والمطلوب، ولعل من أخطر هذه المشكلات التي تواجه النظام التعليمي هي مشكلة الهدر بنوعيه الكمي والكيفي، يعد التسرب صورة من صور الهدر التربوي. ولقد أثار تفشي ظاهرة العزوف من المدارس قلق الكثير من المربين والمتقنين والسياسيين ولقد أولت الكثير من الحكومات هذه المشكلة اهتماماً خاصاً من أجل دراسة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً ليس على المتسربين فقط، بل على المجتمع ككل؛ لأن التسرب

يؤدي إلى زيادة تكلفة التعليم وزيادة من معدل البطالة وانتشار الجهل والفقر وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وعليه تبذل المحاولات الدؤوبة للتغلب على المشكلات أيًا كان مصدرها أو حجمها أو مستواها. لذا فإن القيادة التحويلية كأسلوب إداري لمديري المدارس يمكن أن يسهم في الحد من ظاهرة التسرب.

وتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحويلية؟
2. ما دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من مدارس المرحلة الأساسية في محافظة الخليل من وجهة نظر المعلمين والمعلمات؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟
4. هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية دالة إحصائياً بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة فيما يأتي:

الأهمية النظرية: تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون ظاهرة التسرب أصبحت الشغل الشاغل للقائمين على التعليم ومحط أنظارهم وأنظار الباحثين. كما تسعى إلى نشر ثقافة القيادة التحويلية لدى مديري المدارس، كأسلوب إداري حديث يسهم في حل المشكلات التربوية والتعليمية في المدارس بشكل عام.

الأهمية التطبيقية: تأتي هذه الدراسة لتدعم الدراسات التي تناولت دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب، يستفيد منها كل من الإدارة المدرسية والمرشدين التربويين والقائمين على تخطيط العملية التعليمية من السياسيين التربويين وأصحاب القرار، والطلاب أنفسهم في التعرف على مشكلات التسرب وأضرارها. كما أن نتائج الدراسة قد تفتح المجال أمام الدارسين لإجراء مزيد من الدراسات حول مشكلة التسرب الدراسي في فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحويلية.
2. التعرف إلى درجة قيام مديري المدارس كقادة تحويليون بدورهم في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل.

3. التعرف على الفروق في متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليون في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
4. التعرف على العلاقة بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على:

الحدود البشرية: المديرين والمديرات في مدارس المرحلة الأساسية في محافظة الخليل.

الحدود المكانية: محافظة الخليل.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2020/2019م.

مصطلحات الدراسة:

الدور لغةً: (مادة: دور)، الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض وهو أيضاً النوبة (فيلة والزكي، 2004، ص165).

الدور اصطلاحاً: هو الأعمال التي يمارسها الفرد نتيجة لإشغاله منصباً معيناً من أجل إحداث تغيير (أبو عسكر، 2009، ص10).

القيادة لغةً: (مادة: ق و د) قاد الدابة قوداً وقيادة، مشى بها وأمامها آخذاً بمقودها (فيلة والزكي، 2004، ص199).

التحويلية لغةً: ورد في لسان العرب: " حَوَّلَ " بتشديد الواو، أي تحويل الأمور، وتحوّل عن الشيء: زال عنه إلى غيره وتحوّل من موضع إلى موضع، وحال الشيء نفسه يحوّل حولاً بمعنيين: يكون تغييراً ويكون تحوّلًا (ابن منظور، د.ت، ص57).

القيادة التحويلية اصطلاحاً: "هي قدرة القائد على إيصال رسالة المنظمة ورؤيتها المستقبلية بوضوح للتابعين وتحفيزهم من خلال ممارسة سلوكيات أخلاقية عالية لبناء ثقة واحترام بين الطرفين لتحقيق أهداف المنظمة (Hoxha, 2015, p48).

وتعرف القيادة التحويلية إجرائياً بمجموع الدرجات التي حصل عليها المبحوثين على مقياس القيادة التحويلية المستخدم في هذه الدراسة.

التسرب لغةً: جاء في لسان العرب لابن منظور معنى كلمة تسرب بمعان كثيرة منها: السرب: حفير تحت الأرض، وقيل بيت تحت الأرض، قد تسرب، وتسرب الحافر، أخذه في الحفر يمنه ويسره.

والسرب: جحر الثعلب، والأسد، والضبع والذئب.

والسرب: الموضوع الذي قد حل فيه الوحشي والجمع أسراب، واسراب الوحشي في سربه والثعلب في جحره.

وتسرب: دخل.

التسرب اصطلاحاً: انقطاع الطلبة انقطاعاً كاملاً عن الدراسة وتركهم لها بعد أن يكونوا قد التحقوا بها سواء حدث هذا الانقطاع بعد الالتحاق مباشرة أم بعد الدراسة بصف من صفوف الدراسة قبل استكمال الفترة المقررة للمرحلة (الزكي وخطاب، 2012، ص741).

ويعرف التسرب إجرائياً بمجموع الدرجات التي حصل عليها المبحوثين على مقياس التسرب المستخدم في هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

القيادة التحويلية:

توصل الفكر القيادي إلى عددٍ من النظريات التي حاولت استعراض خصائص القائد ومتطلبات القيادة الناجحة، وبيّن أن أساليب القيادة في تطور دائم نتيجة الأبحاث المستمرة في مجال القيادة، ونتيجة لهذا التطور فقد ظهرت مفاهيم وأساليب جديدة للقيادة أهمها القيادة التحويلية والتي ظهرت على يد عالم التاريخ والسياسة الأمريكي بيرنز، وتقوم هذه القيادة على أساس وجود علاقة مشتركة بين القادة والأتباع، فالقائد التحويلي يساهم في توحيد جهود العاملين لتحقيق أهداف عليا، كما أن القيادة التحويلية هي من الأنماط القيادية التي أفرزها التقدم العلمي والتطور التقني، حيث اتسع استخدام القيادة التحويلية المنبثقة من المدرسة السلوكية والتي تشير بأن القيادة التحويلية تأخذ بعين الاعتبار التابعين بأنهم جزء من الهيكل العام للمؤسسة (العوايضة، 2011، ص138).

مفهوم القيادة التحويلية:

لم ينفق الكتاب في مجال القيادة على تعريف محدد لهذا المصطلح، إلا أنهم اتفقوا على المفاهيم العامة لها، وهي في مجملها لا تخرج عن كون القائد التحويلي في أي مؤسسة يعمل على إيجاد رؤية واضحة، ويشجع على تطور الأفراد عبر مفاهيم التعاون والعدالة والثقة المتبادلة في أجواء المؤسسة.

فقد عرف الجارودي (2011، ص101) القيادة التحويلية بأنها: "عملية إدراك الحاجة

للتغيير وصنع رؤية جديدة من قبل القادة التحويليين داخل المؤسسات، والعمل على تأسيس هذه الرؤية والتغيير لتثبت مع مرور الوقت".

ويعرفها القبلي والعمراني(2017، ص10) على أنها قدرة القائد على إيصال رسالة المنظمة ورؤيتها المستقبلية بوضوح للتابعين، وتحفيزهم من خلال ممارسة سلوكيات أخلاقية عالية لبناء ثقة واحترام بين الطرفين. ويلاحظ بأن القيادة التحويلية في مفهومها تشير إلى أنها عبارة عن سلوكيات يبديها القائد بهدف التقرب من العاملين، وتعريفهم في المؤسسة بأنهم جزء منها، وأن نجاح المؤسسة يعود إلى أدائهم وتعاونهم مع القيادة. أهمية القيادة التحويلية:

يرى أفوليو (Avolio et. al, 1991: 12) أن القيادة التحويلية تدعم وتضع قيماً للمنظمة، وتحديث تغيرات في ثقافتها ومعتقداتها، وتسهم في وضع معايير للأداء المنظمي ضمن نسق متكامل ومتربط يجعلها قادرة على الاستجابة الفاعلة للتغيرات الداخلية والخارجية. كما يذكر باس (Bass et. al, 1999: 447) أن المنظمات المعاصرة دينامية في جوهرها فحاجات ورغبات العاملين والمتعلمين فيها متجددة ومتغيرة، مما استدعى وجود قيادات تمتلك خصائصاً وقيماً ومعتقدات تختلف جذرياً عن خصائص القيادة التقليدية، إذ تكون قادرة على التوظيف الفاعل للموارد والتقنيات ونظم المعلومات، وقيادة المنظمة في ظروف ومناخات تنافسية، فالمنظمات الفاعلة هي المنظمات التي تتحلى بالمرونة والابتكار، وتعتمد على استراتيجيات واضحة للتغيير والتميز (عواد، 2012: 15).

عناصر القيادة التحويلية:

تتضمن القيادة التحويلية أربعة عناصر هي:

1. التأثير المثالي (Idealized Influence): حيث يحظى سلوك القائد بإعجاب المرؤوسين واحترامهم وتقديرهم، وذلك من خلال المشاركة في المخاطر من قبل القائد، وتقديم الاحتياجات للمرؤوسين، والقيام بتصرفات ذات طابع أخلاقي. والتأثير المثالي لا يأتي من خلال إعجاب الموظفين بشخصية القائد أو بطريقة حديثه، وإنما تكون عن طريق إقناع الموظفين بأن أهدافهم لا يمكن تحقيقها بمعزل عن أهداف المؤسسة، فهي بمثابة توحيد قيمي وشخصي ومنظمي عن طريق إحداث التوازن التنظيمي المناسب بين أهداف المؤسسة وحاجات العاملين (رضا، 2010، ص141).

2. الحفز الإلهامي (Inspirational Motivation): يركز هذا البعد على تصرفات القائد وسلوكياته التي تثير في المرؤوسين حب التحدي، وهذه السلوكيات تعمل على إيضاح التوقعات للتابعين، وتصف أسلوب الإلتزام بالأهداف التنظيمية واستثارة روح الفريق من خلال الحماسة والمثالية، ويقوم القائد بإيجاد التحدي في عمل العاملين، لرفع الروح المعنوية لديهم لكي تؤثر إيجاباً على عمل المؤسسة ككل، ولا يمكن إغفال أن القائد التحويلي يقوم بذلك من خلال إشراك العاملين بالرؤية المستقبلية للمؤسسة، وما هو المتوقع منهم في العمل (أبو دية، 2009، ص114).
3. الاستثارة الفكرية (Intellectual stimulation): ومن خلالها يعمل القائد التحويلي على البحث على الأفكار الجديدة وتشجيع حل المشكلات بطريقة إبداعية من خلال المرؤوسين، ودعم النماذج الجديدة والمبدعة لأراء العاملين، فهي بمثابة شحذ وإعادة تفكير من قبل القادة للعاملين لمواجهة المشاكل التي تواجههم، وإمكانية التوجيه المحدد لعدم خروجهم عن نطاق التفكير خارج أهداف المؤسسة، ومن هنا فكأنها عملية لإمكانية التطابق بين القيم الشخصية والقيم المؤسسية من خلال التوصل لها عن طريق العاملين، لكن بتوجيه من القادة التحويليين (العنزي، 2005، ص27).
4. الاعتبار الفردي (Individualized Consideration): ومن خلال هذه الصفة يظهر أسلوب القائد الذي يستمع بلطف، ويولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات العاملين، وكذلك إنجازاتهم، من خلال تبني إستراتيجيات تقدير الأداء. ويمكن القول أن القائد التحويلي يجب عليه الاهتمام بالعاملين من خلال الاستماع لهم، ومحاولة تلبية حاجاتهم الوظيفية، التي من الممكن أن تكون داعمة للمؤسسة، مع المراعاة للقدرات الجسمية والعقلية لإمكانية وجود تحدي، وليس لإمكانية أن يكون العمل بمثابة تعجيز لهم، لأن المحاولة المتكررة للعمل الجاد مع عدم القدرة يشكل شعور بعدم الرغبة في العمل، أما في حالة وجود تحدي لديهم فإنه يكون بمثابة حافز لهم (الغامدي والزهراني، 2017، ص142).

أسس القيادة التحويلية:

- أشار وونق وجوزف (Wang & Joseph, 2010: 1109) إلى أن القيادة التحويلية تقوم على الأسس التالية:
1. تبني منظور النظم: وذلك يجعل القائد يتحول من مجرد اهتمامه بالقضايا والمشكلات الإدارية الحالية إلى قائد يركز على تحقيق أهداف وعمليات التطوير المستمر.

2. تطوير وإيصال استراتيجية المؤسسة: حيث يعمل القائد مع المرؤوسين على إيجاد رؤية ورسالة وقيم للمؤسسة، ومن خلالها تحقيق هذه الرؤية واضحة ومعلنة للمرؤوسين.
3. تمكين الأفراد وفرق العمل: يمنح القائد التحويلي السلطة والحرية للمرؤوسين، حيث يؤدي ذلك إلى تحفيزهم لقبول مسؤولية تطوير المؤسسة، وصناعة القرارات في طرق العمل التي يرونها مناسبة من أجل تحقيق المصلحة العليا للمؤسسة.
4. الإلهام للتغيير المستمر: من أهم الأسس التي تقوم عليها القيادة التحويلية هي الإلهام وتحفيز الآخرين للتطوير المستمر، سواء على المستوى الشخصي، أو على مستوى المؤسسة.
5. نظام لمكافأة الإنجازات المتميزة: حيث تعتبر المكافأة والتقدير والاعتراف بالإنجازات المتميزة من أهم أساليب تحفيز المرؤوسين.
دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب:

يرى منصور والذهبي (2014، ص141) أنه يقع على عاتق الإدارة المدرسية عدة واجبات من أجل الحد من ظاهرة التسرب منها:

1. الشعور بالانتماء للمدرسة: كان متغير الشعور بالانتماء للمدرسة على رأس المتغيرات التي تؤثر في تفكير الطلاب في التسرب، ولذا فمن المهم أن تعمل المدرسة على توفير بيئة نفسية صديقة للطلاب تساعد على الانخراط في الحياة المدرسية ضمن إمكانياته وقدراته. وهنا على المدرسين أن يكتسبوا مهارات تواصل صحي مع طلابهم، وهو تواصل يساعدهم في المشاركة بصعوباتهم، ليصبح المعلمون مصدرًا يستطيع الطلبة أن يتوجهوا إليهم للنقاش والاستشارة وشرح الصعوبات التي تواجههم.
2. ضرورة الاهتمام بالميول والرغبات: وهو ضرورة أن يتضمن برنامج المدرسة حصصاً للتعليم والتوجيه المهني، حتى تساعد الطالب على بلورة ميوله وقدراته المهنية من ناحية، وحتى تكسبه مهارات حياتية تساعد على التعامل مع متطلبات الحياة المركبة.

3. رفع الشعور بالقدرة لدى الطلاب على التحصيل: مساعدة الطلبة من ذوي التحصيل المتوسط على رفع أدائهم الدراسي والاجتماعي من خلال حصص الدعم الدراسي، حيث يتم البدء في ذلك في السنوات المبكرة، وإن لم يكن هذا ممكناً، فعلى الأقل توفير تلك الخدمة في المرحلة المتوسطة، وذلك من أجل رفع الشعور بالقدرة لدى الطلاب بالتحصيل واكتساب المهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية. تفعيل دور مجالس أولياء الأمور في المجتمع: للتواصل مع المجتمع المحلي.

4. ضرورة معالجة الوضع البيئي للمدارس: حيث يتم ذلك من خلال توفير ساحات للعب أو مساحات لإجراء الفعاليات والأنشطة والقاعات الخاصة بالانشطات اللاصفية مثل المكتبات والمختبرات والمسارح، وتوفير غرف صفية كافية لتقليل ازدحام الصفوف.

وترى الهودلي (2014، ص27) أن مهام مدير المدرسة كثيرة، فهو غير مسؤول عن الطلبة داخل المدرسة فقط، بل تعدت مسؤولياته إلى مجيء الطلبة إلى المدرسة وخرجهم منها، غيابهم وحضورهم، والأسباب التي دعت إلى ذلك، سلوكهم داخل المدرسة ومدى تأثرهم بذلك خارج المدرسة، أيضاً فإن مدير المدرسة يعتبر مسؤولاً عن الناحية التعليمية بالتعاون مع مدير التربية والتعليم، مثل المستوى التحصيلي للطلبة، مراقبة الطلبة من حيث الرفاق، ولذلك يستدعي توفير سجلات لدى المدير داخل المدرسة من أجل كتابة كل شيء عن الطالب، وحتى يسهل الرجوع إليه، ونتيجة زيادة أعمال مدير المدرسة، فهو بحاجة إلى التعاون بينه وبين من هم من حوله من الكادر التعليمي، وبينه وبين من هم خارج المدرسة من المجتمع المحلي.

الدراسات السابقة:

دراسة بن الصيد (2018) التي هدفت إلى معرفة درجة القيادة التحويلية للمفتشين التربويين، ودرجة الكفايات التدريسية للمعلمين، وتحديد العلاقة بينهما، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وشملت عينة الدراسة (110) معلماً ومعلمة في التعليم الابتدائي بمدينة ورفلة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: مستوى ممارسة القيادة التحويلية لدى المفتشين التربويين مرتفعة. والكفايات التدريسية

للمعلمين (كفايات التخطيط والتنفيذ) مرتفعة. وتوجد علاقة دالة بين القيادة التحويلية للمفتشين التربويين وكفايات المعلمين التدريسية. وعدم وجود فروق دالة إحصائية في القيادة التحويلية للمفتشين التربويين باختلاف الجنس والمؤهل العلمي.

دراسة الغريب والصويح (2017)، هدف الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في الحد من تسرب الطلاب في مدارس التعليم الثانوي العامة في دولة الكويت، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (54) فرداً منهم (18) مديراً من مديري المدارس الثانوية، و(36) من المديرين المساعدين، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقام الباحثان ببناء استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، واتبع المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن الإدارة المدرسية تلعب دوراً مهماً في الحد من التسرب الدراسي من وجهة نظر مديري المدارس والمديرين المساعدين في ثانويات التعليم العام في دولة الكويت، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المشاركين تعزى لمتغيرات (الجنس، الوظيفة، وسنوات الخبرة).

دراسة الغامدي والزهراني (2017) التي هدفت إلى التعرف على اتجاهات مديري مدارس التعليم العام بمحافظة جدة نحو ممارسة القيادة التحويلية. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، لملائمته طبيعة هذه الدراسة. وتكون المجتمع من جميع مديري مدارس التعليم العام (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) بمحافظة جدة، وقد بلغ عددهم (521) مديراً. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن المتوسطات الحسابية لمجالات أداة الدراسة (مستوى الاتجاه نحو ممارسة القيادة التحويلية) تراوحت ما بين العالية والمتوسطة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مديري مدارس التعليم العام حول اتجاهاتهم نحو ممارسة القيادة التحويلية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة في الإدارة، والمؤهل العلمي) في مجال (الاعتبار الفردي). كما لم تظهر نتائج الدراسة وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المرحلة التعليمية.

دراسة (Shine, Aresev, Kilicm, 2016)، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الطلاب في مراحل التعليم المختلفة في تركيا، أجرى الباحثين مقابلات مع (64) مدير مدرسة تكونت منهم عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود التسرب الدراسي يعود لأسباب متعلقة بالأسرة، وأسباب متعلقة بسلوك المعلمين ومديري

المدراس، وأسباب متعلقة بالنظام المدرسي، وأسباب متعلقة بالطالب، وأسباب متعلقة ببيئة الطلاب الاجتماعية.

دراسة محمد (2014) التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير أدوار مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على ضوء أبعاد القيادة التحويلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن القيادة التحويلية تتوافر لدى مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، حيث إن عينة الدراسة قد أجمعت على توافر بعد التأثير المثالي بدرجة كبيرة لدى مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة (0.71%)، وتوافر بعد الدافعية الإلهامية بدرجة كبيرة لدى مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، حيث احتل المرتبة الثانية بنسبة (0.70%)، وتوافر بعد الاهتمام الفردي بدرجة كبيرة لدى مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، حيث احتل المرتبة الثانية مكرر بنسبة (0.70%)، كما أجمعت عينة الدراسة على توافر بعد الاستثارة الفكرية بدرجة متوسطة لدى مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي حيث احتل المرتبة الثالثة بنسبة (0.68%).

دراسة (Natumva, Rwambali, 2013)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب التسرب الدراسي في إحدى مقاطعات تنزانيا، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (60) طالب متسرب و(48) ولي أمر طالب متسرب. وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز الأسباب التي أدت إلى تسرب الطلاب من المدرسة هو ضعف التحصيل الأكاديمي، وضعف مستوى دخل الأسرة، وأسباب متعلقة بالمعتقدات الثقافية وأسباب متعلقة بالاختلافات الاجتماعية الديمغرافية.

دراسة (Heather, & etal , 2013)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب التغيب من المدرسة ومسبباتها في سبع هيئات تعليمية محلية في إنجلترا من وجهة نظر المعلمين، وقد استخدم الباحثون منهج دراسة الحالة، وتكونت عينة الدراسة من معلمين ومدراء في (27) مدرسة (13) مدرسة ابتدائية، و (14) مدرسة ثانوية، تابعين لسبع هيئات تربوية في مناطق مختلفة ريفية وحضرية في إنجلترا، والطلاب في تلك المدارس كانوا مختلفين في الحالة الاجتماعية والاقتصادية، استخدم الباحثون الاستبانات والمقابلات والتقارير. توصلت الدراسة إلى أن البنين أكثر غياباً من البنات في المدارس، واختلفت معدلات الغياب من منطقة لأخرى، فعندما يستخدم المدراء أساليب إدارية فاعلة ونشطة تقل نسبة الغياب المدرسي، واختلفت رغبات مديري المدارس في السماح للطلاب بالغياب لأكثر من عشرة

أيام طوال أشهر الدراسة، كلما كانت الإدارة المدرسية نشيطة كلما انخفضت نسبة الغياب من المدرسة.

دراسة الغامدي (2012) التي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة مديري مدارس التعليم العام لأبعاد القيادة التحويلية بمحافظة المخواة، وقد توصلت إلى انخفاض درجة ممارسة مديري المدارس لأبعاد القيادة التحويلية ممثلة في: تطوير رؤية المدرسة بالمشاركة، وتحديد أهدافها وأولوياتها، وقيادة التغيير، وتحفيز العاملين وتحسين دافعيتهم للعمل، كما أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مديري المدارس تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وأشارت إلى ضرورة عقد بعض الدورات التدريبية لتنمية مهارات القيادة التحويلية لدى مديري مدارس التعليم العام.

دراسة الزكي وخطاب (2012)، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في مواجهة التسرب الدراسي في محافظة الإحساء في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدارس والمدرسين التربويين، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (204) مديراً ومديرة و (83) مشرفاً ومشرفة، استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، واتبعا المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن للإدارة المدرسية دور فعال في الحد من ظاهرة التسرب الدراسي بشكل عام، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الإدارة المدرسية في مواجهة التسرب وفقاً لمتغير الجنس لصالح إدارات تعليم الإناث، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الوظيفة وسنوات الخبرة.

دراسة الفريحات (2012)، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من مدارس منطقة بني عبيد في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في تلك المدارس، حيث أجريت الدراسة على عينة عشوائية تكونت من (206) معلماً ومعلمة، استخدمت الباحثة فيها الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية هي أكثر العوامل التي تؤدي إلى التسرب الدراسي، تلاها العوامل التربوية وجاء في المرتبة الأخيرة العوامل الاقتصادية.

دراسة الشلهوب (2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة القيادات التربوية لسمات القيادة التحويلية، كما هدفت إلى تقدير دلالة الفروق المختلفة بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو تقدير درجة ممارسة سمات القيادة التحويلية باختلاف متغيرات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير (الجنس وطبيعة الوظيفة) واستخدمت

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن القيادات التربوية تمتلك سمات القيادة التحويلية بدرجة عالية جداً، وذلك بسبب توفر عدة أبعاد تساهم في رفع الأداء ومنها التأثير النموذجي للقائد، والحفز الإلهامي، والتحفيز الذهني، إضافة إلى الاعتبار الفردي.

دراسة مولينار وآخرون (Molenaar et al., 2010) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين القيادة التحويلية في المدارس والمناخ الابتكاري بالبيئة المدرسية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة، حيث تم تطبيقها على عينة من المعلمين بلغت (702) معلماً، و(51) من مديري المدارس في هولندا، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: الارتباط الإيجابي بين القيادة التحويلية ومناخ البيئة المدرسية المبتكرة، واستعداد المعلمين للتغيير واكتساب المعارف الجديدة وممارسة التجديد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن بعض الدراسات تطرقت إلى للقيادة التحويلية ودرجة ممارسة مديري المدارس لها، كدراسة الغامدي والزهراني (2017)، ودراسة الغامدي (2012)، ودراسة الشلهوب (2011). وهناك دراسات بحثت أسباب التسرب من المدارس ودور الإدارة المدرسية في الحد من هذه الظاهرة، كدراسة الغريب والصويلح (2017)، ودراسة الزكي وخطاب (2012)، ودراسة (Shine, Aresev, 2016)، ودراسة (Kilicm, 2013)، ودراسة (Natumva, Rwambali, 2013).

إجراءات الدراسة ومنهجها:

تم تحديد منهج الدراسة بناءً على طبيعة موضوع الدراسة والهدف المراد تحقيقه، وقد تم اختيار المنهج الوصفي الارتباطي باعتباره طريقة في البحث عن الحاضر، وتهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة- سلفاً- بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث وذلك باستخدام أدوات مناسبة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من معلمي ومعلمات المدارس الأساسية في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، البالغ عددهم (4227) معلماً ومعلمة، وقد أجريت الدراسة على عينة بلغت (352) معلماً ومعلمة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، والجدول التالي يوضح خصائص العينة الديموغرافية:

جدول (1): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	126	35.8%
	أنثى	226	64.2%
	المجموع	352	100.0%
العمر	دون 25	21	6.0%
	دون 35	156	44.3%
	دون 45	97	27.6%
	أكثر من 45	78	22.2%
المؤهل العلمي	المجموع	352	100.0%
	دبلوم	60	17.0%
	بكالوريوس	251	71.3%
	ماجستير فأعلى	41	11.6%
سنوات الخبرة	المجموع	352	100.0%
	أقل من 10 سنوات	155	44.0%
	(10-20)سنوات	134	38.1%
	20سنة فأكثر	63	17.9%
	المجموع	352	100.0%

صدق المقياس:

أولاً: مستوى ممارسة مديري المدارس للقيادة التحويلية
تم التحقق من صدق المقياس بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لكل فقرة
من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال، وذلك كما هو واضح في الجدول (2)

جدول (2): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

رقم الفقرة	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المجال الأول: الجاذبية والتأثير			
1.	يتخذ المدير قرارات جريئة فيما يتعلق بالعمل اليومي في المدرسة.	0.80**	0.00
2.	يعمل المدير على إيصال رؤية المدرسة إلى المعلمين.	0.69**	0.00
3.	يحظى المدير باحترام وتقدير المعلمين.	0.74**	0.00
4.	يتسم المدير بروح المبادرة في المواقف المختلفة.	0.73**	0.00
5.	يظهر المدير أخلاقاً حسنة في تعامله مع المعلمين.	0.71**	0.00
المجال الثاني: التحفيز والإلهام			
6.	يعزز المدير إنجازات المعلمين في المدرسة مهما كانت صغيرة.	0.72**	0.00
7.	يتمتع المدير بمهارات اتصال فعالة مع المعلمين.	0.66**	0.00
8.	يشرك المدير المعلمين في صياغة رؤية المدرسة وأهدافها.	0.72**	0.00
9.	يقدم المدير العون والمساعدة للمعلمين لتطبيق الأفكار الجديدة.	0.81**	0.00
10.	يعمل المدير على تهيئة المعلمين في المدرسة ليكونوا قادة جدد.	0.68**	0.00
المجال الثالث: الاستثارة الفكرية			
11.	يهتم المدير ببرامج تأهيل المعلمين وتطويرهم.	0.67**	0.00
12.	يحث المدير المعلمين على توليد أفكار جديدة حول تطوير العملية التعليمية.	0.76**	0.00
13.	يطور المدير البيئة المدرسية لتلائم متطلبات التغيير والتطوير والإبداع.	0.76**	0.00
14.	يعمل المدير على توطين ثقافة التغيير والتطوير في المدرسة.	0.79**	0.00
15.	يستثير المدير المعلمين على التقويم الذاتي لأدائهم.	0.64**	0.00

رقم الفقرة	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المجال الرابع: الاهتمام الفردي			
16.	يستمتع المدير بلطف للمعلمين كل على حده.	0.70**	0.00
17.	يظهر المدير اهتماماً شخصياً بكل معلم.	0.78**	0.00
18.	يمارس المدير دور المدرب للمعلمين (فردياً وجماعياً).	0.75**	0.00
19.	يسند المدير مهامه للمعلمين ليزيد من خبراتهم.	0.79**	0.00
20.	يعبر المدير عن تقديره لإنجازات المعلمين.	0.75**	0.00

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات المقياس في قياس ما صيغت من أجل قياسه. وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمجالات قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3): مصفوفة معاملات ارتباط درجة كل مجال من مجالات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس.

الاهتمام الفردي		الاستثارة الفكرية		التحفيز والإلهام		الجاذبية والتأثير		الدرجة الكلية للمقياس		
Sig.	r	Sig.	r	Sig.	r	Sig.	r	Sig.	r	
							1	0.00	0.84**	الجاذبية والتأثير
					1	0.00	0.60**	0.00	0.82**	التحفيز والإلهام
			1	0.00	0.59**	0.00	0.54**	0.00	0.80**	الاستثارة الفكرية

1	0.00	0.52**	0.00	0.55**	0.00	0.62**	0.00	0.83**	الاهتمام الفردى
---	------	--------	------	--------	------	--------	------	--------	--------------------

** دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) أن جميع المجالات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للمقياس ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للمقياس كان قوياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس وأنها تشترك معا في قياس مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية في المدارس الأساسية في محافظة الخليل. ثانياً: مقياس دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في مديريات محافظة الخليل تم التحقق من صدق المقياس بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لكل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس، وذلك كما هو واضح في الجدول (4)

جدول (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس.

رقم الفقرة	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يخطط برامج التطويرية قبل بدء العام الدراسي.	0.61**	0.00
2.	يحث المعلمين على تنويع الأساليب التدريسية.	0.53**	0.00
3.	يوفر مادة للمعلمين حول طرائق الحد من التسرب.	0.68**	0.00
4.	يزود المعلمين بالخبرة التربوية لمواجهة التسرب.	0.71**	0.00
5.	يكرم المعلمين الذين يهتمون بحل مشكلات الطلاب.	0.64**	0.00
6.	يشجع المتميزين من الطلاب لمساعدة زملائهم ضعيفي التحصيل.	0.62**	0.00
7.	ينظم برنامجاً تدريبياً للحد من تسرب الطلاب.	0.58**	0.00
8.	يقدم للطلاب حوافز للالتزام بالحضور.	0.65**	0.00
9.	يعزز مبدأ عدم التمييز بين الطلاب داخل المدرسة.	0.54**	0.00
10.	يستخدم باقات إرشادية لإثارة دافعية الطلاب للتعلم.	0.63**	0.00

رقم الفقرة	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
11.	يوفر للطلاب فرصاً للتفاعل الاجتماعي.	0.72**	0.00
12.	يدعو مسئولو المؤسسات الأهلية لزيارة المدرسة.	0.58**	0.00
13.	يزود أولياء الأمور بتقارير دورية عن سير أبنائهم.	0.55**	0.00
14.	يتواصل مع أولياء الأمور متكرري الغياب.	0.57**	0.00
15.	يتواصل مع أولياء أمور الطلاب لعلاج مشكلاتهم.	0.49**	0.00
16.	يوزع الطلاب على الصفوف حسب معايير تحترم توجهاتهم.	0.48**	0.00
17.	يعمل على منع العقاب بكافة أنواعه.	0.51**	0.00
18.	يطلب من أولياء أمور الطلاب القيام بزيارات دورية للمدرسة.	0.58**	0.00
19.	يحيل الطلاب المعرضين للتسرب للمرشد الاجتماعي.	0.51**	0.00
20.	يخطط برامج علاجية للطلاب متدني التحصيل.	0.63**	0.00

** دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائية، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات المقياس في قياس ما صيغت من أجل قياسه.

الثبات:

قامت الباحثة بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وكذلك تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5): معاملات الثبات لأداة الدراسة

المقياس	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	
		معامل الثبات	معامل الارتباط
مستوى ممارسات مديري المدارس للقيادة التحويلية	20	0.907	0.727
دور مديري المدارس كقيادة تحويليين في الحد من ظاهرة	20	0.892	0.694

التجزئة النصفية		كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	المقياس
معامل سبيرمان براون المصحح	معامل الارتباط	معامل الثبات		
				التسرب

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية لمقياس لمستوى ممارسات مديري المدارس للقيادة التحويلية بلغ (0.907)، كذلك تم التحقق من ثبات المقياس بحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث بلغ معامل سبيرمان براون المصحح للدرجة الكلية للمقياس (0.842). كذلك بلغ معامل ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية لمقياس دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس (0.892)، كذلك تم التحقق من ثبات المقياس بحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث بلغ معامل سبيرمان براون المصحح للدرجة الكلية للمقياس (0.820). مما يشير إلى أن المقاييس تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وهذا يشير إلى أن المقاييس صالحة للتطبيق وتحقيق أهداف الدراسة.

تصحيح المقاييس:

استخدمت الباحثة مقياساً خماسي البدائل، حيث تم تصحيح المقياس من خلال إعطاء الإجابة بدرجة كبيرة جداً (5) درجات، وبدرجة كبيرة (4) درجات، وبدرجة متوسطة (3) درجات، وبدرجة قليلة (درجتان)، وبدرجة قليلة جداً (درجة واحدة). والجدول (6) يوضح فئات المتوسطات الحسابية لتقدير درجة الموافقة للمقاييس الثلاث:

جدول (6): فئات المتوسطات الحسابية لتقدير درجة الموافقة

مستوى الموافقة	فئات المتوسط الحسابي
التقدير	
منخفض	2.33-1.00
متوسط	3.67-2.34
مرتفع	5.00-3.68

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.
المتغيرات التابعة: مستوى ممارسات مديري المدارس للقيادة التحويلية، دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس، حيث شكلت مجتمعة مقاييس الدراسة والتي هدفت لقياس مستوى ممارسة مديري المدارس للقيادة التحويلية وعلاقته بدورهم في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل.

إجراءات الدراسة:

- تم الرجوع إلى ما أتيح من الأدب التربوي المرتبط بمتغيرات الدراسة، الذي ساعد الباحثة على تكوين خلفية علمية لموضوع الدراسة.
- تم الرجوع إلى بعض الدراسات والأبحاث العربية والعالمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة للاستفادة منها في بناء أداة الدراسة.
- تم تجهيز الأداة التي استخدمت لجمع البيانات، ومن ثم تم جمعها وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات دراستهم بعد تطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية،

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, Version (24)

وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- التكرارات والأوزان النسبية.
- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون لمعرفة الثبات بطريقة التجزئة النصفية.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة، ولفحص العلاقة بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب.

- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين المتوسطات.
- اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية لإيجاد مصدر الفروق التي ظهرت في المتوسطات .

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على الأسئلة والفرضيات.

السؤال الأول: ما مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحويلية؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحويلية، وذلك كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحويلية.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	مستوى الممارسة
الاجاذبية والتأثير	4.33	0.39	86.6	1	مرتفع
التحفيز والإلهام	4.17	0.42	83.4	3	مرتفع
الاستثارة الفكرية	3.50	0.66	70.0	4	متوسط
الاهتمام الفردي	4.23	0.41	84.6	2	مرتفع
الدرجة الكلية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية	4.06	0.47	81.2		مرتفع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7) أن مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للقيادة التحولية كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.06) ونسبة مئوية بلغت (81.6%).

وقد كان أكثر مجالات القيادة التحولية ممارسةً من قبل مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل، مجال الجاذبية والتأثير، الذي جاء في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.33) ونسبة مئوية (86.6%)، تلاه في المركز الثاني مجال الاهتمام الفردي، بمتوسط حسابي بلغ (4.23) ونسبة مئوية (84.6%)، وجاء في المركز الثالث مجال التحفيز والإلهام، بمتوسط حسابي بلغ (4.17) ونسبة مئوية (83.4%)، وجاء في المركز الرابع مجال الاستثارة الفكرية، بمتوسط حسابي بلغ (3.50) ونسبة مئوية (70.0%). ويعزى ذلك إلى أنه بالرغم من أن مفهوم القيادة التحولية هو مفهوم حديث نسبياً بالنسبة لمديري المدارس، إلا أنهم ومن خلال الدورات التدريبية التي يتلقونها أصبح لديهم المعرفة والقدرة اللازمة لممارسة هذا النوع من أساليب الإدارة الحديثة، وإن ممارسة القيادة التحولية لدى مديري المدارس أصبح عن وعي شامل ومتعمق. وتتفق مع دراسة الغامدي والزهراني (2017)، ومع دراسة بن الصيد (2018)، ودراسة الشلهوب (2011).

أما فيما يتعلق بمؤشرات ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحولية، فقد استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل مؤشر من مؤشرات مجالات القيادة التحولية على النحو الآتي:

1- مستوى ممارسة مديري المدارس للجاذبية والتأثير

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للجاذبية والتأثير.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير مستوى الممارسة
-1	يتخذ المدير قرارات جريئة فيما يتعلق بالعمل اليومي في المدرسة.	4.19	0.54	83.8	5	مرتفع
-2	يعمل المدير على إيصال رؤية المدرسة إلى المعلمين.	4.24	0.59	84.8	4	مرتفع
-3	يحظى المدير باحترام وتقدير المعلمين.	4.45	0.56	89.0	1	مرتفع
-4	يتسم المدير بروح المبادرة في المواقف المختلفة.	4.32	0.59	86.4	3	مرتفع
-5	يظهر المدير أخلاقاً حسنة في تعامله مع المعلمين.	4.44	0.59	88.8	2	مرتفع
الدرجة الكلية لمستوى ممارسة الجاذبية والتأثير						
		4.33	0.58	86.6	مرتفعة	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8) أن مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للجاذبية والتأثير جاءت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بنسبة مئوية بلغت (86.6%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.19 – 4.45). وقد جاءت الفقرة (3) التي نصها (يحظى المدير باحترام وتقدير المعلمين) في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.45) ونسبة مئوية بلغت (89.0%)، في حين جاءت الفقرة (1) التي نصها (يتخذ المدير قرارات جريئة فيما يتعلق بالعمل اليومي في المدرسة) في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ (4.19) ونسبة مئوية بلغت (83.8%). ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن مديري المدارس أصبح لديهم القدرة على معرفة حاجات الآخرين وإيثارها على حاجاتهم الفردية، حيث أصبح لديهم الوعي بالموازنة بين الاحتياجات الخاصة والمصالح، كذلك أصبحوا غير متسلطين في تصرفاتهم ويتمسكوا بالمعايير الأخلاقية والسلوكيات المعنوية العالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (2014)، ودراسة الغامدي (2012).

2- مستوى ممارسة مديري المدارس للتحفيز والإلهام

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للتحفيز والإلهام.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير مستوى الممارسة
6-	يعزز المدير إنجازات المعلمين في المدرسة مهما كانت صغيرة.	4.32	0.609	86.4	1	مرتفع
7-	يتمتع المدير بمهارات اتصال فعالة مع المعلمين.	4.23	0.620	84.6	2	مرتفع
8-	يشرك المدير المعلمين في صياغة رؤية المدرسة وأهدافها.	4.21	0.566	84.2	3	مرتفع
9-	يقدم المدير العون والمساعدة للمعلمين لتطبيق الأفكار الجديدة.	4.05	0.690	81.0	4	مرتفع
10-	يعمل المدير على تهيئة المعلمين في المدرسة ليكونوا قادة جدد.	4.04	0.695	80.8	5	مرتفع
الدرجة الكلية للتحفيز والإلهام		4.17	0.636	83.4		مرتفع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9) أن مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للتحفيز والإلهام كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.17) بنسبة مئوية بلغت (83.4%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.04 – 4.32). وقد جاءت الفقرة (6) التي نصها (يعزز المدير إنجازات المعلمين في المدرسة مهما كانت صغيرة) في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.32) ونسبة مئوية بلغت (86.4%)، في حين جاءت الفقرة (10) التي نصها (يعمل المدير على تهيئة المعلمين في المدرسة ليكونوا قادة جدد) في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ (4.04) ونسبة مئوية بلغت (80.8%). ويعزى ذلك إلى أن مديري المدارس الأساسية بدأت تتطور لديهم أساليب تقويم ومتابعة أعمال المدرسين، ومساعدتهم في تطوير أدائهم بشكل أفضل، وتنمية روح التنافس الإيجابي والاختلاف البناء فيما بينهم مما يسهم في ابتكار

آليات عمل جديدة ومتطورة. وتختلف مع دراسة محمد (2014)، ودراسة الشلهوب (2011).

3- مستوى ممارسة مديري المدارس للاستثارة الفكرية

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للاستثارة الفكرية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير مستوى الممارسة
11-	يهتم المدير ببرامج تأهيل المعلمين وتطويرهم.	3.53	0.95	70.6	2	متوسط
12-	يبحث المدير المعلمين على توليد أفكار جديدة حول تطوير العملية التعليمية.	3.41	0.87	68.2	4	متوسط
13-	يطور المدير البيئة المدرسية لتلائم متطلبات التغيير والتطوير والإبداع.	3.55	0.94	71.0	1	متوسط
14-	يعمل المدير على توطيد ثقافة التغيير والتطوير في المدرسة.	3.50	0.92	70.0	3	متوسط
15-	يستثير المدير المعلمين على التقويم الذاتي لأدائهم.	3.50	0.93	70.0	3م	متوسط
الدرجة الكلية لمستوى ممارسة مديري المدارس للاستثارة الفكرية		3.50	0.92	70.0	متوسط	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10) أن مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للاستثارة الفكرية كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.50) بنسبة مئوية بلغت (70.0%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.41 – 3.55). وقد جاءت الفقرة (13) التي نصها (يطور المدير البيئة المدرسية لتلائم متطلبات التغيير والتطوير والإبداع) في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (3.55) ونسبة مئوية بلغت (71.0%)، في حين جاءت الفقرة (12) التي نصها (يبحث المدير المعلمين على توليد أفكار جديدة حول تطوير العملية التعليمية) في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ (3.41) ونسبة مئوية بلغت (68.2%). ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى محدودية الدعم المادي والمعنوي المتاح لمديري المدارس الأساسية لغرض استثارة المعلمين وتحفيزهم على تبني وخلق مداخل جديدة لحل المشاكل. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة محمد (2014)، واختلفت مع دراسة الشلهوب (2011).

4- مستوى ممارسة مديري المدارس للاهتمام الفردي

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل للاهتمام الفردي.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير مستوى الممارسة
16-	يستمتع المدير بلطف للمعلمين كل على حده.	4.33	0.63	86.6	1	مرتفع
17-	يظهر المدير اهتماماً شخصياً بكل معلم.	4.26	0.59	85.2	2	مرتفع
18-	يمارس المدير دور المدرب للمعلمين (فردياً وجماعياً).	4.17	0.51	83.4	4	مرتفع
19-	يسند المدير مهامه للمعلمين ليزيد من خبراتهم.	4.14	0.61	82.8	5	مرتفع
20-	يعبر المدير عن تقديره لإنجازات المعلمين.	4.24	0.62	84.8	3	مرتفع
الدرجة الكلية لمستوى ممارسة مديري المدارس للاهتمام الفردي		4.23	0.59	84.6	مرتفعة	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11) أن مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للاهتمام الفردي كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.23) بنسبة مئوية بلغت (84.6%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.14 – 4.33). وقد جاءت الفقرة (16) التي نصها (يستمتع المدير بلطف للمعلمين كل على حده) في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (4.33) ونسبة مئوية بلغت (86.6%)، في حين جاءت الفقرة (19) التي نصها (يسند المدير مهامه للمعلمين ليزيد من خبراتهم) في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغ (4.14) ونسبة مئوية بلغت (82.8%). وتعزو الباحثة سبب ذلك إلى أن مديري المدارس الأساسية يهتمون بحاجات المعلمين لتطويرها والارتقاء بمستوى أدائهم ونموهم المهني، ويعطونهم الثقة الكاملة للقيام بواجبهم دون تردد أو خوف، بحيث يعبروا عن آرائهم بكل حرية واطمئنان، وذلك لتحقيق الهدف

الأسمى ألا وهو الإعداد الشمولي للطالب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشلهوب (2011)، ودراسة محمد (2014)، ودراسة بن الصيد (2018)، ودراسة الغامدي والزهراني (2017).

السؤال الثاني: ما دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في مديرية تربية محافظة الخليل؟
للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في مديرية تربية محافظة الخليل، وذلك كما هو موضح في الجدول (12).

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في مديريات تربية محافظة الخليل.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير الدور
1-	يخطط برامجه التطويرية قبل بدء العام الدراسي.	3.55	0.87	71.0	4	متوسط
2-	يحث المعلمين على تنوع الأساليب التدريسية.	3.50	0.83	70.0	6	متوسط
3-	يوفر مادة للمعلمين حول طرائق الحد من التسرب.	3.52	0.81	70.4	5	متوسط
4-	يزود المعلمين بالخبرة التربوية لمواجهة التسرب.	3.45	0.80	69.0	7م	متوسط
5-	يكرم المعلمين الذين يهتمون بحل مشكلات الطلاب.	3.66	0.92	73.2	2	متوسط
6-	يشجع المتميزين من الطلاب لمساعدة زملائهم ضعيفي التحصيل.	3.70	0.94	74.0	1	كبير
7-	ينظم برنامجاً تدريبياً للحد من تسرب الطلاب.	3.45	0.82	69.0	7	متوسط
8-	يقدم للطلاب حوافز للالتزام بالحضور.	3.45	0.82	69.0	7م	متوسط
9-	يعزز مبدأ عدم التمييز بين الطلاب	3.59	0.89	71.8	3	متوسط

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	تقدير الدور
	داخل المدرسة.					
-10	يستخدم بافطات إرشادية لإثارة دافعية الطلاب للتعلم.	3.39	0.77	67.8	8	متوسط
-11	يوفر للطلاب فرصاً للتفاعل الاجتماعي.	3.11	1.29	62.2	11	متوسط
-12	يدعو مسؤولي المؤسسات الأهلية لزيارة المدرسة.	3.11	1.28	62.2	11م	متوسط
-13	يزود أولياء الأمور بتقارير دورية عن سير أبنائهم.	3.23	1.15	64.6	9	متوسط
-14	يتواصل مع أولياء الأمور متكرري الغياب.	2.99	1.15	59.8	16	متوسط
-15	يتواصل مع أولياء أمور الطلاب لعلاج مشكلاتهم.	3.02	1.23	60.4	15	متوسط
-16	يوزع الطلاب على الصفوف حسب معايير تحترم توجهاتهم.	3.10	1.23	62.0	12	متوسط
-17	يعمل على منع العقاب بكافة أنواعه.	3.03	1.24	60.6	14	متوسط
-18	يطلب من أولياء أمور الطلاب القيام بزيارات دورية للمدرسة.	3.05	1.20	61.0	13	متوسط
-19	يحيل الطلاب المعرضين للتسرب للمرشد الاجتماعي.	3.15	1.26	63.0	10	متوسط
-20	يخطط برامج علاجية للطلاب متدني التحصيل.	3.03	1.22	60.6	14م	متوسط
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب		3.30	1.04	66.0	متوسط	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12) أن دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في مديريات تربية محافظة الخليل كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة

التسرب من المدارس الأساسية في مديريات تربية محافظة الخليل (3.30) بنسبة مئوية بلغت (66.0%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.99 – 3.70).

ويتضح من الجدول (12) أن الفقرات (5، 6، 9) قد حصلت على أعلى درجة بالنسبة لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: يكرم المعلمين الذين يهتمون بحل مشكلات الطلاب، يشجع المتميزين من الطلاب لمساعدة زملائهم ضعيفي التحصيل، يعزز مبدأ عدم التمييز بين الطلاب داخل المدرسة.

في حين أن الفقرات (14، 15، 17، 20) قد حصلت على أقل درجة بالنسبة لدور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: يتواصل مع أولياء الأمور متكرري الغياب، يتواصل مع أولياء أمور الطلاب لعلاج مشكلاتهم، يعمل على منع العقاب بكافة أنواعه، يخطط ببرامج علاجية الطلاب متدني التحصيل. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس لا يألون جهداً، ولا يعدمون أي آلية للتواصل مع أولياء أمور الطلبة الذين يتكرر غيابهم خاصةً، كذلك يتواصلون مع أولياء الأمور بشكل عام لإطلاعهم على سلوكيات أبنائهم وتحصيلهم الدراسي، كما أن تبني فكرة المدرسة الإلكترونية وتطبيقها أتاح لأولياء الأمور متابعة أبنائهم بشكل مستمر، كل ذلك ساعد مديري المدارس في تشجيع أولياء الأمور وإشراكهم في تنمية قدرات أبنائهم واستمرارهم في التعلم. وانفقت هذه النتيجة مع دراسة الزكي وخطاب (2012)، ودراسة الغريب والصويلح (2017).

السؤال الثالث: هل تختلف درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل باختلاف (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

حيث انبثق عنه الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

للإجابة عن الفرض السابق، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent- Sample t-test) لإيجاد الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

جدول (13) نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample t-test) للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس (ن = 352).

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية	ذكر	126	4.07	0.39	0.372	0.710
	أنثى	226	4.05	0.40		
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب	ذكر	126	3.32	0.57	0.367	0.714
	أنثى	226	3.30	0.62		

تشير النتائج الواردة في الجدول (13) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.710) وهي أكبر من (0.05). كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.714) وهي أكبر من (0.05). وتعزو الباحثة سبب ذلك إلى أن مديري المدارس في محافظة الخليل بغض النظر عن اختلاف جنسهم فإنهم يعملون ضمن منظومة تربوية واحدة ويخضعون لنفس القوانين والممارسات، كما أنهم يعملون في نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالتالي فإن ممارستهم للقيادة التحويلية، والقيام

بدورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب كانت متقاربة. واتفقت مع دراسة بن الصيد (2018)، ودراسة الغريب والصويلح (2017)، واختلفت مع دراسة الزكي وخطاب (2012).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، وذلك كما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول (14): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المتغير
0.39	4.16	21	دون 25	الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية
0.41	4.13	156	35-26	
0.37	3.93	97	45-36	
0.38	4.03	78	46 سنة فأكثر	
0.40	4.06	352	المجموع	
0.70	3.41	21	دون 25	الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب
0.61	3.44	156	35-26	
0.54	3.12	97	45-36	
0.57	3.24	78	46 سنة فأكثر	
0.60	3.30	352	المجموع	

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين

في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول (15):

جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

(ن = 352)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية	بين المجموعات	2.796	3	0.932	6.149**	0.000
	داخل المجموعات	52.757	348	0.152		
	المجموع	55.554	351	-----		
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب	بين المجموعات	6.591	3	2.197	6.304**	0.000
	داخل المجموعات	121.275	348	0.348		
	المجموع	127.866	351	-----		

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية تعزى لمتغير العمر، حيث كانت الدلالة الإحصائية

(0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائية، كما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة في دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من (0.05) دالة إحصائية. ويعود السبب في ذلك إلى أن مديري المدارس الذين أعمارهم تقل عن (36) سنة يكون لديهم المعرفة الأكثر بعلم الإدارة الحديثة التي من أساليبها القيادة التحويلية، بالإضافة على الدورات التدريبية في الإدارة الحديثة، ويقومون بالزيارات البيئية، الأمر الذي أتاح لهم الفرصة الأكبر لتبادل الخبرات والتعرف على السبل الكفيلة بالحد من ظاهرة التسرب، كل ذلك أدى إلى ظهور فروق فيما بينهم حسب متغير العمر.

ولإيجاد مصدر الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (16).

جدول (16): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين

متوسطات درجات مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

المتوسط الحسابي	35-26	45-36	46 سنة فأكثر	المقارنات	المجال
4.16	-----	0.22828*	-----	دون 25	الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية
4.13	-----	0.20543*	-----	35-26	
3.93	-----	-----	-----	45-36	
4.03	-----	-----	-----	46 سنة فأكثر	
3.41	-----	0.29470*	-----	دون 25	الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من
3.44	-----	0.31663*	0.19519*	35-26	
3.12	-----	-----	-----	45-36	

المجال	المقارنات	المتوسط الحسابي	35-26	45-36	46 سنة فأكثر
ظاهرة التسرب	46 سنة فأكثر	3.24	-----	-----	

تشير المقارنات الثنائية البعدية وفق الجدول (16) إلى أن الفروق في متوسطات درجات مستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية تبعاً لمتغير العمر، كانت الفروق بين المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (دون 25 سنة) والذين أعمارهم من (26-35) من جهة وبين المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (36-45) سنة من جهة أخرى، ولصالح المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (دون 25 سنة) ومن (26-35) سنة، حيث كانت وجهة نظرهم نحو ممارسة مديري المدارس الأساسية في محافظة الخليل أعلى. كذلك ظهرت فروق في متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل، حيث كانت الفروق بين المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (دون 25 سنة) والذين أعمارهم من (26-35) من جهة وبين المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (36-45) سنة من جهة أخرى، ولصالح المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (دون 25 سنة) ومن (26-35) سنة، حيث كانت وجهة نظرهم نحو ممارسة مديري المدارس الأساسية دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب أعلى. كذلك ظهرت فروق بين المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (26-35) سنة وبين الذين أعمارهم (46 سنة فأكثر) ولصالح المعلمين والمعلمات الذين أعمارهم (26-35) سنة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول (17): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المتغير
0.32	4.02	59	دبلوم	الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية
0.42	4.07	252	بكالوريوس	
0.33	3.99	41	ماجستير فأعلى	
0.40	4.06	352	المجموع	
0.47	3.09	59	دبلوم	الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب
0.63	3.37	252	بكالوريوس	
0.55	3.23	41	ماجستير فأعلى	
0.60	3.30	352	المجموع	

يتضح من الجدول (17) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول (18):

جدول (18) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

(ن = 352)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة	بين	.334	2	0.167	1.056	غير

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
الكلية لمستوى القيادة التحويلية	المجموعات					دالة
	داخل المجموعات	55.220	349	0.158		
	المجموع	55.554	351	-----		
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب	بين المجموعات	4.043	2	2.022	5.698**	دالة
	داخل المجموعات	123.822	349	0.355		
	المجموع	127.866	351	-----		

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01). * دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (18) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.349) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً. في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة في دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.004) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً.

ولإيجاد مصدر الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (19).

جدول (19): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المقارنات	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب	دبلوم	3.09	-0.28187*	-0.14611*
	بكالوريوس	3.37		----
	ماجستير فأعلى	3.23	----	

تشير المقارنات الثنائية البعدية وفق الجدول (19) إلى أن الفروق في متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين المعلمين والمعلمات الذين مؤهلاتهم العلمية دبلوم وبين الذين مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس وماجستير فأعلى، وكانت لصالح أصحاب المؤهلات العلمية بكالوريوس وماجستير فأعلى، الذين كانت وجهات نظرهم نحو دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل أعلى.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس بالرغم من أنهم يقومون بعملهم ضمن اللوائح والأنظمة التي تقرها وزارة التعليم العالي، إلا أنهم يجتهدون في أعمالهم من خلال التشاور مع زملائهم عندما تواجههم مشكلة لا يستطيعون البت في وضع الحلول لها، كما أن مديري المدارس من حملة البكالوريوس والماجستير لديهم معرفة أكبر من حملة الدبلوم بأساليب الإدارة الحديثة، وهذا ساهم في تعزيز دورهم في الحد من ظاهرة التسرب. واختلفت مع دراسة بن الصيد (2018)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الغامدي والزهراني (2017)، ودراسة الغامدي (2012) في مجال القيادة التحويلية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك كما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول (20): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة	المتغير
0.41	4.10	155	5 سنوات فأقل	الدرجة الكلية لمستوى القيادة التحويلية
0.41	4.04	134	6-10 سنوات	
0.35	3.98	63	11 سنة فأكثر	
0.40	4.06	352	المجموع	
0.60	3.39	155	5 سنوات فأقل	الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب
0.65	3.31	134	6-10 سنوات	
0.46	3.09	63	11 سنة فأكثر	
0.60	3.30	352	المجموع	

يتضح من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) كما هو موضح في الجدول (21):

جدول (21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية ودورهم كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة. (ن = 352)

الدالة الإحصائية		قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
غير دالة	0.104	2.280	0.358	2	0.717	بين المجموعات	الدرجة الكلية
			0.157	349	54.837	داخل المجموعات	لمستوى القيادة
			-----	351	55.554	المجموع	التحويلية
دالة	0.004	5.632**	1.999	2	3.998	بين المجموعات	الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية
			0.355	349	123.868	داخل المجموعات	في الحد من ظاهرة التسرب
			-----	351	127.866	المجموع	

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01). * دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (21) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة مديري المدارس الأساسية للقيادة التحويلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت الدلالة الإحصائية (0.104) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً. في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة في

دور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.004) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً. ويعود السبب في ذلك أن مديري المدارس الأساسية على الرغم من اختلاف خبراتهم إلا أنهم يقومون بأدوارهم كقادة تحويليين من خلال إشراك المعلمين والمعلمات في اتخاذ القرارات المناسبة، كذلك يشركونهم في حل المشكلات التعليمية التي تواجه الطلبة. في حين يرى المعلمين والمعلمات أصحاب الخبرة الأقل من (11) سنة أن مديري المدارس يتواصلون مع أولياء الأمور ويطلعونهم على المشكلات التي يعاني منها أبنائهم، حيث أن لديهم حساً عالياً بالمسؤولية تجاه العملية التعليمية، وذلك من خلال الملفات التي يعدها المرشد التربوي. كل ذلك يؤدي إلى الحد من ظاهرة التسرب في المدارس. واتفقت مع دراسة الغريب والصويلح (2017)، ودراسة الزكي وخطاب (2012)، واختلفت مع دراسة الغامدي والزهراني (2017)، دراسة الغامدي (2012).

ولإيجاد مصدر الفروق استخدم اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك كما هو واضح من خلال الجدول (22).

جدول (22): نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	المقارنات	المتوسط الحسابي	10-6 سنوات	11 سنة فأكثر
الدرجة الكلية لدور مديري المدارس الأساسية في الحد من ظاهرة التسرب	5 سنوات فأقل	3.39		0.29873*
	10-6 سنوات	3.31		0.21433*
	11 سنة فأكثر	3.09	-----	

تشير المقارنات الثنائية البعدية وفق الجدول (22) إلى أن الفروق في متوسطات درجات دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل تعزى لمتغير سنوات الخبرة كانت بين المعلمين والمعلمات الذين سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل) و (10-6 سنوات) من جهة وبين الذين سنوات خبرتهم (11 سنة فأكثر)، وكانت لصالح الذين سنوات خبرتهم (5 سنوات فأقل) و (10-6 سنوات)، الذين كانت وجهات نظرهم نحو دور مديري المدارس الأساسية كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب من المدارس الأساسية في محافظة الخليل أعلى.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً دالة إحصائياً بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل ومستوى الدلالة له، والجدول رقم (22) التالي يبين هذه النتائج.

جدول (19) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب في محافظة الخليل

المتغيرات	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
مستوى القيادة التحويلية * دور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب	352	**0.435	0.000

يتبين من الجدول (21) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.435) وقيمة مستوى الدلالة له (0.000) وهي أصغر من (0.05) أي أنها دالة إحصائياً، وتعني هذه النتيجة أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى القيادة التحويلية ودور مديري المدارس كقادة تحويليين في الحد من ظاهرة التسرب، أي أنه كلما امتلك مدير المدرسة مستوى أعلى من القيادة التحويلية كلما زادت قدرته على الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وترى الباحثة أن ذلك يعود لدور القيادة التحويلية في تزويد المعلمين بمهارات متعددة في التصدي للمشكلات التربوية لا سيما ظاهرة التسرب المدرسي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الباحثة بما يلي:

- عقد دورات تدريبية للقادة التربويين من أجل تنمية مهارات القيادة التحويلية لديهم.
- التأكيد على رفع درجة ممارسة المدراء للتحفيز والإلهام والاستثارة الفكرية من أجل تحفيز المعلمين والمعلمات وتطوير أدائهم.
- قيام المسؤولين بإنشاء مدارس أو مراكز مهنية لاستيعاب الطلبة المتسربين إنثاء وذكورا من التعليم الأكاديمي وتقديم التسهيلات والمكافآت التشجيعية للطلبة الملحقين بها.
- تنويع برامج التعليم لتواكب حاجات سوق العمل.
- توفير البرامج الداعمة لطلاب المدارس متوسطي القدرات الدراسية تساعدهم في رفع مستوى أدائهم الدراسي، يمكن أن يقوم مدرسي تلك المواد في المدارس بتعليم هؤلاء الطلبة بشكل مجموعات أو بشكل فردي، وهنا يمكن توفير دخل إضافي ومساند لهؤلاء المعلمين.
- مساعدة الوزارة من خلال توفير أخصائيين اجتماعيين ميدانيين يقومون بمتابعة الحالات الصعبة من الطلاب وذويهم (على شاكلة ضباط السلوك)، يساعدهم في إبقاء أبنائهم في المدارس، ويوجهونهم للمؤسسات المختلفة للحصول على الدعم.
- عمل برامج توعية وارشاد للأهالي والهيئات التدريسية، نظرا لعلاقتهم ودورهم المباشر في توجيه الطلبة الوجهة الصحيحة.

المراجع:

- 1- أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، (د.ت): لسان العرب، دار صادر: بيروت، لبنان، (د. ط)، ج3، مج(15).
- 2- أحمد الزكي، ومحمد خطاب. (2012). دور الإدارة المدرسية في مواجهة التسرب الدراسي في المدارس المتوسطة بمحافظة الإحساء، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، 1(23)، 733-760.
- 3- جمعان الغامدي. (2012). ممارسة مديري مدارس التعليم العام للقيادة التحويلية بمحافظة المخوة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 4- حمود العنزي. (2005). القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمعلميهم. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- 5- خلود محمود الهودلي. (2014). مدى قيام مديري المدارس في محافظة رام الله والبيرة بالحد من التسرب كما يراه المديرون والمعلمون وأسبابه من وجهة نظر الطلبة المتسربين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- 6- رايح بن عيسى. (2016). عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين المتسربين بمدينة زريبة الوادي – بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 7- رؤيا محمود محمد كنعان. (2014). درجة توفر سمات القيادة التحويلية لدى مدراء المدارس الحكومية الثانوية وعلاقتها بالانتماء المهني للمعلمين من وجهة نظر المعلمين في محافظات شمال فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- 8- ريم نور طاهر عواد. (2012). علاقة القيادة التحويلية بالمنح التنظيمي في المدارس الحكومية الثانوية في فلسطين من وجهات نظر المديرين فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- 9- سالم محمود عرار. (2010). درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية العامة الأردنية لنمطي القيادتين التحويلية والتبادلية وعلاقتها بالاحترق النفسي والعلاقات البين شخصية عند المعلمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- 10- شروق بنت شفيق بن صالح الشلهوب. (2011). درجة ممارسة القيادات التربوية لسمات القيادة التحويلية في إدارات التربية والتعليم للبنات بجدة. رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدبلوم الإداري، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- 11- صالح بن الصيد. (2018). علاقة القيادة التحويلية للمفتشين التربويين بكفايات المعلمين التدريسية، "دراسة ارتباطية على عينة من معلمي التعليم الابتدائي ببلدية ورقلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- 12- طارق الغريب، وبدر الصويلح. (2017). دور الإدارة المدرسية في الحد من التسرب الطلابي في مدارس التعليم الثانوي بدولة الكويت "دراسة ميدانية"، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 1(18)، 349-374.
- 13- عبد الرحمن أبو عرفه. (2012). التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية المسببات والدوافع، ملتقى الفكر العربي.
- 14- عبد الفتاح خليفات، ومحمد القضاة. (2010). الهدر التعليمي في جامعة مؤتة، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع(34)، ج (2)، ص ص 451-479.
- 15- عناية حسن القبلي، وساهرة فراج العمراني. (2017). القيادة التحويلية في الميدان التربوي، ط1، دار أمان للنشر، تبوك، السعودية.
- 16- فاروق عبده فيلة وأحمد عبد الفتاح الزكي، (2004): معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، ص165.
- 17- ماجدة إبراهيم الجارودي. (2011). إعداد القيادات التحويلية في الجامعات السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 18- محمد أبو عسكر. (2009). دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب الدراسي بمحافظة غزة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 19- محمد عبد الله الغامدي، وعبد الله الزهراني. (2017). اتجاهات مديري مدارس التعليم العام بمحافظة جدة نحو ممارسة القيادة التحويلية، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر،* 2(174)، 131-165.
- 20- محمد مجاهد، وهشام عناني. (2013). استراتيجيات تجويد منظومة الأداء المدرسي " بين المحلية والعالمية"، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.
- 21- مصطفى منصور، وإبراهيم الذهبي. (2014). دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الوادي،* 1(5): 133-142.
- 22- منى علي سيد محمد. (2014). تطوير أدوار مديري مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على ضوء أبعاد القيادة التحويلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، مصر.
- 23- منيرة زلوف. (2014)، التسرب المدرسي كأحد أوجه أزمة المنظومات التربوية، *مجلة عالم التربية، المغرب،* 1(25)، 156-201.
- 24- منيرة محمد العوايضة. (2011). نظرية القيادة التحويلية في القيادة التربوية، رسالة المعلم، الأردن، 49(3)، 38-41.
- 25- هاشم حمدي رضا. (2010). إدارة التحول والقيادة الفعالة. ط1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 26- هناء الفريحات. (2012). العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من المدارس الأساسية، *مجلة الفولة والتربية،* 3(12)، 349-394.
- Abu Orabi, T. G., (2016):" The Impact of Transformational Leadership Style on Organizational Performance: Evidence from Jordan" *International Journal of Human Resource Studies*, Vol. 6, No. 2. 212-233.
- 27- Avolio, B., Waldman, D., Yammarino, F.(1991). Leading in the 1990s: the four I's of transformational leadership, *Journal of European Industrial Training*, (15):9-16.

- 28- Bass, B., Avolio, B., and Jung, D. (1999). Re-examining the components of transformational and transactional leadership using the multifactor leadership questionnaire, **Journal of Occupational and Organizational Psychology**. (72): 441-462.
- 29- Heather, M., & et al, (2013). Absence from School: A study of its causes and effects in seven LEAs, National Foundation for Educational Research, RR424.
- Hoxha, A., (2015):" Empowerment and Trust as Mediators of the Relationship between Transformational Leadership and Organizational Effectiveness" *European Journal of Economic and Political Studies*. 43-69.
- 30- Molenaar, N. M., Daly, A. J., & Slegers, P. J. C. (2010). Occupying the principal position: Examining relationships between transformational leadership, social network position, and schools' innovative climate. *Educational Administration Quarterly*, 46 (5), 623-670.
- Moolenaar, N., Alan, J. Slegers, S. (2010):" Examining Relationships Between Transformational Leadership, Social Network Position, and Schools' Innovative Climate" *Educational Administration Quarterly*, 46(5), 670-683.
- Rynetta, W. (2007): "Empirical relationships among servant transformational and transactional leadership: Similarities, differences and correlation with job satisfaction and organizational commitment", unpublished PhD, Dissertation, Auburn University.
- 31- Wang ,P & Joseph, R. (2010). transformational leadership and follower creativity. the moderating team effects of identification with leader and organizational climate. *Human Relations*, 63(8), 1105-1128.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

النموذج الثقافي للأسرة الجزائرية ودوره في ترقية المرأة

د/ عيساوة وهيبة محاضر أ

مخبر التمكين والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية

جامعة عمار ثليجي / الأغواط / الجزائر

wahiaiss@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/11/27 م تاريخ التحكيم: 2019/12/07 م تاريخ القبول: 2019/12/08 م

الملخص بالعربية:

تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على التغيرات التي فرضتها التطورات على بنية المجتمع الجزائري خاصة منها ظروف الحياة الحضرية والتي كان لها الأثر الواضح على الأسرة عامة وعلى تغير أوضاع المرأة على وجه الخصوص، بأبعاد جديدة للزمن والمجال والعلاقات والتي كان لها الدور الفاعل في تغير صورة المرأة بما فيها مكانتها وأدوارها الاجتماعية داخل البيت أو خارجه، من خلال تغير القيم الثقافية التقليدية لدورها ومكانتها وإعادة النظر في مضمون ومحاور علاقات التبعية والتكاملية بين الجنسين، بانفتاح المجال النسوي وتوسع دور المرأة حيث أصبحت ضمن هذا النمط الأسري الجديد وفي ظل مستجدات الأوضاع الحضرية شريكة في الحياة الأسرية والزوجية وكذا الحياة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: النمط الحضري، ترقية المرأة، المرأة الجزائرية، النمط الأسري، مكانة المرأة.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

**The cultural model of the Algerian family and its role in the promotion
of women**

Aissaoua Ouahiba

Assistant Master A

**Laboratory of Empowerment and Sustainable Development in the
Desert Environment**

University of Amar Telidji / Laghouat / Algeria

wahiaiss@yahoo.fr

Abstract: This paper attempts to identify the changes imposed by development on the structure of Algerian society especially the conditions of urban life, which had a clear impact on the family in general and on the changing status of women in particular with new dimensions of time, field and relations, which had an active role in changing the image of women, including the status and social roles inside or outside the home, through changing traditional cultural values of its role and status and reviewing the content and axes of dependency and complementary relationship between the sexes, the opening of the field of women and the expansion of the role of women, which became within this new family style In light of the developments in the urban situation, partners in family and marital life as well as community life.

Keywords: urban style, promotion of women, Algerian women, family style, status of women.

مقدمة

ليس ثمة شك في أن الوجود المتزايد للمرأة الجزائرية في الحياة العامة يمثل أحد ركائز التغيير الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه الجزائر منذ أكثر من خمسين سنة من استقلالها، إذ تمثل مواكبة المرأة الجزائرية لمسار التغيير الحاصل انعكاسا لدورها وفعاليتها، سواء تعلق الأمر بالمدرسة أو الأسرة أو العمل أو الحياة السياسية والثقافية وأن مكانة المرأة الجزائرية في مسار هذا التغيير موصولة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الجديد للمجتمع الجزائري الذي مس مختلف مؤسسات المجتمع الجزائري، وكانت الأسرة أحد هذه المؤسسات

التي عرفت تحولات كبيرة في بنائها ووظائفها، بالانتقال من العائلة التقليدية الأبوية إلى الأسرة الزوجية الحديثة بإحداث تحول في الحياة العائلية كنموذج يتمشى والحياة الحضرية، وانعكس ذلك على أفرادها من حيث اتصالهم وتفاعلهم ومكانتهم وعلى شكل العلاقات القائمة بين الجنسين ونوع الأدوار والعلاقات الداخلية. وقد أصبحت المرأة التي في ظل مستجدات الأوضاع الحضرية أكثر التماسا نحو تحقيق رغباتها وطموحاتها وجعلتها هذه الأوضاع تحظى ببعض الخصائص ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي بانفتاح أكبر نحو العالم الخارجي، كما جعلتها تحاول البحث عن مكانة جديدة تمنحها حق العضوية في المجتمع ككل بتوسع دورها واطلاعها على أدوار عصرية.

1- النمط الحضري للأسرة الجزائرية

إن التحضر هو ذلك الانتقال من طريقة الحياة التقليدية إلى طريقة حياة جديدة تزداد فيها مساهمة الأفراد السياسية والاقتصادية بكل ما تتضمنه من تحولات في مختلف العمليات مثل اتجاه حركة السكان والتحول في الاتجاهات والقيم أو الاتجاه نحو نمط خاص من التماسك والتكامل الاجتماعي. ويعد التحضر أهم العوامل تأثيرا على تغير سمات المجتمع الجزائري التقليدي، فقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال الوطني سياسة التصنيع أحدثت معها تغيرات واسعة أدت إلى ظهور التحضر الذي كان كضرورة مرافقة للتحول أدخل تغييرات هامة على بناء المجتمع ووظائفه الاجتماعية.

تظهر تأثيرات التحضر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية انطلاقا من التحولات في البنية الإنتاجية وبنية قوة العمل من القطاع الزراعي إلى الخدماتي مرورا بالقطاع الصناعي وانتقالا من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور، إلى جانب التغيرات على مستوى العائلة بانتقال العائلة التقليدية الأبوية في المجتمع الجزائري إلى الأسرة الزوجية الحديثة والاهتمام أكثر بتماسكها العائلي في ظل الأسرة الزوجية الصغيرة، من خلال الإقامة التي أصبحت فردية تضم الزوجين والأبناء غير المتزوجين فقط، والمهنة التي أتاحت الفرصة لأفراد الأسرة تحقيق استقلالهم الاقتصادي، والتحرر الذي أكسبهم امتيازات متعددة مكنتهم من الاستقرار بالمدينة التي سارعت في التكيف مع المواقف والسلوكات الحضرية التي فككت عزلتهم الداخلية المغلقة، خاصة بعد امتهاهم

لمختلف الأعمال التي لم تعد تحت وصاية الأهل والاعتماد على الأجرة في العمل بدل التعاون العائلي الجماعي.

كما أصبحت قيمة العمل في المجتمع الحضري ترتبط أكثر بمقدار الكسب الذي يؤدي إلى سد مطالب المعيشة المتزايدة وتأمين قوتهم وحياتهم المستقبلية، واستطاعوا بذلك مسايرة الظروف الحضرية التي أحدثت تغيرات أثرت على أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية التي لم تصبح وراثية كما كانت عليه في العائلة التقليدية إلى جانب الانتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية وظهور الأنساق القانونية، وحدد لكل الأفراد حقوقهم وواجباتهم نحو بعضهم البعض ونحو مجتمعهم ككل.

هذه التحولات العامة التي شهدتها الحياة العائلية على جميع مستوياتها الاجتماعية أثرت على طبيعة سيرها، إذ اختلفت الارتباط القوي بين الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التشابه والتساوي الذي كان يجمع أفراد النسق العائلي الواحد، حيث عرف حجم العائلة ووظائفها تقلصا واضحا سمح لها بالاهتمام بانشغالاتها الضيقة في إطار الأسرة الحديثة وتوسعت دائرة اتصالها بالعالم الخارجي، كل هذه التغيرات سمحت لها من مباشرة حياة أكثر استقلالية عن طريق استيعابها لمفاهيم جديدة دخيلة عن ثقافتها التقليدية.

وقد استفادت المرأة ضمن هذا النمط الحضري للأسرة من تغيير القيم الثقافية التقليدية اللاعقلانية لدورها ومكانتها التي كانت تجعل منها عضو ضعيف وتابع، والتطلع نحو صورة جديدة للحياة خلافا لما كانت عليه ضمن النمط العائلي الأبوي. وقد أصبحت المرأة ضمن هذا النمط الأسري الجديد شريكة في الحياة الزوجية، الأسرية والاجتماعية خاصة بانفتاح اتصالها أكثر نحو العالم الخارجي في الحياة الحضرية وتوسع دورها باطلاعها على أدوار عصرية.

وأصبحت المرأة في الأسرة والمجتمع الحديث تبرهن فيه على أنها تملك قدرات تسمح لها بتحمل مسؤوليات عديدة وأداء أدوار مختلفة، خاصة بعد دخولها مجال التعليم ومن ثم العمل الذي زادها وعيا بحقوقها، مع التغير الإيجابي لنظرة المجتمع إليها بما يمنحه من حظوظ في إحداث تغيرات في الذهنيات، من خلال المطالب التي تتركز حول المساواة، الحرية والتطلع نحو أسس وعلاقات جديدة داخل الحياة الأسرية والاجتماعية، كل هذا جعلها تعيد النظر في تأدية مختلف أدوارها سواء الأسرية منها أو الاجتماعية.

2-التحول في مضمون علاقات التبعية بين الجنسين

إن التغيرات التي فرضتها التطورات على بنية المجتمع الجزائري من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية أدت إلى إحداث تحول وتوسع في حدود المجال العائلي، بانفتاح المجال النسوي وانفجار الحياة المنزلية بمشاركتها في النشاطات الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وفتحت مجالات جديدة في المدرسة والتكوين والعمل في المؤسسات الاجتماعية والتوجه نحو نمط الاستهلاك والحياة السياسية وهذا ما أنتج شكل التطابق بين عالم الرجل وعالم المرأة، أي حدوث تغير وإعادة النظر في مضمون علاقات التبعية والخضوع التي كانت تسود العائلة التقليدية، وأهمية المفهوم التقليدي لتقسيم العمل وفصل الحواجز بين الجنسين ضمن الأطر الجديدة التي جمعت الذكر والأنثى بفضل عوامل التعليم والعمل والتشريعات القانونية التي قربت مرتبة المرأة من مرتبة الرجل بقدر من المساواة، وبما أنتجت ظاهرة الاختلاط في كل ميادين الحياة الحضرية الجديدة أبعادا جديدة للزمن والمجال وبالتالي تغير صورة كل واحد بالنسبة للآخر.

إن إعادة النظر في مضمون ومحاور التكاملية بين الجنسين حصل بتخفيض هذه التبعية وتحرير المرأة خاصة بامتلاكها سلاحا اقتصاديا، متمثلا في المهنة التي تضمن لها دخلا مستقلا أضعف من القلق السيكولوجي الذي كان يصاحب الشعور بعدم الاطمئنان والحماية والأمن للحياة المستقبلية، وهو يشكل عاملا تظهر فيه التلقائية بالرغبة في تحقيق الذات، وتلقيها من جهة أخرى الحماية على المستوى القانوني الذي يضمن مساواتها مع الرجل على المستوى الفردي، إلى جانب تلقيها التعليم الذي أدى إلى توسيع أفقها.

وقد كان فصل الحواجز بين الجنسين تبعا لمتطلبات التغيرات التي حدثت على مستوى بنية المجتمع وانعكاسها على الأسرة باعتبارها وحدة المجتمع وعلى العلاقات الداخلية بين أعضائها على وجه الخصوص، فقد أنشأ حوار أكثر تفتحا من الماضي بين الجنسين، وضمن الأطر العديدة للمناسبات والفرص التي جمعت بينهما في المدرسة، الشارع ومكان العمل "إذ أصبح الحاجز السميك بين الجنسين يصطبغ بنوع من الليونة وإن لم يتحطم كلياً" (بوتفوشات مصطفى، 1984، ص 274).

هناك عوامل كثيرة ساهمت في حتمية هذا التحول وتأتي كما يلي:

2-1- نظام الزواج في الأسرة الحديثة:

إن التحولات التي عرفها نظام الزواج في الأسرة الجزائرية الحديثة نتيجة حتمية ليطماشى والظروف الحضرية التي أعطت مجالا واسعا للأفراد لممارسة حياتهم بطريقتهم الخاصة، يؤكدون وجودهم في اتخاذ القرارات المهمة

التي تساعدهم على رسم حياتهم في اختيار الشريك الآخر الذي يقاسمهم المستقبل لبناء حياة زوجية مستقلة، تعتمد على إرادتهم وتسخير قدراتهم لإنجاحها في سبيل تحقيق السعادة والوصول إلى حياة أفضل. فقد كان نظام الزواج في المجتمع التقليدي يعتبر من بين المهام والمسؤوليات التي يخص بها الآباء أو كبار السن في العائلة بصفة عامة لأنه يعد أهم أشكال الحياة، بواسطته تستمر العائلة في العيش والمحافظة على وجودها وبقائها في إطارها الاجتماعي والاقتصادي تحت النسق القرابي المشترك الذي يوحد مصيرها، لهذا كان يتوجب على كل من الفتى أو الفتاة أن يقبلوا بهذا الرأي في أهم قضية تخص مستقبلهما أو مستقبل العائلتين ككل دون أن يعارضا هذه الإرادة أو مناقشتها.

أما في الأسرة الحديثة لم تعد تفرض على أبنائها المقبلين على الزواج الرقابة الصارمة التي تعمل على فرض آرائها عليهم وحصر أهدافها ضمن الإطار الواسع لمصلحتها الخاصة كما كان موجودا في ظل العائلة التقليدية، بل على العكس من ذلك أتاحت لهم الحرية التامة في ذلك إذ أصبح الآباء يؤكدون على أن زواج أبنائهم واختيار الشريك الآخر يعد مسألة فردية تخصهم دون غيرهم، لذا يجب أن يتم اختيار وبذلك فسح المجال والإرادة الكاملة في اختيار الطرف الآخر الملائم الذي يتوافق وأذواقهم ويتماشى ورغباتهم.

فقد أصبحت الروابط الأساسية القائمة في الزواج الحديث تميل أكثر إلى العلاقات الشخصية بين الطرفين اللذين يقبلان على الزواج، دون السماح للوالدين أو العائلة بالتدخل خاصة أن أسلوب الزواج قد تغير في المجتمع الحديث بفعل عوامل عديدة نتيجة اتساع فرص الاحتكاك المباشر بين كل من الفتى والفتاة وتنوع وسائل الاتصال والإعلام وكذا توفر فرص ومجالات التعرف على الطرف الآخر.

2-2 سيطرة الطابع الفردي على العلاقات الأسرية:

إن التحول الحضري أدى إلى تغيرات هامة على طبيعة الحياة العائلية على جميع مستوياتها الاجتماعية بتقلص واضح لحجمها وظائفها سمح لها بالاهتمام بانشغالها الضيقة في إطار الأسرة الحديثة، فتمكنت من كسر العزلة الداخلية وتوسعت دائرة اتصالها بالعام الخارجي، واستيعابها لمفاهيم جديدة بتلاشي فروق السن والنوع وتأكدت بالمقابل القدرة الفردية لأفراد الأسرة في مواجهة مسؤوليات حياتهم بصورة مستقلة، وساعدت هذه المفاهيم الجديدة الأسرة على كسر بعض الضغوطات التي سادت العائلة التقليدية، كما مكنتها من اتخاذ معظم قراراتها المصيرية عن طريق التفاهم الواعي الهادف إلى تلبية رغبات أفرادها الذين

استطاعوا الانسجام مع الحياة العصرية، كل هذه التغيرات سمحت لها من مباشرة حياة أكثر استقلالية. وقد اتخذ هذا الاتجاه الفردي مقابل الاتجاه الجمعي مظاهر عديدة وساهم في تحرر أعضائها من الارتباطات القوية بجماعة قرابتهم الممتدة ليميل إلى مواجهة مصيره ومشكلاته الخاصة، ويخطط بنفسه لحياته ومستقبله بطريقة فردية دون أن يشاركه أوليائه أو إخوته أو أقاربه التدخل في حياته كما كان متواجداً عليه في العائلة التقليدية إذ "كانت رغبات الفرد مع رغبات العائلة ... ولم يكن للفرد وجود في الواقع، إنما كان مجرد جزء من العائلة، لم يكن ليمثل وحدة اجتماعية قائمة بذاتها" (التركي ثريا، رزيق هدى، 1985، ص101)، ولم تعد مصلحة الفرد تتطابق إلى حد كبير مع مصلحة العائلة حيث تغيرت شخصيته المنعزلة في الحياة الحضرية، وأصبح أكثر حرية من قبل، إذ تمكن أفراد الأسرة من التعبير عن رغباتهم وإظهار ميولاتهم وطموحاتهم الخاصة واتخاذ بعض المواقف التي تتصل بمصالحهم الذاتية.

هذا التغيير في الشخصية يمكن إرجاعه إلى امتداد وتوسع علاقاتهم الخارجية وكثافتها بتجاوز حدود النسق القرابي والاطلاع على تأثيرات مختلفة من نماذج السلوك، خاصة بعد الاختلافات الواضحة بين مميزات الحياة في العائلة التقليدية والحياة الأسرية الحضرية أين عرفت التنشئة الاجتماعية اتجاهها وأهدافا تختلف في الكثير من الأحيان عن نموذج التربية في العائلة التقليدية، وأوجدت امتيازات متعددة للفرد كفرد خاصة مع تقلص حجمها أين تضاءلت السلطة المطلقة التي كانت مفروضة عليه.

لم تعد الرقابة الصارمة تميز الأسرة في ظل النمط الحضري من حيث فرض آرائها على أفرادها وحصر أهدافها ضمن الإطار الواسع لمصالحها الخاصة كما كان موجودا في ظل العائلة التقليدية، بل على العكس من ذلك أتاحت لهم الحرية، والتأكيد في الطفل الآن على النزعة الفردية أكثر من النزعة الجماعية، والعمل على تعليمه وتحقيق استقلاله الاقتصادي وسمحت لهم من اتخاذ قراراتهم الفردية في المسائل التي تخص حياتهم المستقبلية. إلى جانب مظاهر أخرى للفردية تتمثل في اختفاء الروح الجماعية في العمل، إذ أصبح لكل فرد من الأسرة الحرية في اختيار العمل الذي يراه مناسباً له ويتمشى وطموحاته أو تخصصاته التكوينية، كما أنه يعد المسؤول المباشر عليه وعلى مداخيله المادية التي تعود بالفائدة عليه دون غيره، كما يمكنه من خلال الأجر الذي يتحصل عليه التصرف كيفما شاء أو ادخاره دون أن يجد أي ضغط من أفراد أسرته، وكذا الاختيار الفردي

للشريك الذي يقاسمه فيما بعد حياته الأسرية، لأن حياته ومستقبله يتصلان به مباشرة أكثر مما يتصلان بمجموعة أكثر من الأفراد الذين يقاسمونه حياته الأسرية.

2-3 ظهور مفهوم الزيجة في الأسرة:

أدت ظروف الحياة الحضرية إلى ظهور نمط الأسرة الذي يعطي الأولوية للزوجين والتطلع نحو صورة جديدة للحياة الزوجية، خلافا لما كانت عليه ضمن النمط العائلي الأبوي بغياب هذا المفهوم للزيجة بحصر قيمة الزواج في حفظ الإرث والقيم، وتضاعف قوة المجموعة المنزلية بعدد الذكور خاصة، إذ تلاشت خاصية التضامن في النظام التقليدي الذي يجعل من مبدأ المصلحة الجماعية إجباريا من أجل مساندة الأعباء العائلية، وبالتالي تراجعت العلاقات شيئا ما مع المجموعة القرابية باتخاذ هذه الأسرة صفة جديدة على حدي وزيادة الحاجة للأسرة المباشرة، إلا أن هذا "لا يؤدي إلى الانفصال الكلي عن المجموعة القرابية التي تبقى تتوارد في شكل زيارات وإقامات مؤقتة، غير خاضعة لشروط محددة أو مقيد".

(Camillieri Carmel, 1973, p 68).

لقد وجد الرجل نفسه في ظل هذا التغير بالانفصال عن النظام التقليدي العائلي، بالاعتماد على أساس الدخل الفردي الذي يقوم على الخدمة الذاتية متحررا ضمن الأطر والنشاطات الحديثة مما يجعله يقود البحث فرديا عن مصادر وتأمين مسؤولية أسرته الجديدة مباشرة. فهذا التغير البنوي نحو الحياة الزوجية صحبه تغير اجتماعي وثقافي والذي يقدم صورة جديدة لصفات شخصية لكل من الزوج والزوجة تعكس تطور سيكولوجية كل واحد منهما في إطار تفاعلها مع هذه البنية الجديدة.

شجع نمو التصنيع والحياة الحضرية على انتشار التعليم والعمل المأجور بشكل واسع، وأعطى فرصة الإبقاء لكل من الفتى والفتاة وإلى إمكانية التشاور حول حياتهما المستقبلية مما أثر على تغير طريقة الاختيار في الزواج على أساس التفاهم لنجاحه، وغالبا ما يتم ذلك مع الرفقة سواء أثناء مزاولة الدراسة أو ممارسة العمل الذي أصبح له وزنا يوضع في الحسبان، إذ يميل عددا لا بأس به من الشباب في الأسرة الحديثة إلى اختيار زوجة المستقبل التي تمارس وظيفة معينة، تساعد وتشاركهم ماديا على تحميل أعبائهم الأسرية فيما بعد.

ومن هنا يتضح أن الروابط الأساسية القائمة في الزواج الحديث أصبحت تميل أكثر إلى العلاقات الشخصية بين الطرفين اللذين يقبلان على الزواج دون السماح للوالدين أو العائلة بالتدخل، خاصة أن أسلوب الزواج

قد تغير في المجتمع الحديث بفعل عوامل عديدة نتيجة اتساع فرص الاحتكاك المباشر بين كل من الفتى والفتاة بتنوع وسائل الاتصال والإعلام وكذا توفر فرص التعرف على الطرف الآخر في مجال العمل أو الدراسة، وانطلاقاً من كل هذا فقد شجع كل من التعليم والعمل المأجور أيضاً على ارتفاع سن الزواج بالنسبة لكل من الجنسين، إذ لا يقدم كل من الفتى والفتاة على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة أو الحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنهما من تحمل أعباءه، خاصة أن المبدأ المعمول به في الأسرة الحديثة هو أن "يعلم الشباب في المجتمع الحضري بأن عليهم أن يحصلوا بأنفسهم مستويات زواجهم، وأن العمل هو السبيل الوحيد للتححرر، واكتساب شرف الانضمام إلى عالم الراشدين" (محمود حسن، 1981، ص 371).

ونظراً لارتقاء القيمة وظهوره في العلاقات الاجتماعية كوحدة شبه مستقلة، فإن صفاته الشخصية ومبلغ مهارته وقدرته على العمل تدخل كمقياس له عند الزواج، "وبعد أن كانت الزوجة تتزوج في العائلة فإنها تتزوج الآن فرداً" (غيث محمد عاطف، 1965، ص 307).

كما أن اتجاه التغيير جعل كل ابن متزوج يستقل فوراً عن أسرته إذ أصبحت الأسرة الحديثة تمثل إلى تفضيل انفصال الابن بحياته الخاصة بعد الزواج، يستقل الابن استقلالاً اقتصادياً للعيش بمسكن منفرد مع زوجته والاستقرار بحياتها السرية أين تتمتع الزوجة الجديدة بحياتها بعيدة عن سلطة الحماية لتصبح المسؤولية الوحيدة والأولى في تسيير شؤون أسرتها، وتتلقى أحياناً بعض المساعدات من طرف الزوج الذي تحرر هو الآخر من سلطة الأهل والقيود الاجتماعية التي تفرضها بعض العادات والتقاليد، ليجد نفسه يتمتع بحريته الشخصية والسبيل لتحقيق طموحاته ومشاريعه ومن ثم نجده يسعى لتأسيس أسرة صغيرة تتسع له ولزوجته وأولاده بعيداً عن الأهل، وبالتالي تأسيس أسرة مستقلة تعتمد على إرادتهم في شؤون منزلهم و تسخير قدراتهم لإنجاحها في سبيل تحقيق السعادة والوصول إلى حياة أفضل، هذه الأسرة يمكنها أيضاً العيش في منزل الزوجة في بعض الحالات بدلاً من منزل الزوج بعدما كان هذا الأمر شبه مستحيل في إطار العائلة التقليدية، بذلك يظهر أن الزواج في الأسرة الحديثة يتماشى والظروف الحضرية التي أعطت مجالاً واسعاً لأفراد لممارسة حياتهم بطريقتهم الخاصة.

2-4 توسع دائرة اتصال المرأة:

وجدت العائلة التقليدية نفسها أمام التغيرات التي أثرت على حياتها الاجتماعية ضمن الظروف الحضارية في اضطرار لمسيرة هذه التحولات بالتخلي عن بعض مميزات التقليدية من أجل التكيف، فاستطاعت بذلك الخروج من دائرة اتصالها المغلق والانتقال من الجماعات والتنظيمات الرسمية التي تتجاوز حدود صلاتها القربية الداخلية والدخول في تنظيمات واسعة من العلاقات الخارجية وأصبحت الحياة الاجتماعية حصيلة تفاعل بين عدة أطراف مؤثرة منها الأسرة والفرد والدولة، هذه التفاعلات أسهمت في تشكيل شخصية الفرد الذي أصبح أكثر تطلعا إلى توسيع دائرة اتصاله وبالتالي أصبح له عدة جماعات يؤثر فيها ويتأثر بها، نتج عن هذه التأثيرات أدوار اجتماعية مستقلة تزيد في تعديل سلوك الفرد وتدخل خبرات جديدة.

هذه العوامل ساعدت في تطور أوضاع المرأة، بالابتعاد عن الحياة الانعزالية التي كانت نتاج لمكانتها العائلية وانفتاح أكبر نحو العالم الخارجي بمزاولة التعليم والوصول إلى أعلى درجاته، ودخولها عالم الشغل بما يسمح لها من استقلالية اقتصادية، خاصة أنها لم تعد تشكل عبئا على أسرتها، فقد أصبحت "تحيا حياة عامة وخاصة، أقل انعزالا، بكمال جسدي وإنجاب مخطط، وحياة بين المنزل والسوق والعمل، فهي سيدة في البيت، وإن يبقى البيت المكان المفضل لها" (بوتفونشات مصطفى، 1984، ص 295).

2-5 مجالات تحرك المرأة وحدودها:

لا تختلف مجالات تحرك المرأة وحدودها كثيرا عن تلبية حاجاتها وميولاتها الخاصة، إذ يلقي نجاحها في الميدان الدراسي والوصول إلى أعلى المستويات تقديرا معتبرا داخل أسرتها التي تفتخر كثيرا بإنجازاتها ونجاحها، لهذا نجدتها تحتل مكانة معتبرة داخل أسرتها تعكس احترامها وتقديرها، وهذا ما ينعكس بدوره على حياتها الاجتماعية ككل في تخطي حدود السلطة الأسرية، إذ لا تجد صعوبة الاتصال بأهلها بل يكونون أكثر تفاعلا وتفاعلا مع بعضهم البعض، وهذا نتيجة تمكنها من فرض وجودها عن طريق رفع مستواها التعليمي ومن ثم الالتحاق بوظيفة مهنية معتبرة، وبناء شخصية مستقلة واثقة بنفسها وقادرة على تحمل مسؤولياتها الكاملة.

ونظرا لكل هذه الاعتبارات فإن محاولة المرأة شق مستقبلها الذاتي بعيدا عن إرادة باقي أفراد أسرتها يعتبر من بين أولى الأولويات التي تطمح إليها، باعتبار أنها تمكنت من إثبات جداتها وقدراتها على تحمل مسؤولياتها، لهذا نجدتها تتمتع ببعض الحرية في السفر مثلا للسياحة أو العمل والتخصص وتكون المرأة ذات المستوى

العالي والكافي من التحصيل العلمي أكثر حظوظا في رسم حياتها المستقبلية وشغل مناصب تتوافق ومؤهلاتها، لكن يبقى هذا مرهونا بالوسط الاجتماعي الذي تتفاعل وتعيش فيه، وما يقدمه من إسهامات ثقافية ومادية تجعلها تكتسب مكانة جديدة أكثر بروزا وتمييزا.

3- المرأة ضمن العلاقات الأسرية الحديثة

إن الأشكال الجديدة للأسرة التي تقترب من الزوجية تعكس صورتها من خلال العلاقة التي تربط الزوج والزوجية وموقفه منها، وكذا الأدوار الجديدة للمرأة، وسنحاول فيما يلي إظهار العلاقات الأسرية التي أصبحت قائمة في الأسرة الحديثة بين جميع الأفراد.

3-1 العلاقة بين الزوجين:

لقد سمحت الحياة الحضرية للزوجين في الأسرة الحديثة من التحرر والاستقلال من حيث السكن والعمل الشيء الذي زاد من ضعف العلاقة الاجتماعية مع الأقارب والتي كان لها انعكاسات وأثارا هامة على علاقة الزوجين، حيث ازدادت اتصالاتهما وتفاعلاتهما أكثر من ذي قبل وأصبحت مباشرة في معظم الأوقات، هذا الانفراد فتح المجال لكل من الزوج والزوجية للأخذ والعطاء في ظل الأسرة الزوجية الصغيرة لأن العائلة التقليدية كانت تتخذ الاتصال بينهما بشكل قيمة معيارية ولم تكن تعطي الفرصة الكافية لهما بتبادل العواطف أو مناقشة أمورهما المشتركة، وقد جعلت ظاهرة الاختلاط إمكانية اختيار أحدهما للآخر إذ لم يعد الزواج بالنسبة لكلا الجنسين مفهوما مختصرا في كونه وسيلة للإنجاب، إنما أصبحت تصوراتها تغني وتصبح ذاتية، وأصبح شكلا فعالا للتعاون المتبادل بين الجنسين في كل الميادين يهدف إلى تحرير وإغناء شخصية كل من الرجل والمرأة عن طريق الاستفادة من تجارب الآخر والتجارب المشتركة.

وقد ازدادت هذه العلاقة قوة خاصة بعد الاعتراف بمكانة المرأة ودورها، ولم تبق تحتفظ بعملها من حيث قيامها على خدمة زوجها واحترامه وطاعته فقط بل ارتفعت منزلتها الاجتماعية بدخولها في شتى ميادين العمل، وتحسين الحالة الاقتصادية للأسرة بمساعدة زوجها في تحمل مسؤوليات المعيشة، وبتحقيق استقلالها الاقتصادي، سمحت ببروز المساواة بين الزوجين التي "تعتبر سمة من سمات الأسرة الزوجية النواتية التي بدأت تتحقق في الميادين المختلفة للحياة الزوجية، مع الاشتراك في تقرير مختلف المشتريات، إلى توزيع المهام المنزلية

والخدمة فيها" (حطب زهير، 1976، ص242). كما انعكست هذه الاستقلالية الاقتصادية على مختلف ميادين حياة الزوجين وعلى علاقتهما المتبادلة، وأصبح الزوجان شريكين " فمردود جهود الزوجين في الأسرة الحديثة لا يصرف على الأقارب كما كان في العائلة التقليدية، كهدايا ومساعدات مالية وإنما ينفق بحرص وعقلانية على متطلبات البيت والأطفال" (الحسن إحسان محمد، 1981، ص 68).

إن بروز الأسرة الزوجية كنمط للعلاقة داخل الزيجة نتج عنه التغير في المواقف والقيم، جعل الزوج في المجتمع الحديث يحترم زوجته ويعمل ما في استطاعته لتقوية علاقته بها، وبرز اهتمامه بها تدريجياً، " فلم يعد البرود واللامبالاة نموذج علاقته معها، وقد ترتب على وجودها منفردين في مسكن واحد إذ ازدادت فرص إظهار الحب، ولا تترد الزوجات في إظهار محبتهم لأزواجهن كلية" (غيث محمد عاطف، 1967، ص280)، كما أن الأزواج أصبحوا يقفون الآن بجانب زوجاتهم أمام الخلافات التي تنشأ بين الزوجة والحماة على خلاف ما كان عليه الوضع سابقاً في العائلة التقليدية.

وقد أصبح موقف الزوج متفتحا أكثر في البنية الأسرية المعاصرة إذ " أصبح الزوجان يتناقشان أكثر فأكثر حول المشاكل التي تتعلق بهما حول مائدة الطعام، أمام الأبناء، أمام الأهالي، كما أن الخروج لم يعد يتوقف على الذهاب إلى الطبيب أو زيارة قريب مريض، بل قد يكون الخروج للنزهة" (بوتفونشات مصطفى، 1984، ص275).

كما تظهر هذه المواقف الاجتماعية والنفسية الجديدة للزوج اتجاه بيته وزوجته وأولاده إذ بدأ يمكنه في البيت بعد انتهاء ساعات عمله، وهذا ما يزيد من تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء الأسرة، وبدأ كل واحد منهما يعلم بأسرار الآخر ويتعاونان في توجيه جهودهما، سواء الجسمانية والفكرية في القضاء على المشكلات الحياتية، من أجل استمرار ورفاهية الأسرة، كما أصبح يخيم الجو الديمقراطي وذلك لتساوي مكانة الزوج ومكانة الزوجة " بزيادة المساواة بين الرجل والمرأة وزوال الأساليب الرسمية في التعامل، والتسامح في التعبير عن كل من الحب والغضب، والمشاركة الجنسية باعتبارها علاقة تتوقف على الاستجابة المتبادلة" (حطب زهير، 1976، ص10). فهذه المواقف للزوج اتجاه الزوجة من شأنها أن تؤدي إلى وحدة الأسرة وتكاملها، "لأن تشجيع الرجل ومساهمته في دفع المرأة لتحقيق إمكاناتها، إنما يساعد في رفع مستوى

طموحاتها وبالتالي تحقيق مزيد من الصحة النفسية، تنعكس على فكرتها لذاتها وعن زوجها، وبالتالي يتفاعلان كند وكشريك في الحياة الزوجية" (عبد الفتاح كاميليا، 1972، ص182).

وقد كان ظهور الأدوار الجديدة للمرأة أثارا هامة في إضفاء سمات الأسرة القائمة على النمط الزواجي وفتح إمكانيات للعلاقات المختلفة بين الرجل والمرأة، زيادة على الاتصال داخل الحياة الزوجية من خلال مساهمتها في الموارد بدخولها ميدان العمل، وانخفاض الخصوبة وتقليص حجم الأسرة، وإسناد الدور التربوي للمؤسسات الخارجة عن الأسرة بفضل إجبارية التعليم والاختلاط، وبذلك فالقطيعة مع النسب حسب خط الذكور فتحت طريقا بإعطاء الاعتبار لدور المرأة الذي لم يصبح مقتصر على دور الأم لخدمة المجموعة العائلية، بل لدور الأم والزوجة بجانب الزوج الذي اختارته.

ونظرا للشروط الجديدة للتكيف بدأ الاهتمام حول مسألة دونية المرأة خصوصا بعد قيامها بأدوار نسوية متعددة، خلف نتائج تظهر على مستوى العلاقات الأسرية التي أصبحت تتميز بوجود التفاهم الذكري الموافق على الاختيارات للأدوار التقليدية للمرأة، إلى جانب التغير الذي لحق العلاقة التي تربط البنت بالأب وهذا يعطي قيمة للمرأة أيضا، وهذا يدل على بروز المظاهر الوظيفية الجديدة خلافا لما كان في العائلة التقليدية. أصبحت فالزيجة تمثل مجال التفاعل الخاص بالزوجة والزوج منفصلة عن المضمون العائلي الواسع، مع إعطاء الأولوية للعلاقات العاطفية، زيادة على تبني إيديولوجية الزيجة والاعتراف بشرعية تحرير المرأة ودورها.

ويكون من الضروري التساؤل عن نمط الزواج الذي تتبعه الأسرة الجزائرية خاصة أمام المظاهر العديدة التي تميز هذا النمط، إذ يلاحظ أنها تتخذ تنوعا في النمط الزواجي سواء على أساس الزواجية القائمة على "الرفقة" بما تتضمن من النشاطات الفردية والاتصال المفتوح والمشاريع المشتركة خاصة بالانطواء نحو تحقيق الذات على أساس الفردانية، أو النمط الثاني الذي يخص "الشراكة" كمجرد تبادل الخدمات في بساطته ضمن تقسيم العمل بين الجنسين المزود بالموارد وإنجاب أطفال أقل عدد والتزام المنزل، والنمط الثالث الذي يقوم على "التوجيه الأداة الواسع" للأسرة الحامل لإيديولوجية النسق الأبوي. ومما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري يتميز بنمط الزواجية الانتقالية كمؤسسة حيث تكون الرئاسة لفردين مؤهلين ومنسجمين بعد مرحلة الزواجية الأولية، والتي تميزت بتقلص وانكماش المجال النسوي حول وظيفة الإنجاب في الحياة الأسرية.

3-2 العلاقة بين الأولياء والأبناء:

عرفت علاقة الآباء بالأبناء في الأسرة الحديثة تحولا كبيرا أدى إلى نشوء وضعية جديدة تربطهما ببعض "وهي الانتقال من العلاقة الرسمية بينها التي تقوم على تمايز المكانة والوضع داخل نطاق الأسرة وكذلك الأدوار المحددة بوضوح، إلى علاقات من نوع جديد تتسم بالرسمية، كما أنها شديدة التنوع وتتماشى مع الأوضاع الجديدة للأسرة الحديثة" (الخولي سناء، 1983، ص 331)، إذ حلت الديمقراطية محل السلطة الأبوية التقليدية، وتغير دور الأب التقليدي الذي كان يعتبر مجرد أب بيولوجي يهتم بإعالة أطفاله وتوفير الأمن والاستقرار المادي للعائلة فافرض بذلك نظامه القائم على الضبط، إلى أب أكثر مشاركة لحياة أبنائه، كما يشارك أيضا زوجته بكل فعالية في تربيتهم ورعايتهم المباشرة والفردية دون الحاجة إلى تلك الرعاية الجماعية التي سادت العائلة التقليدية من قبل، والاستجابة لكل مطالبهم محاولا بذلك الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق والتفاهم في علاقته مع أبنائه، وهكذا تحول أفراد الأسرة "إلى مجموعة من الشخصيات المستقلة التي لا سبيل أمامها للوجود والحياة داخل إطار واحد سوى تكوين شبكة جديدة من العلاقات التآلف الحميمية التي تنهض على أساس من الاقتناع والعاطفة لم يكن لها نظرة في الأسرة من قبل، لأنه وليد إرادة مستقلة وليس حاجات مادية واجتماعية" (شكري علياء ، 1994 ، ص 240).

وهكذا استطاعت التغيرات التي لحقت بالأسرة التأثير الإيجابي على علاقاتها، فأدت إلى اختفاء السلطة المطلقة القائمة على التربية الصارمة الخاضعة للعقوبة والتخويف إلى علاقة ودية وحوارية، فاختلفت أيضا الفروق بين الجنسين وما ترتب عليها من المساواة في علاقة الآباء بالأبناء، والتي نحاول توضيحها كالاتي:

3-2-1 علاقة الأب بالبنات: عرفت علاقة الأب بالبنات في الأسرة الحديثة تطورا واضحا عما كان عليه من قبل في العائلة التقليدية وهي علاقة مماثلة لحد ما لعلاقة الابن الذكر، حيث اختفى التمييز الجنسي في الأسرة وأصبح استقبال الأنثى يتم بنفس الفرحة والاحتفال الذي يقام للذكر، وعلاقتها بوالدها تتمثل بمسؤوليته تجاه حمايتها ورعايتها وتعليمها، وتحظى هذه البنات في السنوات الأولى من طفولتها بالتدليل والحب والحنان من قبل والدها الذي يحرص كثيرا على تلبية رغباتها وإسعادها، ولم تعد تخضع للتهميش أو التحفظ في علاقتها مع والدها، إنما أكثر احتكاكا وتوافقا والتحاماً، فاختلفت السلطة الأبوية الصارمة في اتصالها

ببعض وحلت محلها الديمقراطية والمناقشة القائمة على الحوار البناء ومشاركتها في الإدلاء برأيها بكل حرية واقتناع "وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة، واتخاذ المبادرة، وتسيير حياتها الخاصة بشرط تجنب التناقض الحاد مع عائلتها" (بوتفوشات مصطفى، 1984، ص259).

كما تتميز علاقتها بالتدرج في العمر باستقلاليته التي تظهر أكثر فأكثر عند التحاقها بالتعليم ومن ثم إلى العمل، حيث يبدي لها والدها افتخاره بنجاحها ويقوي عزيمتها على المثابرة لتصبح أكثر تسييرا لحياتها الخاصة، ورغم ذلك تبقى هذه البنت محافظة على طاعة والدها واحترامه وتحت رئاسته وما تتضمنه من نصائح أخلاقية وتفاهم، ويستمر تبادل المساعدات بينهما حتى في الشؤون المادية أحيانا في حال التحاق هذه البنت بالعمل حيث ترى واجب مساعدة والدها في نفقاته.

وبذلك شهدت علاقة الأب بالبنت وضوحا أكثر التماسا للمحبة والمودة والعطف في جميع مراحل نموها منذ الصغر حتى بعد زواجها، إذ يواصل الأب في الأسرة الحديثة اهتمامه بابنته ويصل إلى حد مساعدتها ماديا كلما رأى ضرورة ذلك.

3-2-2 علاقة الأم بالبنت: هي علاقة مماثلة لعلاقة الأم بالابن وما تتضمنه من مسؤولية احتضانها بالحب والعطف والحنان، إذ تلقى البنت في طفولتها الرعاية الكاملة التي تحتاجها وتحاول أمها من خلال ذلك أن توفر لها الجو الملائم والعناية بمختلف متطلباتها وإشباع رغباتها، ثم تنشئها على بعض القيم والسلوكيات الاجتماعية التي تتماشى والحياة الحضرية من آداب وأخلاق إلى غير ذلك.

ويلاحظ في الأسرة الحديثة تغير في نظرة الأم لابنتها حيث لم يعد اهتمامها الأول منصبا حول تدرسيها مختلف الشؤون المنزلية وإعدادها للزواج حتى تصبح زوجة يمكن الاعتماد عليها كما كانت عليه في العائلة التقليدية، إنما تغيرت وجهة نظرها وأصبحت تؤيد خروجها لطلب العلم والعمل، وتسهر على خدمتها حتى تحقق آمالها وتفتخر بنجاحها وتقف بجانبها مدافعة على حقوقها وتمنحها حرية أكثر، وخلال هذا يتوقع من البنت أن تقوم بطاعة والدتها واحترامها والاستماع إلى نصائحها وإرشاداتها، كما تحاول أيضا أن تلقنها مختلف الأعمال المنزلية حتى تكون ناجحة في حياتها وكذا تمدها بيد المساعدة، ونظرا لهذا التغير الذي شهدته علاقة الأم بالبنت فإن اتصاهما ببعض عرف كثافة وقوة عن ذي قبل، حيث التفاهم والتشاور الكبير الذي يطغى على علاقتهما.

يتضح أن العلاقة بين الأولياء والأبناء في الأسرة الجزائرية والأسرة الحديثة عموما أصبحت ذات مرونة أكثر، حيث التأكيد على الاحترام والطاعة للوالدين وفي الوقت ذاته تأكد على تغير قيم تحمل طابع الفردية والحرية في التصرف بالنسبة للأبناء، وهكذا "أصبحت سلطة الأب اقل بالنسبة لسلوكات الابن، ومنحت الفتاة قدرا من التحرر للتصرف في شؤونها في حدود السلطة الأبوية" (الضبع عبد الرؤوف 2003، ص159).

4-المكانة الاجتماعية للأم

لقد أتاحت المؤثرات الحضرية وانتشار الصناعة فرصة أمام المرأة لتعديل وضعها وتحسين مكانتها واكتساب مستوى لائق بما لم تعهده من قبل، إذ تمكنت من تجاوز القيود التي كانت مفروضة عليها في العائلة التقليدية واستطاعت التأقلم مع مستجدات الحياة الحضرية، كما حاولت اكتساب مركزا يناسب وضعها الجديد في المجتمع الحضري. نتيجة لهذا فقد تغيرت أبعاد وعوامل كسب المكانة الاجتماعية للمرأة من العامل القرابي العائلي إلى العامل التعليمي المهني، فلم تعد الزوجة الأم في الأسرة الحديثة تستمد مكانتها ووجودها من مكانة أسرتها ولم تعد تخضع لسلطة أبيها وأمها، ومن ثم إلى سلطة زوجها وحمايتها وأقارب زوجها، إضافة إلى أن مركزها لم يعد ثانويا أو أكثر انعزالا كما كان عليه الحال في العائلة التقليدية، إنما مهاراتها وقدراتها الشخصية هي التي تحدد مكانتها، كما أن التغيرات الجديدة غيرت من نظرتها نحو الحياة، فلم تعد مكانتها في الأسرة مرتبطة بقدرتها على الإنجاب لأنها أدركت أن ذلك لا يزيد من رفع شأنها كأمراة في المجتمع الحضري، بل انصب اهتمامها نحو تكوين أسرة يسودها التفاهم والمحبة والاحترام الذي أصبح يعد واجبا على جميع الأفراد الذين يقاسمونها نفس الحياة الاجتماعية.

إلى جانب هذا فإن اتساع دائرة اتصالها مكنها من تجاوز نطاق السلطة التقليدية التي حصرت مجال احتكاكها داخل المنزل وتخصصها في إتقان أعماله ومسؤولياته، ولم تعد مرتبتها ثانوية بعد الزوج، فرغم مواصلتها في خدمته وطاعته إلا أنه ينظر إليها على أنها ذات حقوق وواجبات، تقاسمه مهام أسرتها وانشغالاتها ودورها مكملا لدوره، ولم يعد الرجل يستطيع اتخاذ القرارات بمفرده دون الاستماع إلى رأي المرأة وبصورة خاصة في القضايا التي تتعلق بمستقبل الأسرة (عوني مليحة، القصير صبيح عبد المنعم أحمد، 1984، ص454).

وفي الحياة الحضرية استطاعت الزوجة الأم من تعديل مكانتها وتغيير دورها من الوظيفة التقليدية القائمة على تنظيم شؤون البيت وإنجابها للأطفال وتربيتهم إلى زوجة ذات أهمية وشأننا كبيرا، سواء في المنزل الأسري حيث

تشرف بنفسها على تنشئة أبنائها الفردية تنشئة اجتماعية تحيطهم من خلالها تعليما وتطبعيا بجميع القيم والسلوكات اللائقة التي تتماشى والحياة الحضرية، بعيدا عن التنشئة الجماعية التي كان يساهم فيها كل أعضاء العائلة التقليدية، كلا حسب توجيهاته وأوامره خاصة بعد الاستقلال عن المسكن العائلي، كما أن غياب الزوج في العمل سمح لها من تمديد سلطتها القائمة على التفاهم والحوار مع كل أبنائها الذكور والإناث دون أي استثناء كما كان ذلك في العائلة التقليدية، إذ كانت سلطتها تتركز فقط حول بناتها دون أولادها الذكور أين يهتم الأب عند وصولهم مرحلة النضج بتدريبهم الاجتماعي، هذا الغياب للأب "يدعم سلطة المرأة في حقلين: الأول تربية الأطفال والثاني التسيير الفردي للميزانية الأسرية" (Moore Wilbert, 1976, p165) جعل هذا الزوجة تشعر أكثر بحريتها في تسيير شؤون بيتها لتظهر قدرتها على حسن تدبيرها وصنع مصير أسرتها، كل هذا جعلها ترفض أن تكون منقادة بحيث لا تملك السلطة حتى على نفسها، بل كانت تقاليد العائلة وقيمها تجبرها على الاستجابة فقط والرضوخ لسلطة من يفوقها مكانة ومركزا.

ورغم التغيرات التي طرأت على مكانة الأم ودورها في الأسرة الحديثة إلا أنها لا تزال محتفظة بمجال عملها الداخلي للأسرة ، لأنها تجد من هذا الدور مكانة أكثر امتيازاً عن باقي الأدوار والمكانات الأخرى، بما يشمل عليه من أمن وحق الإعالة والاحترام كزوجة والطاعة كأم، كما أنها في ظل المسؤولية المنزلية أصبحت سلطتها أكثر وضوحا والتماسا لأنها تعكس مشاركتها الفعالة في نجاح تسيير أسرتها ومساعدة زوجها على تحمل بعض المهام التي كانت حكرها عليه في العائلة التقليدية، بالإضافة على حصولها على المزيد من المدخرات والمسؤوليات في الإنفاق .

أما إذا كانت هذه الزوجة أما عاملة فإن كفاءتها الشخصية تظهر أكثر فأكثر، إذ تبدي نجاحها وإمكاناتها على التوفيق في التنظيم بين عملها المنزلي وعملها خارج المنزل خاصة أن الوقت الذي أصبحت تكرسه في أعمالها المنزلية هو أكثر ضيقا مقارنة عما كانت عليه من قبل، هذا إلى جانب ما أكده عملها خارج المنزل من درجة استقلالها الاقتصادي الذي أصبح يعتبر بمثابة المجال الذي وجدت فيه المرأة فرصة أكبر للتعبير عن ذاتها والاحتفاظ بفرديتها، وأكثر مشاركة في المجالات المادية التي تخص أسرتها.

كما تطلب أداء عملها خارج المنزل تطوير ثقافتها واتساع آفاقها ونظرتها للحياة لتصبح أكثر اهتماما بكل ما يحيطها من المسائل العامة، وتركت جانب العزلة والتحفظ الذي كان يفرض عليها من قبل، وأصبحت أكثر تنظيما لحياتها إذ نجدها مثلا تهتم بتنظيم النسل حتى تتمكن من الاستمرار في العمل والتوفيق إذا كانت امرأة عاملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على صحتها وتأمين مستقبل أفضل لأسرتها وأبنائها على وجه الخصوص لتوفر لهم كل الرعاية والاهتمام المعنوي والمادي الذي يساعدهم على النضج، ويجعلهم أشخاصا أكثر استقرارا في حياتهم العامة.

إن الزوجة الأم في الأسرة الحديثة استطاعت إثبات وجودها وإبراز طاقاتها وتجاوزت القيود التي كانت تفرض عليها من قبل وتحذ من مكانتها، وأصبحت أكثر استقلالية وأكثر حرية في تحديد حياتها وطموحاتها، وأكثر اختيارا لأدوارها التي لم تعد مقتصرة على دور واحد فقط ينحصر في المجال الداخلي للبيت، وسمحت لها مكانتها الجديدة أن تكون عضوا فعالا ذات رأي وقرارات يأخذ بها في الحسبان ويتخذ بها عند التطبيق على جميع المستويات داخل البيت أو خارجه، واختفى ذلك التهميش الذي كان ينقص من قدرتها على صنع القرارات التي تهم مستقبل عائلتها، كما أن عملها خارج البيت "ودخولها الجديد في المجتمع يفرض عليها تنظيم مختلف لمهامها المنزلية والتربوية" (Pitrou Agnes, 1999,p117) اللذان عرفا تطورا ملحوظا وعناية خاصة زاد من تحسين وضعيتها.

ومع بروز الأسرة الزوجية التي انفصلت عن المضمون العائلي في إطار المسكن أو الشقة المستقلة وتقلص حجم العائلة جعل مجال التفاعل فيها خاص بالزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين، وأصبحت هذه المؤسسة الاجتماعية الصغيرة تخضع لمتطلبات التكيف مع المجتمع الحديث، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الجديدة بتزايد الأعباء المادية عليها ودخول أفرادها سوق العمل من خلال العمل المأجور، والاستقلال عن إنتاج الاقتصاد المنزلي الجماعي واعتمادها على الاستهلاك بدل الإنتاج بتطور البنية المهنية والثقافية وتوسع فرص العمل، وعزل مكانات الدور التقليدي لأفرادها خاصة بالنسبة للمرأة التي حصلت على استقلالها الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

لقد عمل الانشقاق الذي حدث في البنيات التقليدية بالانتقال من العائلة الأبوية إلى الأسرة الزوجية، ومن ثم إلى الأسرة الأجيّة على تحديد عاملا في ظل هذه السيرة والتمثل في ترقية المرأة وبروز اختيارها الشخصي في الحياة الداخلية والخارجية، هذا العامل السيكولوجي أبعدها عن وضعها الذي ظل منحصرًا في الأمومة والزواج والذي يمثل في حد ذاته ترقية اجتماعية تغلب عليه اعتبارات فردية. وقد أصبحت المرأة ضمن هذا النمط الأسري الجديد شريكة في الحياة الزوجية، الأسرية والاجتماعية خاصة بانفتاح اتصالها أكثر نحو العالم الخارجي في الحياة الحضرية، وتوسع دورها باطلاعها على أدوار عصرية، إلا أن المرأة لا زالت تعيش تخوفات وعراقيل أمام اختلاط أدوارها المتعددة في المجتمع الحديث.

Conclusion

The split in the traditional structures by moving from the patriarchal family to the marital family, and then to the wage family, has identified a factor under this process of promoting women and the emergence of their personal choice in internal and external life. Maternity and marriage, which in itself represents a social promotion dominated by individual considerations.

Within this new family style, women have become partners in marital, family and social life, especially by opening up more contact to the outside world in urban life, and expanding their role by introducing them to modern roles. However, women continue to live in fear and obstacles to the mixing of multiple roles in modern society.

قائمة المراجع

- 1- بوتفوشات، مصطفى. (1984). العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة. ترجمة دمري، أحمد). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2- حطب، زهير. (1976). تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاقتصادية لقضاياها المعاصرة. ط1. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- 3- الحسن، إحسان محمد. (1981). العائلة والقرابة والزواج. ط 1. بيروت: دار الطليعة.
- 4- محمود، حسن. (1981). الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية.

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 5- عبد الفتاح، كاميليا. (1972). مستوى الطموح والشخصية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- 6- القصير، مليحة عوني، وصبيح، عبد المنعم أحمد. (1984). علم اجتماع العائلة. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- 7- شكري، علياء. (1994). الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 8- التركي، ثريا، رزيق، هدى. (1995). تغير القيم في العائلة العربية. مجلة المستقبل العربي. 200، 76-115.
- 9- الخولي سناء. (1983). الزواج والعلاقات الأسرية. بيروت: دار النهضة العربية.
- 10- الضبع. عبد الرؤوف (2003). علم الاجتماع العائلي. ط 1. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 11- غيث محمد عاطف. (1965). التغير الاجتماعي في المجتمع القروي: دراسة في محافظة الدقهلية "القيطون وهلا وكفر الشيخ". الإسكندرية: الدار القومية للطباعة والنشر.
- 12-Camillieri، Carmel. (1973), Jeunesse, famille et développement : Essai sur le changement Socio-culturel dans un pays du tiers monde (Tunisie), Paris : CNRS.
- 13-Moore، Wilbert. (1971). Les changements sociaux. Belgique : édition J.Duculot gemblaux.
- 14-Pitrou، Agnes. (1999). Les solidarités familiales : vivre sans famille ? Toulouse : édition Privat.
- 1-Abdel Fettah، Camellia. (1972). Level of ambition and personality. Cairo : Modern Cairo Library.
- 2-Abdel Raouf eldabaa. (2003). Family Sociology. (1rd ed). Alexandria : Dar Al Wafaa for printing and publishing.
- 3-Boutefnouchet، Mustafa. (1984). The Algerian Family : Evolution and Modern Characteristics. Damri Ahmed translation,). Algeria : University Press Office.
- 4-Camillieri، Carmel.) 1973, Youth, Family and Development : Essay on Socio-Cultural Change in a Third World Country (Tunisia), Paris : CNRS.
- 5-Choukri، Alia. (1994). Contemporary Trends in Family Study. Alexandria : University Knowledge House.

- 6-Dakahlia Governorate. Alexandria : National Printing and Publishing House.
- 7-El Hassen, Ihsan Mohamed. (1981). Family, kinship and marriage. (1rd ed). Beirut : Dar Al-Taliaa.
- 7-El khouly Sanaa. (1983). Marriage and family relations. Beirut : Arab Renaissance House.
- 8-El Quosair, Maliha Awni, and Sabih, Abdel Moneim Ahmed. (1984). Family Sociology. Baghdad : University of Baghdad Press
- 9-El Tourki, Thoraya, and Rezig, Houda. (1995). Changing values in the Arab family. Arab Future Magazine. 200, 105-125.
- 10-Gheith Mohamed Atif. (1965). Social Change in Rural Society : A Study in the province of Dakahlia 'Alqaiton and Hala and Kafr El Sheikh'. Alexandria : National House for Printing and Publishing.
- 11-Hotb, Zouheir. (1976). Developing the structures of the Arab family and the historical and economic roots of its contemporary issues. (1rded) .Beirut : Arab Development Institute.
- 12-Mahmoud Hassen. (1981). Family and its problems. Beirut : Arab Renaissance House.
- 13-Moore to Wilbert. (1971). Social change. Belgium : J.Duculot edition gemblaux.
- 14-Pitrou - Agnes. (1999). Family solidarity : living without a family ? Toulouse : Privat edition.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

المجتمع الحضري الجزائري

الدكتورة وسيلة بويعلی

جامعة ورقلة دولة الجزائر

WASSILABOYALA@GMIAL.COM

الدكتورة: زينب دهيمي

جامعة ورقلة دولة الجزائر

ZINEBSOS81@HOTMAIL.FR

تاريخ الإيداع: 2019/12/02 م تاريخ التحكيم: 2019/12/08 م تاريخ القبول: 2019/12/09 م
الملخص:

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري، مجتمع شديد التنوع وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري، الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة، والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية. ولكن ليست الحياة الحضرية مدينتية بوجه الحصر، بل تقليدية إلى وجه كبير، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المقال وذلك بتسليط الضوء على الخصائص السوسيولوجية للحياة الحضرية في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الجزائري، المجتمع الحضري، التحضر، الحضرية.

An article entitled: Algerian urban society

Dr: Wassila BoualA - University of Ouargla Algeria

WASSILABOYALA@GMIAL.COM

Dr: Z inab Dehaimi . University of Ouargla Algeria-

ZINEBSOS81@HOTMAIL.FR

Summary: The historical development of the social lifestyle in Algeria has created many fluctuations in the structure of Algerian society, a very diverse

and contradictory society. It has made the reality of Algerian society characterized by the duality of traditional and CIVILISATION lifestyles, one manifesting in the sanctification of old life, and the other in aspiring to modern life. However CIVILISATION life is not exclusively CIVILISATION, but largely traditional, which is discussed in this article by highlighting the sociological characteristics of CIVILISATION life in Algerian society.

The key words : Keywords: Algerian society, CIVILISATION, society, civilisation, the civilism

مقدمة:

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخم زاد من تنوعه تعدد التخصصات و الخلفيات كالتاريخ و الجغرافيا و الاقتصاد و السياسة و علم الآثار و كان اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري مغايرا لنظرة العلوم الأخرى. و سنتطرق في هذا المقال إلى خصائص الحياة الاجتماعية الحضرية في المجتمع الجزائري ، لنبين سسيولوجيا كيف أن هذه الحياة تتأرجح بين القيم التقليدية تارة و القيم الحضرية العصرية تارة أخرى.

تحديد المفاهيم:

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخم، زاد من تنوعه تعدد التخصصات والخلفيات كالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة وعلم الآثار، وكان اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري مغايرا لنظرية العلوم الأخرى.

يشير المجتمع الحضري إلى "المجتمع الذي يتميز بالتعقيد، وتقسيم العمل واللاتجانس، واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية، ووضوح الحراك الاجتماعي، وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي" (سميرة ، أحمد السيد، 1997، ص 179)، ويعرّف أيضا بأنه "مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة)، وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس" (إحسان، محمد الحسن، 1999، ص 555)، ويرى ويرث "أن الحجم والكثافة والتغاير أو اللاتجانس متغيرات أساسية أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري،

وينتج عن هذه المتغيرات خصائص مثل ضعف الروابط القرابية، اختفاء روابط الجيرة، وانحيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى طابع لا شخصي، وتحول العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية، وتحول الضبط الرسمي محل روابط التضامن" (السيد، عبد العاطي السيد، 2001، ص 75) التحضر:

في إطار الحديث عن المجتمع الحضري استخدمت بعض المصطلحات تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ الحضري، وذلك مثل "التحضر" أو "الحضرية"، وحرى بنا أن نوضح ولو بصورة موجزة المعاني المرتبطة بهذه المصطلحات ومدلولاتها المختلفة.

يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه "ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقائهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تركز السكان في المدن، يؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية" (فوزي، رضوان، 1985، ص 138) والتحضر لما يعرفه عبد المنعم شوقي "العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن" (عبد المنعم، شوقي، 1984، ص 213). يتضح لنا أن التحضر يرتبط بالمدينة، كما أنه عملية تتم من خلالها زيادة عدد سكان المدن عن طريق الهجرة، زيادة إلى أن الأفراد المهاجرين، حتى يتكيفوا، ويكتسبوا الطابع الحضري أو الطابع المدني يتطلب ذلك وقتا طويلا، ولا يحدث بمجرد الانتقال والسكن في الحضر.

الحضرية:

يشير مفهوم الحضرية إلى "أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى عالي من تقسيم العمل، ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات

القربانية، ونمو المنظمات الطوعية، والتعددية في المعايير، والتحول العلماني زيادة الصراع الاجتماعي، وتعاضم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري" (جوردن مارشال، 2000، ص 253)

كما تشير إلى "نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي، الناتج عن تركيز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبياً، وتعكس الحضريّة تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد ومستويات التكنولوجيا المتفوقة، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية (محمد، بومخولوف، 2001، ص 29)

إن ما يمكن أن نسجّله من ملاحظات حول التعاريف الخاصة بالحضريّة هو أن كل مدينة تنتج نموذجاً للثقافة الفرعية الخاصة والمرتبطة بالبناء الاجتماعي، وأن الكثافة السكانية ليس لها أثر موحد مهما كانت خصائص السكان، على العكس من ذلك فإن هذه الآثار تتغير حسب درجة تحكم الجماعات المعنيّة في مستقبلها، وحسب النموذج الثقافي المرجعي، وأن العلاقات الاجتماعية الثانوية ليست بالضرورة بديلة عن العلاقات الأولية فكل نوع منها يمكن أن ينمو بصورة متكاملة، والمثال على ذلك العلاقات المعروفة في العائلة الممتدة فكلها في نطاق التحضر يمكن أن تعرف تجديداً في المعنى.

النظريات السوسيولوجية المتعلقة بدراسة المجتمع الحضري:

إن المتصفح للتراث النظري الضخم، والكتابات الخاصة بالنظريات السوسيولوجية الحضريّة في كتب علم الاجتماع الحضري، يجد أن جميع النظريات التي اهتمت بالظواهر الحضريّة تصب في خمسة اتجاهات نظرية أساسية.

النظرية النفسية-الاجتماعية:

يمثل هذا الاتجاه المدرسة الألمانية في علم الاجتماع وتعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي، أو الاتجاه التنظيمي (محمد بومخولوف، 2001، ص 71) وبؤرة اهتمام أصحاب هذه المدرسة هو الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، والأشكال التنظيمية للحياة الاجتماعية

الحضرية، فلا نطلق صفة الحضري انطلاقاً من مكان إقامته في المدينة فحسب، ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوئه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك كالفعل العقلائي، والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة تعقد الحياة الحضرية " (محمد، بومخولوف، 2001، ص 71)، وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من "فرديناند تونيز" و"ماكس فيبر"، و"جورج زيمل" الذين يرون أن الفعل الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن، الذي يتميز بكثافة الحجم مما يدفع ساكني الحضر إلى التكيف مع أنماط معينة من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية "مثل السيطرة الروح العقلانية، والعلاقات اللاشخصية، والإحساس بالكم والوقت، والاتجاه نحو الرشادة في التعامل، وهكذا فإن الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية تطبع الساكن الحضري بسمات خاصة (محمد، بومخولوف، 2001، ص 72)

النظرية الأيكولوجية:

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى الأعمال الضخمة لمدرسة شيكاغو التي انتهجت منحى خاص في تفسير الظواهر الاجتماعية الحضرية، وهذا الاتجاه أسسه الرواد الثلاث "روبرت ايزربارك" وثلة أخرى من العلماء أهمهم "ريدريك مكنزي"، "ايرنست بيرجس" (السيد، عبد العاطي السيد، 2001، ص 320) و"تأثرت هذه المدرسة بعدة تيارات فكرية مثل الداروينية الاجتماعية والاقتصاد الكلاسيكي، واتجاه الايكولوجيا الطبيعية، ولذلك نجد هذا الاتجاه يعتبر المدينة "مكاناً طبيعياً وأنها عبارة عن بناء طبيعي، وذلك في تفسيره للعمليات الاجتماعية الحضرية، وأنماط التفاعل الاجتماعي الحضري" (محمد بومخولوف، 2001، ص 74). لهذا يعتبر "بارك" المدينة مكاناً طبيعياً لإقامة الإنسان في الحضر، وهو يرى "أن المدينة تيار طبيعي يخضع لقوانين خاصة به ولأنها كذلك فإنه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي، وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان، انبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة" (محمد، عاطف غيث، 1988، ص 37). أما بيرجس فقدم تصور نظري للنمط الأيكولوجي للمدينة، وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة مفادها أنه ما لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوّقة، فإنها تتخذ في هذا الشكل من النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة

وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال، وتتميز بكثافتها السكانية العالية، ظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة ساكني الطبقة العاملة، يليها منطقة الفيلات، وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع" (محمد ، بومخلوف، 2001، ص 76)

نظرية الثقافة الحضرية:

يتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير "لويس ويرث"، وهو من مدرسة شيكاغو، وتتضمن مقالة "ويرث" الشهيرة "الحضرية كطريقة للحياة" وذلك عام 1988، والتي شكلت الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه، إذ يفترض "ويرث" أن الكثافة والحجم الزائد، واللاتغاير واللاتجانس، يعتبران متغيرات أساسية أو مستقلة أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري، تسلم بدورها إلى عدد من الخصائص المرتبطة بطبيعة الحياة الحضرية، وشخصية ساكن الحضر، وهو يرى أنه كلما كبرت المدينة اتسع نطاق التنوع الفردي، مما يؤدي إلى علاقات اجتماعية ذات طابع سطحي من خلالها يتعرف الحضري على عدد أقل من الأفراد وبدرجة أقل من المودة، إلى جانب سيطرة علاقات المنفعة (محمد، عاطف غيث، 1988، ص 12)

النظرية القيمية:

تؤكد هذه المدرسة أهمية القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة الأنماط والبنى الحضرية الاجتماعية، وتدخل كتابات "ماكس فيبر" في إطار تراث هذه المدرسة فقد اعتبر "فيبر" قيم الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغير المفسر المستقل، في حين اعتبر البناء الاجتماعي متغيرا تابعا (هالة، منصور، 2001، ص 115)، "وكتب فون جرونوم" Von Grunebaum عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه، ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم، أو صيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات، وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية" (محمد، عاطف غيث، 1988، ص 39). أما "فيبري W. Firey" فقد كان له الفضل في التدعيم الإمبريقي لقضايا

هذا الاتجاه، إذا استطاع من خلال ما أتيج له من بيانات ومعلومات عن مدينة بوسطون أن يقارن ما بين العواطف والمشاعر التي تشير عنده إلى القيم وبين العوامل الاقتصادية من حيث التأثير على البناء الأيكولوجي للمدينة (السيد، عبد العاطي السيد، 2001، ص 445).

النظرية التكنولوجية:

يعد "وليام أوجبرن W.Ogburn" و"أموس هولي A.Waley" رواد هذه النظرية "وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية. ويؤكد أوجبرن أن طبيعة سكان المدينة والمراكز الحضرية ومواقع إقامتهم وأعمالهم نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي، بل إن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت المراكز الحضرية، وإعادة توزيع السكاني الذي تشهده المواقع الحضرية، وغير ذلك من عمليات أيكولوجية هي استجابة مباشرة لما يشهده مجال النقل الداخلي والخارجي، من اتساع ملحوظ في إمكانية الحركة وتسهيلات" (محمد، بومخلوف، 2001، ص 80).

خصائص الحياة الاجتماعية الحضرية:

اللاتجانس (التغاير الاجتماعي):

من أبرز مميزات المجتمع الحضري عدم التجانس النسبي، فالمجتمع الحضري يضم في جعبته الكثير من الفئات السكانية المختلفة والانتماءات والخلفيات والقوميات والطائفية والاقتصادية، وهذا ما ينعكس بصورة واضحة على سلوك الأفراد، فنجد أن هذا النمط من الحياة يشجع على الفروق الفردية، وكل هذا يجعل المدينة موطنا للتغاير واللاتجانس، وعلى حد تعبير لويس ويرث كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما ازدادت إمكانيات التمايز بينهم، لذلك إنه من المتوقع أن تدرج السمة الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنتهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوة بين طرفيه أو قطبيه على نحو أكثر وضوحا عنه في المجتمع الريفي (محمد، أحمد غنيم، 1987، ص 231).

الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية:

إن أهم ما أوجده اتساع حجم المدينة هو التحول الحاصل في العلاقات الأولية، نتيجة لاحتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بحلقات من المؤسسات والأشخاص لقضاء حاجاتهم، وذلك على نحو ما هو حادث في النوادي، الجامعات، المحاكم، المكاتب... الخ، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين يكون على أساس نشاطهم وأدوارهم أو ما يقومون به من وظائف ويرى ويرث "أنه كلما نما حجم المدينة قلّ احتمال معرفة الفرد ببقية سكانها معرفة شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير طابع الحياة الاجتماعية، ولأن عدد الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد تتسم بأنها غير شخصية وسطحية ولها طابع الانقسامى" (محمد أحمد غنيم، 1987، ص 232). فعلى المستوى الشخصي يلاحظ أن العلاقات بين الأفراد في المناطق الحضرية تميل إلى أن تكون ثانوية وفعالية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية مثلما هو في الريف.

التخصص:

تكشف الدراسات الحضرية على وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية، "فالحياة في المدن تعتمد على التخصص بصفة بارزة وهذا مرده إلى كثافة السكان واختلافهم، وينتج معه اختلافات في الحاجات من خدمات وبيع وأكل وغذاء، كما أن الكثافة السكانية تفرض وجود نوع من التخصص لتلبية المطالب المتزايدة، والتخصص يفرض تنظيم اجتماعي معقد لتقسيم العمل، ووجود تخصصات متنوعة في مختلف المهن في مجال الخدمات والإنتاج" (شفيق، وجدي، 2007، ص 35).

الفردانية أو الفردية:

يميل سكان المجتمع الحضري إلى الفردانية والاعتماد على النفس، وذلك لتمتعهم بحرية أكبر من تلك التي يتمتع بها الإنسان في الريف، كقلة ارتباطه بمتطلبات أقاربه، وهذا لا يعني أنه يعمل بدون واجبات اجتماعية نحو أسرته وأصدقائه، وإنما يعني أن أسرته لا تمثله، فالحضري يكون مسؤولاً مسؤولاً فردية كاملة عن أعماله فيكون حراً في اختيار مهنته ومكانته في عمله، كما يتمتع بحرية في اختيار شريك حياته في الزواج، أو الحياة منفصلاً عن أسرته الممتدة، وفي ضوء ذلك، فإن الاتجاه يزداد في الوقت الحاضر في الريف

والمدينة على السواء، إلا أن حدة الفردية تتزايد في المجتمعات الحضرية أكثر (شفيق، وجدي، 2007، ص 36).

الارتباط على أساس المصالح:

إن خاصية الترابط على أساس المصالح أكثر وضوحاً في المدينة عنها في المجتمع الريفي، ويبدو هذا في علاقة الإنسان بغيره من الأفراد، فبالرغم من أن سكان المدينة يقطنون بجوار بعضهم البعض، إلا أن حياتهم قائمة على أساس ارتباط كل منهم بالآخر على أساس المصالح، ويبدو ذلك في العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء وللتحاق بالنوادي، وغير ذلك من أشكال التنظيمات الاجتماعية المميزة للمدينة، يستطيع ساكن الحضر أن يحدد دائماً آخرين لهم نفس المصالح، ولهذا نجد معظم الجماعات في المجتمع الحضري تستند أساساً على المصالح المتخصصة، وأصبحت مصلحة الفرد ترتبط بمصالح جماعات معينة، كما أن الروابط الاجتماعية تكون اختيارية وطوعية سواء على مستوى المواطن الأصلي أو الديانة أو على مستوى السن والسلالة أو على مستوى المهنة أو الهواية، ولهذا نجد في المجتمع الحضري كيانات مختلفة إدارية، سياسية جغرافية تفتقر إلى الولاء والانتماء (عزيزة، عبد الله النعيم، 1991، ص 48)

التنقل والحراك الاجتماعي:

من بين الخصائص التي ركّز عليها علماء الاجتماع الحضري في وصف الخصائص الحضرية الحراك الاجتماعي، إذ يوجد في المدينة أهم المنظمات الاجتماعية التي تعتبر وسائلاً للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية، والقيادات العسكرية والبرلمانات والجامعات التي يستطيع الفرد من خلالها صعود السلم الاجتماعي الحضري، إضافة إلى الحراك الاجتماعي لأعلى وأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتنخفض، والحراك الأفقي كالانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى، ومن عمل لآخر والانتقال من مكان إقامة لمكان آخر (شفيق، وجدي، 2007، ص 37).

سطحية العلاقات والروابط الاجتماعية:

لعل ما يميز الروابط بين السكان في المجتمع الحضري السطحية، وأن هذه الخاصية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتباين السكان، ويترتب على ذلك سيطرة الضبط الاجتماعي، وظهور وسائل الاتصال الجماهيري.

التسامح:

هو التعبير عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقا لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية، كما يعرف التسامح بصفة عامة على "أنه الرغبة أو السماح لمنح الحريات داخل المدينة للأفراد وذوي الديانات والرؤى السياسية المختلفة، وأول من أكد على ارتباط الحضرية بحجم المجتمع ارتباطا مباشرا بالتسامح هو "ستوفرهو"، كما أكدت ذلك العديد من الأبحاث المعاصرة وجهة نظر ستوفر أمثال "ويلسون"، و"الستون" و"جيلين" في بحث آخر عام 1985، إلا أن ما يسجل من ملاحظات في هذا الصدد هو اختلاف درجة التسامح من مدينة إلى أخرى، السماح بعدد من الثقافات الفرعية طالما أنها لا تختلف مع الإطار الثقافي العام" (شفيق، وجدي، 2007، ص 37).

تعتبر الخصائص السالفة الذكر عن واقع غريب عن المجتمعات العربية، ومن ثم فإن هذه الخصائص تنطبق على واقع المدن الغربية، والذي ميّز نشأتها ونموها وبنائها الاجتماعي فهي المدن (الغربية) نتاج لنظام اقتصادي واجتماعي وفكري وحتى تاريخي، وهذه الظروف ساهمت في بروز خصائص بعينها للحياة الاجتماعية الحضرية في الغرب (أمريكا، أوروبا) لا تنطبق بالضرورة على واقع المجتمع العربي ولهذا فإن دراسة المدن العربية حاجة أكثر من ملحة للتوصل لبناء نماذج نظرية علمية تساعد في دراسة وفهم المجتمع العربي، وفي إعطاء تفسير للظواهر الاجتماعية ومنها ظاهري التحضر والحضرية، وهذا ما سنحاول فهمه من خلال العنصر الموالي.

القيم الاجتماعية في المجتمع الحضري بين النمط التقليدي والنمط العصري:

القيم الاجتماعية الريفية في المجتمع الحضري الجزائري:

نتساءل هنا مع الباحث دريس نوري حول إمكانية الحديث عن قيم ريفية داخل المدينة، في ظل تأكيد الكثير من وجهات النظر في علم الاجتماع الحضري على أن المدينة تهيمن على الريف، وأن عملية التحضر مست القرية بسبب عملية التطور الكبير في وسائل النقل والاتصال (دريس، نوري، 2007، ص 104).

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري، مجتمع شديد التنوع، وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري، الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة، والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية، ولكن ليست الحياة الحضرية مدنية بوجه الحضر، بل تقليدية إلى وجه كبير، بحيث أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية (M,Boutefnouchet 2004, P 201).

ولذلك يمكن القول من الناحية السيسولوجية أن المجتمع الجزائري لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية، وتحضرهم حديث لا يتعدى الجيل الواحد في أعظم الحالات (محمد، بومخلوف، 2001، ص 124)، فحسب الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حول تطور عدد سكان المدن الجزائرية بين سنتي 1954-1997 يتبين أن أكثر من 25% من سكان الجزائر لا تتعدى مدة وجودهم في المدينة أكثر من 50 سنة، ومن بينهم 20% لا تزيد مدة إقامتهم في المدينة 40 سنة، كما تكشف لنا هذه الدراسة عن زيادة غير طبيعية لسكان المدن، إذ تضاعف عددهم 8 مرات في ظرف لا يتجاوز 43 سنة (دريس، نوري، 2007، ص 105)، وتعود هذه الزيادة إلى النزوح الريفي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال ثلاث مراحل أساسية، حيث يقول عبد القادر جغلول "لقد رافق الاستقلال موجة من النزوح الريفي، وفي هذه المرة ينبغي احتلال مكان المستعمر، والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر، والاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الأخرى فهي مصاحبة لانطلاق التصنيع فلا شك أن التوزيع الغير متكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية الصحية، التعليمية، وحتى الترفيهية... الخ، ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي، إلى يومنا هذا

مما ساهم في تفوق نسبة السكان في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي " (عبد القادر، جغلول، 1983، ص 226).

أما المرحلة الثالثة من النزوح الريفي كانت أثناء الأزمة الأمنية في التسعينات.

يمكننا أن نخلص إلى أن المدينة تتكون أساسا من سكان غالبيتهم ذوي أصول ريفية، ولكن ماذا تعني هذه الحقيقة بالنسبة للقيم؟ إن النمط المعماري المتبع في بناء المدينة الجزائرية بعد الاستقلال أدت إلى خلق مدن دون هوية اجتماعية وثقافية، فهي غير قادرة على خلق روابط اجتماعية بين سكانها، وغير قادرة على توفير جو يسمح بخلق ثقافة حضرية ستميز سكانها عن الآخرين، وأمام تراكم المشكلات المختلفة في المدن (نقص المرافق الاجتماعية، نقص التهيئة، العنف، المخدرات، التطرف...) تحولت المدن إلى تجمعات سكانية ليس بإمكانها إدماج السكان الجدد القادمين إليها من الأرياف (دريس، نوري، 2007، ص 106). هذه الحقيقة السوسيولوجية تجعلنا نتساءل عن إمكانية اكتساب العدد الكبير من الوافدين من الريف لنمط المعيشة الخاص بالمدن، أو بالأحرى هل بإمكان الريفي أن يتخلى عن القيم الاجتماعية التي أتى بها من الريف إلى وسط تسوده الفوضى العمرانية والاجتماعية المتعددة الجوانب؟

إن التمدين *citadinité* ليست كعملية التحضر *Urbanisation*، فإذا كانت عملية التحضر تعتمد على مؤشرات مادية وعمرانية، فإن التمدين عملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لكي تظهر آثارها على مستوى الحياة الاجتماعية في المدينة، لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية، ونمط خاص بالحياة في المدينة، ومؤشراتها يمكن أن تظهر سواء على مستوى سلوك الأفراد وممارساتهم، أو على مستوى العلاقات والروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة. فالتمدين إذا يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش، من خلال الهوية الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها (M,Boutefnouchet 1988, P 111).

"إن الإقامة لمدة لا تتجاوز على الأكثر أربعين أو خمسون عاما في مدينة تسودها الفوضى المتعددة الأبعاد أو الفاقدة إلى هوية اجتماعية وثقافية، ولكن أيضا في مجتمع تعطلت فيه المؤسسات الاجتماعية

المنتجة للهوية، نعتقد أنها غير كافية لأن يتخلى القادمون الجدد عن قيمهم، وأن يكتسبوا نمط المعيشة المدني " (Ichebouden, Larebi, 1998, P 112)، "فالقادمون الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية والمعيارية، أشكالهم التضامنية، النتيجة هي أنه ليست المدينة من يدمج القادمين إليها ولكن القادمين الجدد هم من يعطي للمدينة الصورة التي تتوافق وقيمهم وذهنيتهم " (Guerrid, D, 1995, P 32). يمكن أن نلاحظ وجود القيم الريفية في المدينة الجزائرية تحت أشكال مختلفة تربية الحيوانات في التجمعات السكانية، تحويل المجالات العامة المحاذية للسكن إلى حدائق شخصية، أنماط اللباس التقليدي... الخ.

لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيمية والمعيارية الحضرية وأعاق كل عمليات الاندماج الحضري حسب تعبير إشبودن العربي أمام هذا الواقع أصبح من الصعب تحديد مفهوم المجتمع الحضري والمدينة في ظل اعتماد سكان المدينة مرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة في شرعية ممارساتهم القانونية وغير القانونية من جهة، وتبرير حقهم في العيش في المدينة واستحقاق لقب المدني الحقيقي (دريس، نوري، 2007، ص 107).

القيم المدنية في المجتمع الحضري الجزائري:

بالرغم من حداثة المجتمع الحضري في الجزائر، وبالرغم من أزمة الهوية الحضرية والثقافية التي تعيشها أغلب المدن والتجمعات السكانية الكبرى، إلا أن هذا لا يمنعنا من التساؤل عما إذا كانت هناك فعلا قيما اجتماعية مدنية، تختلف بشكل واضح عن القيم الاجتماعية الريفية؟

إن الاختلاط بين المدينيين القدامى وبين المدينيين الجدد يجعل من الصعب أن تميز بين القيم الريفية التي قلنا أنها مسيطرة في الفترة الحالية، وبين ما يمكن اعتباره تقاليد حضرية أنتجت قيما مدنية، كانت عاملا مهما في إنتاج التجانس الاجتماعي الحضري من جهة وشكلت مصدر وحدة ضد الأخطار الخارجية من جهة أخرى، لهذه الأسباب فإن الحديث عن القيم المدنية سيكون حديثا عن الحياة الاجتماعية في الأحياء

الشعبية في القصبة والحومة، هذه الأخيرة كانت النموذج المثالي للاندماج الحضري، نظرا لما كانت تتمتع به من خصائص جعلتها وحدة مجالية واجتماعية للاندماج الحضري (دريس، نوري، 2001، ص 109).

تمثل "الحومة إحدى أهم خصائص التنظيم الاجتماعي والمجالي للمدينة الجزائرية حتى فترة ما بعد الاستقلال، ولكن الأزمات المختلفة التي عرفتها الجزائر والمدن الجزائرية أدت إلى اندثار الحومة، وتكمن أهمية الحومة في كونها نواة الاندماج الحضري، من خلال تركّز النشاطات الاجتماعية فيها، والتنشئة الاجتماعية التي تساعد في تأسيسها. لقد كانت بمثابة المؤسسة غير الرسمية المكلفة بإنتاج وإعادة إنتاج القيم الاجتماعية التي تضمن الاندماج الاجتماعي في المدينة" (دريس، نوري، 2007، ص 109).

تقول نسيمه دريس "أن الحومة كانت معقلا محليا تسوده قيم التعايش و التضامن و التسامح المتبادل والتعاون، لذلك شكّلت خلال فترة الاستعمار الفرنسي وحدة للصمود والمقاومة" (Driss Nassima, 2001, P 189).

بالإضافة إلى هذه القيم الاجتماعية التي كانت تنتجها الحومة، فإن المدن الجزائرية الكبرى كانت تعرف كذلك اهتماما كبيرا بالموسيقى والرياضية. فالجمعيات الموسيقية كانت تمثل جزءا هاما من حياة السكان، إذ كان الغناء الشعبي الأندلسي والمالوف بمثابة مدارس لتنشئة الأجيال على قيم الاحترام والتعاون والإخلاص، وكان هذا النوع من الغناء يمجد كل أنواع القيم الاجتماعية الإيجابية، لذلك ساعدت على تربية الأفراد في ظل غياب مؤسسات رسمية قادرة على إنتاج هذه القيم الضرورية للاندماج الاجتماعي الحضري (I Chebouden, Larbi, 1998, p 19)، كما كان سكان المدينة القدامى يتميزون عن الريفيين بلهجتهم وطريقة نطقهم، وطرائق تفكيرهم وسلوكهم.

أما الآن، "ومع اختفاء الحومة بسبب السياسات الحضرية المتبعة منذ الاستقلال والنزوح الريفي الكبير، أصبح التمييز في المدينة ليس بين المدينين القدامى والوافدين الجدد، ولكن انتقل ليكون بين الطبقة الاجتماعية البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية والطبقات الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية والقصديرية. ويأخذ التمييز القيمي بين المجتمعين (الأغنياء/الفقراء) ثنائية أخرى هي الجماعات التي تحمل القيم العصرية

الحاملة للقيم التقليدية، أي أننا أمام ثنائية قيمية جديدة تقوم على الوضع الاجتماعي للفرد والجماعة، وليست على الممارسة الاجتماعية " (دريس، نوري، 2007، ص 111).

خاتمة:

بناء على ما سبق، يتضح أن المجتمع الحضري الجزائري غير قادر على التأثير بشكل إيجابي في القادمين الجدد إليه، وهذا يعود إلى افتقار المدن الجزائرية إلى هوية خاصة بها تستطيع من خلالها أن تقدم نموذجا لهؤلاء الوافدين من الريف، فهم يرحلون إلى المدينة حاملين معهم نظامهم القيمي والمعياري وأشكال تضامنهم، هذا الانتقال للقيم التقليدية الريفية إلى المدينة، وقف حاجزا أمام عملية الاندماج الحضري للنازحين الجدد، وأدى إلى انتشار السلوكات والتصورات التي ينظر إليها المدينيون القدامى على أنها لا أخلاقية وغير حضرية، وخلقت لديهم إحساسا بالتدمير من الريفيين الذين غزوا المدينة والذين يجهلون شروط العيش فيها، ولا يحترمون معايير الحرمة فيها، مما ولد صراعا رمزيا بين الطرفين حول أحقية من يمتلك لقب المديني الحقيقي، وكان لكل طرف منهما مبرراته التي يستعملها في شرعنة أحقيته في نيل هذا اللقب.

وهذا ما أنتج انقسامًا كبيرًا في المجتمع الحضري، فعوض أن تشكل المواطنة وأساليب التفاوض والمشاركة في تسيير المدينة، عمل النظام الحضري والسياسات الحضرية على إقصاء الفرد من المدينة التي يسكن فيها، لأن حتى النزوح الريفي كان بالإمكان أن لا يكون على هذه الحدة، لولا السياسات التنموية والتصنيعية التي لم تراعي التمثلات الاجتماعية للمدينة في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري.

Conclusion:

Based on the foregoing, it is clear that the Algerian urban society is unable to positively influence the newcomers to it, and this is due to the lack of Algerian cities of their own identity through which they can provide a model for these rural arrivals, they travel to the city with their value system This shift of traditional rural values to the city has stopped the process of urban integration of new IDPs, led to the proliferation of behaviors and perceptions that are perceived by immigrants as immoral and uncivilized, and have created a sense of discontent from rural Visit the city and those who are ignorant of the

conditions of living in it, and do not respect the standards of sanctity, which generated a symbolic struggle between the two parties over the eligibility of those who possess the title of the real urban, and each of them had justifications used to legitimize his right to obtain this title.

This has resulted in a great division in urban society. Instead of citizenship, negotiation and participation in city governance, the urban system and urban policies have excluded the individual from the city where he lives, because even rural displacement would not have been so severe, had it not been for development policies. And industrialization that did not take into account the social representations of the city in the social imagination of the Algerian individual.

قائمة المراجع:

- 1- سميرة، أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، السعودية، مكتبة الشقري، 1997.
- 2- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999.
- 3- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الأريطة، دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 4- فوزي رضوان العربي، دراسات في المجتمع العربي، بيروت، اتحاد الجامعات العربية، 1985.
- 5- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة-عالم الاجتماع الحضري، بيروت، دار النهضة العربية، ط 7، 1981.
- 6- محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية العمرانية والتنمية، التحضر-الجزائر، دار الأمة، 2001.
- 7- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 8- محمد أحمد غنيم، المدينة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، الإسكندرية، دار المعارف، 1987.
- 9- شفيق وجدي، علم الاجتماع الحضري والصناعي، أسبوط، مكتبة الإسراء، 2007.
- 10- عزيزة عبد الله النعيم، التنظيم الاجتماعي الحضري، السعودية، المعهد العربي لإنماء المدن، 1991.

- 11- دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، 2006، 2007.
- 12- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سسيولوجية، ترجمة عباس فيصل، بيروت، دار الحداثة، 1983.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Boutefnouchet Mostafa, La société Algérienne en transition Alger, OPU, 2004.
- 2- Driss Nassima, la ville mouvementée : Espace public centralité mémoire urbaine a Alger, L Harmattan, Paris, 2001.
- 3- Guerrid. (d), L Algérie l'une et lautre société, CRASC, Oran, 1995.
- 4- Ichbouden (L), « L'intégration citadine a propos de la difficulté d'être algérois » Revue réflexion, Casbah, 1998.

List of references:

- 1Samira, Ahmed Al-Sayyed, Sociology Terminology, Saudi Arabia, Al-Shaqri Library, 1997.
- 2Ihsan Mohammed Hassan, Encyclopedia of Sociology, Beirut, the Arab House of Encyclopedias, 1999.
- .3Mr. Abdel-Aty El-Sayed, Urban Sociology, Azarita, University Knowledge House, 2001.
- 4Fawzi Radwan Al Arabi, Studies in Arab Society, Beirut, Union of Arab Universities, 1985.
- 5Abdel Moneim Shawky, the city community - urban sociologist, Beirut, Dar Arab Renaissance, i 7, 1981.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

.6Mohamed Boukhlof, Industrialization and its Contemporary Issues of Intellectual, Organizational, Urban and Developmental Development, Urbanization, Algeria, Dar Al-Umma, 2001.

-7Mohammed Atef Ghaith, Sociology Dictionary, Alexandria, Dar AlMarefah University, 1988.

-8Mohamed Ahmed Ghoneim, Al-Madina Study in Urban Anthropology, Alexandria, Dar Al-Maaref, 1987.

.9Shafik Wagdy, Urban and Industrial Sociology, Assiut, Isra Library, 2007.

-10Aziza Abdullah Al-Naeem, Urban Social Organization, Saudi Arabia, Arab Institute for Urban Development, 1991.

-11Driss Nouri, the use of the public domain in the Algerian city, unpublished master thesis, majoring urban sociology, University of Constantine, Department of Sociology and Demography, 2006, 2007.

-12Abdelkader Jaghloul, Modern History of Algeria, A Sociological Study, Translated by Abbas Faisal, Beirut, Dar Al-Hadatha, 1983.

مجلة ورسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

شروط ومتطلبات ممارسة التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري

قراءة قانون 05/18

أستاذة محاضرة -أ- بن علي زهيرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة معسكر-الجزائر

zahia_1984@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/11/22 م تاريخ التحكيم: 2019/12/01 م تاريخ القبول: 2019/12/02م

الملخص:

أصبحت التجارة الالكترونية أكثر الوسائل رواجاً في عالم اليوم، فقد ساهمت في جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة وسوقاً واحداً تتساوى فيه مختلف الفرص الممنوحة لكل الشركات على اختلاف طبيعتها وحجمها لاقتحام الأسواق العالمية، وتبادل السلع والبضائع بطريقة سهلة ومرنة بعيداً عن التعقيدات، مما ساهم هذا الأخير من ازدياد اهتمام العديد من الدول لإتباع التجارة الالكترونية، خاصة أنها أصبحت ضرورة حتمية لا غنى عنها من أجل دخول سوق العمل التجاري، والجزائر إحدى هذه الدول التي أدركت حاجتها في تبني التجارة الالكترونية دفعها إلى تبنيها وتنظيمها في إطار قانون 05-18. ما يدفعنا في هذه الورقة البحثية دراسة الإطار القانوني 05/18 الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية-التجارة التقليدية- العقود الالكترونية- المستهلك الالكتروني- الموارد الالكترونية.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

Conditions and Requirements of the Practice of Electronic Commerce

in Algerian Legislation, Act 18 /05

Research Professor Benali Zahira.

Faculty of Law and Political Science/. University of Mascara - Algeria

Electronic mail: zahia_1984@yahoo.fr

Abstract:

Nowadays, Electronic trade has become the mainly well-liked means in the world. It has contributed in making the world a little town and one market where the varied chances for all companies of different nature and size have penetrate in international markets and exchange products and goods in a simple and flexible way far from the complexities. The E-commerce¹ has an increase interest of many countries in the pursuit of electronic trade, particularly, as it has become a crucial requirement for the access of the production. Algeria is one of those countries that realized their wants in the acceptance of electronic commerce to push for implementation and regulation under the law of 18-05. In this essay, we discuss the legal framework of electronic commerce.

Keywords: E- Commerce, Traditional Trade, E- Contracts, E- Consumer – E, Resources.

مقدمة:

نظرا للتطورات الهائلة في مجال الاتصالات والثورة المعلوماتية التي شهدتها العالم المعاصر، كان من آثار ذلك استبدال مفهوم التجارة التقليدية بتجارة جديدة تتماشى مع التطورات الراهنة التي أصبحت تسمى بالتجارة الالكترونية، وقد فتح هذا النوع من التجارة المجال أمام العديد من الدول لرفع مستوى الاستثمارات

E-commerce : Electronic commerce. ¹

المالية وتوسيع أسواقها المحلية والدولية في إطار العمل التجاري الإلكتروني، نظرا لما يوفره من مرونة وسهولة في التنفيذ والتسويق والدفع، والقدرة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين وبأقل التكاليف.

والجزائر واحدة من الدول التي وإن تأخرت في مواكبة دول العالم من حيث تنظيم التجارة الإلكترونية. إلا أنها أدركت ضرورة الانصياع لما هو ساري في العالم تزامنا مع التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال الذي شهد انتشارا واسعا واستخدما مبسطا مما فتح المجال للعديد من الأشخاص الطبيعيين وحتى المعنوية منها من التعامل بوسائل الاتصالات المختلفة لغرض التجارة في السلع والخدمات متأثرا بالعديد من الدول ذات تفوق التكنولوجي والإطار القانوني المنظم لمثل هذه التعاملات (قنيش عثمان، 2017، ص.353).

وأمام هذا التطور الهائل في مجال العمل التجاري شرع المشرع الجزائري في إصدار قانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات.

المبحث الأول: التأسيس النظري للتجارة الإلكترونية

أولاً: مفاهيم عامة عن التجارة الإلكترونية

تمثل التجارة الإلكترونية شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تعامل الأطراف، بحيث يكون التبادل الكترونيا بمعنى أن التجارة الإلكترونية هي عملية تجارية سواء كان موضوعها سلعة أو خدمة أو أداء عمل، وما يميز هذه العملية التجارية في إطار غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المعنية (فريد النجار، 2007، ص.25).

يضاف على هذا التعريف مفهوم آخر، وهو أن التجارة الإلكترونية هي مجموعة عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الانترنت، وتشمل هذه التجارة تبادل المعلومات وصفقات السلع الاستهلاكية والتجهيزات وكذا الخدمات المعلومات المالية والقانونية (محمد إبراهيم عبد الرحيم، بدون تاريخ، ص.148)، ولقد عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية أنها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع

وبيع المنتجات من خلال شبكات الاتصالات. ما يشير أن منظمة قد تبنت مفهوما واسعا للتجارة الالكترونية تشمل جميع أشكال المعاملات والصفقات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات (سعاد بومائلة، 2004، ص. 205).

كما يعرفها عالم الاتصالات بأنها وسيلة من اجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر الخطوط الهاتفية أو عبر شبكات الكمبيوترية أو عبر وسيلة تقنية، ومن وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق تقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجرى بصورة تلقائية وسريعة، في حين أن الخدمات تعرف التجارة الالكترونية بأنها أداة من اجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع إيصال الخدمة (محمد عادل عبد العزيز، 2005، ص. 10).

وبالرجوع إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فقد عرفت هذه الأخيرة التجارة الالكترونية في شكلها الواسع كل الوسائل الالكترونية المستخدمة لغرض التجارة، علما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الرغم من اهتمامها بموضوع الحماية القانونية للعلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءة الاختراع في مجال التجارة الالكترونية، إلا أنها لم تهتم بتقديم تعريف التجارة الالكترونية بقدر ما اهتمت بالوسائل المستخدمة في إبرام الصفقات التجارية.

من خلال هذه التعريفات بشأن التجارة الالكترونية، يمكننا استنتاج ما يلي:

- إن ركيزة الأساسية للتجارة الالكترونية تتجلى في فكرة النشاط التجاري، فهي أولا وقبل كل شيء تجارة والشبكة الالكترونية ما هي إلا وسيلة اتصالات؛
- اعتماد التجارة الالكترونية على تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات وعلى رأسها شبكة الانترنت لإتمام مختلف نشاطاتها وعملياتها؛

- عدم اقتصار التجارة الالكترونية على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات فقط بل شمولها كل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها؛
- تحطيم التجارة الالكترونية لكل القيود الزمنية والمكانية المعرقله لحركة التعاملات التجارية وعدم بقائها حبيسة مكان أو بلد معين (محمود سحنون، 2005، ص.22).

ثانيا: تعريف التجارة الالكترونية في القانون المقارن

يتميز موضوع التجارة الالكترونية بأهمية بالغة سواء على المستوى الدولي او المحلي ، فقد اهتمت الكثير من الدول بإصدار تشريعات تنظم هذا النوع من التجارة وبيان احكام المعاملات التي تتم من خلالها ، فستطرق من خلال دراستنا هاته لأهم القوانين التي تطرقت لبيان التجارة عبر الانترنت على النحو التالي :

ففي فرنسا، تشكلت في هذا الشأن مجموعة عمل برئاسة وزير الاقتصاد الفرنسي السيد لورنتز LORENTZ في جانفي 1998، وانتهت الى تحديد مفهوم التجارة الالكترونية بأنها : " مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض ،وبين المشروعات والمؤسسات الإدارية "(خالد ممدوح إبراهيم ،ابرام العقد الالكتروني ،المرجع السابق ،ص 47). الملاحظ من هذا التعريف أنه توسع في مفهوم التجارة الالكترونية كما أنه يبدو انه يهدف الى تبسيطه ليشمل كافة أوجه وصور النشاط الالكتروني للتجارة ما بين الافراد والمشروعات ، حيث قسم المعاملات الى ثلاثة اقسام لتشمل الأنشطة التجارية بين المشروعات وهي علاقات البنوك ونشاطات التي تتم بين المشروعات والأفراد . اما القسم الثالث من التعريف فقد خصصه للنشاطات التي تتم بين المشروعات ، أي الشركات وجهة الإدارة وهي ما يطلق عليها العقود الإدارية التي تتم بطريقة التجارة الكترونية. (احمد امداح، 2006، ص 20-21.)

ولتسهيل عملية التعاقد الالكتروني في فرنسا تمت صياغة نوعين من العقود ، الأول العقد النموذجي الفرنسي للتجارة الالكترونية بين التجار والمستهلكين ،والذي يهدف الى حماية المستهلك ، اما الثاني يتعلق بعملية التعاقد الخاصة بالمراكز التجارية الافتراضية (مصطفي هنشور وسيمه، 2017، ص.58).

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

كما اصدر المشرع الفرنسي المرسوم رقم 2001/741 الذي وضع بموجبه تنظيم شامل للتعاقد الالكتروني على ضوء التوجيه الأوروبي رقم 97/7 بشأن حماية المستهلك في التعاقد عن بعد (هدى حامد قشقوش، 2000، ص.12). كما عرفت الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون الفرنسي رقم 575 لسنة 2004 الصادر في 2004/06/21 بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية بأنها: "النشاط الاقتصادي الذي يقوم شخص بموجبه بعرض السلع والخدمات عن بعد بوسيلة الكترونية" (Cyril Rojinsky, Guillaume Teissonnier, 2005, p 02) ما يعاب على هذا التعريف أنه أعطى مفهوماً جديداً موسعاً على التجارة الالكترونية، فليس من الضروري أن يكون العرض خاضعاً لقواعد هذه التجارة، فقد يعرض شخص ما بضائعه على شبكة الانترنت دون الحاجة لبيعها عبر الموقع نفسه .

كما يؤخذ على تعريف القانون الفرنسي أنه أدرج معدات البحث والدخول اليها ضمن التجارة الألكترونية فكل هذه الأمور تتم بطريقة إلكترونية (عبد الفتاح بيومي حجازي، 2007، ص 16).

مصر: لقد عرفت المادة الأولى من مشروع القانون المصري التجارة الالكترونية بأنها: "معاملة تجارية تتم عن بعد باستخدام وسيلة الكترونية". وقد حرص مشروع القانون على أن يغطي كافة التعاملات التي تتم عن طريق الوسائط الالكترونية، وعدم قصرها على نوع معين كأن يقتصر التنظيم القانوني على المعاملات التي تتم عن طريق التعاقد، أو التعاقدات التي تتم بشأن السلع دون الخدمات . (هالة جمال الدين محمد محمود، 2013، ص.42).

الأردن: قام المشرع الأردني بتاريخ 11 ديسمبر 2001 بإصدار قانون المعاملات رقم 2001/85 ويتكون هذا القانون من 41 مادة تناولت بيان ماهية المعاملات الالكترونية والعقد الالكتروني والسندات الالكترونية القابلة للتحويل وتوثيق السجل الالكتروني .

وجاء في المادة 2 منه ان المقصود بالمعاملات هو: اجراء او مجموعة من الإجراءات يتم بين طرفين او أكثر لإنشاء التزامات على طرف واحد او التزامات تبادلية بين أكثر من طرف ويتعلق بعمل تجاري او التزام مدني او بعلاقة مع أي دائرة حكومية .

وان المعاملات الالكترونية هي : "المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية " وان كلمة الكتروني تعني " تقنية استخدام وسائل كهربائية او مغناطيسية او ضوئية او الكترومغناطيسية او أي وسيلة مشاهدة في تبادل المعلومات وتخزينها "

كما عرف هذا القانون العقد الالكتروني بانه "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل الكترونية كلياً او جزئياً " كما عرف الوسيط الالكتروني بأنه: "برنامج الحاسب او أي وسيلة الكترونية أخرى تستعمل من اجل تنفيذ اجراء او الاستجابة لاجراء بقصد انشاء او ارسال او تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي " (الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 4524، المؤرخة في 2001/12/31)

مما سبق يتضح ان تطور ونمو التجارة الالكترونية العربية يبدو بطيئاً بشكل لافت، ونعتقد ان سبب ذلك يرجع الى عدم تهيئة البنية التحتية التي تتطلبها التجارة الالكترونية بالإضافة الى ذلك عدم مواكبة التشريعات (مصطفى هنشور وسيمة، 2017، ص.68) .

ثالثاً: خصائص التجارة الالكترونية

ان التجارة الالكترونية تختص بمجموعة من الخصائص ويمكن ابرازها فيما يلي :

الطابع العالمي للتجارة الالكترونية : ان أنشطة التجارة الالكترونية تتميز بطابع عالمي فهي لا تعرف الحدود المكانية او الجغرافية، فاي نشاط تجاري يقدم سلعا او خدمات على الانترنت لا يعني بالضرورة الانتقال الى منطقة جغرافية بعينها لإنشاء موقع تجاري على الانترنت يمكن صاحب الشركة حتى ولو كانت صغيرة، بإمكانية التغلغل الى أسواق و مستخدمي شبكة الانترنت عبر العالم كله. لكن ما يعيب هذه الخاصية انه في حالة السلع او الخدمات التي تسلم على الخط، أي السلع غير المادية فإنه يصعب فرض الضرائب الجمركية عليها. (إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، 31-34)

أ- الطابع المتداخل في التجارة الالكترونية :

ان الفوارق في توزيع الوسائل المادية بين المؤسسات سواء كانت هذه المؤسسات كبيرة او صغيرة أصبحت في التجارة الالكترونية اقل وضوحا وحدة :فاصبح بالإمكان تسليم السلع والخدمات بالطريقتين التقليدية او بطريقة الالكترونية مباشرة على الانترنت مثل الموسيقى والاقراص المدججة وافلام الفيديو والاقراص التي تحتوي على برامج كمبيوتر او معلومات او الدروس الخ وهذا ما يخلق صعوبة فرض الضريبة على المنتج اذ ما كان سلعة او خدمة ،هذه الخاصية تلزم لمؤسسات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة التغيرات الطارئة التي تفرضها ممارسة التجارى الالكترونية .

ب- غياب التعامل الورقي في معاملات التجارة الالكترونية :

إتمام صفقة تجارية كاملة ،بدأ من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها الكترونيا يتم دون تبادل مستندات ورقية على الاطلاق (في حالة السلع القابلة للتقييم). وهذا ما يدعم هدف التجارة الالكترونية وهو خلق مجتمع اللاورقية.

ومن هنا تظهر مشاكل في اثبات التعاملات و العقود وتوثيق الحقوق والالتزامات،واثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ،لذلك شرعت منظمات دولية وحكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية يسبغ الصفة القانونية على المحررات الالكترونية والعقود الالكترونية والتوقيعات الإلكترونية والوفاء بالنقود الالكترونية .(خالد ممدوح إبراهيم،مرجع سبق ذكره،ص 152)

ج- عدم الكشف عن هوية المتعاملين :

ان تعاملات التجارة الالكترونية تتم بين اطراف قد يفصل بينهما ألاف الاميال كما قد يختلف التوقيت الزمني بينهم ،وبالتالي غياب المعلومات الكافية عن المتعاملين بين بعضهم البعض قد يخلق سلبيات كتقديم معلومات مزيفة او تقديم بطاقات ائتمان مسروقة او إساءة استخدام المعلومات لثناء التعامل وهذا ما يثير مسألة الخصوصية وسرية المعلومات،لكن التقدم الذي تشهده التكنولوجيا الحديثة ستوفر حتما الأمان والموثوقية والنزاهة والصدق في التعاملات التجارية عبر الانترنت .

د- سرعة تغيير المفاهيم والأنشطة في التجارة الالكترونية :

ان اتساع حجم نطاق التجارة الالكترونية والتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها أنشطتها ونظرا لارتباط أنشطتها بوسائل الاتصال الالكتروني، ومجالات الاتصالات والمعلومات التي تعرف هي الأخرى تغيرات متسارعة يعرض التجارة الالكترونية هي الأخرى للتغير السريع.

المبحث الثاني: النظام القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر

أولا: تكييف المشرع الجزائري للتجارة الالكترونية

صادقت الجزائر على قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، حيث تم تقديمه من طرف وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة ممثلة للحكومة أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتخطيط تمت مناقشته بتاريخ 2018/02/20 في جلسة عامة من طرف نواب المجلس وبتاريخ 2018/02/20 تمت المصادقة عليه من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني.

كما تم إحالته على مستوى مجلس الأمة تبعا للاجراءات المنصوص عليها قانونا، من طرف وزيرة البريد والمواصلات . ما يلاحظ أن القانون كان باقتراحها وعلى اعتبارها صاحبة الاختصاص كون أن القانون اعتبر نصا تقنيا غلبت عليه مصطلحات ذات طبيعة تكنولوجية وقواعد متعلقة بالرقمنة.

فمن الطبيعي أن على لجنة النقل والمواصلات والاتصالات طبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، كما أن أحكام القانون تخص التجارة وتطويرها في إطار التكنولوجيا والرقمنة ، فمنطقي أن تعرضه وزارة التجارة أمام اللجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، هذه الأخيرة التي تختص بالمسائل المتعلقة بالنظام والإصلاح الاقتصادي ونظام الأسعار والمنافسة والإنتاج والمبادلات التجارية، والتنمية والتخطيط والصناعة والهيكلية والطاقة والمناجم والشراكة والاستثمار.

لقد خصت المادة الخامسة من قانون المتعلق بالتجارة الالكترونية بمفاهيم كل من العقد الالكتروني، المستهلك الالكتروني، وسيلة الدفع الالكتروني، الإشهار الالكتروني، الطلبية المسبة واسم النطاق، حيث تناول المشرع الجزائري مفهوم التجارة الالكترونية أنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الالكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك لالكتروني عن طري الاتصالات الالكترونية.

وبذلك عرفت كل من العناصر المكونة للتجارة الالكترونية وأولها العقد الالكتروني والذي أثاره القانون رقم 04-02، على أنه العقد الذي يتم إبرامه عن بعد دون حضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني (الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون 18-05).

في حين عرفت المستهلك الالكتروني أنه كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي (الفقرة الثالثة من المادة السادسة من نفس القانون). أما المورد الالكتروني فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية، ولقد عرف القانون وسيلة الدفع الالكتروني أنها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية، في حين عرف المشرع الإشهار الالكتروني أنها كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طري الاتصالات الالكترونية. والطلبية المسبقة عبارة عن تعهد بالبيع يمكن أن يقترحه المورد الالكتروني على المستهلك الالكتروني في حالة عدم توفر المنتج في المخزون، وأخيرا اسم النطاق والذي هو عبارة عن سلسلة أحرف أو أرقام مسجلة لدى السجل الوطني لأسماء النطاق، وتسمح بالتعرف والولوج إلى الموقع الالكتروني.

ثانيا: نطاق ومجال تطبيق قانون 18-05

في هذا المطاف حدد قانون 18-05 القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات (المادة أولى من القانون 18-05)، كما حدد المشرع الجزائري وفقا لهذا القانون حدود تطبيقه على أن يطبق في مجال المعاملات التجارية الالكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الالكتروني:

- أن يكون متمتعاً بالجنسية الجزائرية؛

- أو مقيماً إقامة شرعية في الجزائر؛

- أو شخصاً معنوياً خاضعاً للقانون الجزائري؛

- أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر.

وبالرجوع إلى المادة 3 من القانون كان واضحاً في تحديد ممارسة التجارة الالكترونية إلى نص عليها صراحة، أنها يجب أن تتم في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما. على أن تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية تتعلق بما يأتي:

- لعب القمار والرهان واليانصيب؛

- المشروبات الكحولية والتبغ والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أول التجارية؛

- كل سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به؛

- كل سلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي.

نلاحظ أن المشرع قد منع كل تعامل تجاري الكتروني غير مشروع. وبالرجوع إلى ما تناولته الفقرة المادة الثانية يري خبراء من صعب تطبيق هاته الفقرة في مجال العقوبات في حالة الإخلال بالعقد، من خلال فحوى الفقرات السابقة، فإنه لا يمكن تطبيق هذا القانون على الأشخاص غير حاملي الجنسية الجزائري وغير مقيمين في الجزائر إقامة شرعية، فإذا أبرم عقد بين شخص متمتع بالجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر

ومورد من خارج الوطن ولا يحمل الجنسية الجزائرية، وتواجد في الجزائر من أجل إبرام عقد، ففي حالة إخلال هذا الأخير بالتزاماته لا يمكن للزبون الذي تضرر أن يتابعه قضائيا أمام القضاء الجزائري، وهذا ينطبق بدوره على الأشخاص المعنوية أيضا (بقنيش عثمان، بلعربي علي، المرجع السابق، ص.363).

ونجد أن المشرع الجزائري قد جعل من الاستثمارات الداعمة لأنشطة التجارة الالكترونية موضوع تدابير التحفيزية طبقا للتشريع المعمول به (المادة الرابعة من القانون 18-05). ، على أن تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الالكترونية في العتاد والتجهيزات والمنتجات الحساسة التي تم تحديدها عن طريق التنظيم المعمول به، وكل المنتجات أو الخدمات الأخرى التي من شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والأمن العمومي.

ولقد كان المشرع الجزائري واضحا بمقتضى هذا القانون الخاص بالتجارة الالكترونية حول العقوبات المقررة بموجب 36 و37 منه في حالة مخالفة المواد 03 و04، حيث أكد المشرع على أنه يعاقب كل من يبيع عن طريق الاتصال الالكتروني المنتجات أو الخدمات المحددة وفقا للمادة 03 السالفة الذكر بغرامة تقدر بـ200.000 دج على 1.000.000 دج، ويمكن للقاضي أن يأمر بغلق الموقع الالكتروني لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر. في حين نصت المادة 37 منه يعاقب بغرامة من 500.000 دج الى 2.000.000 دج كل من يخالف أحكام المادة 04 ، ويمكن للقاضي أن يأمر بغلق الموقع الالكتروني والشطب من السجل التجاري كل هذه الجزاءات دون المساس بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

ثالثا: شروط ممارسة التجارة الالكترونية

نظم المشرع الجزائري التجارة الالكترونية في القانون محل الدراسة رقم 18-05 من حيث الناحية العملية في الباب الثاني، وفي هذا الإطار نظم المشرع المعاملات التجارية العابرة للحدود حيث أعفي من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية وصرف البيع عن طريق الاتصالات الالكترونية لسلمة أو خدمة من طرف مورد الكتروني مقيم مستهلك الكتروني موجود في بلد أجنبي، وذلك في حالة عدم تجاوز قيمة هذه السلع أو الخدمة محل التجارة ما يعادلها بالدينار الحد المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما يجب أن تحول عائدات هذا البيع بعد الدفع إلى حساب المورد الإلكتروني لدى بنك معتمد من قبل بنك الجزائر أو لدى بريد الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة لعمليات الصرف وشراء السلع أو الخدمات الرقمية، والتي تم إعفاءها من مراقبة التجارة الخارجية والموجهة حصريا للاستعمال الشخصي من قبل مستهلك الكتروني مقيم بالجزائر لدى مورد الكتروني موجود في بلد أجنبي عندما لا يتجاوز قيمة هذه السلعة أو الخدمة ما يعادلها بالدينار الحد المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما، على أن تتم تغطية الدفع الإلكتروني نتيجة هذا الشراء عن طريق الحساب البنكي بالعملة الصعبة لمستهلك الإلكتروني بالجزائر.

وتكرسا للمادة 07 نظم المشرع الجزائري وفقا لهذا القانون المواد 8 و9 في الفصل الثاني من الباب الثاني شروط ممارسة التجارة الإلكترونية، حيث يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، إضافة إلى ضرورة نشر موقع الكتروني أو صفحة الكترونية على الانترنت مستضاف في الجزائر بامتداد. وقد فسر هذا الإجراء أنه بمثابة عرقلة لنشاط التجارة الإلكترونية في الجزائر، على اعتبار أن مسألة إنشاء موقع الكتروني مكلف وباهض الثمن، وكذا صيانتها مكلفة من الناحية المادية، في حين اتجه البعض إلى اقتراح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إضافة إلى المواقع الإلكترونية المتوافرة حاليا.

وفي ذات السياق، ينبغي للموردين الإلكترونيين إنشاء بطاقة وطنية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وينبغي أن تشمل أسماء الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية أو الحرفية، على أن يسمح بممارسة التجارة الإلكترونية كنشاط إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، وبذلك يتم نشر بطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين كي تكون في متناول المستهلك وذلك عن طريق الاتصالات الإلكترونية (المادة التاسعة من القانون 18-05).

رابعاً: متطلبات المعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني

برجوع إلى الفصل الثالث من الباب الثاني للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية رقم 18-05، يتضح أن المشرع الجزائري كان صارماً في تنظيم المعاملة التجارية الإلكترونية، بحيث يجب من ضرورة توفر الهدف،

بمعنى أن كل معاملة تجارية إلكترونية يكون لها غرض تجاري إلكتروني مسبق مع ضرورة توثيقها بعقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك (المادة 10 من القانون 18-05) .

والعقد الإلكتروني يعتبر أحد العقود التي تبرم عن بعد، وكما هو متعارف عليه أن إبرام أي عقد يستلزم تحقق التراضي لانعقاد العقد من خلال تلاقي الإيجاب والقبول، وذلك عند وصول القبول إلى علم الموجب. أن هناك صورتين للعقد في الحياة العملية يتم من خلالها انعقاد العقد، فإما أن يتم إبرام العقد بين حاضرين في مجلس العقد أو بين غائبين، وكذلك الحال بالنسبة للعقود الإلكترونية، فالعقد بين الحاضرين هو الذي يبرم في مجلس العقد من خلال تلاقي الطرفين ماديا والتواصل الذهني في مجلس العقد. (آمانج رحيم أحمد، 2006، ص. 75)، إلى جانب تحديد مفاهيم العقد الإلكتروني في ظل القانون رقم 18 / 05 فإن المشرع الجزائري وضع أطراف و متطلبات المعاملة الإلكترونية ، حيث عرف كل من العقد التجاري الإلكتروني و المستهلك الإلكتروني إضافة إلى المورد الإلكتروني..

1/العقد التجاري الإلكتروني : في ظل ما تشهده عقود التجارة الإلكترونية وهي تلك العقود التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت من نمو متزايدا على الساحة الدولية وحتى الداخلية نتيجة للتطور التكنولوجي الذي سهل إبرام هذه العقود و دليل ذلك أن الشركات التجارية العالمية أضحت ترفض التعامل مع أي عميل جديد لا يستخدم أسلوب التعاقد و التبادل الإلكتروني وجد المشرع الجزائري أمام ضرورة تحديد المقصود بالعقد الإلكتروني حيث تضمن المادة 6 في فقرتها الثانية ما يلي :

" العقد بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية و يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي و المتزامن لأطرافه بالجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني " (القانون رقم 04-0) .

2/ المستهلك الإلكتروني : بعد أن وضع المشرع الجزائري المقصود بالتجارة الإلكترونية والتي ساير فيها ما هو متعارف عليه في مختلف التشريعات مقارنة أورد في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون 05/18

تعريفًا للمستهلك الإلكتروني و هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقطن بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

3/ المورد الإلكتروني: لا تكتمل الحلقة او المعاملة التجارية دون الاشارة الى المورد الإلكتروني، و الذي عرف على أنه هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو إقتراح ، توفير السلع أو الخدمات عن طريق الإتصالات الإلكترونية " (المادة 5 الفقرة الرابعة من القانون رقم 05/18). وبالتالي فالمورد الإلكتروني هو الطرف الثاني في المعاملة التجارية الإلكترونية أي هو المتعاقد أو مقدم الخدمة في البيئة الرقمية ، و الذي من الممكن أن يكون المنتج نفسه او التاجر، كما من الممكن ان يكون شخصا طبيعيا أو إعتباريا له موقع إلكتروني معتمد من طرف الجهات الرسمية المعنية و يعرض خدماته على الشبكة العنكبوتية (هجرة نومي ، الموقع الإلكتروني <http://dSPACE:univ-msila.dz>)

ونجد أن المادة 11 من قانون 05/18 قد ألزمت المورد الإلكتروني العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقرؤة ومفهومة، ويجب أن يتضمن على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر المعلومات الآتية:

-رقم التعريف الجبائي، العناوين المادية والإلكترونية، رقم الهاتف المورد الإلكتروني؛

-رقم السجل التجاري أو رقم البطاقة المهنية للحرفي؛

-طبيعة وأسعار السلع والخدمات المقترحة؛

-حالة توفر السلعة والخدمة؛

-كيفية ومصارف وأجال التسليم؛

-الشروط العامة للبيع، لاسيما البنود العامة لحماية المعطيات ذات طابع الشخصي؛

-شروط الضمان التجاري والخدمة ما بعد البيع..... (أطلع على المزيد : المادة 11 من قانون 05/18).

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 22/10/2019م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

كما أكد المشرع الجزائري من خلال قانون 05/18 أن العقد الإلكتروني ينبغي أن يتضمن المعلومات الآتية ضمانا لسير العملية التجارية الخاصة بالطلبية محل العقد سواء كانت منتج أو خدمة، وهذه المعلومات هي كالآتي:

- الخصائص التفصيلية لسلع أو الخدمات؛

- شروط وكيفيات التسليم؛

- شروط الضمان وخدمات ما بعد البيع؛

- شروط فسخ العقد الإلكتروني؛

- شروط وكيفيات الدفع؛

- شروط وكيفيات إعادة المنتج؛

- كيفيات معالجة الشكاوي؛

- شروط وكيفيات الطلبية المسبقة عند الاقتضاء؛

- الجهة القضائية المختصة في حال النزاع.... (اطلع على المادة 13 من قانون 05/18)

في ذات السياق وضمان لحسن سير المعاملات التجارية ألزمت المادة 12 من قانون 05/18 أن تتم طلبية المنتج أو الخدمة عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: وضع الشروط التعاقدية في متناول المستهلك الإلكتروني، بحيث يتم تمكينه من التعاقد بعلم ودراية تامة؛

- المرحلة الثانية: التحقق من تفاصيل الطلبية من طرف المستهلك الالكتروني، لاسيما فيما يخص ماهية المنتجات أو الخدمات المطلوبة، السعر الاجمالي والوحدوي، الكميات المطلوبة من أجل تمكنه من تعديل الطلبية، اما بتصحيحها أو الغائها.

-المرحلة الثالثة: ضرورة تأكيد الطلبية محل تكوين العقد . (اطلع على المادة 12 من قانون 05/18).

خاتمة

على ضوء ما تعرضنا له في هذه الدراسة، وما تضمنته من استعراض وتحليل الجوانب المفاهيمية والقانونية للتجارة الالكترونية، التي أصبحت في الوقت الراهن ركيزة أساسية للتجارة الدولية والوطنية، فلقد اصبح بروز ظاهرة التجارة الالكترونية أحد أهم التحديات في تاريخ البشرية، واعتبارها أداة مهمة في تغيير نمط الحياة الاقتصادية، سواء على مستوى الافراد أو المجتمعات. ويلاحظ مدى أهمية التجارة الالكترونية كونها حظيت باهتمام بالغ من مختلف المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، نتيجة أهميتها في تحقيق التعاون الاقتصادي.

ولقد استطاعت الجزائر من خلال تبني الاطار القانوني للتجارة الالكترونية من خلال قانون 05/18 ينظم المعاملات التجارية أن يخطو المشرع الجزائري خطوة هامة في اتجاه الحدائة وتطوير مجال التجارة الدولية باستعمال التكنولوجيات الحديثة والرقمنة في المعاملات التجارية، ويتالي تحقيق المرونة والسرعة والشفافية في المعاملات الاقتصادية التجارية، وهذا ما يميز قانون 05/18 الا أنه مقارنة بالتشريعات الدول المقارنة يبقى يحتاج الى اعادة مراجعته لتفادي بعض الصعوبات في التنفيذ.

Conclusion :

In light of what we have been exposed in this study, by including review and analysis of the conceptual and legal aspects of E-Trade, which has nowadays become an important pillar of commerce domestically and abroad. It has become the emergence of the phenomenon of electronic trade which is

considered as the most important challenges in the history of humankind, and considered as an important means in changing the pattern Economic life, either in the level of individuals or communities. The importance of electronic commerce is noted as having received huge attention from different inter-governmental and non-governmental organizations, as a result of their importance in achieving economic collaboration.

By adopting the legal framework for electronic commerce through law 18/05 regulating commercial transactions, Algeria has taken an important step towards modernization and development of international commerce by using modern technologies and digitization in commercial transactions. Thus, the electronic commerce achieves flexibility, speed and credibility in commercial economic transactions. This is what differentiated the law 18/05, but compared to the legislation of the comparative countries still needs to be reviewed by avoiding some obstacles in the implementations.

المصادر العلمية:

الكتب:

- 1- آمانج رحيم أحمد، التراضي في العقود الالكترونية عبر شبكة الانترنت، دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر، الاردن، 2006.
- 2- محمد عادل عبد العزيز، التجارة الالكترونية والفكر المحاسبي، شركة الوسيط التجاري، الطبعة الأولى، 2005.
- 3- أمحمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.
- 4- خالد ممدوح إبراهيم، ابرام العقد الالكتروني ، ابرام العقد الالكتروني في الاثبات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 5- عبد الفتاح بيومي حجازي ، التجارة الالكترونية العربية ، الكتاب الأول ، شرح قانون المبادلات والتجارة الالكترونية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2007.

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 6- فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات البنوك الالكترونية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- 7 -محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.
- 8-محمود سحنون، التجارة الالكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية-حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، دار المهدي للطباعة والنشر، قسنطينة، 2005.
- 9-هالة جمال الدين محمد محمود، أحكام الإثبات في عقود التجارة الالكترونية ، دار النهضة العربية، 2013.
- 10-هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة لالكترونية عبر الانترنت ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

المقالات:

- 1- سعاد بومايلة، فارس بوباكور، أثر التكنولوجيا الحديثة للأعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 03، جامعة تلمسان، 2004.
- 2-بقنيش عثمان، بلعربي علي، الإطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الرابع، 2017.
- 3-هجيرة نومي ، تطبيقات الادارة الالكترونية في مجال المعاملات التجارية في الجزائر، دراسة في اطار القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

- 1- مصطفى هنشور وسيمه، النظام القانوني للتجارة الالكترونية في التشريع الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

2- احمد امداح ،التجارة الالكترونية من منظور الفقه الإسلامي ،رسالة ماجستير في الفقه واصوله، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر ،2006.

3-صراع كريمة، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014.

القوانين:

1- القانون رقم 04-02، المؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1425 الموافق ل23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

2-القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية.
المراجع باللغة الفرنسية:

-Cyril Rojinsky ,Guillaume Teissonnier ,L'en cadrement du commerce électronique par la loi Française du 21 juin 2004 pour la confiance dans L'économie numérique, Lex Electronica, Revue du centre de recherche en droit publice, Vol10, N01, Hiver2005.

مواقع الانترنت:

-www.int.int/dms_pub/int-d/apb/ind/d.

Bibliographical References :

Books :

- 1- Abdel Fattah Bayoumi Hegazy, Arab Electronic Commerce, Book I, Explaining the Law of Exchanges and Electronic Commerce, Legal Books House, Egypt, 2007.
- 2Amang Rahim Ahmed, Consensus in Electronic Contracts over the Internet, a Comparative Analytical study, Wael Publishing House, Jordan, 2006.

3-Farid El-Naggar, Digital Economy, Internet and Investment Restructuring and Stock Exchanges Electronic Banks, University House Alexandria, Egypt, 2007.

4-Hala Gamal El-Din Mohamed Mahmoud, Provisions of Evidence in Electronic Commerce Contracts, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2013.

5-HODA HAMID KACHKOUCHE, Criminal Protection of Electronic Commerce Over the Internet, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2000.

6-Khaled Mamdouh Ibrahim, The Conclusion of the Electronic Contract, the conclusion of the electronic contract in the proof, House of thought University, Alexandria, Egypt, 2008.

7-Mahmoud Sahnoun, Electronic Commerce and its Role in Marketing of Financial and Banking Services - The Case of Arab Countries, Journal of Economy and Society, No. 3, Dar El Houda for Printing and Publishing, Constantine, 2005.

8-Mohamed Adel Abdel Aziz, Electronic Commerce and Accounting Thought, Al Waseet Commercial Company, First Edition, 2005.

9-Mohammad Fawaz Al-Maqlaqa, Brief in the contracts of electronic commerce, a comparative study, Dar Culture for Publishing and Distribution, 2006.

10-Mohammed Ibrahim Abdel-Rahim, Industrial Economics and Electronic Commerce, Alexandria University Youth Foundation, Egypt, nd.

Articles :

1-Bennich Othman, Belarbi Ali, Legal Framework Regulating Electronic Commerce in Algeria, Journal of Human Rights and Public Freedoms, No. 4, 2017.

2-Hjira Noumi, Applications of Electronic Management in the field of Commercial Transactions in Algeria, a study within the framework of law No. 18/05 on E-trade.

3Souad Boumaila, Fares Boubacour, The Impact of Modern Media and Communication Technology in the Economic Institution, Journal of Economics and Management, No. 03, Tlemcen University, 2004.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

Theses and Dissertations :

1-Ahmed Amdah, Electronic Commerce from the Perspective of Islamic Jurisprudence, Master Thesis in Jurisprudence and its Origins, University of Haj Lakhdar, Batna, Algeria, 2006.

Laws:

1-Law No. 04-02 of 5 Jumada I 1425 corresponding to 23 June 2004 defining the rules applicable to Commercial practices.

2-Law No. 18-05, dated May 10, 2018, on electronic commerce.

Webliography :

1-www.int.int/dms_pub/int-d/apb/ind/d.

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

الاستثمار الاجتماعي: دراسة مقارنة بين صكوك SRI وسندات SIB

طالب الدكتوراه حازم ساسي

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

hazim.sasse@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور كنان سالم

INCEIF ماليزيا

Kinan.salim@gmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور عزمان محمد نور

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

azmann@iium.edu.my

تاريخ الإيداع: 2019/11/25 م تاريخ التحكيم: 2019/12/02 م تاريخ القبول: 2019/12/03 م

الملخص:

تهدف الورقة إلى دراسة نوعين من أدوات الاستثمار الاجتماعي أحدهم من أدوات التمويل الإسلامي وتسمى صكوك SRI والثانية من أدوات التمويل التقليدي وتعرف بسندات الأثر الاجتماعي SIB. كما تهدف الدراسة إلى معرفة أهم الفروقات والتشابه بين هاتين الأدوات. إضافة إلى عرض آراء المناصرين والنقاد، وبعض المخاطر الكامنة، والتحديات. وأوضحت الدراسة الأساس الذي قامت عليه هذه الأدوات وهو ما يعرف بربط العوائد الخاصة للمستثمرين (الاجتماعيين) بنجاح البرامج الاجتماعية. ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف الاجتماعية. علاوة على الحجم الفعلي المخصص حالياً للاستثمار في الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي في أسواق رأس المال.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجتماعي - صكوك SRI - سندات SIB - الدفع حسب النتائج - العائد الاجتماعي على الاستثمار.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 22/12/2019م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

Social Investment: Comparative Study of SRI Sukuk and Social Impact Bonds

Ph.D. Candidate Hazim Sasse
International Islamic University Malaysia
hazim.sasse@gmail.com
Asst.Prof.Dr. Kinan Salim
INCEIF Malaysia
Kinan.salim@gmail.com
Assoc.Prof.Dr. Azman Mohd Noor
International Islamic University Malaysia
azmann@iium.edu.my

Abstract:

The purpose of this paper is to study two kinds of tools of social investments i.e. Socially Responsible Investment (SRI), from Islamic finance, and Social Impact Bond (SIB), from conventional finance. Also, the study aims to know the major differences and similarities between these instruments besides presenting the views of supporters and critics and highlighting the inbuilt risk and challenges of the instruments. The study presented the basis of these instruments which is linking the investment returns of social investors with success of the social programmes and the extend of achieving the social goals. Also, presenting the actual size allocated for social investments in the capital market. The study follows descriptive analytical methodology, besides using comparative methodology.

Key Words: Social Investment – SRI Sukuk – SIB Bonds - Paying by Results – Social Return on Investment

المقدمة:

يتناول هذا البحث الغاية من أدوات الاستثمار ذو التأثير الاجتماعي وأداتين من أدواتها وهما سندات الأثر الاجتماعي SIB وصكوك الاستثمار المسؤول SRI، والعلاقة فيما بينهما، كما يتناول أهداف كلاً منهما والغرض منهما. إضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث يناقش التحديات التي تواجه أدوات الاستثمار

الاجتماعي. ثم يفصل في مفهوم صكوك SRI وتصنيفها وهيكلتها وألية العمل، محاولاً اقتراح تعريفي لهذه الصكوك وتصور تصنيفي لها.

منهجية البحث:

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اتبعت المنهج المقارن.

حدود الدراسة:

إقتصرت الورقة على دراسة نوعين من الأدوات المالية فقط، ولم تتطرق إلى تاريخ الصكوك والسندات بصفة عامة ولا خصائصها ولا كل ما يتعلق بها، كما لم تتطرق الدراسة إلى إجراء مقارنة بين السندات التقليدية والصكوك بصفة عامة.

المبحث الأول: مفاهيم:

بداية وقبل البدء في هذا المبحث وحتى نستطيع فهم سندات SIB وصكوك SRI لاحقاً، يجب بداية الإشارة إلى أن هناك الكثير من المصطلحات التي تتشابه فيما بينها وتؤدي في نهاية الأمر إلى نتائج متشابهة، منها مصطلح ادفع مقابل النجاح (PFS) والدفء حسب النتائج (PbR) والعائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI) ولكن سوف نكتفي فقط بذكر مصطلحين وهما الدفء حسب النتائج (PbR) والعائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI).

أولاً: الدفء حسب النتائج (PbR):

ترجع بدايات هذا المصطلح إلى عام 2010، وتحديدًا في بريطانيا بتقديم خدمات في سجن بيتربرو. حيث تم تمويل "الخدمة الواحدة" من خلال سندات الأثر الاجتماعي SIB. وكان الهدف منها الحد من إعادة المذنبين الذكور البالغين الذين أطلق سراحهم والذين قضوا عقوبات بالسجن لمدة تقل عن 12 شهرًا. وذلك من خلال تقديم الدعم ومن ضمنها التخطيط لأنشطة إعادة التوطين (Disley, Giacomantonio, & Sim, 2015). وخلال السنوات الأخيرة تزايد الإهتمام بمفهوم الدفء حسب النتائج، فهي تربط بالدفء حسب النتائج المحققة، بدلاً من المدخلات أو المخرجات أو العمليات الخاصة بالخدمة، من خلال جعل بعض أو كل الدفء مشروط بتقديم نتائج متفق عليها. نظرياً، من المفترض أن يشجع هذا على الابتكار وينقل المخاطر بعيداً عن الحكومة بتكليف الخدمة إلى مقدم الخدمة لأن الحكومة ستدفع فقط

إذا تم تحقيق النتائج. ونظراً للحاجة إلى الحد من إنفاق القطاع العام لدي الكثير من الدول، فإن نقل المخاطر وتأجيل السداد مقابل الخدمات هما من المقترحات الجاذبة للحكومة (O'Leary, 2017).

ثانياً: العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI):

العائد الاجتماعي على الاستثمار هو إطار لقياس ومحاسبة مفهوم أوسع للقيمة، يسعى إلى الحد من عدم المساواة والتدهور البيئي وتحسين الرفاهية من خلال دمج التكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتقيس SROI التغيير بطرق ذات صلة بالناس أو المنظمات التي تتعامل معها أو تساهم فيها. بمعنى أن SROI مدارها حول القيمة، بدلا من المال. أي أن المال هو مجرد وحدة مشتركة، وعلى هذا النحو هو وسيلة مفيدة ومقبولة على نطاق واسع لنقل القيمة. يمكن أن يأخذ تحليل SROI أشكالاً متعددة، يمكن أن يشمل القيمة الاجتماعية التي تولدها منظمة بأكملها، أو التركيز على جانب واحد محدد فقط من عمل المنظمة. هناك أيضاً عدة طرق لتنظيم القيام بـ SROI. كما يمكن القيام بها إلى حد كبير كممارسة داخلية، أو بدلاً من ذلك يمكن أن يقودها باحث خارجي (social value, 2012). كما تم وضع سبع مبادئ رئيسية تدعم كيفية تطبيق تحليل SROI، وهي: إشراك أصحاب المصلحة، فهم التغييرات، تقييم الأشياء المهمة، تضمين فقط ما هو مهم، عدم الإفراط بالمطالبة، الشفافية، وأخيراً التحقق من النتيجة. وهذه المبادئ ذات صلة بكل من الاهتمامات الاقتصادية وحقوق الإنسان المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة SDGs (Kumar & Banke-thomas, 2016).

كما تحمل SROI طموحات وتوقعات بتعزيز التواصل والتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة بشكل مثالي، وتعزيز المساءلة تجاه أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك المستفيدين والممولين. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يشجع إدخال SROI على نطاق واسع داخل القطاع الثالث على تطوير مختلف الجوانب الهامة لتقييم الأثر، مثل الشفافية والمساءلة والاتصالات والتعاون بين مجموعات أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أيضاً أن يشجع تحسين جودة البيانات التي يمكن استخدامها كدليل لتقييم الأثر (Arvidson, Lyon, McKay, & Moro, 2010). وعلى الرغم من ذلك فلا زالت هناك سبعة مشاكل أخلاقية وفنية أساسية في SROI وهي (Fujiwara, 2015):

1- تفتقر SROI إلى نهج معياري واضح من حيث المبدأ.

- 2- تلترم SROI الصمت بشأن المقارنة بين الأشخاص، وتضع بثقل أكبر على نتائج الأثرية.
- 3- قد تكون آراء SROI بشأن أصحاب المصلحة ضيقة للغاية.
- 4- حساب النسبة عرضة للتحيزات.
- 5- إشكالية الطرق الإحصائية لاستنتاج السببية في SROI.
- 6- نظرية التقييم والمنهجية في SROI قديمة وغير كاملة.
- 7- مفهوم نسبة SROI لا يزال غامض.

المبحث الثاني: سندت الأثر الاجتماعي:

في الآونة الأخيرة، أصبح مزج الأهداف الاجتماعية مع الشركات ذات أهمية كبيرة بعد الأزمة الاقتصادية، وزيادة الفقر والبطالة، وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية، والقيود المفروضة على الإنفاق العام، ومشاكل التغيرات البيئية. ولقد كرست الحكومات مؤخراً الكثير من الجهود لدعم ريادة الأعمال ورواد الأعمال، حيث كان لهذا تأثير إيجابي على الاقتصاد ككل. وأصبح من الضروري الحاجة إلى استراتيجيات جديدة مبتكرة من حيث النماذج والأدوات (Biancone & Radwan, 2018). وبصفة عامة فإن هذه الأدوات تواجه بعض التحديات مثل: قابلية القياس ومخاطر السيولة العالية للمستثمر وتكلفتها أكثر مما توفره (Liang, 2014). (Mansberger, & Spieler, 2014).

اقترح صناع السياسات في جميع أنحاء العالم عقد جديد "سندت الأثر الاجتماعي" (SIB) وهم يزعمون أن بإمكانهم تهدئة ضعف الأداء ونقص التمويل الذي يصيب القطاعات غير الربحية، من خلال ربط العوائد الخاصة للمستثمرين (الاجتماعيين) بنجاح البرامج الاجتماعية (Wong, Ortmann, Motta, & Zhang, 2013). في كثير من النواحي، تقع سندت SIBs ضمن نطاق واسع من التكاليف القائم على النتائج (الدفع حسب النتائج). ومع ذلك، فهي تمتلك عددًا من الميزات التي تميزها عن أنظمة PbR التقليدية (Edmiston & Nicholls, 2018).

في حقيقة الأمر لا يوجد مصطلح متفق عليه لسندت الأثر الاجتماعي وإن كان الأكثر تداولاً هو Social impact bond، ولكن هذا ليس محل نقاشنا هنا، وإنما نحاول أن نعرض بعض المحاولات التي أُوردت في

هذا الجانب بقصد الوقف على أرضية واضحة نستطيع من خلالها الوصول إلى هدفنا في هذا المبحث. ومن هذه المصطلحات المتداولة:

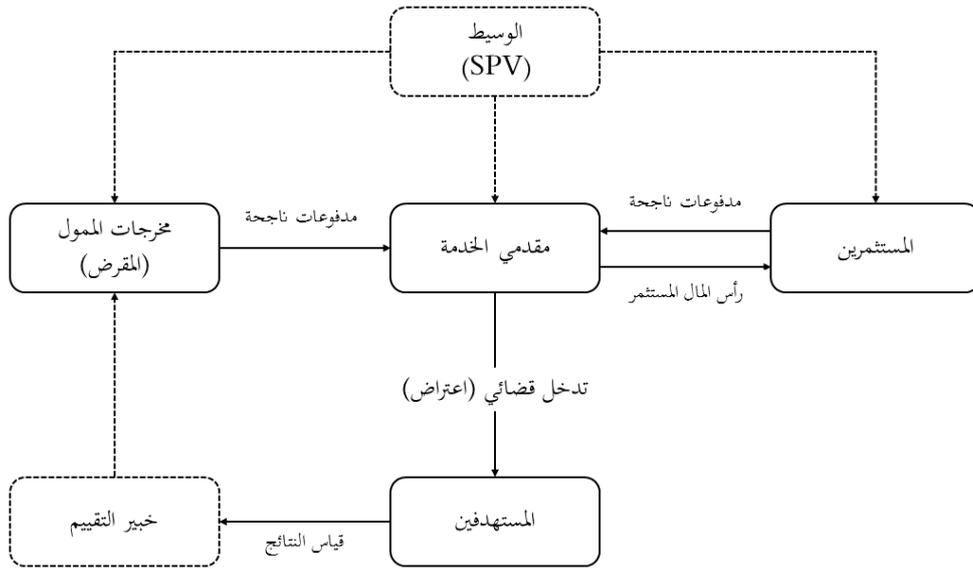
سندات الأثر الاجتماعي	Social impact bond
ادفع لتمويل النجاح	Pay for Success Financing
ادفع لسندات النجاح	Pay for Success Bonds
سندات المنافع الاجتماعية	Social Benefit Bonds
السندات الاجتماعية	Social Bonds

تم تطوير سندات SIB الأولى في المملكة المتحدة في عام 2010 وكانت نتيجة شراكة بين وزارة العدل والتمويل الاجتماعي في المملكة المتحدة، وهي منظمة غير هادفة للربح تنشئ وتنفذ نماذج جديدة من أجل التغيير الاجتماعي، واستخدمت الأموال التي تم جمعها من هذه السندات لتمويل برنامج لإعادة تأهيل السجناء في سجن بيتربورو والتي هدفت إلى تقليل عدد السجناء الذين يتم إعادة سجنهم (Liang وآخ.، 2014). وفي أمريكا تم إطلاق أول سندات تأثير اجتماعي في ولاية نيويورك في ديسمبر 2013، والتي هدفت إلى الحد من البطالة وزيادة السلامة العامة نتيجة لذلك. وهي أيضًا أول SIB تستخدم تجربة التحكم العشوائي (RCT) في تحديد حصيلة المدفوعات (Griffiths & Meinicke, 2014). ولو ألقينا نظرة تاريخية سريعة على سندات الأثر الاجتماعي، لوجدنا أن أول سندات تأثير اجتماعي أطلقت في بريطانيا - كما أشرنا - عام 2010 ولمدة سبعة أعوام، بقيمة خمسة ملايين جنيه إسترليني. حيث بلغت عدد السندات المطلقة حتى الآن إلى 87 سند، موزعة على تسعة عشر دولة كان نصيب الأسد فيها هي المملكة المتحدة حيث أطلقت لوحدها 32 سند من أصل 87 سند، وبلغت قيمة رأس المال المكتتب فيها نحو 322 مليون دولار أمريكي، وهذه السندات كانت موجهة إلى الفئات التالية (Socialfinance,) (2017):

- 1- تنمية القوة العاملة (33 سند)
- 2- الإسكان / البيت (14 سند)
- 3- الصحة (11 سند)

- 4- الطفل والأسرة (11 سند)
- 5- العدالة الجنائية (8 سند)
- 6- التعليم والتعليم المبكر (8 سند)
- 7- البيئة والاستدامة (سند 1)
- 8- الكبار ذوي الاحتياجات الخاصة (1 سند)

وتعتبر سندات الأثر الاجتماعي من العقود التي يتم فيها الدفع حسب النتائج، بمعنى يتم فيها نقل المخاطر المالية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. والرسم البياني التالي يوضح آلية عمل سندات الأثر الاجتماعي (Doyle & Mcfee, 2017):



رسم توضيحي 1 آلية عمل سندات الأثر الاجتماعي

وبصفة عامة فإن آلية عمل سندات الأثر الاجتماعي تم بالصورة التالية، حيث توافق الحكومة على دفع ثمن المخرجات الاجتماعية بعد التفاوض عليها في العقد (Smeets, 2017). ومن الناحية النظرية، فإن الغرض

من تدخلات سندات الأثر الاجتماعي هو تحقيق وفورات حكومية كبيرة عن طريق منع العزل الاجتماعي. غير أنه من الصعب عملياً تحديد الأثر الاجتماعي للصكوك، نظراً لعدم وجود طريقة منهجية مقبولة لقياس القيمة النقدية للمصلحة الاجتماعية (Sabarre, 2013).

المطلب الأول: أهداف وتحديات ومخاطر سندات SIB:

أولاً: الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسية لسندات SIB في الآتي (Social Finance, 2014) (Liang وآخ. , 2014):

- 1- الموازنة بين تمويل القطاع العام بصورة مباشرة مع تحسين النتائج الاجتماعية.
- 2- زيادة رأس المال المتاح لتمويل العلاج الوقائي والتدخلات المبكرة.
- 3- تمكين مجموعة متنوعة وواسعة من مقدمي الخدمات للتعاون.
- 4- توفير قدر أكبر من الثقة على تدفقات الإيرادات لمزودين الخدمات المؤثرة.
- 5- تشجيع إتباع نهج أكثر صرامة لإدارة الأداء بما في ذلك القياس الموضوعي للنتائج التي تساهم في بناء قاعدة أدلة أوسع نطاقاً لما هو أنفع.
- 6- زيادة فعالية التدخل والتدخل الاجتماعي.
- 7- توسيع البرامج وتقليل مخاطر التمويل إلى مقدمي الخدمات.
- 8- تخفيض التكاليف العامة لنفقات الخدمة الاجتماعية طويلة الأجل.

ثانياً: التحديات:

تعتبر الطريقة الأرخص لتمويل الخدمات العامة هي عادةً سدادها بشكل مباشر لأن الحكومات يمكنها جمع الأموال إما من خلال الضرائب العامة أو في أسواق السندات بأسعار فائدة أقل من مؤسسات القطاع الخاص. ومع ذلك، يمكن أن تكون SIBs أكثر فعالية حيث أنها تجمع بين التركيز القوي على النتائج وإدارة أداء أفضل (Ramsden, 2016). على الرغم من وجود بعض الفوائد الهامة لهذه السندات، إلا أن هناك بعض المخاطر الكامنة في تدبير الموارد المالية. وهي أداة مالية معقدة ومتعددة الأطراف والقطاعات. كما تم تحديد عدد من التحديات حول SIBs في البلدان النامية منها (Ortiz, Cummins, & Karunanethy, 2017):

يمكن وصف عدد المستثمرين المهتمين بهذا النوع من السندات بالقليل. الرأي العام غالباً ما يعتبر SIBs نظيراً أو مرادفاً لخصخصة الخدمات الحكومية وبالتالي قد تواجه هذه المشاريع مقاومة.

الوساطة والمراقبة الحيادية والنزاهة وتوافر البيانات أمور مصيرية وحاسمة في SIBs وهذه مكلفة. كما تجذب سندات SIB مناقشات عميقة بين كلاً من المناصرين والنقاد. في حين يجادل المدافعون بأنها وسيلة لتمكينهم من الوصول إلى الموارد الضخمة في القطاع الخاص، كما يقترحون أنه بسبب العلاقة القوية بين المستثمرين والعائدات الاجتماعية، تعتبر SIBs أكثر كفاءة وفعالية من أشكال الاستثمار العام الأخرى في التحديات الاجتماعية. ويраهن المدافعون عن SIBs تركيزاً كبيراً على قوة النتائج. وذلك بسبب الطريقة التي يتم بها ربط المدفوعات بالنتائج، فقد يكون لا بد من إيجاد عناية كبيرة في صياغة العقود وتحديد المؤشرات لقياس النتائج (Ramsden, 2016).

وعلى أرض الواقع، فإن أقل من 01,0٪ من الأموال العالمية مخصص حالياً للاستثمار في الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي في أسواق رأس المال. هذا الجزء الصغير جداً من الاستثمارات يطرح عدداً من التحديات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والمعاييرية سواء حالياً أو في والتنمية المستقبلية. بمعنى أن مستثمري التأثير الاجتماعي يحتاجون إلى مسارات جديدة لنشر ممارساتهم الناجحة في أسواق جديدة في حال يريدون التأثير بقوة الاستبعاد الاجتماعي والفقر الاقتصادي وتدهور البيئة. بمعنى ينبغي التركيز في المستقبل بدرجة أكبر على الحاجة إلى نظام مالي وأخلاقي متكامل (Alijani & Karyotis, 2018).

ثالثاً: المخاطر:

تتيح سندات SIB نقل عدد من المخاطر إلى القطاع الخاص التي تتحملها الحكومة كما في مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. حيث يعد تخصيص المخاطر المناسبة أمراً ضرورياً في ترتيبات SIB كما هو الحال في مشاريع البنية التحتية التقليدية والممولة من القطاع الخاص. بمعنى أنه يمكن أن تأتي مخاطر SIB ضمن الفئات التالية: (مخاطر نموذج التدخل) (الاعتراض) ومخاطر التنفيذ ومخاطر الوسيط والمخاطر السياسية والمخاطرة المالية ومخاطر السمعة (Burand, 2013).

يقترح Burand نموذج يتم فيه بناء مقاييس من خلال تخصيص فئات المخاطر التي تؤثر على الأنشطة الأساسية، بحيث يمكن تعميم هذه الطريقة في استخدامها في التنبؤ، حيث يصبح حدوث خطر كبير "متوقفاً"

ويتم تخطيط هذا الإجراء بشكل مناسب ضد الاحتمال المنسوب إلى هذه المخاطر. قد يكون من الممكن من خلال هذه الطريقة تقدير المخاطر الاجتماعية المرتبطة بـ SIB، بمعنى توفر للمستثمرين معلومات عن مستوى المخاطر المالية والعائد وصفاً أكثر شفافية ووضوحاً لهذا الأصل. علاوة على ذلك، تتيح هذه الطريقة للمستثمرين وتساعدهم على اختيار البرامج الاجتماعية الأفضل من حيث المخاطر المالية والعائد علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية الأقل (Burand, 2013).

رابعاً: مجموعة المعايير التي يجب الوفاء بها لتطوير أداة تقييم عامة لسندات الأثر الاجتماعي:

قام Vennema بالتحقيق في الجوانب المختلفة للتقييم وبالتالي أدت إلى مجموعة من المعايير ينبغي استخدامها لتطوير أداة التقييم، والذي قام فيها بمناقشة من يجب أن يقوم التقييم ومتى يجب أن يتم والجوانب التي تؤثر على صلاحية الأداة وإمكانية تحقيقها للعملية. وهذه المعايير هي (Vennema, 2016):

- 1- يجب أن يكون التقييم كمياً ونوعياً.
- 2- ينبغي أن يكون للتقييم تقييمات منفصلة تضم مستخدمي الخدمة ومقدمي الخدمات كوحدات التحليل.
- 3- ينبغي أن تركز مؤشرات النتائج على الأهداف والمعايير المتفق عليها.
- 4- يجب ألا يكون تسييل الأموال جزءاً من التقييم نفسه.
- 5- ينبغي تقييم الآثار على المجتمع وعلى رفاهية الناس.
- 6- ينبغي أن يستخدم التقييم بيانات خط الأساس والتقييم المسبق والتقييم اللاحق.
- 7- يجب إجراء المراقبة والمناقشة اللاحقة كل ثلاثة أشهر على الأقل وبين كل مجموعة من المشاريع، إذا كانت.
- 8- يجب إجراء التقييم من قبل طرف ثالث.

المطلب الثاني: حالات استخدام سندات الأثر الاجتماعي:

أجرى Ramsden دراسة تناولت استخدام سندات SIB، في بريطانيا ودرست مدى نجاحهما على النحو التالي:

أولاً: نموذج خدمة Peterborough One Service SIB:

الهدف الأول منها هو الحد من الانتكاس في سجن بيتربورو على مدى فترة خمس سنوات تشمل ثلاث مجموعات من السجناء الذين يقضون عقوبات بالسجن لمدة تقل عن 12 شهراً. ومن المعروف أن هذه المجموعة من السجناء لديها معدلات عالية من الإجرام مقارنة مع السجناء لفتترات طويلة، ولا تستهدفهم الخدمات الحالية. وبهذا المعنى، فإن SIB كانت تدعم خدمة جديدة.

ثانياً: نموذج خدمة London Street Impact SIB التي تستخدم بطاقة أسعار صُممت من قبل إدارة المجتمعات المحلية للحكومة المحلية وهيئة لندن الكبرى مؤلفة من خمسة مؤشرات مرجحة، ويتم الدفع على أساس هذه النتائج وبما يتناسب مع الترجيح (Ramsden, 2016):

- 1- النوم السيئ أو المتقطع (تخفيض أقل من هدف محدد): 25٪ من الترجيح.
- 2- الإقامة (مدة الإيجار لأكثر من 12 شهراً): 40٪ من الترجيح.
- 3- عمليات إعادة الاتصال المستمرة (سنة أشهر كحد أدنى لإعادة التوصل مع بلد المنشأ): 25٪ من الترجيح.
- 4- الصحة (الحد من زيارات الحوادث والطوارئ): 5٪ من الترجيح "ثبت أن هذا المؤشر لا يمكن التحقق منه بسبب سرية الخدمات الصحية للمرضى".
- 5- العمل (عمل تطوعي بدوام جزئي أو بدوام كامل لمدة ثلاثة أشهر وستة أشهر): 5٪ من الترجيح.

حتى منتصف عام 2015، لم تستكمل أي سندات SIBs معروفة أو نشرت تقييماً لها اللاحقة. مع العلم بأنه هناك بعض التقييمات المؤقتة المتاحة. فبالنسبة لخدمة Peterborough One Service SIB كان لديها تقييمان مؤقتان قبل الإغلاق المبكر في عام 2015، وكان يجب أن يكون التقييم النهائي في عام 2016. أما فيما يتعلق بخدمة The London Street Impact SIB فقد قامت بنشر تقييمين مؤقتين ومن المتوقع أن تنشر تقييماً نهائيًا في أواخر عام 2015 (Ramsden, 2016).

المبحث الثالث: صكوك SRI:

المطلب الأول: مفهوم صكوك SRI:

لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لمصطلح SRI ولا حتى ترجمة محددة، ولكن أغلبها تشير إلى نفس المعنى. ولذلك نجدهم يعتبرون أن SRI هي اختصار إلى:

المصطلح	المعنى
Sustainable and Responsible Investing	الاستثمارات المستدامة والمسؤول
Socially responsible investing/ Investment	الاستثمار المسؤول اجتماعياً
impact investing	الاستثمار المؤثر
sustainable investing	الاستثمار المستدام
ethical investing/ Investment	الاستثمار الأخلاقي

بالرغم من أنه يقصد بمصطلح صكوك SRI منتجاً واحداً إلا أن الجهات والتقارير الرسمية أشارت إليه بأكثر من معني في بيان اختصار هذه الأحرف. ففي ماليزيا مثلاً تم استخدام المصطلحات التالية:

المصطلح	المعنى
Sustainable and responsible investment/s	الاستثمارات المستدام والمسؤول
Socially Responsible Sukuk Instrument	صكوك المسؤولية الاجتماعية
Social Responsible Investment	الاستثمار المسؤول اجتماعياً

ولكن في حقيقة الأمر فإن صكوك SRI لا تُعنى فقط بالمسؤولية الاجتماعية وإنما هدفها ونطاق عملها أكبر وأوسع من ذلك. ولهذا سيتم استبعاد المصطلحات التي اهتمت فقط بالجانب الاجتماعي. وبهذا يمكن لنا تعريف مصطلح صكوك SRI إلى (صكوك الاستدامة المسؤولة). وقد أتى هذا الاقتراح من قراءة المصطلحات السابقة مع استبعاد بعض العبارات التي اعتبرت غير شاملة لأهداف وأغراض هذه الصكوك مثل كلمة الاجتماعية فهي لا تساهم فقط في التنمية الاجتماعية بقدر ما تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبالتأكيد نحن بحاجة إلى تعريف مصطلح صكوك SRI إلى اللغة العربية حتى يسهل تداوله ومعرفته في الأوساط العلمية والعملية العربية. أما بالنسبة لكلمة (الاستدامة) في المصطلح المقترح فهي تشير إلى مساهمة هذه الصكوك في التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأما

كلمة (المسؤولة) فهي تشير إلى الجهات والأطراف التي تحمل على عاتقها حمل مسؤولية إعمار الأرض وتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة بالتطوع أو التبرع بجزء من مالها في سبيل تحقيق ذلك. وباعتبار حداثة المنتج، فلم يقف الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة إلى الآن على تعريف محدد لهذه الصكوك، وبهذا يحاول الباحث وضع تعريف أولي لها يعتبر كجحر أساس ونقطة بداية. وعليه فإنه يمكن تعريف صكوك الاستدامة المسؤولة على أنها:

"هي صكوك قائمة على مبدأ الدفع مقابل النجاح يتخلى فيها حاملتها عن نسبة من قيمة الصك عند الاستحقاق كنوع من الالتزام الاجتماعي لأغراض استخدام عائداً في تمويل مشروعات التنمية المجتمعية والاقتصادية والبيئية".

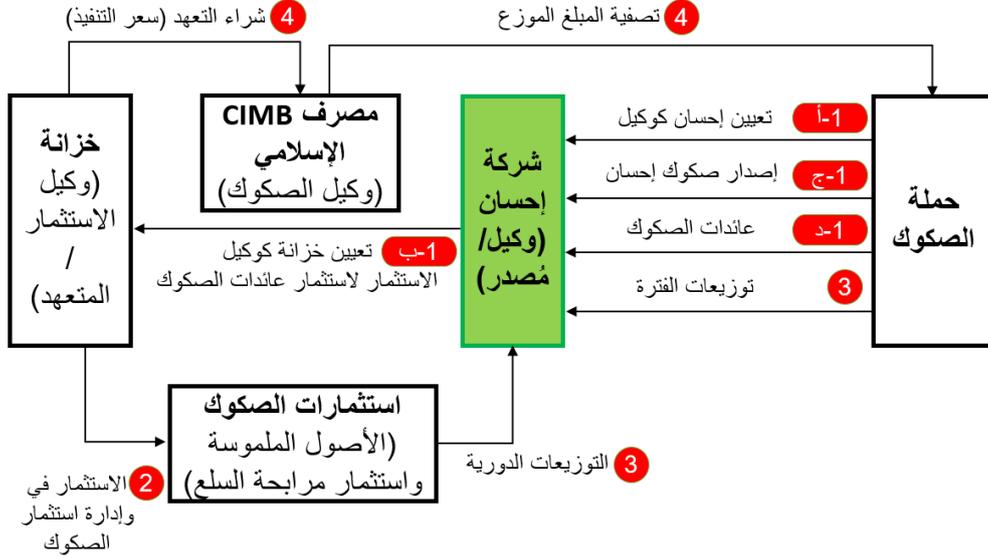
إن محاولة وضع تعريف محدد وتصنيف واضح لهذه الصكوك يساعد كثيراً في تطويرها واستمرارها، خصوصاً وأن الساحة به عدد لا بأس به من المنتجات المشابهة سواء كانت إسلامية مثل الصكوك الخضراء أو تقليدية مثل سندات الأثر الاجتماعي وسندات السياسة الاجتماعية.

المطلب الثاني: هيكلية وآلية عمل صكوك SRI:

تعتبر ماليزيا هي الرائدة في إصدار الصكوك بصفة عامة وثاني مطلق صكوك SRI حول العالم، ولهذا لا نستطيع الحديث عن هذه الصكوك دون التطرق للتجربة الماليزية. فهذا السرد يساعدنا كثيراً في فهم هيكلية وآلية عمل صكوك SRI.

تجدر الإشارة إلى أن خزانة Khazanah قامت بإطلاق أول صكوك SRI في ماليزيا بقيمة 100 مليون رنجت ماليزي وتحصلت على تقييم أولى AAA من قبل RAM، وكان الغرض من إصدارها استخدام إيرادات هذه الصكوك في إنشاء مدارس Yayasan AMIR (YA) وهي منظمة غير هادفة للربح بدأتها خزانة في عام 2010. وتأمل خزانة أن توفر صكوك SRI فرصة للقطاع الخاص لرد الجميل للمجتمع. حيث أن مصرف CIMB هو المنظم الرئيسي الوحيد لهذه الصكوك، ولكنه قام بمشاركة شركة أمانى للاستشارات في القيام بدور المستشار الشرعي لها. وتقوم فكرة صكوك SRI على يقوم حملة هذه الصكوك بالتخلي عن نسبة متفق عليها مسبقاً من المبلغ الاسمي كنوع من تقديم شيء إيجابي اتجاه المجتمع وهو ما يعرف حالياً بالالتزام الاجتماعي أو الأثر الاجتماعي الإيجابي، ويكون هذا التخلي عند الاستحقاق. وبالطبع يحق لهم

الحصول على المبلغ الاسمي في حالة عدم الوفاء بمؤشرات KPIs. وهو قائم على الوكالة بالاستثمار (Khazanah Nasional, 2015). والشكل التالي يوضح هيكلية الصك (Haneef, 2016):



رسم توضيحي 2 هيكلية صكوك SRI

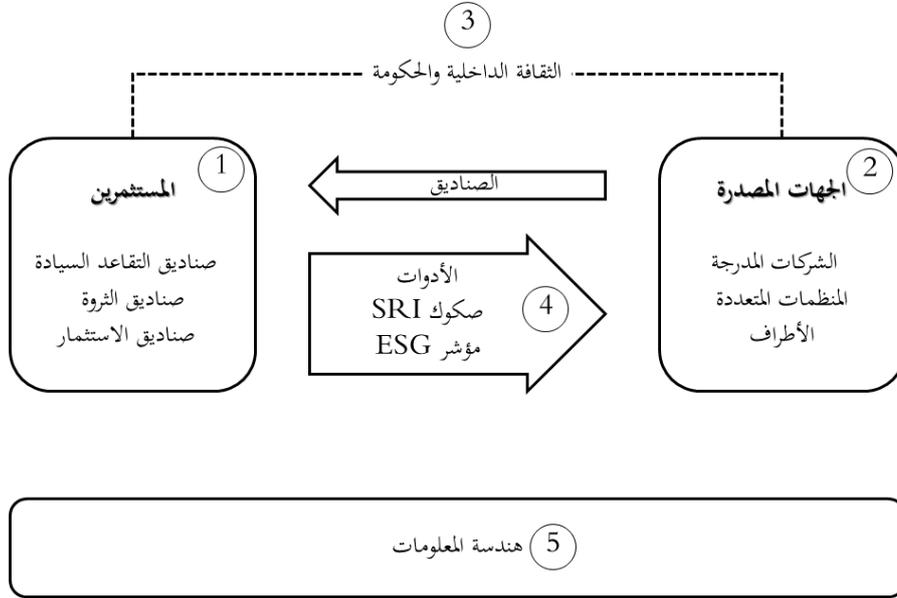
بصفة عامة تهدف هذه الفئة الجديدة من الصكوك إلى المساهمة في مبادرات الاستثمار المستدام والمسؤول وتسهيل زيادة المشاركة في سوق الصكوك بالنسبة للمستثمرين التمرسين وكذلك مستثمرين التجزئة، وكذلك تسهيل إنشاء نظام بيئي مناسب للمستثمرين والمصدرين (Haneef, 2016). وفي خطوة رائدة من وزارة المالية الماليزية قامت في ميزانية 2016 بإرفاق ملحق 8 الخاص بضريبة الدخل على إصدار صكوك SRI، قامت فيها بالإعفاء الضريبي على صكوك SRI إلى عام 2018، كما يسري العفو الضريبي على إصدار أية صكوك تتوافق مع صكوك SRI، وذكر الملحق أن صكوك SRI تشير إلى تمويل المشاريع التي تحقيق الأهداف التالية (MOF Malaysia, 2015):

- 1- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها.
- 2- الحفاظ على استخدام الطاقة.
- 3- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

- 4- خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
5- تحسين نوعية الحياة للمجتمع.

كما وضعت ماليزيا خطة 2020 وفي ثنايا هذه الخطة رسمت الخطة المالية الحادية عشر حيث كانت لها رؤية شاملة لتصبح من بين الدول المتقدمة التي تتميز بالدخل المرتفع، ويمكن أن نلمس عزم ماليزيا على هذه التطلعات من خلال ما أكدته في المخطط الرئيسي 2 لسوق رأس المال الذي كانت من جملة ما اقر به التأكيد على أهمية الاستدامة، إن هذا الأخير سعت إليه سوق راس المال من خلال إيجاد حلول قائمة على السوق وتعبئة الاستثمارات في التكنولوجيا والمشاريع التي تعزز التنمية المستدامة والشاملة (SC Malaysia, 2015).

- 5-أي: استراتيجيات لتطوير النظام البيئي SRI الماليزي



المصدر: هيئة الأوراق المالية الماليزية

رسم توضيحي 3 استراتيجيات لتطوير النظام البيئي

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

أما في الإرشادات الصادرة من هيئة الأوراق المالية الماليزية عام 2014 بشأن الصكوك خصصت الجزء (د) لمتطلبات إصدار أو عرض أو دعوة للمشاركة أو شراء صكوك SRI. وأن مشاريع SRI المرغوب بها تشير إلى المشاريع التي تهدف إلى (SC Malaysia, 2014):

- 1- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها.
- 2- والحفاظ على استخدام الطاقة.
- 3- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة.
- 4- تقليل انبعاثات غازات التدفئة.
- 5- تحسين نوعية الحياة للمجتمع.

ويجب على المصدر التأكد من أن العائدات التي يتم جمعها من إصدار صكوك SRI تستخدم لغرض تمويل مشاريع SRI المؤهلة في فقط المشروع أو الأصول المادية / الأنشطة المتعلقة بمشروع قائم في أي من القطاعات التالية يعتبر مشروعاً SRI مؤهلاً:

- 1- الموارد الطبيعية - المشاريع المتعلقة ب:
 - الاستخدام المستدام للأراضي.
 - الغابات المستدامة والزراعة.
 - حفظ التنوع البيولوجي.
 - معالجة وإعادة تطوير الملوثات أو المواقع الملوثة.
 - البنية التحتية للمياه، والمعالجة وإعادة التدوير
 - مشاريع إدارة النفايات المستدامة.
- 2- الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (حسب تعريف UN) - المشاريع المتعلقة ب:
 - الطاقة المتجددة الجديدة أو القائمة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والماء والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والمد والجزر)
 - كفاءة توليد الطاقة ونظام النقل.

- كفاءة استخدام الطاقة التي ينتج عنها الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو استهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج.
- 3- التنمية المجتمعية والاقتصادية - المشاريع المتعلقة ب:
 - المستشفيات العامة / الخدمات الطبية
 - الخدمات التعليمية العامة
 - الخدمات المجتمعية
 - التنشيط الحضري
 - مشاريع البناء المستدامة
 - السكن بأسعار معقولة
- 4- عقارات / أصول الوقف - أي مشاريع التي تتعهد بتطوير عقارات الوقف / أصوله

فإذا ما نظرنا إلى المشاريع التي حثت هيئة الأوراق المالية المستثمرين وغيرهم في الاستثمار في خمسة جوانب، يمكن لنا أن نقول بأن أربعة منها اهتم وركز على البعد البيئي، ونقصد بالتحديد الأربعة مشاريع الأولي. في حين ركزت النقطة الخامسة والأخيرة على البعد الاجتماعي. ومن هنا يمكن أن نفهم جلياً بأن البعد الاقتصادي لم يحظى بنصيبه في هذه المشاريع. ولكن كانت للهيئة توزيعات مختلفة لإيرادات هذه المشاريع. حيث وزعتها إلى أربع مجموعات رئيسية كان للبعد البيئي الحظ الأوفر للمرة الثانية، حيث أشارت النقطة الأولي والثانية على أن توجه إيرادات هذه المشاريع نحو ما يحقق البعد البيئي من التنمية المستدامة. وجمت كلا من البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في النقطة الرئيسية الثالثة وكانت تفصيلاتها تدعم كلا من البعد الاجتماعي والاقتصادي. وأتت على استحياء النقطة الرابعة لتوجه الأنظار نحو الوقف والمشاريع الوقفية، لتكون هي الداعمة لتحقيق مقاصد الشريعة من خلالها.

وبالحديث عن أول صكوك SRI أصدرت في العالم. ففي عام 2014، وفي دبي بالتحديد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية للتخصيص IFFIm صكوكها الافتتاحية، حيث تم جمع 500 مليون دولار من أجل تخصيص الأطفال في أفقر بلدان العالم من خلال التحالف العالمي للقاحات. هذه الصفقة التاريخية هي أولى الصكوك المسؤولة اجتماعياً التي تم استخدامها لهذا الغرض. وتمثل هذه الصفقة الناجحة أكبر إصدار للصكوك بالمراجعة

في الأسواق العامة. وتقوم هذه الصكوك على المراجعة وتستمر لمدة ثلاثة سنوات. والغرض منها المساعدة على حماية عشرات الملايين من الأطفال من الأمراض التي يمكن الوقاية منها (IFFIm, 2014). ثم في 17 ديسمبر 2015 ومن نفس المكان قامت نفس المؤسسة بإصدار ثاني صكوك SRI لها، ولكن هذه المرة بقيمة 200 مليون دولار، وبنفس مدة سابقتها لتنتهي في عام 2018، وهي أيضاً تقوم على المراجعة (IFFIm, 2015).

الختامة:

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المسؤول وما يتعلق به من أدوات مالية وبالرغم من نجاحاته إلا أنه لا يزال يحتاج إلى الكثير من الاهتمام على جميع الأصعدة، حيث أقل من 01,0% من الأموال العالمية مخصص حالياً للاستثمار في الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي في أسواق رأس المال. فمجال الأدوات المالية المستخدمة في القضايا الاجتماعية والبيئية يعتبر حديثاً نسبياً في العالم، وخصوصاً صكوك SRI فهي الأحدث في هذا المجال. كما توصلت الدراسة إلى:

- 1- بين البحث أن سندت الأثر الاجتماعي وصكوك الاستدامة المسؤولة تُعتبران من أهم الأدوات القائمة على مبدأ ادفع مقابل النجاح (PFS)، وبالرغم من أن الأدوات نظرياً لها أهداف سامية إلا أن التأكد من دقة تحقيقها لهذه الأهداف لا يزال مثار جدل.
- 2- أن سندت الأثر الاجتماعي وصكوك الاستدامة المسؤولة تضبطهما مجموعة من المبادئ والمواثيق مثل مبادئ الاستثمار المسؤول والحوكمة البيئية والاجتماعية.
- 3- اقتراح تعريف لصكوك SRI، فاقترح الباحث التعريف التالي: "هي صكوك قائمة على مبدأ الدفع مقابل النجاح يتخلى فيها حاملتها عن نسبة من قيمة الصك عند الاستحقاق كنوع من الالتزام الاجتماعي لأغراض استخدام عائداتها في تمويل مشروعات التنمية المجتمعية والاقتصادية والبيئية".
- 4- اقتراح تعريب لمصطلح SRI، حيث تم تعريبها إلى (صكوك الاستدامة المسؤولة).

Conclusion:

The study concluded that the responsible investments and its financial tools, despite all the success, require more focus at all the aspects. Hence less than

0.01% from the world funds of capital markets is allocated in social investments. This could be result of financial instruments used in social and environmental causes are relatively new in the world, and specially SRI Sukuk which are the latest. The study also found:

- 1- The research concluded that social impact bonds and SRI Sukuk are among the most important instruments based on the principle of pay-for-success (PFS); although the tools in theory ,have lofty goals, it remains controversial to ascertain whether they can achieve them.
- 2- Social impact bonds and SRI Sukuk are governed by a set of principles and charters such as the principles of responsible investment and environmental and social governance.
- 3- Proposing a definition of SRI Sukuk, the researcher suggested the following definition: "Pay-for-success Sukuk in which its holders give up a percentage of the price of the Sukuk at maturity as a kind of social Responsible for the purpose of using its proceeds to finance socially, economic and environmental development projects."

قائمة المراجع

- 1- Alijani, S., & Karyotis, C. (2018). Coping with impact investing antagonistic objectives: A multistakeholder approach. *Research in International Business and Finance*, 47(March 2018), 10–17. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2018.04.002>
- 2- Arvidson, M., Lyon, F., McKay, S., & Moro, D. (2010). *The ambitions and challenges of SROI*. Third Sector Research Centre.
- 3- Biancone, P. Pietro, & Radwan, M. (2018). Social Finance And Unconventional Financing Alternatives: An Overview. *European Journal of Islamic Finance*, (10), 1–6. <https://doi.org/10.13135/2421-2172/2818>
- 4- Burand, D. (2013). *Globalizing Social Finance : How Social Impact Bonds and Social Impact Performance Guarantees can Scale Development*. N. Y. U. J. L. & Bus, 9, 447–502 .date accessed from <https://repository.law.umich.edu/articles/1087>

- 5- Disley, E., Giacomantonio, C., Kruithof, K., & Sim, M. (2015). The payment by results Social Impact Bond pilot at HMP Peterborough : final process evaluation report.
- 6- Doyle, S., & Mcfee, D. (2017). Building the case for a National Outcomes Fund. COMMUNITY SAFETY & WELL-BEING, 22–28.
- 7- Edmiston, D., & Nicholls, A. (2018). Social Impact Bonds: The Role of Private Capital in Outcome-Based Commissioning. Journal of Social Policy, 47(01), 57–76. <https://doi.org/10.1017/S0047279417000125>
- 8- Fujiwara, D. (2015). The Seven Principle Problems of SROI.
- 9- Griffiths, A., & Meinicke, C. (2014). Introduction to social impact bonds and early intervention.
- 10- Haneef, R. (2016). Retail Sukuk and SRI Sukuk: The Malaysian Experience في .annual islamic finance conference.
- 11- IFFIm. (2014). International Finance Facility for Immunisation issues first Sukuk, raising US\$ 500 million .date accessed from [http://www.iffim.org/Library/News/Press-releases/2014/International-Finance-Facility-for-Immunisation-issues-first-Sukuk,-raising-US\\$-500-million/](http://www.iffim.org/Library/News/Press-releases/2014/International-Finance-Facility-for-Immunisation-issues-first-Sukuk,-raising-US$-500-million/)
- 12- IFFIm. (2015). IFFIm issues second Sukuk, raising US\$ 200 million .date accessed from <http://www.iffim.org/library/news/press-releases/2015/iffim-issues-second-sukuk-raising-usd-200-million/>
- 13- Khazanah Nasional. (2015). Khazanah to issue first Ringgit-denominated sustainable and responsible investment sukuk .ص.ص. 1-2.
- 14- Kumar, S. R., & Banke-thomas, A. (2016). Social Return on Investment (SROI) : An Innovative Approach to Sustainable Development Goals for Sexual and Reproductive Health Programming in sub-Saharan Africa, 2016(September), 85–93.
- 15- Liang, M., Mansberger, B., & Spieler, A. C. (2014). An overview of social impact bonds. Journal of International Business and Law 13 J. Int'l Bus. & L, 1, 267–282 .date accessed from <https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/jibla13&collection=journals&id=293&startid=&end=308>

- 16- MOF Malaysia. The 2016 Budget (2015). <https://doi.org/10.1017/CBO9781107415324.004>
- 17- O’Leary, C. (2017). A rapid evidence review of the use of Payment by Results in social care في ICPP .ص.ص. 1-21.
- 18- Ortiz, I., Cummins, M., & Karunanethy, K. (2017). Fiscal Space for Social Protection and the SDGs : Options to Expand Social Investments in 187 Countries .date accessed from <http://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=51537>
- 19- Ramsden, P. (2016). Social Impact Bonds: State of Play & Lessons Learnt. Oecd .date accessed from <https://www.oecd.org/cfe/leed/SIBs-State-Play-Lessons-Final.pdf>
- 20- Sabarre, N. (2013). The Rhetoric and Realities of Social Impact Bonds. State University.
- 21- SC Malaysia. (2014). Guidelines on sukuk 8.
- 22- SC Malaysia. (2015). Annual Report 2014.
- 23- Smeets, D. J. A. (2017). Collaborative Learning Processes in Social Impact Bonds: A Case Study from the Netherlands. Journal of Social Entrepreneurship, 8(1), 67-87. <https://doi.org/10.1080/19420676.2017.1299034>
- 24- Social Finance. (2014). Social Impact Bonds are an Innovative Way of Attracting New Investment that Benefits Individuals, 1-5.
- 25- social value. (2012). A guide to Social Return on Investment.
- 26- Socialfinance. (2017). Impact Bond Global Database .date accessed from <https://sibdatabase.socialfinance.org.uk/>
- 27- Vennema, B. (2016). Evaluating Social Impact Bonds: Developing a generic evaluation tool for Social Impact Bonds. Delft University of Technology .date accessed from <http://repository.tudelft.nl/>
- 28- Wong, J., Ortmann, A., Motta, A., & Zhang, L. (2013). Understanding Social Impact Bonds and Their Alternatives: An Experimental Investigation . في Research in Experimental Economics .ص.ص. 39-83, 19 (مج. <https://doi.org/10.1108/S0193-230620160000019011>

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مشاريع تصدير الطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية نحو الشبكات العالمية

- بين الواقع والمأمول -

الدكتورة وداد بن قيراط

جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

w.benkirat@univ-tebessa.dz

الدكتورة إسمهان بوعشة

جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

ismahen-bch240@hotmail.fr

تاريخ الإيداع: 2019/12/07 م تاريخ التحكيم: 2019/12/09م تاريخ القبول: 2019/12/09م

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الطاقات التي تحظى بها الجزائر خاصة الطاقة الشمسية، وتبيان أهم استخداماتها. والوقوف على أهم المشاريع المطروحة لتصدير الطاقة الشمسية عبر القارات خاصة من شمال إفريقيا نحو أوروبا والتي تعتبر الجزائر حلقة أساسية في هذه المشاريع. وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن الجزائر تمتلك إمكانيات وقدرات هامة في مجال الطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية. كنا توصلت إلى أن هناك العديد من المبادرات والمشاريع لتصدير الطاقة الشمسية، غير أنها تحتاج إلى دفعة أقوى لتحقيقها وبعثها والتغلب على العوائق التي تقف أمام نجاح تصديرها.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الشمسية، تصدير الطاقة الشمسية، الشبكات العالمية، الطاقة الشمسية بالجزائر

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Solar Energy Exporting Projects From the Algerian Sahara Towards
Global Networks Between Reality and Hope**

Dr .Widad Benkirat

Larbi Tebessi University-Tebessa, Algeria

w.benkirat@univ-tebessa.dz

Dr. Ismahen Bouacha

Larbi Tebessi University-Tebessa, Algeria

ismahen-bch240@hotmail.fr

Abstract : This study aims to identify the energies that Algeria has, in particular solar energy, and showing its important uses. Then to determine the most important projects for the export of solar energy to other continents, especially from North Africa to Europe, where Algeria is a key link in these projects.

The study found that Algeria has important potentials in the field of renewable energies, in particular solar energy. The study also concluded that there are many initiatives and projects to export solar energy, however it needs a stronger push to achieve it and to overcome the obstacles in order to succeed.

Keywords: Solar energy, solar energy exporting, global networks, solar energy in Algeria.

1. مقدمة:

تحتل الجزائر مكانة محورية بارزة في ما يخص الامكانيات الطاقوية. وبإمكان الجزائر أن تحتل من خلال تطوير وتحسين استغلالها للطاقة الشمسية لاعتبارها أحد أهم وأكبر مصادر الطاقة الشمسية ، إذ أنها ومن خلال موضعها الجغرافي تحوز على أعلى الحقول الشمسية في العالم وتمتلك أحد أهم وأكبر مصادر الطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى إمكانيات تصدير هذه الطاقة، مع وجود بعض المشاريع التصديرية للطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية نحو الشبكات العالمية التي من شأنها تغيير الوضع الطاقوي الحالي.

من خلال ما سبق تتضح لنا المعالم الأساسية لإشكالية هاته الدراسة وهي كما يلي:

ماهي أهم المشاريع التصديرية للطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية نحو الشبكات العالمية؟

أهمية وأهداف الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من كون الجزائر تتمتع بإمكانات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية خاصة كبر حجم الصحراء الجزائرية وهو ما يهيء لها أرضية خصبة في هذا المجال. كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم المشاريع التي أتاحت للجزائر لتصدير الطاقة الشمسية، والتعرف على ما يواجهها من معوقات للاستثمار في هذا المجال ومختلف الحلول المقترحة.

2. إمكانيات الطاقة الشمسية بالجزائر

تعد أهمية الطاقة الشمسية كونها مصدر النور على الأرض، فكل مصادر الطاقة الأخرى الموجودة لا تقارن بما لأنها كميات صغيرة جدا بالمقارنة بما تمدنا به الشمس، وعليه سنبين في هذا المحور مفهوم الطاقة الشمسية وأهم استخداماتها، وكذا مقومات وإمكانيات الطاقة الشمسية بالجزائر.

1.2 مدخل إلى الطاقة الشمسية:

1.1.2 مفهوم الطاقة الشمسية:

تعتبر الشمس مصدر الإمدادات المستمر من الطاقة والتي تفوق مطالب العالم في الواقع، فإن كمية الطاقة الواردة من الشمس كل يوم هو 600 مرة أكبر من كمية الطاقة المنتجة في كل يوم من قبل جميع مصادر الطاقة الأخرى مجتمعة. وبسبب الاختلافات في توافر أشعة الشمس، نجد أن أجزاء من العالم هي أكثر ملاءمة لاستخدام الطاقة الشمسية أكثر من غيرها. وهي مصدر مجاني للطاقة إضافة إلى أنها مصدر نظيف للبيئة. وكما أن استخدام الطاقة الشمسية كبديل نظيف للكهرباء أمر مجدي عبر اكتشاف ما يسمى

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

بالخلايا الضوئية والتي هي نظام تشغيل وتحويل الطاقة المنتجة من الشمس إلى كهرباء (تامر البكري، هديل إسماعيل الشراونة، 2015، ص ص 82، 83)

إن أغلبية تقنيات الطاقة المتجددة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقدرة الصادرة عن الطاقة الشمسية، والطاقة الشمسية مسؤولة أيضا عن أماكن تساقط الأمطار وكمياتها لذلك يمكن أن نقول أن أهم وأكبر مصدر للطاقة المتجددة هي الشمس (فريد مصعب الدليمي، 2014، ص 146)

يشير مصطلح الطاقة الشمسية عادة إلى الاستعمال المباشر لأشعة الشمس للتزود بالطاقة التي تغطي احتياجات الناس (إدوارد جي تاربوك وآخرون، 2014، ص 653)

وتعتبر الطاقة الشمسية أهم طاقة في كوكب الأرض، وتنتقل تلك الطاقة على شكل موجات كهرومغناطيسية تسير بسرعة هائلة تبلغ 200 ألف كلم في الثانية ويمكن تقسيم تلك الموجات إلى (عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، 2015، ص 103)

– أشعة فوق البنفسجية: وهي ذات طاقة عالية وهي مضرّة بل مهلكة للحياة وتمثل 6-7% من الإشعاعات الشمسية وتتراوح أطوال موجاتها من 10 إلى 400 نانومتر.

– أشعة ضوئية (مرئية): وهي ضرورية جدا لعملية التمثيل الضوئي، وتشمل حزمة من الأشعة، وهي الأشعة البنفسجية والزرقاء والخضراء والصفراء والبرتقالية والحمراء وتمثل قرابة 42% من الإشعاعات الشمسية وتتراوح أطوال موجاتها من 400 إلى 700 نانومتر.

– أشعة تحت الحمراء: هي ضرورية لتسخين الغلاف الجوي وسطح الأرض وتحريك الرياح وتبخير الماء، وتمثل 51% تقريبا من الإشعاعات الشمسية، وتتراوح أطوالها من 700 نانومتر إلى ملم.

من خلال ما سبق نستنتج بأنه يقصد بالطاقة الشمسية، الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار، تعزي معظم مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة على سطح الأرض إلى الإشعاعات الشمسية بالإضافة إلى مصادر الطاقة الثانوية، مثل طاقة الرياح وطاقة الأمواج والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية.

2.1.2 استخدامات الطاقة الشمسية:

للطاقة الشمسية تطبيقات عديدة يمكن إجمالها في المجالات التالية: (إيمان بابكر الحسين، 2015، ص08)

- مفاعلات الطاقة ومضخات الطاقة: تستخدم في مفاعلات الطاقة العادية مصادر طاقة غير متجددة لغلي الماء وجعله في صورة بخار وبالتالي تقوم التوربينات بالتدوير لتوليد الكهرباء. وبالمثل يمكن تطبيق الطاقة الشمسية للقيام بنفس هذه العملية ، وتحويل ضوء الشمس باستخدام الألواح الشمسية إلى كهرباء.
- المنازل: كتزويد الماء الساخن عبر خلية فولتية مركبة على سطح المنزل والتي تستقبل الضوء.
- أنظمة التهوية: يمكن استخدام الطاقة الشمسية في أحيان كثيرة لأغراض التهوية، إذ تساعد في تدوير مراوح الحمامات والمراوح الأرضيات وأسقف المباني وتزودها بالهواء الرطب.
- السيارات الشمسية: يمكن تحريك السيارات بواسطة خلايا شمسية توضع على سطوح السيارات حيث تحول ضوء الشمس إلى تيار كهربائي يخزن في بطاريات.
- الأماكن النائية: تزود الأماكن البعيدة التي يصعب وصول كوابل الضغط العالي لها مثل المناطق الجبلية، المشاريع الزراعية، القرى. وتلجأ كثير من الدول للتزود بالطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بسبب القصور في إنتاج الطاقة من المصادر الأخرى والتي تكلف مبالغ طائلة ووقت طويل.
- شبكات الاتصال والمراقبة: حيث تستخدم البث وفي مجال المراقبة والرصد والمسح للأنشطة المختلفة بما. وتستخدم الطاقة الشمسية في التطبيقات الفضائية بتزويد المركبات بالطاقة الكهربائية.

2.2 مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر:

تتوفر الجزائر على إمكانيات مهمة من الطاقات المتجددة لا سيما الشمسية منها، لدرجة أنها تعتبر بمثابة ثروة يمكن تحويلها إلى محرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي وكمصدر لطاقة يمكن تصديرها في المستقبل، وأظهرت أحدث الدراسات العالمية بأن مواقع الطاقة الشمسية في الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم.

فللجزائر إمكانات شمسية مرتفعة جدا، إذ تبلغ متوسط الطاقة المستلمة سنويا على سطحها بـ170 ألف تيراواط، كما يتجاوز متوسط الإشعاع السنوي 2000 ساعة ليصل إلى 3500 ساعة من أشعة الشمس في الصحراء والتي تعتبر غنية جدا وهي تمثل 86% من الأراضي الجزائرية (Manfred Hafner et al., Octobre 2012, p 3)

من بين أهم مقومات استغلال الطاقة الشمسية بالجزائر ما يلي (إسمهان بوعشة ، 2019، ص 243، 244)

2.2.1 وفرة الشمس:

إذ تتوفر الشمس في كامل التراب الوطني بما يفوق 2000 ساعة في السنة، و تصل القدرة الشمسية في المتوسط للمنطقة الساحلية 2650 ساعة/سنة، و3000 ساعة/سنة للهضاب العليا، وتقدر بـ3500 ساعة/سنة بالنسبة للمناطق الصحراوية؛

وإذا قمنا بمقارنة الطاقة الشمسية مع الغاز الطبيعي، فإن إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر تساوي ما يعادل 37.000 مليار متر مكعب، أي أكثر من 8 أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد.

2.2.2 وفرة الأرض:

- تتوفر الجزائر على المساحة المطلوبة لتشييد وقيام طاقة نظيفة ومتجددة كالطاقة الشمسية حيث تقدر مساحة الجزائر بـ: 2381741 كلم²؛
- الصحراء الجزائرية هي واحدة من بين أكبر الصحاري في العالم وتمتاز بشدة حرارة مرتفعة تفوق حتى الـ60 درجة، كما أن مساحة الصحراء تمثل أكثر من 86% من المساحة الكلية للبلاد؛
- توفر عنصر السيلكون في الصحراء الجزائرية ما يبشر بإمكانات لقيام صناعة للطاقة الشمسية.

2.2.3 وجود التوجه نحو استغلال الطاقة الشمسية والرغبة في تطويرها:

- الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة وهو ما يصب في مسار التوجه الجزائري نحو حماية البيئة، وهذا للالتزامها بمؤشر المناخ الدولي، الذي يفرض خفض نسبة الانبعاثات الملوثة؛
- كما تم المصادقة على القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في جويلية 2003، حيث تبنى المشرع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريودي جانيرو 1992؛
- رغبة الجزائر في تقليل التبعية الاقتصادية للمحروقات وهذا بتطوير قطاعات ومجالات طاغوية جديدة ومتجددة؛
- رغبة الجزائر بتطوير الطاقة الشمسية خاصة والطاغات المتجددة ككل، ويظهر هذا من خلال برنامج الطاغات المتجددة والفعالية الطاغوية وأهدافها المسطرة ل2030، وكذا من خلال المشاريع المنجزة. إذ تعتبر هذه الطاقة كفرصة وكدافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عبر إقامة صناعات خالقة للثروة والشغل.

3. أهم مشاريع تصدير الطاقة الشمسية بالجزائر

أتيحت وطرحت للجزائر العديد من المبادرات الدولية التي من شأنها فتح المجال أمام إمكانيات تصدير الطاقة الشمسية الجزائرية نحو الشبكات العالمية. ولعل أهم هذه المبادرات نجد: مبادرة تقنية الصحراء الصناعية (DII): تتألف من الشركات المساهمة في مشروع ديزرتيك لتؤسس شركة مساهمة متضامنة موزعة بين شمال وجنوب المتوسط، وذلك لتعزيز تجارة الكهرباء من خلال إنشاء سوق مترابطة وفعالة لإمداد الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة)، الخطة الشمسية المتوسطية (MSP): تعتبر أحد الأهداف الستة لإعلان الإتحاد من أجل المتوسط، وتتلخص في تنفيذ مشروعات تتصل بالطاقة المتجددة وتعتمد أساسا على الطاقة الشمسية إلى جانب طاقة الرياح لإنتاج الكهرباء بقدرات حركية تصل إلى 20 جيغاواط بحلول عام 2020 بمنطقة المتوسط للمساهمة في الوفاء بالاحتياجات المحلية وتصدير جزء من الطاقة المنتجة إلى أوروبا من خلال خطوط الربط عبر المتوسط. (، مبادرة تقنية الصحراء والمشروع الجزائري-الألماني (DESRTEC)، المشروع الجزائري-الياباني صحراء صولار بريد (SSB)، المشروع المغربي-الأوروبي في مجال الهيدروجين الشمسي، ومشروع الربط الكهربائي العربي. وقد تعطلت وفشلت مجموعة من هذه

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

المشاريع لأسباب كثيرة، في حين نجح البعض منها في سلك طريق له على أرض الواقع. وستتناول في هذا المحور بعض أهم هذه المشاريع.

1.3 المشروع الجزائري-الألماني (DESERTEC) لتصدير الطاقة الشمسية:

هي مبادرة تسمح بالاستفادة من الطاقة الشمسية المتاحة بوفرة في المناطق الصحراوية باستخدام تركيز الأشعة الشمسية الحرارية، والتي يمكن أن تنتج نصف الطلب على الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا على وجه اقتصادي (جامعة الدول العربية، 2013، ص66). وتنقل هذه الطاقة عبر الخطوط المبنية في الشكل.

الشكل 1: خطوط نقل التيار الكهربائي من الطاقة الشمسية وفق مشروع ديزرتيك



Source : Marek Pavlík, Jan Zbojovsky, Martin German-Sobek, Marian Hrinko: VISION OF THE PROJECT DESERTEC, Intensive Programme “Renewable Energy Sources”, Zelezna Ruda-Spicak, University of West Bohemia, Czech Republic,(June 2012), p12

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن المشروع الذي تشرف عليه المؤسسة الألمانية ديزرتيك يتمثل في إقامة شبكة مترابطة يتم تزويدها بواسطة محطات شمسية تمتد من السعودية إلى المغرب مروراً بالجزائر وتونس

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

وليبيا، حيث تقوم المحطات الشمسية بإنتاج وتوليد الطاقة الشمسية وتصدير الجزء الأكبر منها عبر كابلات بحرية لنقل التيار الكهربائي إلى أوروبا.

حاليا، مشروع ديزرتيك ينشط رسميا في مجموعة من البلدان حيث يقدم وينفذ البرنامج عبر أنشطة ووفقا للمعطيات المحلية لكل بلد مشارك، فمثلا إذا كانت الدولة صحراوية أو غير صحراوية، ويساهم كل طرف على الصعيد المحلي بالأنشطة والطريقة المناسبة وهذا لتحويل الرؤية إلى واقع ملموس. وديزرتيك نشطة حاليا وممثلة في البلدان التالية: بلجيكا، البرازيل، الشيلي، الصين، مصر، فرنسا، اليابان، المكسيك، المغرب، هولندا، السعودية، تونس، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. (Desertec 2019/06/03 Alliance ,

وشاركت في التوقيع على البروتوكول الشركة الجزائرية الخاصة "سيفيتال" في جويلية 2009 (02 Marie Legivere, Juin 2010, P

وتوجد الكثير من الأسباب التي تعيق مشاركة الجزائر في مثل هذه المبادرات (منها ما سنذكره لاحقا ضمن معوقات تصدير الجزائر للطاقة الشمسية) ومنها كذلك أن المستفيد الأول والأكثر من المشروع "ديزرتيك" هي ألمانيا بالدرجة الأولى وليست دول شمال إفريقيا والتي منها الجزائر.

2.3 المشروع الجزائري-الياباني صحراء صولار بريدير "أس أس بي" للطاقة الشمسية:

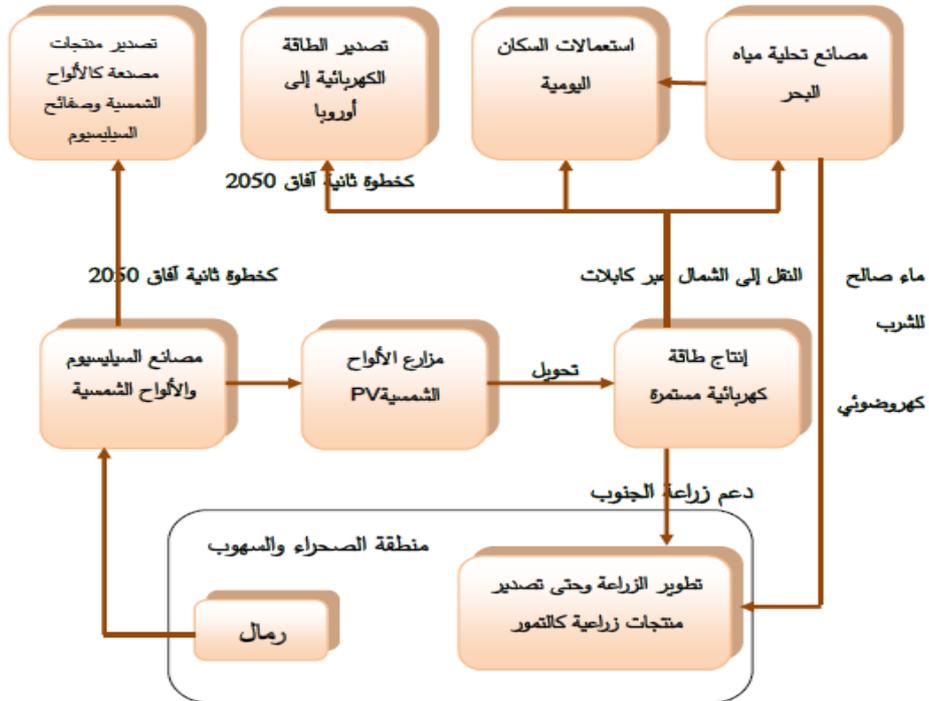
المشروع الجزائري-الياباني حول تكنولوجيات الطاقة الشمسية، المسمى "صحراء صولار بريدير" "أس أس بي"، من أبرز اتفاقيات التعاون بين جامعة الجزائر والجامعات اليابانية، فهو يضم ثلاث مؤسسات جزائرية شريكة، وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف لوهرا، وجامعة طاهر مولاي بسعيدة، ووحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي لأدرار، فيما يتكون الجانب الياباني من ثماني جامعات ومعاهد بحوث (6 جامعات والوكالتين اليابانيتين "جي.أي.سي.أ" و"جي.أس.تي.أ". المهتمتين بالتعاون الدولي والعلوم والتكنولوجيا). حيث ستسهم بمهاراتها في تحقيق التنمية المستدامة التي تستند على المفهوم المتعلق بتشييد مصانع للخلايا الشمسية المصنوعة من السليكون ومحطات توليد الطاقة الشمسية. وقد انتزعت الجزائر هذا المشروع الذي يعتبر الأول من نوعه عالميا بعد مشروع "ديزرتيك" من بين العديد

من البلدان المرشحة على غرار دولة مصر بالنظر إلى شساعة مساحتها الصحراوية المواتية للإشعاع الشمسي، وكذا نوعية نسبة مادة السيليسيوم في رمال المنطقة وتوفرها على الكفاءات العلمية والبشرية وتجربتها في ميدان الطاقات المتجددة.

كما أن مشروع "صحراء صولار بريدري" "أس.أس.بي" يهدف إلى إعداد دراسة جدوى بشأن نقل الكهرباء من جنوب البلاد إلى مدن الشمال من أجل استغلالها. ويشكل هذا البرنامج نموذجاً مرجعياً في إطار رؤية مستقبلية مسطرة حيث تم برجة توسعها على الصعيد العالمي في آفاق 2050. (فريدة كافي، 2016، ص 26).

والشكل الموالي يوضح أهم أهداف ومراحل مشروع التعاون الجزائري والياباني.

الشكل 2: مخطط يوضح أهداف مشروع صحراء صولار بريدري "أس.أس.بي"



مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

المصدر: فريدة كافي، الطاقات المتجددة ودورها في الإقتصاد وحماية البيئة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015، ص 325.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن هدف التصدير يتوفر من خلال هذا المشروع على عدة أشكال منها تصدير منتجات مصنعة أي تصدير الألواح الشمسية أو حتى صفائح السيليسيوم والتي تعتبر تجارة مربحة، كذلك تنوع الصادرات من خلال دعم زراعة الجنوب وبالتالي تطوير الزراعة وتصدير منتجاتها كالتومر وغيرها. وسطر المشروع كمرحلة لاحقة آفاق 2050 فسيتم تصدير الطاقة الكهربائية الناتجة عن الطاقة الشمسية إلى أوروبا.

و تتميز هذه الشراكة عن سابقتها بما يلي: (H. Koinuma, H. Fujioka, /06/12

2019)

- استثمار رمال الصحراء لإنتاج السيلكون الشمسية منخفضة التكلفة؛
- بناء مصانع للخلايا الشمسية؛
- نقل الطاقة بواسطة تقنية عالية وكوابل تسمح بنقل التيار المولد من الألواح الشمسية أي من خط الاختبار (مكان إنتاج الطاقة) إلى الشبكة العالمية؛
- تعزيز قدرات الموارد البشرية ليس من خلال نقل تكنولوجيا جاهزة وإنما من خلال التطوير المشترك للتكنولوجيا وتبادل المعارف والبحوث؛
- تهدف الشراكة أساسا لتوفير مخطط للصناعات ذات التقنية العالية، وفتح فرص للعمل وفرص تجارية متعددة.

3.3 المشروع التعاون المغربي-الأوروبي في مجال الهيدروجين الشمسي:

يمكن أن تحقق الشراكة بين دول جنوب أوروبا والجزائر خلال السنوات القادمة من خلال مشروع المغربي الأوروبي للهيدروجين الشمسي، حيث كلف مركز تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر بتنسيق الجهود على مستوى دول شمال إفريقيا للشراكة الأوروبية لتكنولوجيا الهيدروجين. وقد تم اتفاق مجموعة من الخبراء)

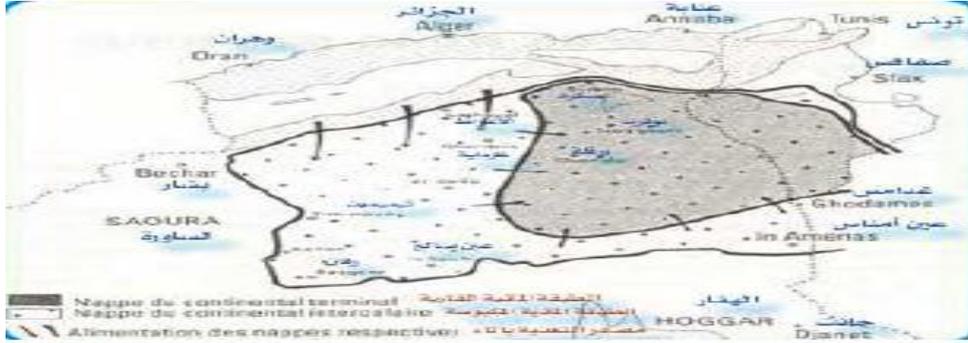
تضم مجموعة الخبراء كل من الجزائر، فرنسا، اليونان، اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، ليبيا، تونس، المغرب، مصر) على إنشاء هذا المشروع من خلال إعلان الجزائر خلال المؤتمر العالمي حول طاقة الهيدروجين في 14 جوان 2006، حيث أبرز هؤلاء الخبراء ثقتهم حول استغلال القدرات الشمسية الهائلة لدولة الجزائر لإنتاج الهيدروجين الشمسي على مستوى عالمي من خلال إنشاء اتحاد شركات كبرى وميلاد مشروع مستقبلي كبير. (Bouziane Mahmah et Autres, 2007.P 03)

ويستجيب هذا المشروع للأهداف التالية على وجه الخصوص:

- تطوير التكنولوجيات ذات الكفاءة العالية لإنتاج الهيدروجين عن طريق الطاقة الشمسية، كذلك يمكن أن يتم إنتاج الهيدروجين تبعا للحالات، انطلاقا من الماء أو المواد الهيدروكربونية؛
- تطوير تكنولوجيا نقل الهيدروجين عبر مسافات بعيدة: أنابيب نقل الغاز الطبيعي، النقل البحري؛
- تقييم ومقارنة وإقرار سلامة التكنولوجيا ذات الجودة العالية من منظور تطورها الصناعي في أبعادها ومستوياتها الكلية؛
- تكوين خبراء فاعلين في مجالات البحث والتطوير والتصنيع، من أجل المساهمة في تطوير هذه الطاقة الجديدة. (هشام ليرة، 11-12 ديسمبر 2014، ص 07).

إن أهم شروط نجاح المشروع تتمثل فيما يلي: مكن شمسي معتبر وكميات ضخمة من المياه قابلة للاستغلال وشبكة أنابيب نقل الغاز العابرة للمتوسط التي ينقل عبرها الهيدروجين، وكذا وجود تقنيات ناضجة وفعالة لإنتاجه. وفيما يخص المكن الشمسي فكما ذكرنا سالفنا تتوفر بالجزائر إمكانيات كبيرة من الطاقة الشمسية أما كميات المياه فالشكل الموالي يمثل الثروات المائية في الصحراء الجزائرية.

الشكل 3 : الثروات المائية في الصحراء الجزائرية



المصدر: بوزيان مهمام، مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد 34 العدد 125، الكويت، ربيع 2008، ص:168.

يبين الشكل أعلاه أن الجزائر تحتوي على كميات الكبيرة من المياه والتي تعتبر عنصر أساسي آخر لإنتاج الهيدروجين، بحيث تحتوي الصحراء الشمالية على خزانين من المياه الجوفية، يتواجدان في منطقتين عملاقتين، تقع الأولى على الحدود الجزائرية التونسية والليبية وتعد من أكبر الطبقات المائية في العالم، أما الثانية والمسماة بالعرق الشرقي الكبير فتقع وسط الصحراء الجزائرية.

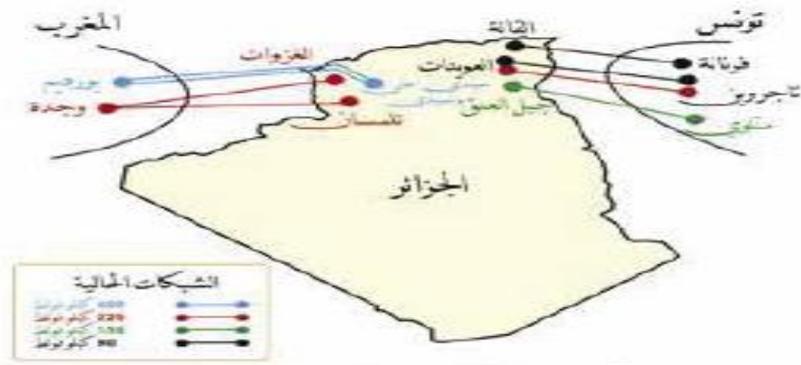
أما فيما يخص شبكة أنابيب نقل الغاز العابرة للمتوسط التي ينقل عبرها الهيدروجين فالجزائر تعتبر الممون الرئيسي بالغاز الطبيعي لأوروبا في دول البحر المتوسط.

إن استخدام خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي تشكل اليوم طريقا واعدا وأساسيا لنقل الهيدروجين مع إمكانية مزجه مع الغاز الطبيعي، هذه الخطوط والتي تشكل حاليا في أوروبا أكثر من 1,4 مليون كلم من أنابيب الغاز الطبيعي حيث أن 145 ألف كلم من الأنابيب تخص أنابيب الضغط العالي من بين 900 ألف كلم على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى فإن نقل الهيدروجين في العالم يشكل حاليا خطا بطول 2500 كلم متمركزة خصوصا في أوروبا بـ1500 كلم وفي الولايات المتحدة بـ900 كلم (بوزيان مهمام، 2008، ص 170)

3. 4 مشاريع الربط الكهربائي العربي-الجزائري:

تهدف الجزائر إلى إنشاء وتقوية شبكة ربط كهربائية مع الدول العربية ما يساعدها على إعداد منصة لتبادل الكهرباء مع دول المنطقة ثم التوسع إلى الشبكات العالمية، ومن بين أهداف الجزائر في هذا السياق تصدير 04 آلاف ميغاواط من الكهرباء للطاقة الشمسية إلى أسواق عربية. وشبكات الربط الموجودة حاليا بين الجزائر تونس والمغرب ممثلة في الشكل أدناه.

الشكل 4: الربط الكهربائي بين الجزائر المغرب وتونس



المصدر: ريم بوعروج، الطاقة الكهربائية في الجزائر، مجلة كهرباء العرب، العدد الثامن عشر، قطر، 2012، ص 62.

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود روابط كهربائية قائمة بين الجزائر وبلدان المغرب العربي وتمثل في أربعة خطوط تربط الجزائر بتونس و أربعة خطوط أخرى تربط المغرب بالجزائر

4. معوقات وحلول تصدير الطاقة الشمسية

سنتناول ضمن هذا المحور مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تقف أمام نجاح وقيام مشاريع تصدير الطاقة الشمسية عبر القارات أو حتى عبر البلدان، وكذلك نورد مجموعة من الحلول التي من شأنها الإنقاذ من حدة هذه العراقيل.

1.4 معوقات تصدير الطاقة الشمسية:

قبل تطرقنا إلى معوقات تصدير الطاقة الشمسية يجدر بنا ذكر أكبر المعوقات التي تحول دون وسلاسة استغلال الطاقة الشمسية والتي منها (دوغلاس. سجينانكولي، 2014، ص 43)

- جهل المستهلك بأهمية هذه الطاقة، مما يتطلب وضع خطة تفهيم وتوجيه بما يتناسب مع التحولات الاجتماعية التي ترافق استخدام هذه الطاقة؛
- إن نظام الطاقة الذي عاشه الإنسان خلال التطور الصناعي نتج عنه نظام حياتي معين، ونظام الطاقة الشمسية الجديد قد يتطلب تغييرا نوعيا في بعض أسس هذا النظام؛
- محدودية المكان، وتحتاج إلى وسائل مساندة وغالية نسبيا، ونقل كفاءتها مع ازدياد الغيوم، وبحاجة إلى مساحة كبيرة لأن أشعة الشمس غير مركزة؛
- عدم وجود دعم سياسي وحكومي كاف لبرامج الطاقة الشمسية؛
- توفر البترول ببعض المناطق بما يكفي الاستهلاك الحالي مع توفر احتياطات معينة، بالإضافة إلى انخفاض تكلفته مقارنة بتوليد الطاقة الشمسية.

أما معوقات تصدير الطاقة الشمسية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ. ارتفاع تكاليف محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية:

- لكن يجب أن نضع في الحسبان مجموعة من العوامل الأخرى، إذ تمر التكنولوجيا الجديدة عادة بمراحل عديدة من حيث قدرتها على التنافس، وهذه المراحل تتنوع من البحث والتطوير وإظهار قدرتها الوظيفية والثقة بها إلى تقليل التكاليف لتنجح في المنافسة.

- تبدو أرباح الشركات الخاصة في الوقت الحالي قليلة نظرا لصعوبة تقدير المخاطر، حيث أن تكاليف الطاقة الكهربائية المولدة عن الطاقة الشمسية مرتفعة جدا بالنسبة للتصدير ولسوق الطاقة الكهربائية المحلي. (إزابيل فيرنغيلز، كريستين فيستفال، 2010، ص43)

ب. ارتفاع تكلفة بناء شبكات نقل الكهرباء:

من العقبات التي تواجه توسيع التجارة الإقليمية بين شمال إفريقيا وأوروبا قصور الربط الكهربائي بين القارتين، وضعف التكامل المادي في شبكات الكهرباء الأوروبية، مع عدم إقامة مشاريع جديدة لنقل الكهرباء لزيادة هذه القدرة خلال العقود الثلاثة الماضية (Mobarek Sameh, 01/03/2019).

ت. تأخر القرارات السياسية وتضارب المصالح وأفضلية لخيارات الطاقة الأخرى:

تسود داخل الاتحاد الأوروبي مبادئ الليبرالية، ولا ينتظر من هذا النظام تقديم عوامل جذب من أجل توسيع وتحديث الشبكات. كما أنه لم يتحدد بعد بالإضافة إلى ذلك سيتحمل التكاليف الإضافية لتوسيع الشبكات، ولا يزال الترتيب يسود لمعرفة ما إذا كان التنظيم الاستثنائي لتأسيس بنية تحتية مثل بناء خطوط كهرباء عالية الجهد يكفي لمخالفة المنطق المسيطر على السوق. مما يضع تمويل الربط بين الشبكات وتنفيذه موضع تساؤل. وفي نفس الوقت تظهر هنا الصراعات بين المصالح الأوروبية والمصالح القومية في سياسة الطاقة بوضوح. (إزابيل فيرنغيلز، كريستين فيستفال، 2010، ص45)

وتبدى الجزائر اهتماما صريحا بالغاز الصخري مما قد يعطل أو يعرقل سيورة الطاقة الشمسية، إذ إعتبر وزير الطاقة الجزائري غاز الشيبست خيارا جديا بما أن البلد يزخر بمخزون هائل يفوق 600 ترليون متر مكعب وهذا التقدير قد أقر إثر عملية مسح امتدت على مساحة 180 ألف كيلومتر مربعا وقد شرعت شركة "شال" في الحفر في منطقة بجنوب شرق الجزائر وقد تمتد فترة الاستغلال إلى 40 سنة. (سمير بسباس، 2013، ص30)

ث. الصراعات الإقليمية والأمنية وغياب التكامل في شمال إفريقيا واتحاد البحر المتوسط

المعطل:

بالرغم من ذلك يمكن أن يمثل مشروع الطاقة الشمسية ضغطا كافيا للتعاون بين الدول، حيث أظهرت الخبرات المكتسبة في مجال التعاون الأمني في إطار حوار يسمى بـ5+5 (بين دول المغرب العربي ومالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال) أن التعاون الجيد ممكن عندما تتلاقى مصالح الدول المشاركة بصورة كافية. وينتظر أن يكون مقدار التطابق في المصالح كبيرا في مبادرات الطاقة الشمسية.

وبعد تصدير الطاقة الشمسية المشروع الأكثر طموحا والأكثر دعاية في وسائل الإعلام، إلا أن المعطيات داخل إتحاد دول البحر المتوسط في المقابل تعوق إحراز تقدم كبير في تنفيذ خطة الطاقة الشمسية. مع الأخذ في عين الاعتبار أن نتائج الصراع في الشرق الأوسط لا يمثل المشكلة الوحيدة، وقد أصبحت خطة الطاقة الشمسية مثالا لكيفية قيام جهات ومؤسسات بيروقراطية وسياسية مشتركة في مشروع ما بعرقلة بعضها البعض على المستوى الإقليمي والدولي.

كما تبرز ثلاثة أنماط من المخاطر الأمنية التي تعرقل مبادرات الطاقة الشمسية، أولها مخاطر تأمين الاستثمارات، وثانيها تأمين نقل الطاقة من التهديدات السياسية والاقتصادية، وثالثها مخاطر تأمين البشر ومن ضمنهم العمال الأجانب وكذلك البنية التحتية للطاقة. (إزابيل فيرنيلز، كريستين فيستفال، 2010، ص ص: 55، 57)

2.4. حلول تصدير الطاقة الشمسية:

لتستطيع الجزائر تذليل العوائق آنفة الذكر فإنه يجب عليها البحث والمثابرة في إيجاد بدائل للطاقة كجزء مكمل لاستمرارية دورها كدولة مصدرة للطاقة والحفاظ على المستوى التبادلي التجاري الطاقوي الذي تنعم به الآن ومن أجل مواكبة بقية دول العالم في هذا المجال يقترح مراعاة ما يلي (مشروع بحث: استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج، 2012، ص 11)

- الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة الشمسية؛
- القيام بإنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية؛

- القيام بمشاريع رائدة وكبيرة وعلى مستوى يفيد البلد كمصدر آخر من الطاقة وتدريب الكوادر عليها بالإضافة إلى عدم تكرارها بل تنويعها للاستفادة من جميع تطبيقات الطاقة الشمسية؛
 - تنشيط طرق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية والغربية وذلك عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية؛
 - تحديث دراسات استخدامات الطاقة الشمسية وحصر وتقييم ما هو موجود منها؛
 - تطبيق جميع سبل ترشيد والحفاظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالإضافة إلى دعم المواطنين الذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم؛
 - تشجيع التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال والاستفادة من خبراتها على أن يكون ذلك مبنياً على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.
- بالإضافة إلى جعل تصدير الطاقة الشمسية واقعا يجب العمل عليه، لا مجرد فكرة تنتظر إذا ما سمحت الظروف لتحقيقها لأن بدايات إستغلال كل أنواع الطاقات تكون صعبة ومكلفة؛
- التركيز على تسويق الطاقة الشمسية باعتبار أن لها الفرصة والنصيب الأكبر بالجزائر وهذا في مختلف الأوساط والفعاليات والتظاهرات؛
- زيادة التحفيز المادية والمعنوية كما ونوعاً، للباحثين والتقنيين والمستثمرين بمجال الطاقات المتجددة ككل. ومنحهم إمتيازات مالية وجبائية وجمركية وغيرها من المزايا المشجعة والمحفزة للنهوض بهذه الطاقة، كمنح أسعار تفضيلية ومدعومة لمنتجات الطاقة المتجددة لتشجيع انتشارها ويمكن سحب هذا الدعم تدريجياً مع زيادة إنتشارها وهذا لتستطيع الصمود والمنافسة وتمكن من الإعتماد على نفسها.
- 5. الخاتمة:**

تعمل الجزائر على استشراف تطور نظامها الطاقوي من أجل ضبط الصيغة الأنسب للاستخدام الأمثل لمواردها الطاقوية، ووضع أفضل السيناريوهات الطاقوية. وتمسك الجزائر بخيار تصدير الطاقة الشمسية من خلال إطلاقها لبرنامج طموح لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، والذي يتمحور حول تنويع المصادر الطاقوية وإعداد جزائر الغد.

ويوجد العديد من المشاريع التي تهدف إلى تصدير الطاقة الشمسية. والملاحظ أن من بين هذه المشاريع ما يبلي حسنا كالمشروع الجزائري الياباني صحراء صولار بريدر، ومنها ما هو معطل كالمشروع الجزائري الألماني ديزرتيك ولعل أبرز أسباب نجاح الطرح الياباني هو تمكين الطرف الجزائري من اكتساب التكنولوجيا والتقنية المتطورة لنظم الطاقة الشمسية عن طريق البحث والتطوير المشترك لها وإشراك الجزائر في مختلف التفاصيل المشروع من جانبه التصنيعي أو من جانب إنجاز المشاريع وإنتاج الطاقة الكهربائية ويعول كثيرا على المشروع ليكون من أهم المشاريع المستقبلية التي ستجرح في تصدير الطاقة الشمسية عبر القارات. وتواجه مثل هذه المشاريع عراقيل كثيرة، فمشروعات الطاقة الشمسية معقدة، وهناك معوقات أساسية يجب التغلب عليها كالتضارب في المصالح على عدة مستويات وفي العديد من المجالات، وعند إمعان النظر يتبين لنا أن معظم المعوقات يمكن تذليلها وإيجاد حلول لها بمجرد وجود الرغبة الحقيقية والقوية لإنجاحها وإقامتها.

conclusion

Algeria works on foreseeing the development of its energy system, to adjust the accurate formula for using its energetic resources, and to develop the best scenarios. Algeria adheres to the option of exporting solar energy by launching an ambitious program to develop renewable energies and energetic efficiency, which focuses on diversifying energy sources and preparing Algeria of tomorrow.

There are many projects aiming at exporting solar energy. Among them there are projects that are doing well as the Algerian-Japanese project Sahara Solar Breeder, and others are stalled, like the Algerian-German Project Desertec.

Perhaps the most important reason for the success of the Japanese offer is to enable the Algerian partner to acquire developed technology of solar energy systems through the joint research and development, and the involvement of Algeria in various project details.

Such projects face many obstacles. Solar energy projects are complex, and there are basic obstacles that must be overcome, such as conflicts of interest on several levels and in many areas. Upon closer examination, it becomes clear to us that most of the obstacles can be overcome and solutions can be solved once there is a real and strong desire to make them succeed.

6. قائمة المراجع:

1. إدوارد جي تاربوك وآخرون، الأرض مقدمة في الجيولوجيا الفيزيائية، سلسلة الكتب الجامعية المترجمة، العلوم الأساسية، (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2014)
2. إزابيل فيرنيلز، كريستين فيستفال، الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء، المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن، توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، السلسلة الثالثة، برلين، 2010
3. إسمهان بوعشة، جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وإمكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019
4. إيمان بابكر الحسين، مستقبل الطاقة الشمسية وإمكانية استخدامها كمصدر طاقة بديلة في السودان، مذكرة ماجستير في الفيزياء، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015
5. بوزيان مهماه، "مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي"، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد 34، العدد 125، ربيع 2008
6. تامر البكري، هديل إسماعيل الشراونة، المزيج التسويقي الأخضر والطاقة المتجددة، (الأردن : دار المجد، 2015)
7. جامعة الدول العربية، القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الثالثة، الأمانة العامة، الرياض، 2013
8. دوغلاس. سيجانكولي، الفيزياء "المبادئ والتطبيقات"، سلسلة الكتب الجامعية المترجمة العلوم الأساسية"، (السعودية: دار العبيكان، 2014)
9. سمير بسباس، غاز الشيبست أو إغتصاب باطن الأرض، (تونس: دار نقوش عربية، 2013)
10. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة- مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي-، (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2015)

11. فريد مصعب الدليمي، الطاقة الشمسية الإشعاعية الحرارية والاحتباس الحراري، (عمان: دار غيداء، 2014)
12. فريدة كافي، الاستثمار في الطاقة المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى مشروع صحراء صولار بريدير، مركز تنمية الطاقات المتجددة، نشرية الطاقات المتجددة CDER، العدد 02، 2016
13. هشام لبزة، على العبسي، الدور المستقبلي للغاز الطبيعي الجزائري في ظل منافسة الطاقات البديلة والمتجددة، ملتقى وطني حول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، 11-12 ديسمبر 2014، جامعة سكيكدة، الجزائر
14. وزارة الطاقة، مشروع بحث: استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج، شؤون الكهرباء، إدارة الكهرباء، ومياه التحلية، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الأول، 2012
15. Bouziane Mahmah et al., Projet Maghreb-Europe : Production D'Hydrogène Solaire Phase 1: Etude D'opportunité et de Faisabilité du Projet , 20^{eme} Congrée Mondiale sue L'énergie, 11-15 Novembre 2007, Rome
16. Desertec Alliance: A Network of National Representatives, the Official website of Desertec, available in : <http://www.desertec.org/representatives03/06/2019>
17. H. Koinuma, H. Fujioka, K. Kurokawa, Sahara Solar Breeder (SSB) Plan Directed To Ward Global Clean Energy Super High way, from <http://www.ssb-foundation.com12/06/2019>
18. Manfred Hafner and Other, Outlook for Electricity and Renewable Energy in Southern and Eastern Mediterranean Countries, MEDPRO Technical Report, N 16, Octobre 2012
19. Marie Legivere, une Coopération Ue/Maghreb : le Projet Desertec, Actualités Du Moyen-Orient Et Du Maghreb, IRIS, N°14, Juin 2010
20. Sameh Mobarek ,Import-export D'énergies Renouvelables entre L'Europe et L'Afrique du Nord : Un Commerce qui Profite à tous, la Banque Mondiale, 01/03/2019, disponible sue: <https://blogs.worldbank.org/voices/fr/import-export-d-nergies->

renouvelables-entre-l-europe-et-l-afrique-du-nord-un-commerce-qui-profit

List of sources

1. Abdullah Ben Abderahmane Al-beridi, Sustainable Development – An Integral Approach to Sustainability Concepts and Applications With a Focus on the Arab World- (Ryadh: Obeikan, 2015)
2. Arab Countries University, Social and Economic Arab development Summit, third Session, general Secretary, Ryadh, 2013.
3. Bouziane Mahmah et al., Maghreb-Europe Project: Solar Hydrogene Production Phase 1: Opportunity and Feasibility of Project, 20 th World Congress On Energy, November 11-15, 2007, Rome
4. Bouziane Mehmah, “Arab Maghreb-Europe Project to Produce Solar Hydrogene”, Oil And Arabic Cooperation Review, OPEC, V. 34, N°125, Spring 2008.
5. Desertec Alliance: A Network of National Representatives, the Official website of Desertec, available in : <http://www.desertec.org/representatives03/06/2019>
6. Douglas Sjiankoli, Physics “Principles and Applications”, Translated University Books Serie “Basic Sciences” (Saudi Arabia: Obeikan, 2014).
7. Edward G. Tariok et al., Earth; Introduction to Physic Geology, Translated University Books Serie, Basic Sciences (Ryadh: Obeikan, 2014)
8. Energy Secretary, Research Project: Using Renewable Energy in Gulf Countries, Electricity and Water Desalination Administration, Electronic Cities Environment Review, Number 1, 2012.
9. Farid Musaab Al-Duleimy, Thermal Solar Energy And Climate Warming (Amman, Gheidaa, 2014)
10. Farida Kafi, Investment In Renewable Energy as Approach to Advance Sustainable Development in Algeria With Reference to Sahara Solar Breeder Project, Renewable Energy Development Center, Renewable Energies publication CDER, N° 02, 2016.
11. H. Koinuma, H. Fujioka, K. Kurokawa, Sahara Solar Breeder (SSB) Plan Directed To Ward Global Clean Energy Super High way, from <http://www.ssb-foundation.com12/06/2019>

12. Hichem Lebza, Ali Al-Aissa, The Future Role of Algerian Natural Gas In Light of the Competition of Alternative and Renewable Energies, national forum On the Effectiveness of Investment in Renewable Energies in Light of the Recent Trend of Environmental Responsibility, 11-12 December 2014, Skikda University, Algeria.
13. Imane Babker, Future of Solar Energy and the Ability to Use It As an Alternative Energy Source in Sudan, Magister Thesis in Physics, High Studies Faculty, Sudan University of Sciences And Technology, Sudan, 2015.
14. Isabelle Veronfils, Christine Fesifal, solar Energy Coming From Sahara, German Institute for International Policy and Security, Electricity Generating Using Solar Energy, Third Serie, Berlin, 2010.
15. Ismahen Bouacha, The feasibility of using solar energy as renewable energy and the ability of its use in foreign trade exchanges, Doctorat thesis, Faculty of Economics and Commerce and Management, Commerce department, Mohammed Khidher University Biskra, 2019.
16. Manfred Hafner et al., Outlook for Electricity and Renewable Energy in Southern and Eastern Mediterranean Countries, MEDPRO Technical Report, N 16, Octobre 2012
17. Marie Legivere, UE-Maghreb Cooperation: Desertec project, Middle East and Maghreb Actuality, IRIS, N° 14, June 2010.
18. Sameh mobarek, Renewable Energy Import And Export Between Europe And North Africa: A Trade that Benefits All, World Bank, March, 01 2019, at: <https://blogs.worldbank.org/voices/fr/import-export-d-nergies-renouvelables-entre-l-europe-et-l-afrique-du-nord-un-commerce-qui-profite>
19. Samir Besbas, Schiste Gas or Misusing the Ground (Tunis: Arabic Nukoush, 2013)
20. Thamer Al-Bekri, Hadil Ismael Al-Shraouna, Green Marketing Mix and Renewable Energy, (Jordan: Majd Edition, 2015).

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مكانة البلدية في البرامج التنموية دراسة حالة ولاية تبسة

د. رباح بالنور

جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر

rabah.bennour@univ-tebessa.dz

تاريخ الإيداع: 2019/12/06 م تاريخ التحكيم: 2019/12/09م تاريخ القبول: 2019/12/09م

الملخص

يعالج هذا البحث إشكالية مساهمة البلدية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي من خلال تجسيد المخططات البلدية ومدى أهميتها على مستوى البرامج التنموية الولائية سواء العادية منها أو المخططات التنموية الكلية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط الخماسي

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، البرامج التنموية.

The municipality's position in development programs

Case Study of Tebessa Province

Dr/ Rabah bennour

University Larbi Tebessi Tebesa Algeria

rabah.bennour@univ-tebessa.dz

Abstract :

Treat this research the problematic contribution of the country in achieving economic recovery through the incarnation charts of the country and the extent of their relevance at the program level the development of the state both acnes or schemes development of the College as a support to the economic recovery and Support Program growth and development plan

Keywords: Local development, development's programs

المقدمة

النفقات العامة على المستوى اللامركزي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية ومن ثمة تحقيق التنمية الشاملة وعليه وفي سبيل استكمال جوانب الموضوع، كان لزاما التعرض إلى مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها بالتمويل المحلي مع الإشارة إلى مدى تكريس مبدأ اللامركزية في الجزائر.

إن ارتباط مفهوم التنمية المحلية بمفهوم التمويل المحلي يعتبر ارتباطا وثيقا حيث تعتمد التنمية المحلية بشكل كلي على موارد التمويل المحلي خاصة منها الضرائب ذات الطابع المحلي، حيث يتحدد تحقيق التنمية الشاملة بشكل كبير من خلال التنمية المحلية لذلك الجماعات المحلية باهتمام كبير من قبل الدول سواء المتقدمة أو النامية باعتبارها مفتاح التنمية الشاملة.

فاعتماد المركزية المطلقة في تسيير الشأن المحلي أصبح يجهد الكثير من الحكومات والدول، وبالتالي كان لزاما على الحكومات إعادة النظر في الكثير من القرارات التي كان يعتمد فيها سابقا على العمل المركزي، لذلك تم الاتجاه إلى لامركزية السلطة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

من ناحية أخرى ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالإدارة المحلية، حيث تعدى مفهوم التنمية الجوانب الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والصحية وتلبية الحاجات المجتمعية بأشكالها المختلفة.

وفي الجزائر ومنذ الانفتاح على اقتصاد السوق عززت من أهمية السلطات اللامركزية في تسيير برامج التنمية المحلية، حيث طورت الجزائر الكثير من قوانينها وآلياتها لتجسيد اللامركزية في الكثير من القطاعات، ومما تم تحقيقه لتعزيز اللامركزية هو اعتماد السلطات الجزائرية برامج تنمية محلية تسيير بطريقة لامركزية كالمخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية غير الممركزة.

وعليه، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة البلدية في تحقيق أهداف التنمية من خلال المخططات البلدية للتنمية؟

ومن أجل مناقشة هذا التساؤل فإننا ننتقل من فرضية أساسية مفادها أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تحقيق أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي.

أهمية البحث:

إن موضوع مساهمة البلدية في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من برامج تنمية مركزية يحتاج إلى

تدقيق للوقوف على الاختلافات على المستوى النظري متمثلاً في القوانين وعلى المستوى الميداني هو أمر غاية في الأهمية، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق تكامل بين التخطيط المركزي واللامركزي.

أهداف البحث:

نأمل من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعرف على دور البلدية وأهميتها بالنسبة للتحقيق التنمية المحلية كم الناحية القانونية
- الوقوف على أهمية المخططات البلدية للتنمية على مستوى البرامج العادية
- الوقوف على أهمية المخططات البلدية للتنمية على مستوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية
- الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تساهم في تحسين دور البلدية في تحقيق تنمية تنمashi والبرامج التنموية الكلية.

منهج البحث:

نعمد في هذا البحث على منهج الاستقراء، حيث سنقوم بتشخيص ومراجعة الوضع الخاص بالبلدية والمخططات البلدية للتنمية، وذلك باستخدام أسلوب الوصف والتحليل، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات ذات الصلة، كما إننا سنرجع إلى عدد من الأبحاث الأكاديمية التي من شأنها أن تدعم تحاليلنا وأطروحاتنا.

الخور الأول: التنمية والنفقات العامة المحلية

لكي تتحقق التنمية المحلية لابد من توافر المقدار الكافي من التمويل المحلي، فكلما زادت تعبئة الجماعات المحلية للموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية كلما حققت المزيد من التنمية المحلية وكلما اتسم نظامها الإداري بالكفاءة والفعالية، ترسخ مبدأ اللامركزية الرامي إلى تحقيق الهدف المنشود. ومن ثمة يتم التعرف على مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي ومدى حاجة كل منهما إلى الآخر.

I- مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي

تعتمد التنمية المحلية على التمويل المحلي الذاتي والخارجي وبالأخص الموارد الذاتية المتمثلة في الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشرة. ولا يختلف اثنان حول حقيقة العلاقة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، ومنه فإن مفهوم التنمية المحلية لا يخلو من التمويل المحلي.

1: تعريف التنمية المحلية

تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت الجماعات المحلية باهتمام كبير في جل الدول النامية كأداة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. فالسلطة المركزية لوحدها لا تستطيع تحقيق التنمية المحلية بل الجهود المشتركة للمواطنين ومساهماتهم في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية هي التي تساهم فيها بشكل كبير (عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص ص. 12-16).

كما يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة." وتعرف أيضا على أنها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة."

من خلال التعريفين السابقين، يتضح أن تدعيم التنمية المحلية يتطلب تضافر الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق الهدف والرشادة في استخدام الموارد المالية والمعنوية المتاحة لأن التنمية المحلية تتسم بالتكامل بين الريف والمدينة وبين الجوانب المادية والجوانب الاجتماعية. فالتنمية المحلية تتسم أيضا بالشمول، حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشمل كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص.

2: علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي

المتعمق في مفهوم التنمية المحلية يلاحظ وجود علاقة وطيدة بين الديمقراطية والتنمية المحلية التي تركز على مبدأ ديمقراطية التنمية المحلية مما يرسخ المبدأ القائل بأن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكاناتها. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية المحلية تقوم على ركيزتين أساسيتين هما الموارد الذاتية والموارد الخارجية التي تدعم الموازنة المحلية، حيث أن خريطة التدفق للتنمية المحلية والتي تنبع من موارد محدودة لتلبية الحاجيات المحلية كثيرة ومتغيرة وهذا كله يتطلب وجود إدارة محلية تتميز بالكفاءة والفعالية. كما يتطلب الأمر وضع خطة محكمة تشترك جميع الأطراف المحلية في تنفيذها من أجل تحقيق هدف التنمية المحلية، فلا نجاح لنظام الإدارة المحلية دون وجود هيكل للتمويل المحلي يساعد على إنجاح هذا النظام واستمرار فعاليته.

3- تعريف التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي أداة لتحقيق التنمية المحلية لذا يتطلب شروط ومصادر لتحقيق الهدف المنشود، ويعرف على أنه: "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية العمليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" (عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص 22)، كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية ولها مميزات منها: أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة، وذات طابع محلي...". (عبد الرزاق الشبخلي، 2001، ص 17).

ويعتبر التمويل المحلي الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، حيث توجد علاقة طردية بين درجة استقلالية الهيئات المحلية في اتخاذ تلك القرارات وبين توافر الموارد المالية المحلية ذاتيا من خلال الهيئات المحلية من أجل تحقيق المزيد من التنمية المحلية.

وتتطلب عملية التنمية المحلية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية ويتوقف نجاح الإدارة المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة الموارد المالية

المحلية، فالتمويل المحلي أهم مقومة من مقومات الإدارة المحلية وبدونها لا تستطيع تأدية وظائفها على أكمل وجه.

تحتاج التنمية المحلية للموارد المالية المحلية بشكل مستمر ومتزايد ويعود هذا للعديد من العوامل والأسباب المنطقية منها أربعة عوامل رئيسية" (عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص ص. 28-34).

✓ ضرورة توفر الموارد المالية

✓ تزايد الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية

✓ تكاليف إقامة مشاريع التنمية المحلية

✓ الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية

ما يمكن استنتاجه من العوامل السابقة الذكر، هو أن حاجة التنمية المحلية إلى الموارد المالية بشكل متزايد يتطلب من كافة الأطراف المسعولة عن الإدارة المحلية البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل تمويل محلي أمثل يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الوسائل المالية الخارجية للجماعات المحلية توافرها مسألة ضرورية في هذا الإطار وللإستجابة لحاجيات المحلية في مجال التنمية، وضعت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وسائل خاصة لتمويلها تمثلت في:

✓ المخططات البلدية للتنمية.

✓ المخططات القطاعية غير المركزية.

جاءت هذه الوسائل تكريسا لمتطلبات اللامركزية بمستوياتها الثلاث:

✓ لامركزية إقليمية وعضوية: بتنصيب المجالس الشبة الشعبية والمجالس الشعبية الولائية.

✓ لامركزية وظيفية: بنقل بعض صلاحيات الدولة إلى الجماعات المحلية.

✓ لامركزية مالية: عن طريق المخططات للبلدية والمخططات القطاعية غير المركزية.

II- المخططات البلدية للتنمية

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

والقاعدية و تجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية وقد عرفها مرسوم 09 أوت 1973 م بأنها برامج أعمال قصير المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني. وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية (الولاية). عند إعداد المخطط، ترتب العمليات حسب الأولوية والتي تختلف من بلدية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى على حسب متطلبات كل بلدية، ويحدد الإطار التنظيمي لمخططات التنمية البلدية، الهياكل والمؤسسات التي ساهم في إنجازها المصادقة عليها وتنفيذها ومتابعتها وهي:

- ✓ المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي (وهو مسير المشاريع).
- ✓ القابض البلدي (هو المحاسب المفوض والمعين للبلدية من طرف وزارة المالية)
- ✓ رئيس الدائرة (التنشيط والتنسيق بين البلديات).
- ✓ اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- ✓ أمين خزينة الولاية (محاسب الدولة تعينه وزارة المالية) .
- ✓ الأقسام التقنية.
- ✓ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: دورها وضع ومتابعة المشاريع
- ✓ مديريات المجالس التنفيذية للولاية ودورها رسم أو وضع مخطط بياني قطاعي، وكذا التنسيق والمساعدة التقنية، الوالي وهو الأمر بالصرف الرئيسي.
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية الدراسات والتنمية المحلية، وهي وصاية الجماعات المحلية، دورها تنشيط، دراسة ومتابعة مخططات التنمية المحلية وبرامج التنشيط المحلي.
- ✓ وزارة المالية: تضمن التوازن في الميزانية والمراقبة المالية.

1- أهمية المخططات البلدية للتنمية

يمكن تحديد أهمية المخططات البلدية من خلال وجهتي نظر مختلفتين: وجهة النظر المركزية ووجهة النظر المحلية.

1-1 وجهة النظر المركزية

بالنسبة للدولة تمثل المخططات البلدية للتنمية أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي، فالهدف منها هو تحقيق التنمية الشاملة بتحقيق أهداف متفاوتة المدى:

أ- الأهداف قصيرة المدى

- ✓ التقليل أو القضاء على الزحف الريفي.
- ✓ محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها.
- ✓ تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

ب- الأهداف المتوسطة المدى:

- ✓ محو الاختلالات الجهوية بين البلديات.
- ✓ تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية والتجهيزات الجماعية).

ج- الأهداف طويلة المدى:

- ✓ تطوير المبادلات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي
- ✓ دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

1-2 وجهة النظر المحلية

تعتبر السلطات المحلية من جهة: المخططات البلدية للتنمية كحق مكتسب يولد موارد تمويل هامة، وبالتالي فالهدف من هذه المخططات هو:

- ✓ مواصلة سياسة فك العزلة عن المناطق النائية.
- ✓ تحسين مستوى الاستجابة الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم والمرافق الصحية.
- ✓ ولتحقيق هذه الأهداف يطالب المسؤولون المحليون بالموارد والإمكانات الضرورية للإعانات التي تمنحها الدولة ليست هبة وإنما مقابل الأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية عند تأديتها مهام المرفق العمومي لتحقيق الصالح العام.

من جهة أخرى وبعد الأزمة الاقتصادية الحادة، أصبح المسؤولون المحليون في وضعية ضعيفة أمام السلطة المركزية، وأصبحت الإعانات تؤخذ على أنها صدقة من الدولة للجماعات المحلية، فالسلطة المركزية تحتفظ بحق التقدير، تحديد المستفيدين والمبالغ بينما يعود للسلطات المحلية العمليات الاستثمارية للمخططات البلدية للتنمية دون القدرة على فرض هذه الاقتراحات.

2- الاختلالات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية:

يتمحور الاختلال خاصة حول معرفة هل تشكل المخططات البلدية للتنمية المحلية نظام متناسق للتنمية المحلية، فالواقع يعطي لنا وجهين للاختلال:

2-1 الاختلالات على المستوى المركزي

تعتبر المخططات البلدية للتنمية كوسيلة لإعادة توزيع المداخل البترولية، بدلا من أن تكون وسيلة للتنمية، حيث طغى الدافع السياسي على الدافع الاقتصادي (Benaisa Saïd, 1983 P 14). رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير، فإنه بعد تقسيمها على بلديات الوطن الذي يفوق 1500 بلدية، لا يبقى لكل واحدة منها إلا مبالغ ضئيلة لا تفي بالحاجة الحقيقية.

- إحداث نماذج موحدة للتنمية المحلية، فنجد البلدية نفسها أمام تدخلات الدولة، الولاية، المصالح الخارجية، التي ترغمها على إتباع السياسة التنموية للدولة، ولو كانت متناقضة وحاجياتها الذاتية، فغالبا ما لا تتماشى المشاريع والواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا تحديد تكلفة المشاريع التي لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجغرافية والمناخية والقدرات البشرية المتوفرة.

- كون الموارد تأتي من الدولة، يفقد المسؤول المحلي كل قدرة على مراقبة تسيير التنمية المحلية على مستوى منطقته، ويجعل منه مجرد مسير للاعتمادات الموكلة له .

وهذا ما يخلق عدم اهتمام البلديات بمواردها الذاتية ذلك أنها تنتظر دائما المخططات البلدية

للتنمية لتغطية حاجياتها.

2-2 الاختلالات على المستوى اللامركزي

المرسوم 135-73 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973 ينص على أن البلديات تتحمل مسؤولية إعداد مشاريع المخططات البلدية للتنمية التي تتضمن مجموع عمليات التنمية المحلية، غير أن هذه المسؤولية ترفع ثلاثة أنواع من التحفظات:

أ- تحفظات تتعلق بإعداد المخططات البلدية للتنمية

- ✓ غياب التأطير المهني للمخططات البلدية للتنمية، مما أدى إلى تزايد التكاليف، زيادة الآجال، تراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية كفروع البلديات، وكالات البريد، قاعات العلاج. فبطاقات هذه المشاريع تحمل فقط التكلفة الشاملة عوض تكلفة مفصلة مما يؤدي إلى عدم تقييم التكاليف جيدا و ضرورة إعادة التقييم عند الدخول في مرحلة الإنجاز.
- ✓ غياب المناقشة والإجماع عند اختيار المشاريع.
- ✓ فبعد طرح الاقتراحات قد يغيب ممثلو البلدية عند اختيار المشاريع الأكثر أهمية رغم كونهم أكثر علما بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لبلديتهم.
- ✓ يبرر مسؤولي الولايات هذه الوضعية بأن:
- لجنة التحكيم لا تقوم إلا بإعادة ترتيب المشاريع حسب معايير موضوعية وعلمية ولا تحل محل المجالس الشعبية البلدية.
- المشاريع المختارة تكون مفروضة من قبل السلطات العمومية.
- تدخل عوامل شخصية و ذاتية في اختيار المشاريع قد لا تتماشى و المعايير الاقتصادية والاجتماعية.

ب- تحفظات تتعلق بآليات تمويل المخططات البلدية للتنمية

إن إجراءات تمويل المخططات البلدية للتنمية بثقلها حيث تستلزم تدخل عدة مستويات، البلدية، الدائرة، الولاية، وزارة الداخلية، وزارة المالية.

ج- تحفظات تتعلق بإنجاز وتطبيق المخططات البلدية للتنمية

- ✓ تحويل المخططات البلدية للتنمية إلى مخططات بلدية للصيانة فمعظم المشاريع المقترحة تتعلق بصيانة الهياكل المحلية من: طرق، شبكات صرف المياه... الخ

- ✓ الاستهلاك الجزئي للاعتمادات الموكلة بسبب نقص التنظيم والتسيير.
- ✓ اختلالات في متابعة الإنجاز بسبب نقص المتابعة التقنية وكذا نقص الموارد البشرية والمالية، فضلا عن تحلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية (تأخر الدفع).

المحور الثاني: أهمية المخططات البلدية بالنسبة للبرامج اللامركزية

تنقسم البرامج اللامركزية إلى مخططات غير ممرکز تسيير من طرف الولاية والمخططات البلدية للتنمية والتي تسيير من طرف البلدية وعليه فهي أقرب المخططات للمواطن على مستوى البلديات ومن ثمة فإن تحقيق التنمية المحلية لا يتم إلا إذا استجابت لحاجيات الهيئات اللامركزية على مستوى البلدية وعليه فإن أهمية المخططات البلدية للتنمية بالنسبة للبرامج اللامركزية تعتبر من المؤشرات الهامة في تحديد مدى توجه الدولة نحو لامركزية تسيير البرامج التنموية ومدى قربها من المواطن. وعليه سيتم تحديد الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية سواء على مستوى البرامج العادية والبرامج الاستثنائية.

I- أهمية المخططات البلدية بالنسبة للبرنامج العادي

سيتم تتبع الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية على مستوى المجاميع الكلية ثم على مستوى التوزيع القطاعي فيما يلي:

1- التوزيع الإجمالي والأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية في البرنامج العادي

سيتم فيما يلي تتبع المجاميع الكلية لتطور المخططات البلدية للتنمية للوقوف على مدى تكريس اللامركزية على المستوى البلدي في هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

جدول رقم (1): تطور المخططات البلدية للتنمية وأهميتها النسبية

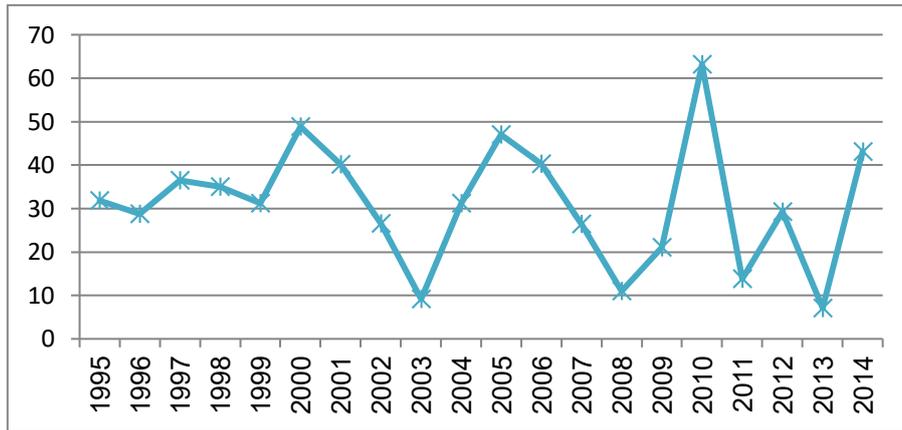
الوحدة 10³ دج

السنة	المخططات البلدية للتنمية	مجموع البرنامج القطاعي اللامركزي	مجموع جميع البرامج	نسبة مساهمة المخططات البلدية
1995	363630	781026	1144656	31.77
1996	290886	722420	1013306	28.71
1997	251314	436929	688243	36.52
1998	193610	358597	552207	35.06
1999	290726	642715	933441	31.15
2000	481920	504080	986000	48.88
2001	591370	883580	1474950	40.09
2002	445000	1230444	1675444	26.56
2003	380000	3790225	4170225	9.11
2004	1308267	2892218	4200485	31.15
2005	2184440	2468360	4652800	46.95
2006	2661164	3951260	6612424	40.24
2007	2002500	5581998	7584498	26.40
2008	1745800	14210913	15956713	10.94
2009	2371000	8888695	11259695	21.06
2010	21117500	12334789	33452289	63.13
2011	3260780	20399096	23659876	13.78
2012	3877700	9380500	13258200	29.25
2013	3344200	43619089	46963289	7.12
2014	10396300	13700822	24097122	43.14

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير التنمية لولاية تبسة

من خلال الجدول وبالرغم من تزايد حجم المخططات البلدية للتنمية حيث تزايدت عبر الزمن وارتفعت خاصة خلال السنوات 2004-2014 إلا أن الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية تبقى غير كافية ما عدا سنة 2010 حيث بلغت نسبتها 63% والشكل الموالي يوضح تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية بالنسبة لمجموع البرامج اللامركزية:

شكل رقم (1): الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية



المصدر من إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول أعلاه

من خلال الشكل يتبين أن المخططات البلدية للتنمية وصلت خلال سنوات محددة إلى نسب تقارب 50% وهذا خلال السنوات 2000 وسنة 2005 وكذا سنة 2014 وكانت عند أقل مستوياتها خلال السنوات 2003 و 2008 و 2013 أما باقي السنوات فكانت تتراوح في حدود 30%.

2- التوزيع القطاعي

وحتى نقف على أهمية المخططات البلدية سوف نقوم بتحديد القطاعات التي تحظى بتسيير على المستوى البلدي وهذا في ما يلي:

جدول رقم (2): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	1.75	0.00	0.00	0.75	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الري	74.38	79.21	52.10	20.63	86.62	94.15	77.53	88.00	18.15	68.92
المنشآت القاعدية	100.00	95.32	100.00	68.75	11.71	10.41	15.79	25.70	4.08	93.27
الصحة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.78	0.45	81.60	0.00	55.82
المجموع	46.95	40.24	26.40	10.94	21.06	63.13	13.78	29.25	7.12	43.14

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من تقارير التنمية لولاية تبسة

من خلال الجدول يتبين بأن المخططات البلدية تختص بقطاعي الري والمنشآت القاعدية حيث تتراوح نسبة مساهمتها في تسيير القطاعين بين 100% خلال بعض السنوات و60% خلال باقي السنوات في حين أن باقي القطاعات تسيير عن طريق الولاية بالبرامج غير الممركزة تكاد تكون بصورة تامة ما عدى قطاع الصحة سنة 2012 حيث حظيت البلدية بنسبة تفوق 80%.

II- أهمية المخططات البلدية بالنسبة للبرامج الاستثنائية

كما في البرامج العادية فإن النفقات الاستثنائية تسيير على ثلاث مستويات مركزية ولا مركزية (ولائية) وبلدية وعليه سيتم تتبع الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية على مستوى الجامعات الكلية وعلى مستوى التوزيع القطاعي فيما يلي حسب كل برنامج:

1- الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

حظيت المخططات البلدية للتنمية بمجموعة من المشاريع بمبالغ مختلفة في هذا البرنامج والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لهذه المخططات بالنسبة للبرنامج اللامركزي وتطورها خلال سنوات البرنامج

جدول رقم (3): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات
في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

المجموع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %				القطاع
	2004	2003	2002	2001	
92.67	100.00	100.00	100.00	40.94	الري
54.98	64.15	78.74	35.52	64.25	المنشآت القاعدية
28.28	37.90	41.01	26.99	11.53	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من تقارير التنمية لولاية تبسة

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد حظيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 28.28% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متفاوتة فقد كانت خلال سنة 2001 بنسبة 11.53% وارتفعت هذه النسبة سنة 2002 لتصل إلى حوالي 30% لتصل سنة 2003 إلى أعلى نسبة وهي 41% ثم تنخفض سنة 2004 إلى 37% وهذا مرتبط بالتوزيع السنوي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث كانت أهم القطاعات المستفيدة على المستوى البلدي هي كل من قطاع الري حيث بلغت النسبة الإجمالية لمساهمة البلدية 92% وقطاع المنشآت القاعدية الذي فاقت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه بحوالي 50% في المجلد.

2- الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

حظيت المخططات البلدية للتنمية بمجموعة من المشاريع بمبالغ مختلفة في هذا البرنامج والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لهذه المخططات بالنسبة للبرنامج اللامركزي وتطورها خلال سنوات البرنامج.

جدول رقم (4): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المجموع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %					المجموع
	2009	2008	2007	2006	2005	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التربية
91.57	90.30	93.14	89.36	95.98	89.24	الري
51.20	47.35	56.73	44.77	69.77	44.46	المنشآت القاعدية
100.00	م.غ	م.غ	100.00	100.00	100.00	الفلاحة
27.12	22.50	29.75	20.99	47.04	23.46	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من تقارير التنمية لولاية تبسة

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فقد حظيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 27.12% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متفاوتة فقد كانت خلال سنة 2005 بنسبة 23.46% وارتفعت هذه النسبة سنة 2006 لتصل إلى أقصى حد لها خلال هذا البرنامج بحوالي 74% لتتراوح بين 20% و 29% خلال الفترة المبقية من البرنامج وكما في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد حظي كل من قطاعات الري والمنشآت القاعدية بمستويات عالية من اللامركزية على مستوى المخططات البلدية إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه 100% خلال السنوات التي خصص له فيها أغلفة مالية.

3- الأهمية النسبية للمخططات البلدية بالنسبة للمخطط الخماسي للتنمية

كما في البرامج السابقة فإن المخططات البلدية للتنمية كان لها نصيب من المخطط الخماسي وهو ما سيتم دراسته فيما يلي:

جدول رقم (5): تطور الأهمية النسبية للمخططات البلدية حسب القطاعات
في المخطط الخماسي للتنمية

المجموع	الأهمية النسبية للمخططات البلدية للتنمية %					المجموع
	2014	2013	2012	2011	2010	
90.84	92.54	89.48	90.09	92.05	90.50	الري
48.92	54.49	45.09	46.75	52.77	47.90	المنشآت القاعدية
79.24	75.79	69.67	74.39	84.05	84.00	الحماية الإجتماعية
26.07	29.69	22.56	24.05	29.62	26.29	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من تقارير التنمية لولاية تيسة

من خلال الجدول يتبين أنه على مستوى المخطط الخماسي للتنمية فقد حظيت المخططات البلدية للتنمية بنسبة 26.07% تتوزع خلال سنوات البرنامج بنسب متقاربة فقد كانت خلال فترة البرنامج تتراوح بين 22% و 30% إذ كانت أهم القطاعات المستفيدة على المستوى البلدي هي كل من قطاع الري حيث بلغت النسبة الإجمالية لمساهمة البلدية 90% وقطاع المنشآت القاعدية الذي فاقت نسبة مساهمة البلدية في تسيير برامجه بحوالي 50% في المجمل كما حضي قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة تفوق 79% في مجمل البرامج.

خاتمة البحث وتوصياته:

من خلال هذا البحث يتضح بأن التنمية المحلية هي امتداد للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشمل كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص.

وتتطلب عملية التنمية المحلية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية ويتوقف نجاح الإدارة المحلية في إحداث المزيد من التنمية المحلية على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة الموارد المالية المحلية، فالتمويل المحلي أهم مقومة من مقومات الإدارة المحلية وبدونها لا تستطيع تأدية وظائفها على أكمل وجه.

وحتى تتحقق التنمية المحلية بشكل يسمح بتلبية جميع رغبات وحاجيات المواطن سواء على المستوى الحضري أو الريفي لا بد من تكريس مبدأ اللامركزية، وفي سبيل ذلك أقرت الجزائر أحقية الجماعات المحلية في توفير حاجيات مواطنيها من خلال نوعين من المخططات وهما المخطط البلدي للتنمية والبرامج القطاعية اللامركزية

فالمخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية، حيث تهدف إلى التقليل أو القضاء على الزحف الريفي، ومحاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها وكذا تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، وهذا في سبيل محو الاختلالات الجهوية بين البلديات وتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية و التجهيزات الجماعية).

بالرغم من الأهمية الكبرى لهذه المخططات إلا أنها تعاني من اختلالات عديدة سواء على المستوى المركزي أو على مستوى البلديات في حد ذاتها بحيث أصبحت تقريبا تعتمد كأدوات لصيانة ما هو موجود بدلا من كونها مخططات تسمح بإنشاء هياكل جديدة، حيث أنها لا تمثل سوى مجموع عمليات مبعثرة لا تستجيب للحاجيات الأكثر ضرورة للسكان، كما أن معظم المرافق الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والصحية تتمحور في مركز البلدية تاركة بالتالي باقي النواحي في عزلة.

أما فيما يخص لامركزية تسيير البرامج التنموية فإن الجزائر قد كرسها على مستوى جملة من القطاعات بنسب متفاوتة على المستوى البلدي، في جميع البرامج التنموية العادية والاستثنائية.

كما أن المخططات البلدية للتنمية سواء في البرامج العادية أو برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث كانت في معظمها تركز على قطاع الري والمنشآت القاعدية إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى والتي تستجيب لمتطلبات التنمية على مستوى البلديات حيث أنها الأقرب إلى المواطن واحتياجاته، ولكن تبقى هناك قطاعات لها علاقة بالجانب البلدي بقيت من اختصاص الولاية والهيئات التابعة لها وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقصير في خدمة المواطنين على مستوى البلديات.

وعلى ضوء هذه النتائج، وفي سبيل بعث دور البلدية في التنمية المحلية ومن ثمة تحقيق تنمية شاملة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ تشجيع الاستثمارات المحلية، لخلق قيمة مضافة.
- ✓ البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد تمويل النفقات العامة المحلية.
- ✓ السعي تدريجيا لزيادة التسيير اللامركزي للنفقات العامة وتنويعه على مختلف القطاعات.
- ✓ إعطاء صلاحيات أكبر للسلطات البلدية والجماعات المحلية في تسيير النفقات العامة من جهة والبحث عن مارد مالية محلية من جهة أخرى.
- ✓ التكوين المستمر للهيئات المنتخبة المحلية من أجل ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بطريقة صحيحة تضمن تحقيق التنمية المحلية.

Conclusion and recommendations of the research

Through this research, it is clear that local development is an extension of economic development at the national level, because it includes all economic, social, cultural and political aspects and includes all sectors of the local community to achieve justice and freedom. 'equal opportunities.

The local development process requires mobilizing as much local financial resources as possible, especially subjectivity. The success of local government in local development depends on its ability and effectiveness in mobilizing local financial resources.

In order to achieve local development in a way that meets all the wishes and needs of citizens, be it at the urban or rural level, it is necessary to devote the principle of decentralization, and to this end Algeria recognized the right of local groups to respond to the needs of their citizens through two types of plans, namely the municipal development plan and the decentralization of sectoral programs.

The municipal development plans are global development plans in the municipality that have come to perpetuate the principle of decentralization, whose mission is to meet the necessary needs of citizens and support the economic base, as they aim to reduce or eliminate the rural encroachment, and attempt to address the shortcomings of previous local development programs, in particular the centralization of accreditation and the resulting

barriers. In addition to facilitating the implementation of all operations included in municipal development plans, in order to remove regional imbalances between municipalities and improve the standard of living of citizens, especially in poor areas (which suffer from a lack of economic structures and public facilities). Consciousness).

Despite the great importance of these plans, they suffer from several imbalances, whether at the central level or at the municipal level as such, so that they are almost adopted as tools to maintain what is present instead of to be plans that allow the creation of new structures, because they represent only the sum of dispersed processes that do not do it It meets the most urgent needs of the population and most cultural, social, economic and health facilities are centered in the municipal center, leaving the rest of the isolated areas. As for the decentralization of the conduct of development programs, Algeria has devoted it to a certain number of sectors in varying proportions at the municipal level, in all regular and exceptional development programs.

The municipal development plans, whether in the regular programs or the three economic stimulus programs, were mainly focused on the irrigation sector and basic facilities, in addition to some other sectors that meet the development requirements of the country. municipal level because they are closest to the citizen and his needs, but there are still sectors related to the municipal side. He remained under the jurisdiction of the State and its affiliated bodies, which ultimately led to a failure to serve citizens at the municipal level.

In light of these results, and in order to revive the municipality's role in local development and achieve overall development,

the following recommendations can be made:

- ✓ Encourage local investment, to create added value.
- ✓ Find ways to diversify local indirect funding resources.
- ✓ Progressively seek to increase the decentralization of public expenditures and to diversify them in the different sectors.
- ✓ Give more powers to municipal authorities and local groups to manage public spending on the one hand and to seek local financial resources on the other hand.
- ✓ Ongoing training of local elected bodies to rationalize public spending and to direct them appropriately, ensuring the realization of local development.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزء 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

***قائمة المصادر والمراجع بالعربية**

- 1- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 2- عبد الرزاق الشيكلي، الإدارة المحلية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2001، ص: 17.
- 3- Saïd Benaïssa : **L'aide de l'état aux collectivités locales**. OPU 1983.
- 4- المرسوم 73-135 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973 المتعلق تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

List of references in English:

- 1- Abdel-Hamid Abdel-Muttalib, Local Finance and Local Development, University Publishing House, Alexandria, 2001.
- 2- Abdul-Razzaq Al-Sheikhly, Local Administration, Al Masirah Publishing House, Amman, 2001, p. 17.
- 3-Saïd Benaïssa: Assistance from the state to local governments. OPU 1983.
- 4- Decree 73-135 of September 08, 1973 related to the conduct and implementation of municipal plans for development.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

نظام الفقارة العتيق عند توارق الأهقار أطلال من عبق الماضي؛ دراسة جغرافية ميدانية لمنطقة أبلسة
(تمنراست).

طالب الدكتوراه أحمد مختار لنصاري

مخبر EGEAT، جامعة محمد بن أحمد وهران2، وهران، الجزائر.

mokhtarlensari@gmail.com / lensari.ahmed@univ-oran2.dz

الأستاذ الدكتور سيد أحمد بلال

قسم الجغرافية وهيئة الاقليم، كلية علوم الأرض والكون، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر.

bellalsid@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/12/03 م تاريخ التحكيم: 2019/12/08 م تاريخ القبول: 2019/12/09 م

الملخص:

إن عمق التحولات الاجتماعية والاقتصادية على حساب طرق استغلال الأرض الزراعية في الصحراء الجزائرية قضى على العديد من طرق خدمة الأرض الزراعية. حيث تشهد المناطق الريفية في الجنوب زوال الطرق القديمة في استغلال الموارد المائية الجوفية لعدة عوامل طبيعية وبشرية. تعد أبلسة منطقة فلاحية بإمتياز في ولاية تمنراست كونها من أعرق المراكز الزراعية للتوارق في الأهقار. وتميزت هذه المنطقة بحفاظة سكانها على خدمة الأرض الزراعية رغم ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. إلا أنّ ما مرت به من تحولات جذرية في التركيبة السوسيواقتصادية للفلاحين جعلها تفقد نظام الري بالفقارة الذي يعد أهم أقدم التقنيات الفلاحية في الصحراء.

الكلمات المفتاحية: التوارق، الزراعة، الفقارة، الصحراء، الأهقار.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

**The ancient Foggara System in Touaregs of Ahaggar ruins of the
fragrant past; Geographical field study for the region of Abalessa
(Tamanrasset).**

PhD st.Ahmed Mokhtar LENSARI

**Laboratory of EGEAT, University of Mohamed ben Ahmed-Oran 2,
Oran, Algeria**

mokhtarlensari@gmail.com / lensari.ahmed@univ-oran2.dz

Pr.Sid Ahmed BELLAL

**Department of Geography and Regional Development, University of
Mohamed ben Ahmed-Oran 2, Oran, Algeria.**

bellalsid@yahoo.fr

Abstract:

The depth of socio-economic transformations at the expense of the ways of exploiting agricultural land in the Sahara of Algeria has eliminated many of the ways of serving agricultural land. Rural areas in the south are witnessing the demise of old ways of exploiting groundwater resources for several natural and human factors. Abalessa is an agricultural area of excellence in Wilaya of Tamanrasset being one of the oldest agricultural centers for Touaregs in Ahaggar. The area was characterized by the maintenance of its population to serve agricultural land despite the scarcity of water and arable land. However, it underwent radical changes in the socio-economic structure of the peasants that made it lose the system of irrigation by Foggara, which is the most important agricultural techniques in the Sahara.

Keywords: Touaregs, Agriculture, Foggara, Sahara, Ahaggar.

المقدمة

إنّ بداية استقرار السكان في إقليم الأهقار بعد القرن التاسع عشر تميزت حسب الأبحاث السابقة بإسترداد نظام السقي القديم المستعمل في الجنوب الغربي من منطقة تيديكلت وتوات، والذي يختص بدوره في استغلال المياه الجوفية والمعروف بنظام الفقارة (Marouf, 2010, p.31). وكان ذلك بطلب من أحد سلاطين المنطقة، والمتمثل في الحاج أحمد أغ محمد البكري، فوفدت عائلات من تيديكلت لخدمة

أراضي التوارق في مناطق إدلس وتازروك (Dida, 2004, p.99) ، وظهر هذا النظام بكثرة في كل من تمنراست، تيت، أبلسة وسيلت وازدهر مع بداية القرن العشرين. نظراً لطبيعة التركيبة الجيولوجية لإقليم الأهقار ذو السلاسل البركانية، لجأ السكان إلى إستغلال طبقات الإغتراف البازلتية بالأودية الكبيرة (Bitat, 2013, p.65) التي تتركز عليها أهم التجمعات العمرانية، بحيث تتميز هذه المجاري المائية بالفيضانات الموسمية في فترة التساقطات على المرتفعات (Dragesco, 1993, p.16) تخزن هذه الأودية في طبقاتها الجوفية المياه التي يستغلها الأهالي لسقي محاصيلهم المزروعة على ضفاف تلك الأودية (بوشارب ، 1995، ص 77) ، وتطورت عملية الري التقليدي بتطور الفكر الحضاري في تقنيات السقي و جلب الماء الى البساتين حسب الوسائل المتاحة وحسب طبيعة التركيبة التضاريسية لموضع الحقول (Bellal et al, 2016).

إن الحركات السكانية التي شهدتها المناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري، لم تكن بعيدة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال (1962) (Bendjelid and al, 2004, p.63). فهذه الحركات كانت بهدف الاستقرار والتقرب من المراكز الحضرية التي تتوفر على شروط الحياة بعد أزمات الجفاف المتعاقبة على سكان الصحراء (زوزو، 2008، ص 155). حيث مرت الواحات بعدة مراحل من التحولات المجالية، كما عملت الترقيات الإدارية المتعاقبة على بلورة التحضر بالجنوب بفضل مشاريع التهيئة والتنمية الريفية في الأقاليم الصحراوية (بسعود، 2003 وعياش، 2011، ص 63). وألقت هذه التحولات ظلالها على القطاع الفلاحي التقليدي بالواحات بحيث أصبحت الانظمة التقليدية في حالة تدهور مستمر، وساهم النمو الديمغرافي المتسارع في تفاقم الظاهرة بهذه الأقاليم. فكيف ظهر نظام الفقارة في أبلسة؟ وماهي أبرز العوامل المتسببة في زواله؟

نهدف من هذا الموضوع إلى تحليل معالم ظاهرة تأثير تدهور نظام الفقارة بمنطقة أبلسة في اقليم الأهقار. وكذلك معرفة مدى تأثير التحولات المجالية والسوسيواقتصادية على أنماط استغلال الأرض ومخلفات السياسات الفلاحية والريفية على المنطقة. وتمثل الأهداف الفرعية للموضوع في:

-دراسة تاريخ ظهور نظام الفقارة بأبلسة.

-دراسة حالة نظام الري التقليدي في بلدية أبلسة.

- معرفة العوامل المؤثرة على نظام الفقارة بالأهقار.

المنهجية ونطاق الدراسة:

يندرج مضمون الموضوع ضمن حقل الجغرافية البشرية وفق المنهج الاستقرائي المبني على طريقتي الوصف والمقارنة. جرت دراستنا لمنطقة الدراسة فيما يقارب ثلاث سنوات (2015-2018) من التحقيقات الميدانية لمحاولة الوصول إلى حقيقة نظام الفقارة في منطقة أبلسة التي تبعد ما يقارب 100 كلم عن مقر الولاية تمارست على الطريق الوطني رقم 55 (RN55A) ، والتي تقع في أقصى الجنوب الجزائري على الحدود الجنوبية للجزائر مع كل مالي والنيجر. تتميز هذه المنطقة بدناميكيته الحضرية المتسارعة نتيجة استقطابها للاستثمار الفلاحي والخدمات العمومية التي تقدمها مرافقها للإقليم، وبلغ عدد سكانها حوالي 4586 نسمة في 2017. (DPAT, 2017) كما استعملنا المنهج الإستنتاجي التقني المعتمد على نظام المعلومات الجغرافي (SIG) لاستخراج الخرائط الموضوعية الخاصة بالتغيرات في شغل الأرض الفلاحية عن طريق الصور الجوية (Google Earth) وقمنا بإنشاء طبقات للمعلومات الخاصة بمختلف أنواع استغلال الأرض سواء للعمارة أو للزراعة، بعد ذلك رفعناها إلى برنامج ArcGis. 10.2 من أجل الحصول على الخريطة النهائية التي تظهر ملامح نظام الفقارات في المنطقة.

الدراسات السابقة:

قمنا بالإطلاع على ما استطعنا الوصول إليه من أعمال السابقين في شأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية بمناطق الأهقار، تيديكلت وتوات جنوب الجزائر. تناولت دراسة (Rimini and Achour, 2013) إشكالية تدهور نظام الفقارة في الأهقار مبرزة الخصائص التقنية له بصفة عامة، ولم تقم هذه الدراسة بتشخيص حالات خاصة عن طريق دراسة ميدانية لواقع هذا النظام. تعد دراسة (السويدي، 1986) أهم دراسة تطرقت لمجتمع تمارست في الأهقار، حيث حملت موضوع " بدو التوارق بين الثبات والتغيير". ثم دراسة (بوشارب، 1995) التي حملت موضوع " الأهقار أمجاد وأنجاد"، واعتمدت هذه الدراسة على الجوانب المونوغرافية لولاية تمارست فقط. وتعتبر دراسة (Gast, 1969) التي حملت موضوع " التغذية عند سكان الأهقار" من بين أهم الأعمال العلمية التي تبرز التحولات السوسيواقتصادية في أبلسة. تليها أيضا الدراستين (Sanlaville, 1957) تحت موضوع " المراكز الزراعية في الأهقار " و

(Claude, 1955) تحت موضوع " الهقار " وهي تمثل أقدم الدراسة التي عالجت الوضع الزراعي لمختلف واحات الأهقار .

غير أن كل هذه الدراسات لم تدرس نظام الفقارة من جوانبه المجالية في منطقة أبلسة، واغلبها بحوث قديمة تطرقت إلى واقع الممارسات الزراعية في منطقة الأهقار ابان الفترة الاستعمارية. وجاءت دراستنا هذه لتشخيص واقع هذا النظام التقليدي القديم في أبلسة عبر دراسة ميدانية دقيقة. وشملت التحقيقات كبار الفلاحين، والمتخصصين في الشؤون الزراعية، وبعض الأساتذة الجامعيين المهتمين بالجانب الاقتصادي للمنطقة، إضافة إلى الجمعيات الثقافية والتراثية. ومن خلال هذه التحقيقات والمعاينة الميدانية توصلنا إلى تشخيص 07 فقارات بأبلسة واستعملنا تقنيتي الإستمارة والمقابلة المدعومة بالملاحظة المباشرة لمشاهد التحولات المجالية التي طرأت على نظام الفقارة بأبلسة .

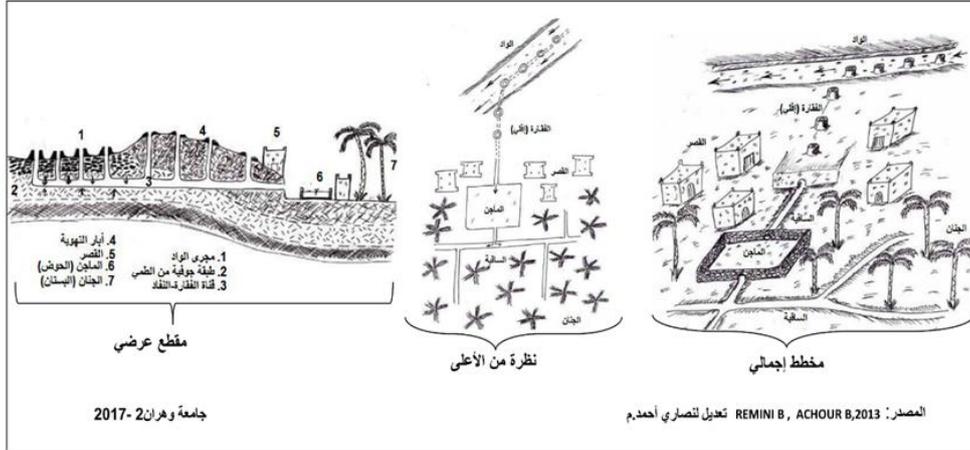
أولاً: ظروف ظهور نظام الفقارة في أبلسة

لطالما تحكمت العناصر الطبيعية في اشكال وطرق إستغلال الإنسان للمجال، فعندما وصل نظام الفقارة إلى سكان الواحات بأقاليم قورارة، وتوات، وتيديكلت حفر المزارعون آلاف الكيلومترات مستغلين الطبقة القارية (Continentale intercalaire). وذلك من خلال الخاصية الشعرية للمياه عبر مسامات الطبقة النفوذة ونقلها عبر قناة وسواقي إلى بساتين الواحات المحيطة بمضبة تادمايت " وفترة ازدهار هذه البنية التحتية هي القرن الرابع عشر حيث كان الأسلوب الرئيسي للري في ذلك الوقت، وليست بحوزتنا إلا معلومات عن منشأ أولى فقارتين، الأولى شيدها القايد ناصر في 1670 لحساب السلطة الولائية (السلطة العلوية بفاس). والثانية شيدت سنة 1906 من قبل Martin A.G.P لحساب الإدارة الفرنسية " (Otmane, 2010; p122). شير التحقيقات التي قمنا بها في منطقة أبلسة، أن أول ظهور لنظام الفقارة بالمنطقة كان في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي في عهد الامنوكال أهيتاغل أغ محمد سيكة (1877-1900) وانتشر هذا النظام في الأهقار منذ بداية القرن العشرين ميلادي تزامنا مع وقوع المنطقة تحت السلطة الإستعمارية، حيث عملت الإدارة الفرنسية على تنمية الفلاحة من خلال توعية السكان بإستغلال الأراضي الصالحة للفلاحة، فاستقطب الأمنوكال موسى أغ أمستان في فترة حكمه (1902-

1921م) أكبر عدد من المزارعين الوافدين من توات وتيديكلت، وعرفت اكتساح شاسع لأغلب واحات الأهقار في زمن الأمونكال باي أغ أخموك (1962-1950)(Gaste, 1998).

يتميز نظام الفقارة في المنطقة باستغلاله لطبقة المياه الجوفية داخل الأودية (Inféroflux) ذات الجريان الموسمي. والتي تتجدد مياهها في فترات تساقط الأمطار، وذلك بعدما كانت تقنية "ناقرت" هي الأكثر استعمالا في السقي عن طريق قناة مفتوحة على الهواء فوق سطح الأرض، مع مراعات قانون الجاذبية في شقها على مستوى الواد نحو الأراضي الزراعية في حضيض الواد. وكان مستوى تواجد الماء على عمق يتراوح ما بين 0,5 و4 أمتار (Gast, 1998) وعندما تجف الآبار المحفورة في منطقة الراس تشق آبار جديدة نحو مكان تواجد منطقة المياه الجوفية وتربط بقنوات جوفية تصلها بالآبار القديمة. بذلك يضمن استمرار تدفق المياه في القنوات والسواقي نحو البساتين (الجنانات) ويكون هذا العمل أو الصيانة تحت قيادة حَقَّار ماهر، أو رجل ذي خبرة ممن وفدوا إلى المنطقة من توات أو تيديكلت من الحراطين. أثناء شق الآبار إنطلاقاً من البئر الرئيسية بجوالي 1م لقطر كل بئر، ويبلغ عرض القناة الجوفية التي تعمل على إنسياب الماء بين الآبار من أعلى الواد إلى أسفله بين 0,5 و0,6م. (Gast, 1998) في نفس الوقت تشق قناة سطحية خارج مجرى الواد الرئيسي لنقل المياه نحو الخزان (الماجن) الذي يقوم بتوزيع المياه للمحيطات (قمامين جمع قمون) التي تقع في البساتين (الجنانات) (Claude, 1955, p.77). وتتراوح المسافة التي تفصل الآبار ببعضها عادة في منطقة أبلسة بين 2 و4م، بحيث يعمل الخبراء في هذه التقنية العريقة على جعل الميل أو الأنحدار ملائماً لتدفق يتراوح ما بين 0,3 الى 5 ل/ثا.

نظرا للخصائص الطبغرافية في أبلسة فإن نظام الفقارة به يصنف ضمن "فقارة الوديان"؛ وهذا النوع من الفقارة يتميز بجمعه لمياه الواد، ويتراوح في المتوسط بصفة عامة 1500م تضم سلسلة من الآبار المحفورة في طبقات الطمي المشكل من الرمل الخشن والطين، وهي فقارة مؤقتة تعمل في فترة رطوبة الأرض مستغلة المياه الجوفية بالواد (Inféroflux). وتكون البئر الرئيسية (إغف Ûraff بالتارقية، الرأس بالعربية) وبقية الآبار محفورة في المجرى الرئيسي للواد في طبقات الرمل، والطين، والسلت. وهذا النوع أكثر عرضة للفيضانات، وإنجراف التربة، بحيث تغطي فتحات التهوية بطمي الواد خلال حملته (Rimini and al, 2010).



الشكل رقم (01): مخطط إجمالي لنظام الفقارة في أبلسة

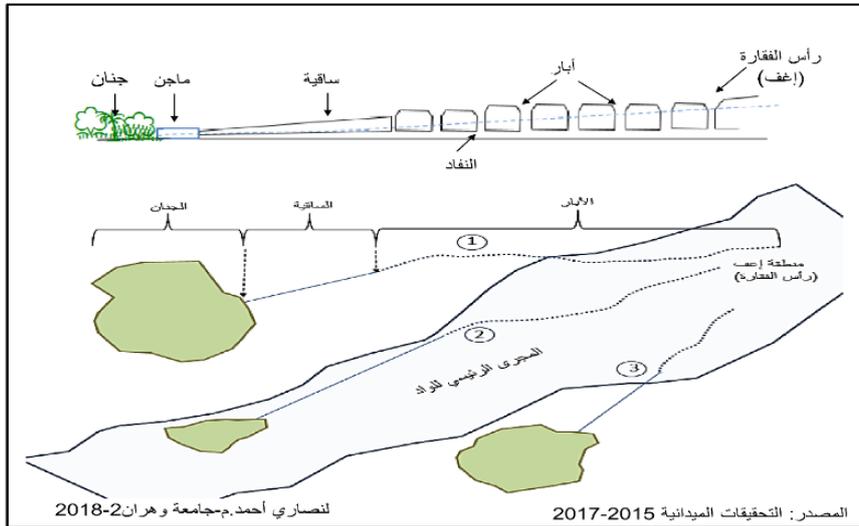
ثانيا: أنماط الفقارة في أبلسة

إنّ الدراسة الميدانية التي قمنا بها بحثنا عن ملامح نظام الفقارة في منطقة أبلسة أظهرت أنّ المنطقة تتميز بنمط خاص نظرا للطبيعة الجيولوجية والجيومورفولوجية للأهقار. حيث يتخذ من مجاري الوديان محوره الرئيسي إنطلاقا من منطقة الرأس منبعها له، وتكون هذه الأخيرة ذات طبقة جوفية مهمة في المناطق المرتفعة من الوداد. وتتميز ثلاث أنواع من نظام الفقارة في أبلسة حسب صلابة التربة:

-النوع الأول: هو النوع الطويل والخارج من مجرى الوداد؛ والذي يتميز بتربة طينية سهلة الحفر تكون قد تكونت على حواف الوداد وفي مجراه الكبير خلال عمليات الترسيب المتتالية عبر الزمن. ويضم هذا النوع عدد كبير من الآبار، ويمتاز أيضا ببعده الساقية عن المجرى الرئيسي مما يقلل الضرر اثناء الفيضان.

-النوع الثاني: في هذا النوع كل عناصر النظام تقع في المجرى الرئيسي للوداد (الآبار، الساقية، الماجن، أبادو، مقالب، والقمامين)، وذلك يعود إلى استغلال البعض للأراضي الخصبة المرتفعة في وسط مجرى الوداد، غير أن هذا النوع يتعرض للردم في فترات الفيضانات مما ينجر عنه إعادة صيانتة أو شقه من جديد.

النوع الثالث: هو شبيه الأول غير أن التربة تكون قاسية، وتكون عادة من الصخر الرملي خارج المجرى الرئيسي للوادي، ما يستدعي شق ساقية أو قناة طويلة في التربة الصلبة نحو البساتين، وهذا النوع أيضا يحتاج إلى صيانة دائمة في فترات الأمطار الغزيرة نتيجة ملء ساقيته بالأتربة المنجرفة مع السيول.



الشكل رقم (02): رسم تخطيطي لنظام الفقارة في إقليم الأهقار

ثالثا: أطلال فقارة أبلسة الزائلة

أصبحت أبلسة بعد ظهور نظام الفقارة في الأهقار إحدى المراكز العمرانية ذات الطابع الفلاحي. وذلك نتيجة وجود فئة كبيرة من المزارعين الذين ورثوا تقنيات الزراعة والري عن أسلافهم الوافدين في مطلع القرن العشرين. وكانت عملية شق الفقارات تقوم على المشاركة أو ضمن نظام الخماسة، فكان التوارق يمتنون تجارة التقايط عن طريق القوافل أو الرعي، ويزودون الحراطين بالمؤن والأدوات اللازمة لشق الفقارة كمظهر للمشاركة في أحقية إستغلال المياه في ري البساتين، أو تقدم كميات من المحاصيل للحراطين كأجور عن عملية الشق (Gast, 1969,p.29).

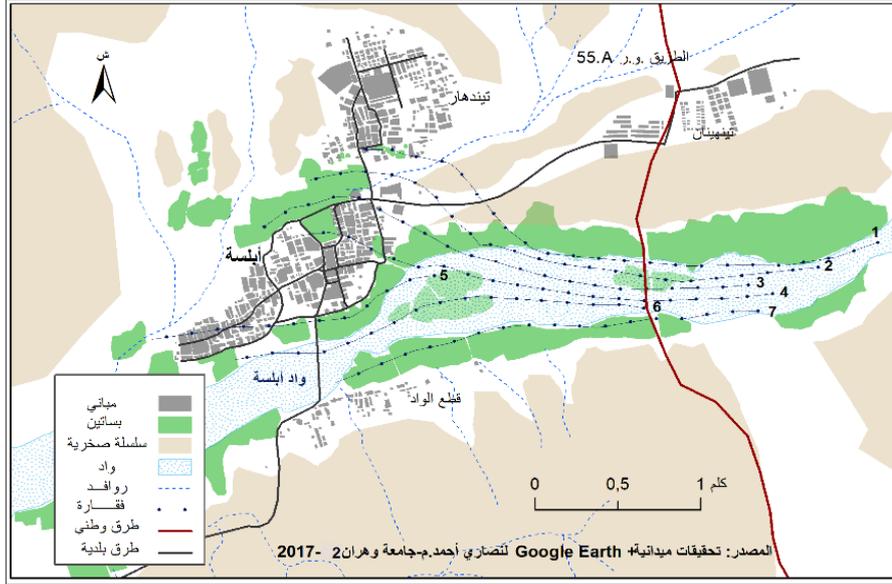
وفيما يخص مميزات فقارة أبلسة، على غرار النمط الذي يشتهر به الأهقار (فقارة الواد) " يلزم شهر أو شهرين لشق فقارة واحدة بعض منها في أبلسة ذات طول 6 كلم، وبئر الرأس ذو عمق يتراوح بين 10 و12م" (Claude,1955 ;p82).

الجدول رقم (01): فقارات أبلسة في الفترة الممتدة بين 1877 و1970.

الرقم	إسم الفقارة	فترة العمل	الحالة	المجموع
1	الشرفة	بين 1877 و1970	زالت	سبعة فقارات (07)
2	ترماست			
3	دغ غالي			
4	إمغاد			
5	التوارق			
6	الزاوية			
7	تين هينان			

المصدر: التحقيقات الميدانية في أبلسة 2016-2017

وفق التحقيقات الميدانية التي قمنا بها في أبلسة، فإن هنالك سبعة (07) فقارات: الشرفة، ترماست، دغ غالي، إمغاد، التوارق، الزاوية وتين هينان. تلاشت أغلبها بسبب التوسعات العمرانية والفلاحية، إضافة إلى الفيضانات وذلك بعد العزوف عن صيانتها نتيجة التحولات السوسيوإقتصادية التي طرأت على التجمعة غداة الثورة الزراعية. ونكاد لا نجد غير بعض الأثار في كل من فقارة الشرفة، وفقارة ترماست في الشمال الشرقي لتجمعة أبلسة، وذلك في الأماكن التي لم يستطع السكان استغلالها لا في الزراعة ولا في العمران كالمندحات الصخرية.



الخريطة رقم (01): آثار فقارات أبلسة في الفترة الممتدة بين 1877 و 1970

كانت فقارات أبلسة كثيرة النشاط بفعل كثافة الطبقة الاجتماعية للمزارعين، التي عملت على إستغلال مياه الفقارة لسقي المنتجات المغروسة في الواد، ومنها: الحبوب (القمح، الشعير، الذرة)، والبقوليات (الفاصولياء بعدة أنواع)، الخضر (البصل، الجذر، البنجر السكري، اللفت، البطاطا، الخس، الفلفل، القرعة...)، والفواكه والأشجار المثمرة (البطيخ، الدلاع، الرمان، المشماش...) والأعشاب الطبية (النعناع، القصير، الكمون...)، والحشائش المستعملة في تربية الأنعام كالبرسيم. كما كانت تستغل الحيوانات في عمليات الري وجلب الماء كالثور، والجمل (Bernus and al, 1989, p.97) في السقي عن طريق "تانوت" (بئر).

رابعا: أسباب زوال نظام الفقارة في بلدية أبلسة

يشهد نظام الفقارة تدهورا كبيرا من خلال كل الدراسات التي أقيمت على أنظمة الري التقليدية بالصحراء الجزائرية، ولم يتبقى منها الآن إلا أطلال في بعض مناطق الأهقار، بحيث تلاشت في التجمعات

الحضرية التي كانت مراكز فلاحية في مطلع القرن العشرين مثل حالة أبلسة. وتعددت الأسباب وراء تدهورها بين الظروف الطبيعية والعوامل البشرية خاصة التركيبية الاجتماعية لفئة المزارعين.

أ- الأسباب الطبيعية: يعدّ نظام الفقارة في الصحراء الجزائرية أهم العناصر التي تضمن استدامة الواحات وتطورها . (Bisson 1999 and Bisson , 2003,p.342) وتمثل عملية شق الفقارة من أشق الأعمال التي يقوم بها الحراطين ، فهي تحتاج تنسيق كبير بين المالكين والعمال الخبراء (Cote , 2012,p.41) في إستغلال العناصر الطبوغرافية لأحسن جريان للماء نحو البساتين ، بحيث قد يصل طولها إلى عشرات الكيلومترات، وتتكون من مئات الأبار، " ويمكن تصور مدى الجهد والوقت المبذولين في حفر فقارة متوسطة طولها أربعة كيلومترات، وعمقها نحو أربعين قدما في المتوسط، لها فتحات للتهوية كل عشر أمتار، إذ استغرق حفرها نحو 48 ألف ساعة من ساعات العمل (4800 يوما)، وهذا يعني أن مئة وخمسون رجلاً على الأقل كانوا يقومون بالعمل لمدة سنة كاملة للحصول على كمية محدودة من الماء" (السويدي، 1986؛ ص 80). غير أن هذه المشقة لها علاقة طردية بطبيعة التضاريس، إذا تتميز منطقة أبلسة مقارنة مع باقي المناطق بنمط نظام الفقارات في الوديان، التي تتميز بمشاشة طبقاتها التي تكون عادة من الرمل والطين مع قلة عمق مستوى الماء، بالتالي قلة المشقة في عملية الشق الأولى، غير أن مشقة الصيانة تكون كبيرة نظراً لهشاشة التربة في الواد، بحيث تزداد بعض الأبار بفعل حمل الواد في مواسم الأمطار.

بعد مرور فيضان كل موسم يقوم المزارعون في شق فقارة جديدة في مجرى الواد (Rimini and al,2013). وهذا يبرز صعوبة استعمال هذا النظام في ري البساتين التي يزداد عددها بزيادة عدد السكان، بحيث يلجأ المزارعون إلى شق فقارتين تقريبا لكل مجموعة من البساتين في السنة. وبالرغم من أن فترة عودة الفيضانات قد تكون طويلة بعض الشيء، إلا أن المياه الجوفية قد تكون نفذت ما يلزم على المزارعين إعادة حفر فقارة جديدة، لذا فهم يختارون الأماكن البعيدة عن الفقارة القديمة، لأن اقتراب الأبار والقنوات يعرضها للإهيارات المتكررة.



الصورة رقم (01): أطلال ساقية فقارة دغ غالي في أبلسة

المصدر: أحمد مختار لنصاري، التحقيقات الميدانية أفريل 2017

ب- الأسباب البشرية: على غرار الأسباب الطبيعية التي أدت إلى زوال نظام الفقارة في منطقة أبلسة، تبدو الأسباب البشرية هي العامل الرئيسي في إندثار هذا النظام العتيق لري المزارع في المنطقة " هنالك عوامل إجتماعية أكثر تعقيداً متعلقة بتاريخ تطور مجتمعات الواحات، وصيانة الفقارة الحية أو إعادة إحياء الميتة مرة أخرى لا يكون إلا عن طريق يد عاملة محترفة مجلوبة بواسطة تجار القوافل، وهذا أصعب، لذا وجد ملاك الفقارة أنفسهم عاجزين امام إيجاد اليد المؤهلة لصيانتها بعد إلغاء نظام العبودية من قبل الإدارة الإستعمارية في مطلع القرن العشرين ميلادي (Otmane,2010 ;p134) ". إنّ عملية صيانة الفقارة كانت تتميز ببعض الخصوصيات مقارنة بعملية التوزيع في أقاليم قورارة، توات، وتيديكلت، بحيث أنه إضافة إلى العمل الجماعي للحراطين في شقها (Otmane and Bendjelid,2018) وكان كل عامل يؤجر على عملية المشاركة في شق أبار جيدة او صيانة أبار قديمة عن طريق حصوله على ما يقارب 7 كلغ من القمح (Gast, 1969, p.30). ومن خلال ما استنتجناه في منطقة أبلسة، أن للديناميكية

العمرانية دور كبير في القضاء على نظام الفقارة ، بحيث توسعت التجمعات السكانية على حساب الأراضي التي كانت مجال للفقارة. كما أن الدور الكبير في العزوف عن صيانتنا وإعادة شقها يعود إلى التحولات الاجتماعية العميقة التي مست المجتمع الأهقاري، من توارق، وحرطين، ومرابطين فيما يخص الأدوار في خدمة الأرض التي كانت تخضع لنظام الطبقات (Bellil,2008,p.141 et Blin,1990,p.231) وذلك ما أبتته الدراسات التي أجريت على سبب تدهور نظام الفقارات بالجنوب الغربي الجزائري. (Ghodbani and al,2017) فهذه التحولات التي بدأت بتحرير العبيد عند التوارق من قبل السلطة بعد الإستقلال، وتفاقت مع إكتشاف البترول في بداية الخمسينيات ما أدى بإلتحاق مجموعات من المزارعين الحرطين بالعمل بأجر في ورشات حفر آبار البترول تاركين ورائهم العمل الزراعي في الواحات (السويدي، 1986، ص159)، التي سرعان ما شهدت زيادة ديمغرافية سريعة، وتتحول إلى تجمعات عمرانية مستقطبة للبدو في ظل التطور الإداري لها (Bessaoud and Montaigne,2009). هكذا أصبح نظام الفقارة في أبلسة من الأشياء الأثرية بعد انقراض الأيدي العاملة في شقها، وصيانتها. وما زاد الوضع سوء ظهور الثورة الزراعية في مطلع السبعينات بحيث ساهمت في القضاء على نظام الفقارات بالمنطقة عبر نزاع التوارق والحرطين على الأراضي بعد قانون الأرض لمن يخدمها، الذي حول للحرطين الحصول على الأراضي التي كانوا يعملون بها عن طريقة الحماسة من جهة، وبداية ظهور المضخات التي تعمل بالطاقة عن طريق المساعدات التي كانت تقدمها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي من جهة أخرى (Bessaoud, 2008)، " فقبل الخضوع لقوانين السلطة الجديدة نظم التوارق من دغ غالي (Dag Ghali) وأنجو أن تهلي (Andjo n'Tehalé) غارة في ماي 1963 في أوتول (20 كلم من تمنراست) ضد مجموعة من المزارعين (الحرطين وقدماء المزارعين) الذي قرروا استغلال الفقارة بحرية"(Gast, 1998 ;p13).

الخاتمة:

خضعت منطقة أبلسة إلى تحولات كبيرة نتيجة لتغير أنظمة الري، فلقد ازدهرت هذه المنطقة إبان فترة استعمال التقنيات القديمة لسقي المزروعات. خاصة نظام الفقارة الذي كان يمتاز بنمط فقارة الأودية التي تستغل المياه الجوفية للمجري المائية أو ما يسمى بطبقة الإغتراف البازلتية (Inféroflux). ويتميز هذا

النمط بمشاشة التربة وكثرة تعرض الأبار للإختيار ما يسبب في زوال الفقارات، وذلك نتيجة للفيضانات المتعاقبة في مواسم تساقط الأمطار بالمنطقة. كما أنّ زيادة الكثافة السكانية لتجمعة بأبلسة رافقتها زيادة في الطلب على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في الوديان، ما أدى بزيادة المساحات الزراعية المنتجة. هذه التحولات ألقت بثقلها على نظام الفقارة في المنطقة، إذ تأثر هذا الأخير بالديناميكية العمرانية عن طريق توسع الإطار العمراني على حساب الفقارات من جهة، والحاجة إلى تقنيات ري حديثة لسقي مساحات كبيرة بدون جهد عضلي كبير من جهة أخرى. هذه العوامل إضافة إلى تغير الأدوار السوسيواقتصادية في المجتمع الأهقاري كانت الأسباب المباشرة لزوال أنظمة الري التقليدي بأبلسة.

Conclusion :

The region of Abalessa underwent major shifts because of changing irrigation systems. Especially the Foggara System, which was characterized by the pattern of the valleys vertebrae that exploit the groundwater of the waterways or the so-called basalt drainage layer (Inféroflux). This pattern is characterized by the fragility of the soil and the high exposure of wells to collapse, causing the demise of Foggara, because of successive floods in the rainy seasons in the region. The increase in the population density of the Abalessa community was accompanied by an increase in the demand for the use of arable land in the valleys, which led to an increase in productive agricultural areas. These shifts weighed on the region's Foggara System, as the latter was influenced by urban dynamics by the expansion of the urban framework at the expense of Foggaras, on the one hand, and the need for modern irrigation techniques to irrigate large areas without significant muscle effort on the other. These factors, together with the changing socioeconomic roles in Ahaggar society, were the direct causes of the demise of the traditional irrigation systems in Abalessa.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- 1- بسعود، عمر، الفلاحة في الجزائر؛ من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، إنسانيات، العدد 22، 2003، ص-ص 9-38.
- 2- السويدي، محمد. 1986. بدو الطوارق بين الثبات والتغيير، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 3- بوشارب، عبد السلام. 1995. الهقار أمجاد وأنجاد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للطبع والنشر.

- 4-زوزو، رشيد. 2008. "الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008"، اطروحة دكتوراه دولة في علم إجتماع تنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر .
- 5-عياش، خديجة. 2011. " سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 " ، رسالة ماجستير في العلوم ، جامعة الجزائر، الجزائر.

References in Arabic:

- 1-Al-Souaidi, M. 1986. The Tuareg Bedouins between Stability and Change, Algeria: National Book Foundation.
- 2-Ayach, K. 2011. Agricultural Development Policy in Algeria, Study of the National Plan for Agricultural Development 2000-2007. Master of Science, University of Algiers, Algeria.
- 3-Bassoud, O. Agriculture in Algeria; From Agricultural Revolutions to Liberal Reforms (1963-2002). Humanities, No. 22, 2003. 9-38.
- 4-Bouchareb, A. 1995. Heggat Amjad and Anjad, Algeria: National Printing and Publishing Corporation.
- 5-Zozo, R. 2008. Rural Migration in the New Social Transformations in Algeria, 1988-2008. Ph.D. Dissertation in Sociology of Development, University of Mentouri Constantine, Algeria.

References in French

1. Bellal, SA, Hadeid, M, Ghodbani, T. Dari, O. 2016. Access to groundwater and transformations of the oasis space: the case of Adrar (Sahara of South-West Algeria), Cahiers de Geography of Quebec, Vol. 60, No. 169.29-56.
2. Bellil, R. 2008. Mutation Touaregs, Algiers: SNRPAH.
3. Bendjelid, A., Brule, J.C., Fontaine, J. 2004. Planners and Developers in Algeria. Paris: The Harmattan.
4. Bernus, E. Bernus, S. 1989. Touaregs, coll. CAIRN. Paris: the Harmattan.
5. Bessaoud, O, Moutaigne, E. 2009. What responses to poor agricultural development? Analysis of past and present agricultural policies. Mediterranean Options and French Agency for Development. Perspectives of agricultural policies in North Africa. Series B # 64.
6. Bessaoud, O. 2008. Rural Organizations in the Maghreb, Rural Economy [Online], 303-304-305 | January-June 2008, posted on June 30, 2010, accessed October 11, 2019. URL:

<http://journals.openedition.org/economierurale/487>; DOI: 10.4000 / economicurale.487

7. Bisson, J. 1999. Gourara, Encyclopedia Berber, n ° 21.1-14.
8. Bisson, J. 2003. The Sahara: myths and realities of a coveted desert. Paris: the Harmattan.
9. Bitat, B. 2013. Water in Tamanrasset; management of a shortage, memory of magister in spatial planning, University of Constantine1, Constantine, Algeria.
10. Blin, L. 1990. Algeria from the Sahara to the Sahel. Paris: Harmattan.
11. Claude, B. 1955. The Hoggar. Paris: Arthaud.
12. Cote, M. 2012. Saharan Signatures, Territory seen from the sky. Marseille: PUP-Aix-Marseille University.
13. D.P.A.T 2017. Statistical yearbook of the wilaya of Tamanrasset.
14. Dida, B. 2004. The regions of Ahaggar and Tassili n'Azejer, Algeria: ANEP.
15. Dragesco, J.A. 1993. Wildlife in the Sahara. Paris: Delachaux and Niestle.
16. Gast, M. 1969. Feeding populations of the Ahaggar ethnographic study. Paris: Graphic arts and crafts.
17. Gast, M. 1998. Foggara, Encyclopedia Berber, n ° 19.1-15.
18. Marouf, N. 2010. Water, earth, men, past and present of Western oases (Algeria), 2nd ed. Paris: the Harmattan.
19. Otmane, T, Bendjelid, A. 2018. Small family farms in the western oases of the Algerian Sahara: status and future, EMAM Papers [Online], 30 | 2018, posted on 02 May 2018, accessed 11 October 2019. URL: <http://journals.openedition.org/emam/1488>; DOI: 10.4000 / emam.1488
20. Otmane, T. 2010. Agricultural development and rural dynamics in the Touat, Gourara and Tidikelt (Algerian Sahara), PhD thesis in geography, University of Oran, Oran, Algeria.
21. Remini, B. Achour, B. Kechad, R. 2010. The Foggara in Algeria: A World Hydraulic Heritage, Journal of Water Science, Vol. 23, No. 2.105-117.
22. Rimini, B., Achour, B. 2013. The foggaras of Ahaggar: disappearance of a hydraulic heritage, Larhyss Journal, n ° 14.149-159.
23. Sanlaville, P. 1957. The culture centers of Ahaggar. Geography Review of Lyon, vol. 32, No. 4. 333-341.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Mutation des observables discursifs du genre dans l'espace virtuel, une
représentation ethnonumérique de soi ¹**

Dr. Soumya chebli, Maître de conférences "A"

Université Abbes Laghrour, Khenchela, Algérie.

cheblisoumya@yaho.fr

Date de transfert: 03/12/2019. Date d'arbitrage: 08/12/2019. Date d'acceptation: 09/12/2019

Résumé

Cette contribution s'inscrit dans le cadre d'un projet de recherche universitaire qui vise à étudier la manifestation et la spécificité de la représentation de soi dans l'espace virtuel à travers les mutations des observables discursifs dans l'environnement numérique. Dans cet article, nous aborderons l'influence des représentations socioculturelles sur les modes de transposition de l'identité sociale sur le web. Nous mettrons, aussi, en évidence les spécificités des observables discursifs natifs de l'environnement numérique.

Mots-clés : identité virtuelle, identité sociale, représentations socioculturelles, observables discursifs

**Mutation of discursive observables of gender in virtual space, an
ethnonumerical representation of oneself**

Dr. Soumya chebli, Lecturer "A"

Abbes Laghrour University, Khenchela, Algeria

Abstract

This contribution is part of a university research project that aims to study the manifestation and specificity of self-representation in the virtual space through the mutations of discursive observables in the digital environment. In this article, we will discuss the influence of socio-cultural representations on the modes of transposition of social identity on the web. We will also

¹ Cet article est une version révisée et augmentée d'une communication intitulée « **Identité virtuelle des jeunes algériens : Représentations socioculturelles des observables discursifs.** » prononcée lors XXVIIe Colloque AFUE, Séville, Espagne les 09, 10 et 11 mai 2018.

highlight the specificities of native discursive observables of the digital environment.

Keywords : virtual identity, social identity, socio-cultural representations, discursive observables

Introduction

Dans « un environnement hybride, à la fois numérique et non numérique, en ligne et hors ligne » (Lévy 2013, cité par Vial), la représentation de soi conditionne l'existence sur l'interface du web 2.0. Cette nouvelle forme d'existence transforme les observables discursifs et donne naissance à de multiples interrogations d'ordre méthodologiques. Notre contribution s'inscrit dans une démarche qui tente d'interroger ces observables natifs de l'environnement numérique et les transformations ethnographiques qui en découlent. En 2009 Pleadel, explique que l'espace participatif et interactif, notamment les réseaux sociaux, ne sont pas considéré comme :

Une simple juxtaposition d'individus isolés, mais une véritable structure sociale qui repose sur la cohésion de ses membres : À l'intérieur de la communauté, par le partage d'usage de langue, de symbole, d'affect... Vis-à-vis de son extérieur, en une logique manichéenne où s'opposent un « eux » et un « nous ». C'est le rapport du « nous social » au « nous virtuel » qui nous intéresse, ici.

Dans la conception qui est la nôtre, le « nous virtuel » composé de « moi virtuel multiples » naissant du web, est un continuum du « moi social ». Nous supposons, également, que les identités ancrées dans la conscience collective des individus sont transposées sur le web à travers des observables discursifs via des modes de représentation multiples. Notre propos évolue, donc, vers la caractérisation de la communauté ethnonumérique à travers les observables énonciatifs.

Afin d'atteindre cet objectif et de comprendre la diversité des représentations socioculturelles à l'origine des choix identitaires des jeunes algériens sur les réseaux sociaux, notamment, Facebook, le réseau le plus utilisé en Algérie et dans les pays maghrébins, nous enquêterons auprès de jeunes étudiants universitaires dont l'âge varie entre 20 et 23 ans. Nous procéderons, ensuite, à l'analyse des observables énonciatifs natifs de ce réseau social. Cette analyse, débouchera, souhaitons-le, sur une classification des taxèmes afférents à l'identité ethnonumérique des jeunes algériens.

Cependant, avant d'exposer les résultats de l'enquête obtenus jusqu'à lors, il est important de revenir sur quelques notions théoriques nécessaires à l'analyse et l'interprétations des données de l'enquête. D'emblée, il y a lieu de souligner que nous nous inscrivons dans une analyse socio langagière de la représentation de soi dans l'espace virtuel. Dans ce cadre, nous exposerons principalement les fondements théoriques de la sociologie de la communication numérique.

1. Cadre théorique et conceptuels

Les recherches menées récemment en sociologie de la communication s'accordent pour dire que l'identité numérique prolonge la conception traditionnelle de l'identité. Dans un article intitulé « L'identité numérique entre secret, visibilité... et régulation », Olivier Desouches, subdivise l'identité numérique en trois pôles

Les trois pôles de l'identité à l'ère numérique

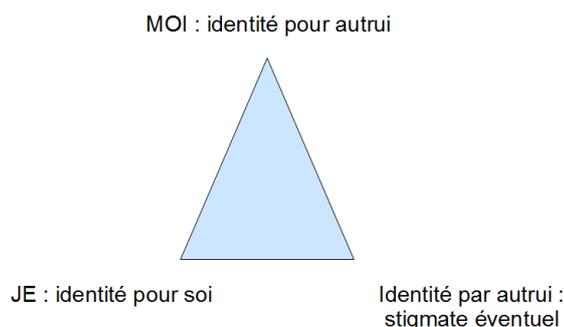


Figure 1. Olivier Desouches, 2019

Dans stigmaté Goffman met en évidence la relation « identité sociale réelle » et « identité sociale virtuelle ». Pour lui, identité virtuelle et identité sociale réelle sont complémentaires dans la mesure où c'est le « caractère attribué à l'individu, nous le lui imputons de façon potentiellement rétrospective, c'est-à-dire par une caractérisation « en puissance », qui compose une identité sociale virtuelle. ». Goffman propose les distinctions suivantes :

1. Identité sociale : « Lorsqu'un inconnu se présente à nous, ses premières apparitions ont toutes chances de nous mettre en mesure de prévoir la catégorie à laquelle il appartient et les attributs qu'il

possède, son « identité sociale », pour employer un terme meilleur que celui de « statut social », car il s’y inclue des attributs personnels tel que l’« honnêteté », tout autant que des attributs structuraux comme la « profession » »

2. Identité personnelle : « La notion d’identité personnelle est liée à l’hypothèse que chaque individu se laisse différencier de tous les autres, et que, autour de ces éléments de différenciation, c’est un enregistrement unique et ininterrompu de faits sociaux qui vient s’attacher, s’entortiller, comme de la « barbe à papa », comme une substance poisseuse à laquelle se collent sans cesse de nouveaux détails biographiques. »
3. Identité pour soi : « L’identité pour soi est avant tout une réalité subjective, réflexive, nécessairement ressentie par l’individu en cause »
4. Identité pour autrui : « L’identité personnelle et sociale d’un individu ressortissent au souci qu’ont les autres de le définir. »

C’est justement ces deux dernières définitions qui ont été largement reprises dans les recherches en sociologie de la communication numérique afin de déterminer les frontières entre identités numérique et identité réelle comme l’atteste le schéma représenté dans la figure 1 et les travaux de Moron et Fanny exposée ci- après.

Pour Philippe Moron, l’identité virtuelle se décline en identité numérique, virtualisée et immatérielle dans l’ordre logique suivant :

1. L’identité numérique ; il s’agit de la représentation technique de la personne et de ses actes dans le cyberspace ; elle est la plus proche de la personne réelle, traduisant ses actes en données numériques (adresse IP, données de connexion).
2. L’identité “virtualisée” ; elle consiste en une projection de l’identité réelle dans le monde virtuel, assumée ou non par son titulaire. Elle est donc constituée de données identifiantes réelles (nom, prénom, âge, orientation sexuelle, opinions, centres d’intérêt...).
3. L’identité immatérielle ; ici, l’identité virtuelle est volontairement sans rapport avec l’identité réelle. La virtualité est alors absolue. L’anonymat refoulé cède le pas à la dissimulation sur le réseau ; l’internaute bénéficie du confort d’une identité fabriquée de toutes pièces, frauduleuse ou idéalisée¹⁰, telle celle de l’avatar de jeu vidéo.

Chez Moron, contrairement à l'identité virtuelle qui se caractérise par la multiplicité, l'identité réelle se caractérise par son unicité.

Selon Georges Fanny, l'identité virtuelle et identité réelle s'entrecroisent dans le sens où l'identité virtuelle au même titre que l'identité réelle se base sur la différence par rapport à autrui. Toutefois, dans « Représentation de soi et identité numérique. Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0 », elle précise que : « Dans le réel, le corps donne d'emblée existence à la personne, lui permettant de se manifester aux yeux des autres et ainsi de construire son identité par différenciation. À l'écran, la personne doit prendre existence : si elle n'agit pas et ne laisse pas de traces d'elle-même, elle est invisible pour un autre. Cette nécessité de prendre existence en laissant des traces est un changement radical du paradigme de l'identité. »

Dans ce cadre, Fanny distingue scinde l'identité numérique en deux identités ; identité déclarative et identité agissante comme suit :

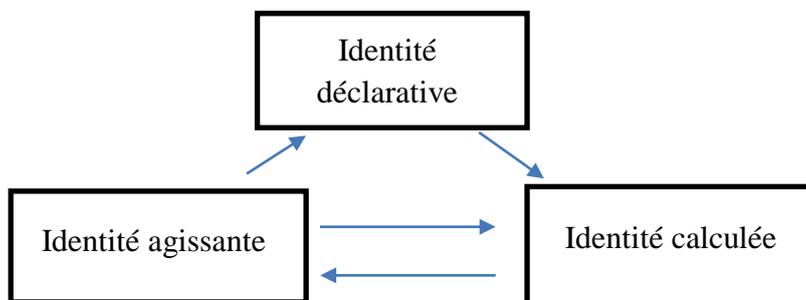


Figure 2 : l'emprise représentationnelle du système source : F. Georges 2008

1. Identité déclarative : L'identité déclarative est une description de la personne par elle-même. D'une catégorie de logiciel à l'autre, cette identité varie en termes de réalisme et de quantité
2. Identité agissante : L'identité agissante s'est développée avec le web 2.0. Elle diffère de l'identité déclarative : trace temporaire d'une autre action, elle se compose de la mention des activités communautaires ou personnelles dans le monde virtuel
3. Identité calculée : Troisième composante de l'identité, l'identité calculée se compose de variables produites un calcul du système. A la différence de l'identité déclarative, l'identité calculée n'est pas renseignée par l'utilisateur ; à la différence de l'identité agissante, elle n'est pas le produit immédiat de son activité.

Fanny précise que l'identité numérique « dans Facebook est moins conditionnée par l'identité déclarative que par les identités agissante et calculée, qui valorisent équitablement les utilisateurs cachés comme les hypers visibles : l'identité déclarative, dans Facebook, n'est pas distinctive comme elle l'était dans le web 1.0. » (Fanny, 2009)

En 2012, Fanny publie un article intitulé : « Avatars et identité » revient sur l'évolution de la définition de la notion d'avatar et différencie l'avatar-marionnette, l'avatar-masque et l'avatar-mouvement. L'avatar est défini comme étant un « système de signes qui se substitue au corps dans les mondes virtuels : il enferme les enjeux de la téléprésence. » (Fanny, 2012). Elle conclut son article par la déclaration suivante : « Décentralisée et multiple dans les premiers mondes virtuels, l'identité numérique s'est recentrée avec le phénomène de documentarisation de l'identité numérique (Ertzscheid, 2009) au point que les frontières entre l'identité du joueur et l'identité du personnage deviennent très incertaines dans les derniers jeux. Qu'il soit un avatar-masque (Mafia Wars), un avatar-marionnette (Farmville) ou encore un avatar-mouvement, il est lié au compte personnel de l'utilisateur, dans lequel il se présente sous son identité réelle. » (Fanny, 2012).

2. L'enquête

Notre enquête, s'inscrit dans le cadre d'un projet de recherche universitaire qui envisage de mesurer et de comprendre

1. L'influence de l'identité sociale sur l'identité virtuelle,
2. Les modes de transposition de l'identité sociale sur le Web,
3. Les modes de « Représentations de Soi » sur le web choisis et utilisés à travers les observable discursifs,
4. Comment la « Représentation de Soi » sur le web a transformé les observables discursifs,
5. Quelle est la nature des observables discursifs natifs du web.

Afin de mener à bien notre enquête nous avons procédé en deux temps :

Une enquête par un questionnaire composé de 10 questions semi-ouvertes a été menée. Le questionnaire avait un double objectif :

- a. une enquête descriptive
- b. une enquête causale.

Le questionnaire sera évalué auprès de 10% de la population, ensuite approuvé et distribué à l'ensemble de la population.

Recueil d'un corpus composé des avatars et des productions discursives des sujets, objets de l'enquête sur les réseaux sociaux par capture d'écran, durant les trois premières années du projet afin d'observer et de décrire les éventuelles mutations de la représentation de soi et des observables discursifs. Logiciel Snip téléchargeable gratuitement sur <https://mix.office.com/snip>.

La 2^{ème} étape avait un triple objectif : le premier était d'analyser les productions discursives sur le plan linguistique :

- Structures et types des phrases utilisées ;
- Vérifier l'innovation linguistique et ses procédés sur les plans lexical et sémantique ;
- Vérifier la co-présence de plusieurs systèmes sémiotiques.

Le deuxième était d'analyser la manifestation des marqueurs énonciatifs dans un environnement numérique et enfin, vérifier les réponses des enquêtés.

La complexité de l'enquête nous a contraints à opter pour deux types d'analyses : une analyse quantitative conjointe à une analyse qualitative. L'analyse quantitative a un double objectif. L'objectif premier est de mettre en valeur la fréquence d'utilisation des réseaux sociaux par les enquêtés. Le second est de mettre en évidence la pluralité des identités virtuelles et ou sociales sur le web. Pour ce qui est de l'analyse qualitative, il s'agit d'observer les indicateurs des représentations ethnolinguistiques afin de voir s'il existe un lien de causalité entre ces représentations et les choix de et/ou des identité(s) virtuelle(s). Il en va enfin, de la corrélation des résultats de l'analyse quantitative au contexte ethnolinguistique dans lequel évoluent nos informateurs pour en faire émerger les observables discursifs natifs de l'environnement numérique.

2. Contexte ethnolinguistique l'enquête



Figure 3. Région des Aurès

La situation linguistique de la région se caractérise par la co-présence de plusieurs langues avec une stratification des usages linguistiques variable géographiquement. La fréquence d'usage de la langue maternelle, le *Chaoui* ou une de ses variétés, de l'arabe dialectal et/ou des langues étrangères, est tributaire du critère géolinguistique zones urbaines vs zones rurales.

Il nous semble important de souligner, également, la forte influence des traditions et coutumes sur la vie quotidienne des habitants de cette région. Nous reviendrons sur l'importance de ce facteur lors de l'analyse et interprétation des résultats de l'enquête que nous avons menée.

Le questionnaire a été distribué à 49 étudiants de master 2, inscrits au département des lettres et langues françaises, faculté des lettres et des langues, Université Abbes Laghrour, Khenchela, Algérie.

Dans le cadre de notre enquête, l'âge des participants à l'enquête est une variable significative dans la mesure où la maîtrise de l'outil informatique ainsi que le taux de fréquence d'utilisation des réseaux sociaux est proportionnelle à la tranche d'âge. La moyenne d'âge des 49 enquêtés est de 23 ans et demi. Compte tenu de la composante humaine du département des lettres et langue françaises qui est majoritairement féminine sur les 49 étudiants participants à l'enquête, 40 appartenaient à la gence féminine et 9 seulement à la gence masculine.

Afin de définir le milieu ethnolinguistique d'une communauté, les études ethnolinguistiques retiennent deux critères de base. Le premier, relève des pratiques langagières observées au sein de la communauté objet de l'étude, et le second est relative à la culture de cette communauté. L'examen des pratiques langagières de notre population a révélé une situation linguistique complexe. En effet, les pratiques langagières relèvent de la co-présence du *Chaoui*, variété du berbère parlé dans la région des *Aurès* en Algérie (cf. Figure 3.), l'arabe dialectal de la région de *Khenchela*, l'arabe standard, le français. Nous avons également enregistré chez les membres de notre population une maîtrise de l'anglais.

3. Résultats de l'enquête

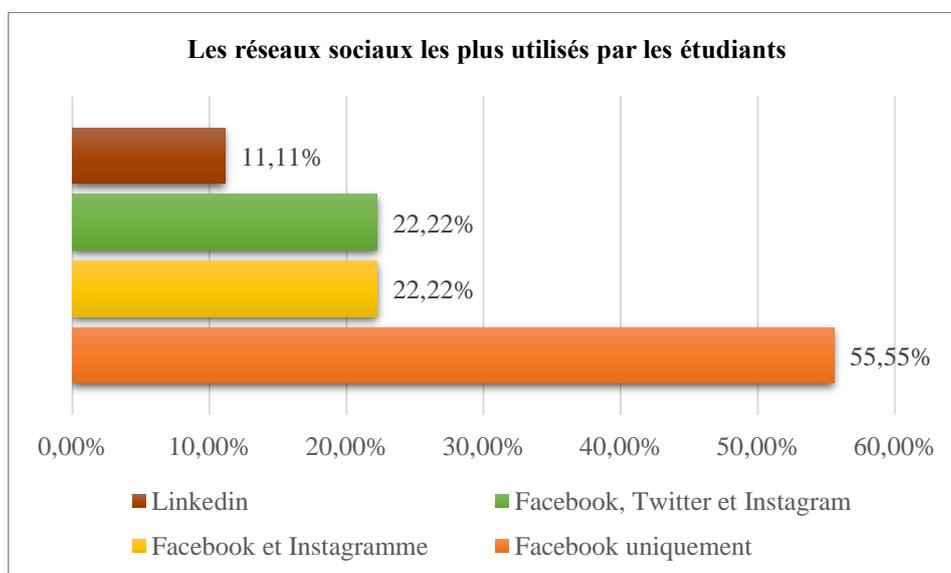


Figure 6. Histogramme des statistiques des réseaux sociaux les plus utilisés par les étudiants

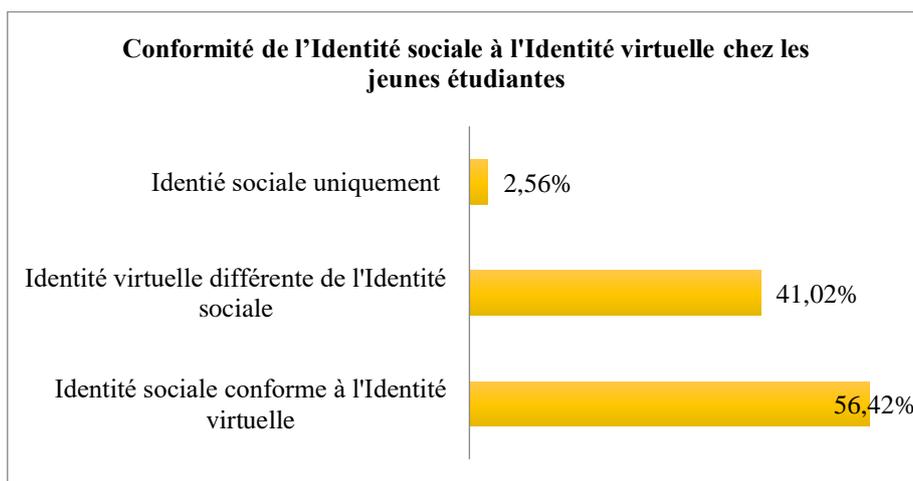


Figure 7. Histogramme des statistiques de conformité de l'Identité sociale à l'Identité virtuelle chez les jeunes étudiantes

L'observation des statistiques représentées par la figure 5, informe sur des choix identitaires partagés chez les jeunes étudiantes. Effectivement, 56,42% de nos informatrices affirment transposer leur Identité sociale sur le Web. Cette catégorie

d'étudiantes estime qu'il est « nécessaire de garder la même identité ». Les 41.02% des étudiantes qui ont choisi des identités virtuelles différentes de leur identité sociale, avancent l'argument de la discrétion. Les statistiques de cette catégorie d'étudiantes ainsi que ceux représentés par la troisième barre, de la figure 7, et qui estiment qu'elle n'a pas besoin d'exister sur le web, constituent des indicateurs des représentations ethnolinguistiques des étudiantes comme nous l'avons souligné lors de l'analyse des statistiques révélées plus haut. (Cf. commentaire figure 5)

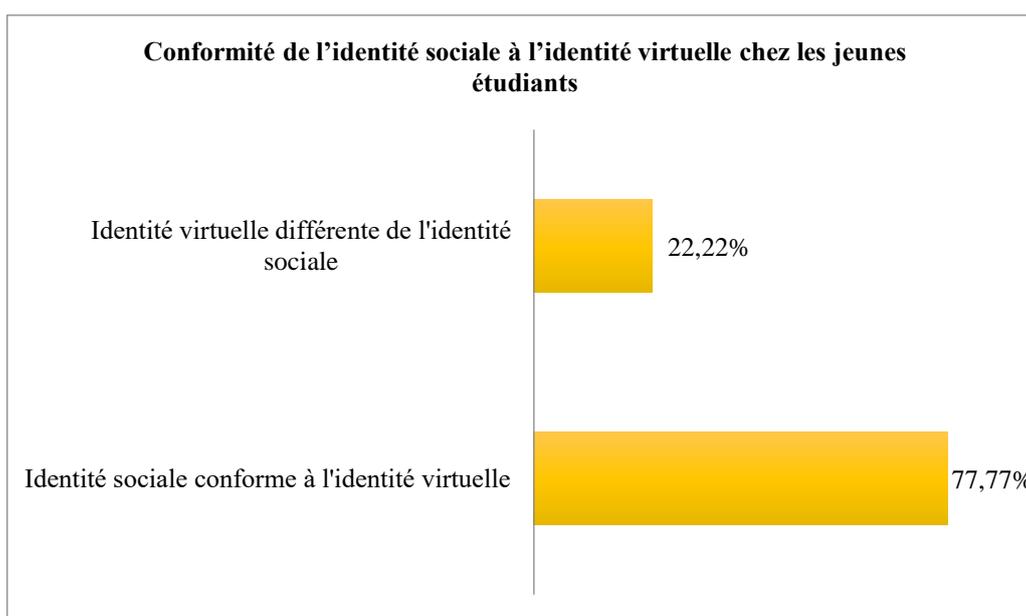


Figure 8. Histogramme des statistiques de conformité de l'identité sociale à l'identité virtuelle chez les jeunes étudiants

Chez les étudiants la transposition de l'identité sociale sur le web se fait avec moins d'hésitation. Les statistiques nous donnent raison sur la question. Plus de 77.77% des étudiants interrogés expliquent ce choix par des arguments dont la visée est l'affirmation volontaire de l'identité sociale sur le web. Nous avons collecté des justifications comme « Pour qu'on puisse me reconnaître. », « Quand je change de look, j'actualise ma photo de profil pour qu'on puisse me reconnaître. ». Les 22.22% des étudiants restants préfèrent une identité virtuelle différente de leur identité sociale. Cependant, les raisons avancées ne sont pas d'ordre socioculturel mais purement personnelles. Ces résultats corroborent, une fois de plus, l'influence des représentations ethnolinguistique sur la présence sur web dans le sens où le critère de discrétion qui caractérise nos informatrices n'est pas retenu chez nos informateurs. (Cf. commentaire figure 5).

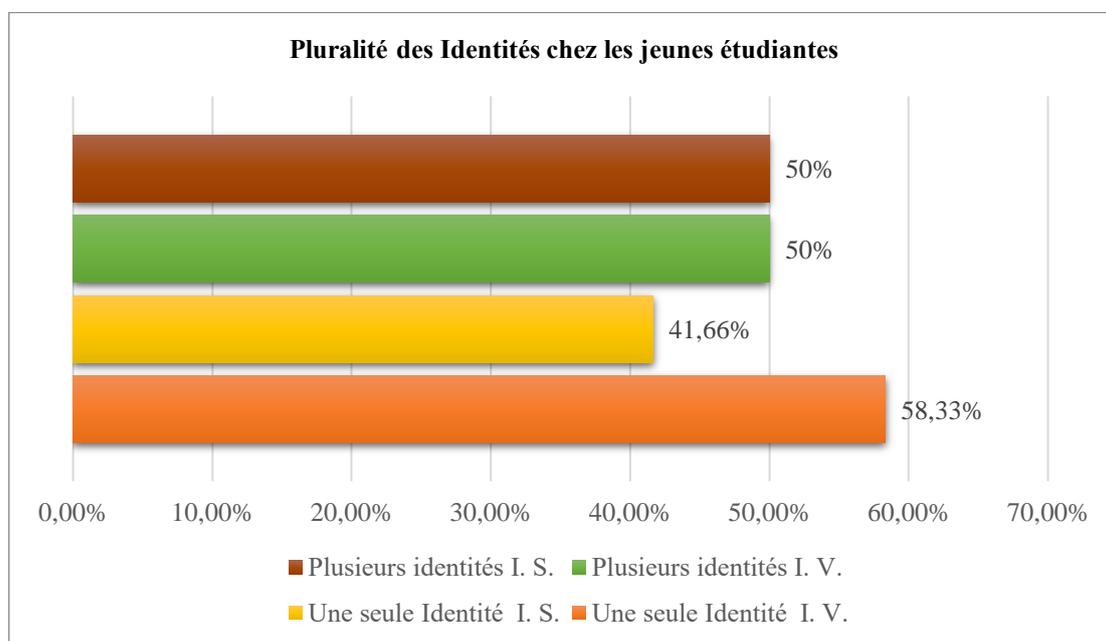


Figure 9. Histogramme des statistiques de pluralité des Identités chez les jeunes étudiantes

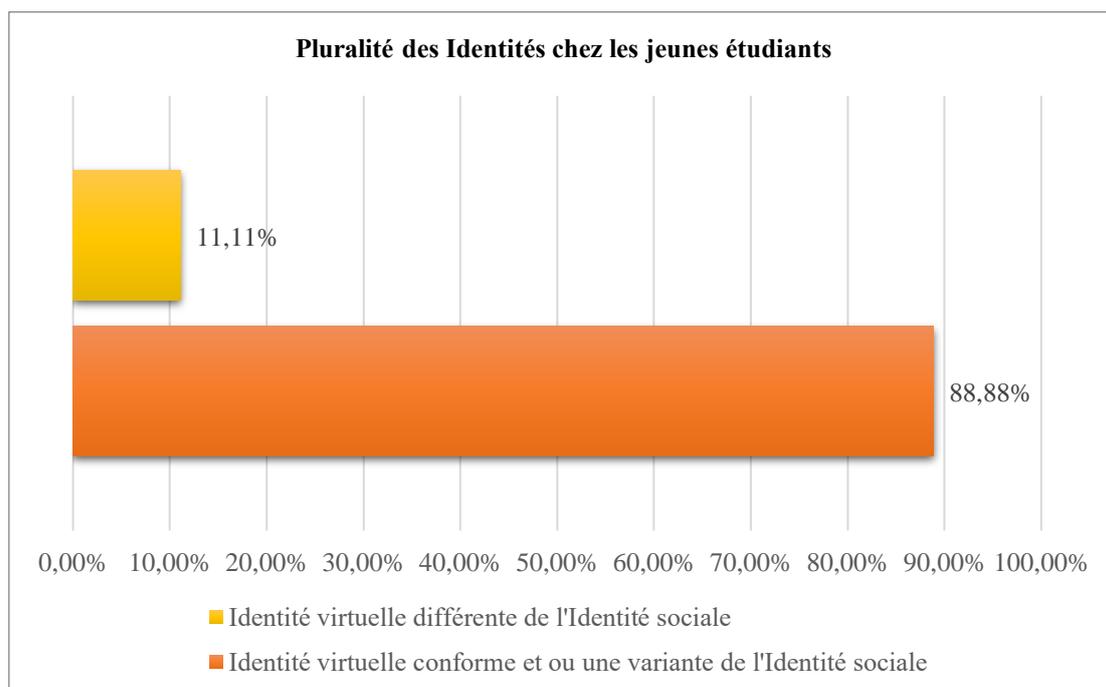


Figure 10. Histogramme des statistiques de pluralité des Identités chez les jeunes étudiants

La comparaison des statistiques figurant sur les figures 9 et 10 rend compte du poids des représentations socioculturelles sur les choix identitaires sur le web 2.0. Effectivement, les réponses des enquêtés révèlent les observations suivantes :

- Les étudiants qui ont une identité virtuelle différente de l'identité sociale ont plusieurs identités. A titre d'exemple, les enquêtées qui optent pour une photo de profil qui représentent des fleurs, la modifie au profit d'une photo qui représentent des enfants.
- Il existe des dénominateurs communs entre les différentes identités choisies par le même informateur. L'enquêté qui choisit un avatar représentant /2/une prière, par exemple, il le remplacera par un autre avatar qui renvoie à la /3/ Mecque.
- L'identité virtuelle choisie par les étudiantes qui possèdent une seule identité virtuelle ne laisse pas deviner leur identité sociale toujours dans une optique de discrétion.
- L'identité virtuelle choisie par les étudiants est identique à leur identité sociale ou s'en rapproche. Les informateurs qui choisissent leur photo d'identité comme photo de profil choisissent la photo de leur acteur ou personnage préférés comme photo de journal. Exemple :



- L'identité virtuelle choisie par les étudiants ayant des identités virtuelles différentes de l'identité sociale sont de type valorisant. Exemple. /5/Adam Smith

4. Analyse et interprétation des résultats

L'analyse et l'interprétation des résultats de l'enquête ont laissé transparaître des thématiques récurrentes lors de la représentation de soi. Il en découle des niveaux d'estime de soi différents chez nos informateurs et nos informatrices. Nos informateurs renforcent leur identité sociale et la transposent sur le web. Ils déclarent choisir comme avatar leur « photo », « un homme moustachu », « un personnage historique », « un philosophe » ou « un artiste ». Tandis que la majorité de nos informatrices évitent de transposer leur identité sociale sur le web et optent pour des avatars qui ont trait à des thématiques reconnues socialement comme étant des valeurs positives telles que la religion. Nous avons pu enregistrer des avatars qui renvoient au coran à la prière et à la Mecque. Nous avons également, observé, chez nos informatrices, des avatars qui prônent l'innocence comme l'identification à des photos d'enfant, de bébé...etc. Dans certains cas les informatrices abandonnent de leur identité sociale féminine au profit d'une identité virtuelle masculine en choisissant des prénoms masculins Ex. /6/ *Toufik Toufik*.

Il est important de noter que la représentation de soi passe par des observables discursifs de nature ethnolinguistique composites. Nous avons constaté le recours à :

- L'innovation linguistique (création de néologismes) ;
- Traits technodiscursifs (hyperlien...) ;
- L'omniprésence de référents socioculturels (croyances, religion, rapport au temps...).

Les résultats obtenus laissent entrevoir des thématiques récurrentes lors du processus d'identification virtuelle. Ces thématiques convergent toutes vers des observables discursifs constitutifs d'une contextualisation ethnonumérique. Par contextualisation ethnonumérique, nous soulignons le caractère culturel des traits technodiscursifs afférents à la représentation de Soi sur le web social, une e- réputation. Cette représentation n'est pas de nature purement linguistique mais multi sémiotique.

Conclusion

Au terme de cette analyse, nous constatons que les données statistiques récoltés corroborent notre hypothèse de recherche. Cependant, il est important de rappeler, encore une fois, que les résultats et les conclusions qui en dérivent restent partiels dans la mesure où, d'autres variables telles que la variable zone rurale / zone urbaine à titre d'exemple, rentreront en ligne de compte dans une étape ultérieure du projet et fera l'objet d'une autre publication.

Conclusion

At the end of this analysis, we find that the statistical data collected corroborate our research hypothesis. However, it is important to reiterate, once again, that the results and conclusions derived from them remain partial insofar as other variables such as the rural / urban area variable will emerge as examples. in a later stage of the project and will be the subject of another publication.

Références bibliographiques

1. DESOUCHES, O.2019. « L'identité numérique entre secret, visibilité... et régulation ». Disponible sur : <http://ses.ens-lyon.fr/articles/lidentite-numerique-entre-secret-visibilite-et-regulation>, [consulté le 30/09/2019]
2. GEORGES, F. 2005. « Stratégies d'automédiations : de la création de soi au jeu de intersubjectivités », *Actes de la conférence internationale Hypermedias, Hypertexts, products, tools and methods 2005 (H2PTM'05) : Créer jouer, échanger : expériences de réseaux*, 93-107.
3. GEORGES, F. 2006. « Immersion et métaphore de l'intériorité », *Actes de la conférence internationale Ludovia 2006 : Immersion. Toulouse: 2006. [C, in P. Mpondo-Dicka, M. Lavigne (dir.), L'Immersion.*

4. GEORGES, F. 2007. *Sémiotique de la représentation de soi dans les dispositifs interactifs. L'hexis numérique*. Disponible sur : <<http://tel.archives-ouvertes.fr>> [consulté le 12/02/2018].
5. GEORGES, F. 2008. « Les composantes de l'identité dans le web 2.0, une étude sémiotique et statistique. Hypostase de l'immédiateté », *Communication au 76e congrès international de l'Association canadienne francophone pour le savoir (ACFAS) : Web participatif : mutation de la communication, Québec, Institut national de la recherche scientifique*.
6. GEORGES, F. 2009. « Représentation de soi et identité numérique » Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0. *Réseaux 2009/2* (n° 154), pages 165 à 193, disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-reseaux-2009-2-page-165.htm>. Consulté le [30/09/2019]
7. GEORGES, F. 2012. Avatars et identité Dans *Hermès, La Revue 2012/1* (n° 62), pp 33 à 40. Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2012-1-page-33.htm>. Consulté le [30/09/2019]
8. GOFFMAN, E.1975, *Stigmate. Les usages sociaux des handicaps*, Paris, Éd. Minuit.
9. PEREA, F. 2010. « L'identité numérique : de la cité à l'écran. Quelques aspects de la représentation de soi dans l'espace numérique », *Les Enjeux de l'information et de la communication, 144-159*.
10. Une approche sémiotique et quantitative de l'emprise culturelle du web 2.0 », *Réseaux 2009/2* (n° 154), pages 165 à 19. Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-reseaux-2009-2-page-165.htm> [consulté le, 30/09/2019]
11. VIAL, S. 2013, *L'être et l'écran, comment le numérique change la perception. Comment le numérique change la perception*. Paris : PUF (1^{ère} édition).

Bibliographical references

1. DESOUCHES, O.2019. "The digital identity between secrecy, visibility ... and regulation". Available on: <http://ses.ens-lyon.fr/articles/lidentite-numerique-entre-secret-visibilite-et-regulation>, [accessed on 30/09/2019]
2. GEORGES, F. 2005. "Strategies of automédiations: from the creation of oneself to the game of intersubjectivities", Proceedings of the international conference Hypermedias, Hypertexts, products, tools and methods 2005 (H2PTM'05): Create play, exchange : network experiences, 93-107.
3. GEORGE, F. 2006. "Immersion and metaphor of interiority", Proceedings of the Ludovia International Conference 2006: Immersion. Toulouse: 2006. [C, in P. Mpondo-Dicka, M. Lavigne (eds.), Immersion.
4. GEORGES, F. 2007. Semiotics of self-representation in interactive devices. The digital hexis Available on: <[http: // tel. Open Archives](http://tel. Open Archives)> [accessed 12/02/2018].
5. GEORGES, F. 2008. "The components of identity in web 2.0, a semiotic and statistical study. Hypostase of immediacy ", Communication at the 76th International Congress of the Canadian Francophone Association for Knowledge (ACFAS): Participatory Web: Changing Communication, Québec, National Institute of Scientific Research.
6. GEORGES, F. 2009. "Self-representation and digital identity" A semiotic and quantitative approach to the cultural influence of web 2.0. Networks 2009/2 (n ° 154), pages 165 to 193, available at: <https://www.cairn.info/revue-reseaux-2009-2-page-165.htm>. Accessed on [30/09/2019]
7. GEORGES, F. 2012. Avatars and Identity In Hermès, The Review 2012/1 (n ° 62), pp 33 to 40. Available at: <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2012-1-page-33.htm>. Accessed on [30/09/2019]

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 22 بتاريخ 2019/12/10م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

8. GOFFMAN, E.1975, Stigma. Social uses of disabilities, Paris, Ed. Midnight.
9. PEREA, F. 2010. "The digital identity: from the city to the screen. Some Aspects of Self-Representation in the Digital Space ", The Challenges of Information and Communication, 144-159.
10. A semiotic and quantitative approach to the cultural influence of web 2.0 ", Networks 2009/2 (n ° 154), pages 165 to 19. Available at: https://www.cairn.info/revue-reseaux-2009_-2-page-165.htm [accessed on, 30/09/2019]
11. VIAL, S. 2013, Being and the screen, how digital changes perception. How the digital changes the perception. Paris: PUF (1st edition).